

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232420

UNIVERSAL
LIBRARY

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغياث والنجاة والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغياث والنجاة والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان



الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغياث والنجاة والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان

والحمد لله الذي جعل في كتابه
الغياث والنجاة والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان
والنور والهدى والبرهان

مسئلہ اولیٰ در ...
 ایک ...
 قیامت بھی ایران ...
 کارخانہ سے قدر انہیں کو آگاہی کا ذریعہ بنا ...

کتاب علم صرف

میزان الصرف - علم صرف ہالی ابتدائی کتاب ہے۔
 میزان الصرف - یہ کتاب تالیف مولوی آئی بی صاحب
 میان شیخ میزان الصرف مصنف مولوی عبد حق صاحب
 شرح میزان الصرف
 فتح گنج و زبہ بدو کتاب صرف کی ہیں
 عمدہ شرح زبہ از مولوی رفیع اللہ صاحب
 عافیہ شرح شافیہ از علامہ محمد ...
 صرف بہر بہر بہر تالیف کی تصنیف سے مشہور کتاب
 دستور الہندی تو اس صرف میں بہت مفید کتاب ہے
 جامع تعلیمات یہ کتاب علم صرف کی پر نادر و درسی ہے
 شرح سلاک صرف تالیف تصنیف مولوی نظیر اللہ صاحب
 کتاب میں نادر شرح ہے۔
 در آریہ علم صرف مع رسالہ لایبرگ و گونہ منظوم
 زنجانی عربی صرف میں ہے۔
 رکاز الاول شرح فضول اکبری
 رقی شافیہ مطبوعہ دہلی
 شافیہ محشی علم صرف میں از ابن حاجب
 مراتب الاصطلاح در علم صرف، از احمد مدنی بیچین ہے
 کتاب ہے۔

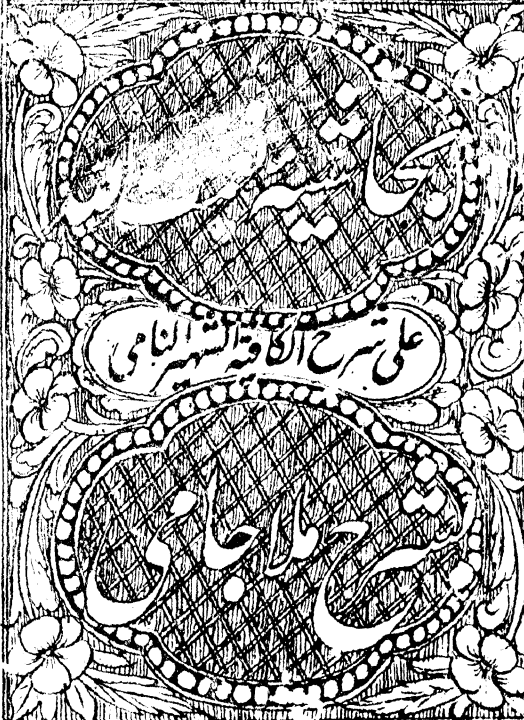
کتاب لغت و علم صرف

مجموعہ خوبصورت مصنف مختلف
 ضروری و عربی انعام اور احسن
 ہدایت الخ
 رہنما شرح کافیرہ از مولوی ...
 روشنی کافیرہ مطبوعہ ...
 شرح لامحشی قدیم شرح کافیرہ
 کتاب ہے سفید
 ایضاً - کافیرہ
 ایضاً - کافیرہ
 شرح لامحشی جلی علم صرف، نیز اس خط کافیرہ عمدہ ہے سفید
 ایضاً جلی -
 کافیرہ محشی - خط نستعلیق از ابن حاجب
 کافیرہ با ترجمہ و حاشیہ مطبوعہ نقالی
 کافیرہ محشی عربی از ابن حاجب بخط نسخ
 ربا الاعراب علم نحو میں نادر رسالہ در خط نستعلیق
 ای - سے تالیف مولوی سعید اللہ صاحب
 شرح کافیرہ فارسی منظوم، محل مطالعہ ...
 محمد اسحاق مرموم
 تسبیح الکاغذ عربی شرح کافیرہ ضایع، مولانا محمد
 عبدالحق نعیمی آبادی



مؤلفه و تصحيحه و تدقيقه و طبعه
في دار المطبعه العاليه في بيروت

في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٤ م
بمطبعه دار المطبعه العاليه في بيروت



طبع في المطبعه العاليه في بيروت
بمطبعه دار المطبعه العاليه في بيروت

في المطبعه العاليه في بيروت
بمطبعه دار المطبعه العاليه في بيروت



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل المنور ايتدي بجالي هم نفس ان المسبين تميرنا ليقرب بين الغشمين والصلوة على من حضره
 بنظره اسانه وفضلته على ارضه وسابله وآدم صلاحي الظلام وحقايق الخيرات على الانام آتت حين لم يدرهم
 بنشره من الدين اذ ذهب الله عنهم اجرهم وطمعهم تطير اما بعد فيقول الفقير في البلدان المبع عن
 الدين والادوات نعمت الله من بعد الله سبحانه اني لما رأيت العلم المنور عن اصل العلوم و
 شرف النظر في من الامم المحترم صرفت بهتة من راسي نحو تحصيل مقوماته وهاجرت اعماما عن اوطانهم في
 جميع اسبابه وادواته طال ما سلمت في زواجره عيوسه وكثيرا ما فرقت عن عو ليصانعه الا ان فضل
 ولم اتفق فيه على ظنوني حتى بددت اليه افكارنا فتعظفت منقلب تماره وتوقف على جوف فلمات كلف عن نياز مجاره
 في صغره من يظف على كليله لتصفه الطيل ثم ليطقت خريشت الشرح المنصور على جبر الكليل انفعال المثل عبد الرحمن الجا
 قد احتوى من علم النجوم على العباب والطوى على ما يعبرش القول الالاباب تزيينه الفرسان جيا واعدته عليه تصد من المشاة و
 اولها من فخره والديه ليلبون فارسا حاز قايدهم على الطريق والزمه ايضا قد سلك هذا الصح القبيح وانما كنت
 قد عقلت اليه حال اشتغال عصابا من الاحوال بباوسته لدهه وذاكرته بين يديه ما كسفت به القناع عن عو عياناته وادب
 المصنوع من مشكلاته ثم عاونه على ايدى الاسفار وقررت اوقاتي في البركري والجماري في البصرة وبعاب الابرار وبعاب
 باصفهان واخره في شيراز فاعدت النظر في تمام الحاشية راجعا عما ستره من العاشية وشتمها بتحقيقات اسك
 من ايام اشباب وزيتها بترقيات اشهي من معانقة الاحباب وصبرته بربية اسك الانحاز في البرين حليته
 تمسرح حس الله مولفك وصبرته في زمرة الانسجين فمن مدبره اليه ولم يقبل ما تمناه اليه
 فتمت غضب الجبره بظن انان والصف بل لم تصيف به ذوا ليسان جفنا الله

مكتوب

اذ لا يتم من احسن ما من عليه النصارى في ايدى البكار لا لا سحر انتم تدعون بالاجابة من قول الله تعالى
 انكم تدينونهم كما كنتم تدينونهم في انفسهم اعلم ان الكلام في التسمية ليس يتقدم في تحقيق اسرار
الاول في اصل هذا المطلب مثل تعاليم وطلعت عليه بالبحر والاسئلة فتقوا كما كتبت بانعلم في ان الله عز وجل
 الله لا اله الا الله في كون اسم الله تعالى المراد بالانبياء وعلى الاول النظر مستقرا على ان الله في لغو فالنظر
 فيهما ان الاول ما كان متعلقا بما واجب تحريمه فالقرنية فالنقل الضمير منه الى النظر فاستقر في محذوف
 صلة المحذوف كالمبتسب بها فان مثل الجمع الخلو واللغو ما كان عارضا صلبا محذوفا كان والله لا اله الا الله في لغو
 فالعائن اعمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا ففظوا ما اذا كان محذوفا فظانته في حكم المذكور للاستقامة على الكلام
 التقديرين فالفعل المقدر بها فاذ من المنقبة والتدليل وتقول علما بالبيان بقيد راجحت البعثة منسبة له
 بان تصد ولان تقديره لا فعال المدلول عليه بالبيان فمن جبالوفاق وان تصد وان تعلق النظر منه بما هو المظهر
 عن كلامهم فقال المذبح وان سيع فان القابل استقر في اسم الله الرحمن الرحيم كيمانه ان جعل النظر لغو استقر على
 ما هو وانما وقد نقل الفضل الطيبي للظرفين معنى آخر فقال النظر المستقر الذي يفتقر تمام الكلام السليم
 فذلك في بيان يكون خبرا نحو ما كان احد خيل منك فيها ويمكن راجعه بوجع من الاعتبار في اصطلاح
 السابق الثابت في تحقيق الجواز استقر ام جامد وسبب بعض الثابت في الالفاظ العيس ورح فهو علم
 لذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذموب المحققين يستناده ليس ان يوضف ولا يصحبه وبما يتم عبر العين
 كل شئ متوجه الازمان عليه باسم مكيه يجهل خلاف الانبياء ومبه غمان قبل كل واضع شئ لا بد ان
 يتعلقه فذات تعاليم غير منقطعة لثابت الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان قلنا بان واضع غيره غيره وهو
 مذموب الاصطليين او فنقل تصور الموضوع له بوجه ما كان في صحة الوضع فيكون الواضع له البشارة وكون
 الشئ الاول فعل ان مشتق من الولا في التخيير ليجر العقول الكاملة في كنه حقيقة انك قول رسول الله ما في ذلك
 حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين عليه السلام لو كشف الغطاء لما زدت اليقين انما هو محمول
 على الامور الاخرية كالجنة والنار والحساب نحو ذلك والملا والمؤمنين بوجوده تعالى وانه هو ما يراه في ظاهر من لزوم كون
 معرفة الامم الا يزيد عن معرفة الرسول فمن دفع ما يحل عليه النبي لزيادة المعرفة على كنهية قبول المادة يعني لما كانت مادة
 بالنبي صلى الله عليه وآله اكل فزيادة الامم فهي ثابتة اذن لزيادة المعرفة واما مادة الامم كل كما انها وحيل طيبا والى
 على انام الجيرة وقيل استكمال المعرفة التي لا تصير لوقتها بالنسبة الى مراتب المشركان وارجح معرفة برية كانت تزيد يوما بعد يوم
 الى ان تحببته اليه واحل لمعرفة الايهل بجمابه وهو قد وقع تلك العلوم باسمه الى الامام عليه السلام فهو عليه بذلك العلم
 الكامل قال في القول وهذا الاول مسلكت في حل هذا الخبر وسابقة ومسلك العلامة المحل ولا يخفى فيه
 وقيل من لا اله الا الله لا يتجرب لاجتماعه عزه الجواكس وقيل من المراتب الى ان اسلمت اليه لان القلوب
 المحضين بذكره وادراج لكن في معرفة والماصل هو قبل الاله سبحانه بالالف واللام لتفخيم البعثة

از اسما و معارف و قال سیبویه اصله لام على وزن فعال حذف النون وعوضه عنها حرف و لذلك قطعت النون
 في الابداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن بالغ من الرحيم لما تقرر
 من ان زيادة المبتدئ بدل على زيادة المعنى ونقص بخذرو حادرو و اجيب بان المراد تشبها في النوع
 بان يكون اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد الرحمن اسم خاص بصيغة عامه والرحيم بالعكس وبما
 ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمة تعالى في هذه التسمية شاملة لكل موجود
 ومنه يظهر وجه الرحيم الرحمن في دفع التعارض بين الحديثين المرادين في الابداء في التسمية ورحميتهم
 وكل امر ذي بال لم يبداه به اسم الله فواتر في آخر لم يبداه فيجب ان يبداه اجزم ويحصل من وجوه احد هما ان
 في الابداء الرحمن المبداه هو ما يكون من حيث الشروع في الابداء المقدم والرحيم في صدق
 الابداء وصيها بهذا المعنى ونسبنا في شرح تعاقب الجار في اول النصب بالابداء لان فيه امتنا للاظهار الحديث
 ومعناه في غيره امتنا للمعنى خاصة ثم امي الابداء بين المحققين قبل الابداء بالتسمية للتقدم وقيل
 بالحمد لان ابداء التعمية يقتضي التبيين المتقدم والمقارنة وبما حاصل ان يبداه الابداء وانما ان البار فيها
 للاستعانة والاستعانة يشتهلنا في الاستعانة بآخر وانما ان البار فيها للملابسة والتقريب ابداهما
 ان الابداء بمعنى التقدم قال في المغرب بابا في الابداء اذا ما قدم فلا تعارض في التقدم فيما ما واما استعانة وبعث تحقيق
 عند ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالجملة ما يدل على الذات وبالجملة ما يدل على صفة الكمال وكما
 دل على الذات دل على الصفاة بالكمال لا شتهها والذات به وكما دل على الصفاة الذات بالكمالات يدل
 التزما على الذات فيكون الابداء باهه مستان لا ابداه بالآخر لانها في ان قلت الابداء بالتسمية است
 بسم لان البار ولفظ اسم الله منها اسم الله تعالى قلت لفظ مضاف الى الله تعالى لكن لا بخصوص بل
 بلفظ وال عليه فاتركه بجميع اسما والبار وسببه اسل ذكره تعالى على وجه يقوم اسل على وجه متبداه
 بالفعل فهو من تمته ذكره على الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد وانما هو اسم الله تعالى دون
 بانه اسما لانها معان و صفات عن جهه واخرض ايضا بان كل من التسمية والتعمية امر ذو بال فلا بد ان
 يقتضي الحديثين من سببه وحد آخرى والحوار ان المراد كل امر ذي بال بلا خلة انه كذلك ونقصه بالابداء ولا يصل
 يبداه الى ابداء آخر قوله الحمد لوليه تحقيق في هذه الفقرة تم بيان امر من الاول منها في معنى الاعلام اعلم ان لام
 التعرف اذا دخلت على كناية اسمية فاما ان يكون المقصود اشارة الى نفس مفهوم المعنى من حيث هو
 اسمي وذلك لام الجنس تسمى الحقيقة ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث تحققت في ضمن جميع الافراد
 ذلك لام الاستطلاق او بعضا معناه وذلك لام العهد الحارجه او غير معين وذلك لام العهد الذي منه اذا عرفت
 بندا واعلم انه قد وقع الخلاف في الابداء الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها بنفس محتج عليه بانها لا تقرر
 ما دخلت عليه وهو لا يدل على الحقيقة وذهب بعض النحاة الى انها لا تستغرق لان الملتب اد

من قول في القاموس واما حصره بقوله اوله اوله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام
حل الالزام على الحقيقة او على الخوازيق استغناء عن الالزام هو اوله اختصاص الالزام بالاشياء
بالحقيقة علم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر هو ان الالزام هو اوله اوله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام
الذي قاله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام الذي قاله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام
بافراد جماله الى التوحيد الالهي ضمن افرادها فثبت فرد منها غيره وكانت الحقيقة يكون فيه كما يكون في غيره
فلم يصح الحكم باثبات حقيقة فردية بل بغيره بل ان الالزام هو اوله اوله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام
او كونه نفسه في الجملة معان فردية بل بغيره بل ان الالزام هو اوله اوله اوله الى مره لانه قال ان القيد على حصره هو الالزام
حده الذي القاد على استبعاد العبادات المشابهة والحق ان المراد بالعبادة الجاهلية والاشراك كما في قوله تعالى
ويكون بالفعل في مواعيد من هذا القبيل هذه هي الحقيقة وذلك انهم حين بسط الوجود على كائنات لا يتصور في حصره
الذي لا يباين في حقيقة من صفات الله ما كانت تشاركه في ذلك فلهذا قلنا في حاشيتنا غير ما بينه فان كل ذرة
من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته العظيمة وشمسها كونه الباهرة ولا يتصور في العبادات مثل في
الذرات ومن قال على علم الله لا يحسن شمار عليك انت كما اثبتت على نفسك الثاني في ما تعلق به من
الذرات في المنة الثانية على جليل الانتشاري بل ان كان اصغر باوهم ان قيل اللسان والادوية غير
والثاني في مضمونه الاول فلما من ثمانية على نفسه والاول هو قول وان من شئ اذا خرج محجور ولا يشاء
وانما الثاني فلا توسع عن حصره على ان كان النفسية من الحسنة والاشجعية تحتها مع انما ليست اختيارية وما
اجاب عنه عن كونه يتعقل بنفسه بل هو فصل متعدد لتطوره فيكون المبدأ والاشجعية في حصره فالفارق بين القيد
والاصطلاح كما قيل المحسنة فانما ما هو في المقوم الاصطلاح في انما عرفت انما علم ان الحصر كالمصنف
تجميع الفاعل في معنى ان شئ من الحامدية الوجودية الفاعلية لبقا عليها متعلق لولوية او بمعنى المفعول
في معناه جنس محمودية او جميع افرادها قائم به والاول انه معصية بمعنى الفاعل وفاقلة هو ان القيد
الحامدية له فتم تحريفه لانه اني من غيره فيكون وبعدها الجبيل بالظهور عن الحصر ما هو من قوله تعالى
شمار عليك انت كما اثبتت على نفسك والولوية في معنى الشوك والعايب لم يعرج بالاسم ان الالزام
ولو ان من قبيل تعلق الحكم على الوصفه اشعر بالعلية قوله في الصلوة سببها صلوة من العبادات
ان قيل الصلوة في الالزام بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بينه الاركان فمن هو جار ان يكون بمعنى الالزام
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء على لغة باعتبار ما فيها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن والرحمة
عليه لغة ولذا التمسح اهل العرفان يقولون هذا الغايات واحذف المبادي والكني فيعمل بالمعنى المفضل
كيسع بمعنى صديق من انبياء بني اخوانه الخ من الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واضرب له كما ذكره في
توروني الكلام الفيض وقدر اطلاق الكلام معناه في تعاليفنا على تفسير القاضى والمبني للمفعول من اليقوة

بمعنى الارغبان ويسمى برفضه الله تعالى على سائر الخوقات وقيل باخوذ من البني فهو الطريق لانه على الطريق
الواضح حتى الذي يقع لبسك الى المطلوب فتوا على انهم جميع الواو له من الغلظة واختلاف في لغة نقلية عن باب
او داود وقال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ونظيره اثر التوليد في تصغيرها اعلم انه قد اختلف في الارب
اذ قال مشافعي هم قاربه المومنون من بني هاشم والمطلب انبي عبد مناف لانهم الموهه والامر ويتم عليه وعنه المباح
منه ان اهـ الدين يولون عليه صورة ومعنى انفسه ذوا نخط الا وفروهم اهل العباد وباقى الامة وان نقل على
بذل الامم الرازي من تفسير الكلب وقال الفاضل الحنفي منع الشيعة ادخال علي على المال عند الفضيحة وفعلا على
ذلك حديثا والامام اهل السنة ذكر ما رواه عليهم فانما موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه
هو موقوف وانا نقول ما الحديث الذي انشأه اية فهو قوله عليه السلام من فصل بيني وبين ابني علي فعد جفانه
والابنة على الشيعة فان اراد به الكاحاشه فهو كذب عليهم لعدم وروده في الاخبار وهم وورود من ائمتهم عليهم السلام
ان فصل بعلي فان اراد غيرهم من العرف فالحال على ما قال الآثار ولينا بطريقنا كرسى شيخنا الهادي في
الامام عيايه فامدة يتعلق بهذا النبي لم يتعرض لما قدم الاصحاب وبى ان التقصية عليه وعلى الاطلاق في
انما سؤد بالبيع علينا واما عود بالبيع عليهم فغيره خلاف فالاشكر عدمه قالوا ان الله مع لفضلهم عليه بالاشكر
عليه والذى نفهم من يتبع الاخبار واخبار واستادنا العلامة عود بالبيع عليهم لان المادة قابلة واليفاض
يريم يورده ما ورد في بعض الاخبار من ان احاديث التي ينزل عليها على الامم العير يرض عليهما او لا على سول
الله ثم على باقى الامة حتى يتبين له ذلك الامام عطل في الخبر بقوله الملك يكون علم اخرنا زيد من علم اولنا وصح
تمه لا يترايد من كين حاصل قبله والاعن اعدائهم فلا خلاف في عوره بالبيع لكن وقع اختلاف في زيادة عدائهم
فالاكثر على عدمه والقريب ما رويستاد العلامة زيادة عقابهم فيه ونوعا من البيع لكن يرد هشا اعتراض اقوى هو
حاصله ان البع فعل الامر ونعل احد كيف يعاقب به اخذ لنا فانه نعو اعد العدل والقريب الجواب عنه من عود
احد ما انه تعالى لما قدر الاحكام قدر عدلها بازار الافعال او تركه او اخر بازار اللعن الا عنه من وهم معهم كليهما
واجزى على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه لعاقبة من عدلها طمنا فيما ان بذالعقاب من قبيل المقاصد حتى فان
اعادتهم حيث منعوهم من مراتهم وشر واخونا فمشى الجمل والاعتجاج والارزاق الحسية واللغو فيهم فمعضو
من كل الاعن حقا لعذاب باراه ونا الشان كل محب لهم اذا سمع بالبع اعدائهم تلم واشرق قلبه حزه فذلك العذاب
بازار به ان اثر الامر قوله اصحاب جميع صاحب بعني لصحاني في قيل ان فالعلا لا يجمع على الافعال بل هو ما يجمع بصحب
يسكون المحاركنه وانما رواها جميع صحب بكرة المحاركنه وانما خيفت وقد اختلف فيه فالمشهور بين العلامة ان الصحابة
كل سلم ونا الرسول صلعم وقيل وطالت صحبته قيل وروى عنه وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واقية
عشره فقالوا المتأخرين باذبا هي المتخلفين باخالاته الخارين على طريقة تخرج من قصد ادخاله لان الحديث
تتقان كائنا اشهر من الشمس في رابعة النهار قوله ناله يومه قال سيبويه صل اما زيد فقام ما كان من شئ فزيدا

الاصح

وايضاً ان مراد يسويه بيان المعنى بحيث يقيد بان التقييد لزوم البعد فاشتمالها لانه كان في الاصل كذلك
 كما فهمه الاكثر وليندر كتمت فصل الخطاب فاعلمنا من بعض من الكلام وما ساقى واول من كل ما قيل واول
 في كل قول تعلم وابتداء الحكمة وفصل الخطاب وقيل الخطاب وقيل على غاي بعض رساله الى معاذية وقيل ساعد
 الا يا دى حكيم العرب ولما حذف الحذف اليه المشار اليه اما المعاني الدلول عليها الالفاظ الدالة عليها الغريب
 الذي من سوا كان وضع الدير باقبل التقييد اتم بعده وكانه نزل المعقول منزلة محسوس فاستعمل فيه ما هو من
 قوله وافية اى ما تارة فيها وصفت لان كل المشكلات قوله الكافية التام اما الثانية اول المنقل الوصيفة هي الال
 فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان التوثق فرع المذكر فلما اشتركا في التقييد جعات علامته التوثق له
 قوله لعلامة صفة للكافية بتقدير الكافته وحال منها على طريقة قول قيس وابتعالمه ابراهيم صنيقا والساقية ليلمة
 وحققتها الثانية لان هذا الواحد في صفة كان جماعة فلنجد المطلق عليه تعالى في اللفظ وان القصف فالكلمة
 يطلق هذا الاسم حقيقة الاصلي جميع العلوم التقائية بالقلبية كالعلمة الحكي واشر ايزي وقد قيل ان الجاصي لم يجمع
 الا العلوم التقائية فوصفه بما لفته قوله اشتركا لهما القدر الفتح بنا على ان اشترجا باسوة يا واولا قوله المشار
 بها كالتيان عن جميع الارض وتوجبه حقيقة ابا باعتبار ان الشمس من اول سلطان اس اول الجدي من كل
 يوم يطلع مني فكل ما يتوالتان وثم انون ثم تعود الى مطالعنا وكذا جالي في المنابر وانا قوله تعالى بالاشتركا
 ورب المغربين فاعلمنا مشرق الذباب والعود واول الحال في المغرب واما اعتبار ان المراد اول البلاد التي في
 جانب المشرق والشمس فكل بلد في طرف به وهذا هو الاسباب بالمقام يحتمل ان تكون الجمعية مدينة على
 كبرية الارض فانها في كل ساحة مشرق على جماعة والمغرب على الاخرس قوله الشيخ ابن الحاجب اسم عثمان لقب
 به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في الائمة من معنى له خمسون ايام واحد وخمسون سنة الى اخر الامر
 اوالى الثمانين وقد نقل ان شابا قال لوصف ميتة للتعليم قوله لعمرواه لنتهم لست لست بعد ما كان من بعد ان الال
 بجنازة قوله جبهه جبهة اجبوه الفهم الباعين وسط الشيء وانحمان مكة الحزم يعني جعل الله خيارا لجان سلك الالما
 اشتر من ان خير الامور وطما قوله التمساني سلك التقدير وسطه تحرير النظم باجمع شبه فوايد بالدرر وجميعها بطنها
 والسلك الخيط الخالي من الال في فاضاه منها شاماني بين المار ومعناه اني جمعت الفوائد في تقريره كالخيط
 كالمعنى الخيط يحفظ افيه من الصباغ كذلك التقرير لان معناه جعل كل شئ في سقفة ومكانه واسطه الخيط الكثرة
 في الجواهر واخرها الكلام من الحشو والزوائد الالامة منها شامانا لبا واما كان التحرير ليعب النظم في سلك التقرير شبه التحرير
 بالسط الذي هو الخيط المشتمل على الال العزير الغره عند اهل الكمال يكون الكمال لكن الظاهر انه قصد الحزم
 قوله ضياء الدين يوسف بنون في ضياء الدين الاعراب التام والرفق والنصب ابلغ في المدح والجر على من تقديرا
 لاني اسه نور يتهدي الى معرفة الدين وهو لقبه يوسف اسم مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اى الحزين
 المقوم لاجري على من سماه اولا قوله موجبات التلمذ والتاسف ذهب كثير من اهل الالفة الى تراوفا وانها

بمعنى الوزن وجمع فالمتروك في الخلق ربما اوردت حسنا و فرقت بعينهم بان التامم الخزن على افاقت وان تعرف
 مطلق الخزن وقيل الجوهري الاستاء الخزن والتامم الخزن قوله الغياية من عاودتم اذ استبوا الى الخزن
 الاضافي نسبو الى اجزاء المقصود منه فترى به بالنسبة الى ابنة الريحيم المقصود منه الخزان الثاني وهما المقصود
 هو الجزء الاول لان المصاكونه لوزن متضاد به في معرفة امور الدين قوله كالعادة الغائية انما في كجاف التشبيته
 لان العادة الغائية حقيقة ما تقدم في القصور وتماخر في الوجود ولان لما كان باعتبارها وحده كاصار كانه العادة
 عبارة عن تعليم جميع المحصلين لهذا الكتاب وقيل الثواب الاخرى قوله وما توفيقه الا بالله فاعل التوفيق
 هو الله تعالى فاستخرج الفعول النسبية لفعالها بالباراء المشبهة بالنسبة الى الله في قولك ضربني بالعدا
 ووجهه الكاشان بقدر رضائ حيث بان ابي كوني موفقا لا مبسوطة وتوفيقه قوله وحسب ونعم الوكيل سب
 مصدر يعنى حسب المصح نحل وهو نعم الوكيل حمالة تقيده انشاء المحدث العلم اى الذي لم يكن سقيده العفة في
 قولك نعم الرجل زيد مرع عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بان مرع خاص حيث
 خلقه الله على الوصف المشعر بالعباية وهو اسحطوفه على الجاهية بخبرته والمقصود بالمرع مخدوت اى العلة لان
 المشية اى ان عليه وعطف الاشارة على الاخبار معيب محمد هم الا ان يقال الجملة اى اية لفظا اشائية بمعنى كانه
 قابل للتميم كرسى وكانى او عطف على خبر السابق اى وهو نعم الوكيل فى غايته خبر جاهلة او اشائية وهو المشي
 معيب محمد فمفيد الخبر حقيقة او بعضهم كوان الواو لا ابتداء وجعل الجملة اعتراضية بنا على مجاز وقوعها انما
 اذا عرفت اننا عالم ان ما عاود من السبا عديتين غير معيب الورد ونحو الكلام ليصبح اما حكاية لعطف فورد
 في انمايات القرآنية بشواهد الشعرية كقوله تع وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة
 العنكب لقوله بن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز سيبويه جار في ايد ومن عمر والباقلان على ان يكون
 الاظهار خبر المخدوت و اوضح من ذلك قول تعالى انا اعطيناك الكوثر فنصل لربك ونحو قوله تع ذلك قوله بنا
 وادب ونعم الوكيل وقول ابن ابي عمير وان شقائى همراهه ذبل عندهم رسم وارس من سوان وقوله وقابله خولان فخرج
 انما تم اى به خولان واما حكاية وقوع الاشائية خبر فيديل عليه قوله القابل يتم لام حياكم واين زيد سوى
 القابل اى لك هذا والتقدير القول في جميع ذلك تعسف وتحقق هذه المسئلة بالامر في عليه انشاء المحدث في
 موضع نيا سبه وكما جعل الجاهية اعتراضية بنا على جواز وقوعها اخر الكلام كما ذهب اليه بعض العلماء قوله اعلم
 ان اشجع آه اشار بهذا الكلام اى مرفوع اخر اثنين احد جان المصنفت خالفت اسلف فان ما تم جرت تصدير
 التمامت بالتحديد وحاصل وفعة من مصنفه لاس حيث ارتشقل على المسائل ليس كسب الا ليلجأ الى الف بالحيثية تارة
 الى الجواب بقوله ولا يلزم آه وحاصله ان مثال الحديث يحصل اما بكيفية احمد في الذمارة او بتصوره في الخوطر
 فهو المشي الثاني كما في سائر المطالب الكتاب نرفا عالم ان معرفة التلازم بين الابداء بالشمية والتجديد كما في
 هذا المقام فاشبهه في ابي الجوهري في المشية الا ان يقال المراد بالابتداء بان يكون متقلبه نفسها واجاز

الفاضل الهندی عن الاعراض الثانی بان کتابه میں ذابال مخی کیوں تبرکہ قطع و ہر مضمون علی ان المراد منی
 بال الامر الذی یتیم بشانہ و یستتہ بکانه فکانہ ملک القلب لخطتہ و بطلانہ و یحتمل ان المراد من ہذا الوصف تصیر علی قدر
 بقولہ تعالیٰ یطیر بجنہ فالمراد من امر ذی بال ہے بخطر بالبال جلیلہ کان امر حقیقہ فاذا قام الاحتمال لکل الاستلال
 و لو سلم فالمراد انہ ذوبال فی الواقع و نفس الامر لانی نظر المؤلف و ترک قولہ لکنک لعمدہ و بصوم و یحتمل انہ
 فی حداد العقول الکافیین قولہ و بدو تعریف الکلید و الکلام لانه یجوز فی ہذا کتابہ عن تعریفہا لکم لیرفہا کیف یجوز فی جوامع
 اشارتہ الی ان موضوع علم النجوم الکلید و الکلام لانه یجوز عن اثبات الاحوال بنفس الکلید فکما یقال الکلید
 ما ولت علی معنی فی نفسہا و اما اثبات لاقسامہا نکما یقال الاسم معرب و اما اثبات احوال الکلام نفسہا فکما یقال
 الکلام اما مرکب من اسمین او فعلین و باجماع فقراہت الموضوع عندنا و قد علیہا ان موضوع العلم لانه یجوز فی
 ذلک العلم عن احوالہ و احوال انسابہ فی کلامہ و علی من قال موضوعہا الکلید و اجبت عن الکلام راجع الیہما و الکلام
 و اجبت عن الکلید راجع الیہما لانه لیس یجوز عن احوالہا کما عرفت و قولہ تسمی لیرفہا اما ما یجوز من التعریف لیرفہا
 و یجوز ان یکون العرف من التعریف یا تیزہذا العلم عن شیرہ لان تمازہ العلوم یجوز تحت تمامہ الموضوعات بنا و انما
 قد جرت عادۃ المتعرفین ان ینکر و انی او اعلی کلہم تعریف علم النجوم لیکون الغالب علی البصیرۃ فی طلبہ لکن
 العرف من العرف و نہ لتتوزع بحیثہ الطالب اما التعریف لیرفہا علم یجوز فی احوال الکلام الیہی ارباب و غیرہ
 و اما العرف من فصورۃ اللسان عن النظم فی مقالہ و لہم تعریف لہم و بالاختصار و ما اعتد بہ الفاضل المتعریف
 یا ینسب ہذا کتاب اللغی الذی لای یکن یخصی لہ الا سرفا فلا ینتفع فی تحصیل البصیرۃ و لای یوجب الرغبتہ بل فایہا
 ان ینسب و العلم علی حفظ ما فی کتابہ فبعبیل علیہ منقلبتہ علیہ فان من یوزن فیرت حسن لہ الطالب و تریح نظرہ
 المآزب و تبیین لہ الغایات یخرج عن حالہ نفسہ لہ حالہ الرغبتہ بنا و اعلم ان کل سہما من تہتمہ لیرفہا فلا یروا
 اور ذابال لعل لالتعریفہا دون تقسیمہا فانما لاقول فی بیان معرفہ و وضع ہذا العلم قال ابو القاسم الزجاج فی الایہ
 حدیثنا ابو جعفر بن محمد رسم بطرمی قال حدیثنا ابو حاتم سبجانی قال حدیثنا یعقوب بن اسحق الضحری قال حدیثنا
 سعید بن مسلم البابی قال حدیثی ابی عن جندی عن ابی الاسود الہولوی قال دخلت علی علی بن ابی طالب علیہ السلام
 فرأیتہ مطرفا فکفر انقلت فکفر ما امیر المؤمنین قار ابی سمعتہ یلکم ہذا الخفافہ ردت ان اضع کتابا فی اصول الحدیث
 انقلت ان صنعت ہذا حیثینا و بعیت ہذہ اللغۃ ثم ابنتہ بعد ثلاث فاقنی الی صیغہ فیما سمی اللہ الرحمن الرحیم
 الکلام کلہ اسم و کل و جرن فالاسم الہند من الہندی و الخصل انہما عن حرکتہ الی الحرف ما انہما عن معنی لیس
 بہم و لافضل تم قال فی متبعہ و تردیدہ ما وقع لک و اعلم ان الایہ لاسود و ان الایہ ثانیۃ ظاہر و ضمیر شیء لیس بظاہر لہ
 مضمر و اما متغافل علماء و معرفتہ لیس بظاہر و لافضل قال ابو الاسود و جبت ہذہ شیاء و عرضتہا علیہ فکان
 من ذلک حروف و نصب فکرت فیہا ان و ان و لست و لعل و کان و لم اذکر لکن فقال لہ تم ترکہا انقلت لہ لم
 اجسما فیما نقل لہ ہذہ متنا و ذابال فی کلام الامالی و اما ما تقدیرت کتب الفاضل الخرفوشی باجان من

العالم المحقق سعيد باشم الاحصاني، وواضع الخوارزمي في الواليد، فتمت العلامة على انه البرلاسوز الهادي باذن
 امير المؤمنين علي كما تقدموا على ان اول من وضع الحروف معاذ بن سلم الهادي بسبب في ذلك الوضع
 الماسع جلايقه ان الشريفي من المشركين ورسوله كسر اللام جار الى سبعة فاقص ذلك على فقال ذلك
 مخالطة العرب باجسم ثم قال الفاعل مرفوع وما عن ثقب وبقول منقول من قوله ما سواه لم يبق وبالمعنى اليه مجرد
 واسواه لم يبق به فقال الخ لى برسمه هذا العلم نحو الخواتم المصنوعة من الذهب والفضة من الالوان
 يوكره وذلك لبعض المتأخرين، وجماعه رسول على ان يكون للقسم قوله افراد اجز من فرد الكلمة وهو ما جاز
 من مفهومه اقول ان وجان لتقديم الكلمة على الكلام اما الال فلان ريد اجز من زيد قائم واما الثاني فلان
 مفهوم الكلمة يتل على كسب من قوله الكلمة لفظ الخ وقد انفذ في مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من الكلمتين
 بالاسناد والكلمتين اللتين كل واحدة منها كلمة المراد بها المفهوم الال قبل المقصود بيان الوجه في تقديم اللفظ
 الكلمة على تعريف الكلام فبانه ان افراد اجز من افراده لا يدل على تقديم قسميهما الى افراد على قسميه
 الال افراد كما ذرب اليه الفاضل المشي وعليه من باب اللفظ والشر المشوش سدا عليه ان تقديم الال
 لا يستلزم تقديم المفهوم الاثره ان افراد المفرد جز من افراد المركب وابل الميزان هو تعريف المركب على المفرد
 استلزم تقديم الافراد على الافراد بتقديم المفهوم على المفهوم ثم حيث انما استلزم انما يدل على تقديم اندما
 يدل على الاثر واما تقديم الاثر واما تقديم الاثر واما تقديم المفهوم المركب على مفهوم المفرد والعارض
 ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عددي ومعرفة الال عدم موقوفة على معرفة ملكاتها قوله قيل به
 والكلام مشتقان من الكلم تسكين اللام وهو الحجة اه الاشتقاق على ثلاثة اقسام صغير وكبير والكرفا صغير
 هو ان يكون بين اشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والمركب نحو ضرب من القرب سمي بالان من
 نظر في ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من القرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ ودون الترتيب
 حيث من الجذب سمي لان معرفة يكون احد ما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف الال بعد تامل كثير لعدم البناء
 في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في الخرج نحو بنق من النطق سمي به كان معرفة الاشتقاق هنا
 يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرك الكبير في الاكبر مع اللام الراسي وسيل اقسام الاشتقاق تسعين صغير
 والكبر ولا تعلق في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف عن الاطلاق بلا قيد وقرينة مع القسم الاول
 وعرفه ارباب الفعائنه بان يكون اللفظين متساوي في احد المدلولات الثلاثة من اتحاد الحروف والال
 او وجود اكثرها مع المناسبة في الباقي واردة والمدلولات الثلاثة المعنى المطابق والتخفيف والالتزام
 اعني الوجود والمكان واخرها واعلم ان نسبة شعر ترتيبه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الال اعتبار
 التأثير لمفهوم الذي هو لازم معنى الجرح وهو التأثير الذي يصحبه اللام وهو ليس مدلولها لفظيا مشتق
 ولا تعيينا وهو ظاهر ولا الترتيب اللفظي حيث لا يفهم منه عرفا سمي الملقب بل هو حاصل من معنى بعض افرادها

وإنه سبعة بعيرة والبرج فتح الحليم منه من فتح العين أنا البرج بالضم فهو اسم جنس الخواص قوله قد غير
بعض اشجار المقفود من الشاد والشعران العلاقة بين المشتق ومشتق منه عبرة حتى أنهم أطلقوا البرج على
كلمة اللسان قال الشايج الكازروني قايمة مشيرة المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الشعر
ولو لم يكن لم يوتران يعبر عنه ببعض اشعار اتقى وأقول إنني تفحصت ديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب عليه السلام فلم أجده ولكن حقيقة المعناه وعلق بصنعة شاد بران عادلان على صدره من ذلك
الامام إنما نظما ما هو اقرب الى نظموه اشعار كما في كثير من حكمه ولو الية ورد بان عليه السلام لم يتكلم بالاشعر لعل
مرتبته وقصرت به اشعر ورواها اولادنا عليه السلام بالاشعار الغير في كثير من خطبة البنته واماننا فلان وان كان
لقد بقا بالنسبة الى مقام الشرف ولكن كمال في نفسه واوردت بهذا الزمان وكثير من الطوارف
تأني في العاشرات والمجارات التي في كمال في حد نفسها نقص بالنسبة الية عم واماننا فتقبل
السكاكي الكلام المورون السبع مثل الشعر لا يسمى حتى يقصد قايمة اشعر ولعل فصاحته وبلاغة تأذكم الى
بعض اشعاره وهو غير مقصود له عم وقرابت مثل هذا شرح من غير البسب منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
بكنة اللام جنس لاجمع كقوله وتمره علم ان اللذان بسببها ثمانية احد ما ان جنس واليه ذهب جمهورنا منها
ان يجمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وانما انها اسم جمع فقله الا زهرى في الصريح
عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة فلا باس ان تحققة فنقول ان جمع
هو ما دل على احاده بالخطابة فاذا قلت جار الزيدون فكما قلت جارني زيد زيدان زيدان موضوع الاعداد
بشرط القيام بعضها الى بعض واسم يجمع ما دل على واحد من تلك الافراد لانه على كل واحد
من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه وانما اسم الجنس فهو على اثنين اسم جنس افرادي واسم جنس
جمع قال اول ما وضع للتحقيقة بلغ في باعتبار الفردية والصادق على التقليل والكثير كاسن والعسل
والثاني ما وضع للتحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالنظم ولا يلزم من انتفاء انتفاء العود
والاثنين اذ اعرفت ما ملونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وانما اشتد لواب على جميعه لانه
حجة للمؤقت من انه اسم جنس جميعه فاذا قرأ جاب عنه نحم الائمة لطريق اخر حيث قال وقد يكون لبعض
الاجناس ما اشتد في معنى كجمع فلا يطابق على الواحد والاثنيين وذلك بسبب استعمالها بالوضع كلفظ
الحكم حتى يلاحظ ان مثل جاسم او جوارا على القول بانها اسم جنس موافق لثاني منه فما اشتد عليه
علمنا في ان الطلاق مثل الحمام الواحدة بالثلاث فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمار غير شك فلا
كان الحمام اسم جنس حكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جوا على لفظ الواحدة بالثلاث وقد عرفت لجمال
قوله الية يصحده الحكم الطيب فاذا كان الحكم جمعا لوجب تانيث العطف لان الجمع بمعنى الجماعه فاذا قامت جاني
ثلاثة فكانت قلت جاعته واولى جمعيته الية كونه على وزن لم يكن على الجمع بتصغيره مع كليم

وذا لاذن نخصها بقوله حيث لا يقع الا على التثنية لانه لا يثبت ان مثل اقوم والمرط والبرهما
 ما يدل على غل التثنية فصاعداً يجمع ولم يقل به عاقل فضلاً عن ناسل قوله والكلم الطيب ما اول بعض
 الكلم اما بان يقال يطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظاً لبعض مفرداً او عليه فتكون الصفة كاشفة مثلها
 في قولك بحجر المطول بان يعقل العميق يخرج اللفظ يشغله ويولع منه ادب اهل اللغة هذا وقد قال
 الفاضل عني وبكسر وشايد بحسن بان يقال قد صح علماء التفسير والاصول والنحو ان لام التعريف
 يبطل معنى الجمعية فلما بطل معناها الجمعية له يثبت لغة وكيف لا يكون معنى الجمعية مناسرة وله ولو كانت
 باقية لوم ان لا يصعد الكلم الطيبة الواحدة لم تقرها بعد انتهى كما مر وانما قول ان اجمع الذي يعضه الجماعة
 له جمعية باعتبار لفظه اذ لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه اذ معنى ان المراد بجماعة واداة استعراق لما كانت
 على بطلت جمعية معناه فصاعداً للمخوط به كل فرد فلو بعد ان كان كل جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجمع
 فهي باقية لم يغيرها بتغيير التوليد كوصف واليد وانصراها انما يتفقان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ
 الكلم جميعاً والحال انه لم يغيره بتغيير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاسنة
 الرجال العالم بذراع ان كل فرد من الافراد يضم اليه ثلثه يكون جماعة فاذا الاستعراق لم يظلمها بهذا
 الا اعتبار بل باعتبار اخر كما صح به اتفاق الفنازاني والسيد حسد وانصراها منه لتعريف قوله واللام صيب
 للجنس هي حقيقة لان التعريف انما يكون ليدان الحقائق والمهمات لانهما غير معلومة حالة التعريف
 ومرتسا للافراد لانهما غير معقولة لعدم تناسلها في قول التار لاصحة ولا منافاة بينهما الوصية على ثلاثة
 اقسام احد باوحد الجنس كوصدة المترادفها ووصدة النوع كوصدة الحيوان والالسان ثا نشا بصفة النظر
 وتسمى وصدة الشخص كوصدة زيد وعمر ولا يتوهم المناقاة من الجنس واولى الوصدة لوقوع كل منهما صفة للمترادف
 يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالثهما وهو مرفوع اللفظ لانهما وان كانت
 جزئية فما صدقت عليه الا انها كايه مفعول ما لم تعرف فنقول بزه الوصدة الى عهد الاولين وكان الجواب انما
 تجرد التار عن معنى الوصدة لانهما ليست لهما فيها كما توهم الفاضل النعمدي كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح
 كلتا مترتان لاقتضاهما التثنية التعدد واقتضاهما الوصدة ويؤيده قوله فيما بعد لم يقل لفظه لانه لم يقصد
 الوصدة بذو ظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف متفنع عنه لان المقصود منه الكلمة هو الحقيقة والتكثير
 في افرادها كما حقق في الحكمة وثار الوصدة مطابقة لما قوله يمكن جعلها على العهد الخارجي لان للكلمة افراداً وتثنية
 احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك منه الافراد المتأثرة بحيث
 تكثر الاصطلاحات او باب كل صناعة الفناير فون ما هو متداولهم وتقسيمه بلفظاً لا يمكن ان يشير الى ان
 فيه ضعفاً وبنيته الفاضل الحشبي يوجهين احدها ان اللام الداخل في اشعارات لغير الجنس خروج عن حارة
 التعريف ايها ان لام العهد يكون الاشارة الى قسم دخولها والكلمة الحادية على استه النخلة ليست قسماً

من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها و قول اللفظ انه فهم من قولهم لام نجس الذي اضطلع عليه المشفقون وليس كذلك وانما المراد هو حقيقة الاسم من نجس وغيره الا ترى انهم قالوا الانسان كل يقول على اثنين من ارجح خيلو اللام في الانسان النجس والحقيقة ولا نجس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق عن حقيقة اضطلع عليها في نزه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين الحقايق ارباب الصناعة هي لفظ الخ فها هو المسمى بها لا يخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من افراد واطلاق الحقيقة ثم لو كان اللفظ فردا منه حقيقة لا تقع ما قال فهذا جواب لدليله الاول رفيع منه الجواب عن دليل الثاني فان قوله الكلمة الخارجية على ستة النخاة لم يعرف من ان المعنى وقسمها وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فتأمل في هذا التحقيق فانه ربما قرأ في لك فانه اسما فاراد اصطلاح العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصد به فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت لطويل المسافة وازركاب الملاحجة اليه في التعريف اح كلكم المختصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق فاعتبار كونها حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار وازركاب الملاحجة اليه بل مقام التعريف اياه فاجعل استدل الحقيقة من حيث هي واما حمل اللام على المسمى الذي هو جملته بالحدود الا ان يعتبر التعمين بقبرية المقام قوله لان في اللفظ اللفظ في اللغة لفظ على معان ثلثة احدها اللفظ المطلق ثانيا اللفظ من اللفظ ثانيا اللفظ المطلق الرمي اوله ثم اطلق ثانيا بقوله اي مسمى اللفظ يتوهم ان المراد به اللفظ من اللفظ حيث يتركب على ناعوه واقول وان كان المراد به اللفظ كما قالوا اللفظ عند التحقيق قصد المعنى الثاني واما قد اذنا ذلك لولم يكن احدهما متشبه بالاكل الذي هو من اوزم اللفظ والافاننا لفظت قوله نحو وانما ان ترتيب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ لا يتصور اللفظ اللفظ فيقولون ان اللفظ لفظت النواة اذ رمى النواة لاسن انهم لم يخرجوا من التمر قبل ادخالها في الفم غير متعلق لان المناسب حينئذ يقول لفظت النواة هذا ترتيب عليه كلمة العنبر من ان المعنى الثاني النسب يجوز الاصطلاح والمعنى الثالث وان كان اشدا لفظا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالناسب للمعنى الاصطلاح اللفظ وكونه اخص من المعنى العربي لان اللفظ الاصطلاحى يتناول الالفاظ الحكيمه التي لم ينطق بهاد من قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال جسم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى المفعول به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المفعول فعل هذا ليكون فيه نقل في عرف النخاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى المفعول به حقيقة وفي هذا العرف يتناول اللفظ في نقل في عرف النخاة ابتداء وبعد جعله بمعنى المفعول كالحق بمعنى المخلوق الى ما يلفظه الانسان فيقول من قبيل التسمية بسبب باسم السبب فان رمى الحروف من مخارجها بسبب التكلم وتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل التسمية الخاص باسم العام فان المفعول بمعنى اللفظ مطاوعة او غير اللفظ

الله

بالمعنى الاصطلاحى حيث ان كل ما يعنى المفعول واذا ورد له الحق الشريف على هذا التعريف ووراء ان
 معرفة تناقض ما هو في تعريفه موقوف على معرفة اللفظ المعرب والجواب ان تناقض بعضي في تعريفه فهو
 احد المعاني اللغوية والمعريف هو اللفظ الاصطلاحى واعلم انه قد انصرت كلام شامخ في التناقض في
 الحركات والحروف الاعرابية بانها كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من جاز زيد مركب وانما اسم الجاز
 لانه من اقسام الكلمة وان لم تكن جدا للكلمة بالغا فبعضهم لم يسمها كلمات فالركب من الاسم والركب
 لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم لم يسمها بلفظها وانما هي
 التعريف بان المراد من اللفظ ما يتناقض به اصالة وفي الجواب مع لغيره غير مخرج حروف الاعراب بل هو
 مخرج للضامه واشارتها وانما هي ليست كلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به
 ان يكون الكلمة موضوعه راسمها لان في ضمن كلمة اخرى كدلالة الفاعل المتعلق على الفاعل قوله تعالى
 او موضوعا ولم يقل متعلقا كما في عبارات المشهوره بينها على ان المراد هم المستعمل هو الموضوع والابواب
 الواسطه من المصل والمستعمل وهو لفظ قبل ان يستعمل استمع كلامه وقدم المصل مع كون الموضوع اشرف
 منه لان الاصل في كل كلمة الابهال والوضع ظاهر عليها قوله كزيد ضرب لم يميل للحرف التقدير عند الكاف
 او الواو اذ ليس من مقوله الحرف والصنوه اصله وتركب لصغري مطوية من الشكل الثاني ثم تارة ان
 كل لفظ حقيقه فهو مقوله الحرف والصوت فلا شئ منه اللفظ الحقيقه بنوى وينعكس الى الاشئ من النوى بلفظ
 حقيقه وهو المص قال الخشي ولا ادري انه من اس مقوله ولم يعلم انه من مقوله الرجح اليه فان كان اجبا
 الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقوله وان كان راجعا الى الصوت فهو من
 من مقوله ففي المثال المذكور هو من مقوله الجوه الرجوع الى زيد فنعيم انه ليس من مقوله الحرف والصوت
 ليس على اينف ولم يضع له لفظ بل كان عمدة في الكلام كغيره عن فهمه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ
 وما قيل من ان الغيبة اذا كان راجعا الى زيد يكون المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما غير
 اعنه بختياره للفظ وقع لما توهم من ان لا يجر عنه هذا الضمير كانت موضوعه فنعيم ان التعبير على
 الاشعار قوله واجر ذاعلها احكام للفظ اي حكاية اللفظ حقيقه كونه حكاية عليه كقرب وكونه القول تعالى سكن انت
 وزوجك اجتهت وعطوفاً عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجرت احكام اللفظ حقيقه عليه سمي اللفظ
 حكما هو له في الحروف لفظا حقيقته اما ان يكون هذا الكلام منه في مقدم تحقيقه وبيان مخدوف من اشئ معين
 واما ان يكون اماره الى وما ذهب اليه لمص في الايضاح من ان لم يستر هو المخدوف لكن جبر المخدوف
 الذي هو الفاعل بالمتصرف فاللسان عن حذف الفاعل وبيان الردان المستر لفظ حكما ولو كان مخدوفا
 لكان لفظا حقيقته فلا يكون حكما مطلقا ح قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان لان الحرف
 ان كان جازا فاللفظ به ثم وان كان واجبا فالمخدوف ح يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه

اللفظ

اللفظ به حال احتمال احدی شرک الوجودی کان یا یقوم مقامه غیره اوان متعلق القرینة الدلالة علیه و فی هذا الكلام
 رد علی الفاصل المنهدی حيث قال والحذف لفظ حقيقة لصديق ما هیة اللفظ علیه لانه من مقوله يتلفظ
 به الانسان وصدق المامية لا يستدعي الوجود فالحذف لا ينافيه فهو محل اللفظ على ما شانه ان يتلفظ به
 الانسان ولفظ اللفظ لا يعقل استحقاق اعتبار عليه قوله وكلمات الله تعالى واخله فيه آه لما اعتبر الانسان في تعريف
 اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان المتلفظ بها لكل واحد وحاصل الجواب ان الانسان
 يتلفظ بها وباللحن فليس له دخل في هذه الصناعة ويقال انه من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات
 الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلماذا يقال كلمات الله ولا يتعلق الفاظ الله قوله
 والروايل الرابع وهي الخطوط والعقود والنسب والاشارة وغير واخله في اللفظ فلما جاز في اعتبار قيد يخرجها
 الروايل مبتدأ و غير واخله خبره وهي جمع وال واخله وجمع خط وهي الرسوم النحاسية والعقد جمع عقده
 وهي عقد الاصابع لان كل عقده موضوعه العدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنسب جمع
 النسبه وهي ما وضع لعرفه الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المشين لتعريف نظم الائمة حيث قال واخرز
 بقوله لفظ عن نحو الخط والمنقود والمنسوبة والاشارة فانها راجعت بالوضع على من يعرفه لانه بكلمات
 ويجوز الاخرز بانسب اليها اذ كان خص من يعقل لوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع للشيء المفرد قد
 يكون لفظاً وقد لا يكون انتهى ووجه الروايل الاخرز عن الشيء فرع دخوله في التعريف ولفظ ان التعلق
 ان قصد نهائيه غاية استخاد ان مراد منقسم الائمة الاخرز عن دخوله لاخرجه بعد الدخول والاصوب
 ان ليس ان قصد ما قصد ذلك الفاصل فهو وقع لاخرض من يقول ان الروايل الرابع واخله تحت جميع
 الفصول الاخرزية فلا بد لاخرها من قيد فاجاب بانها خارجة لقبه اللفظ وان كان حينئذ ما عرفت
 بهذا حاجة الى ان يرد في الفصول قيد لاخرها وهذا منطبق على عبارة غاية الانطباق قوله وانما قال
 لفظاً ولم يقل لفظه آه علم ان صاحب المفصل عن الكلمة بانها لفظه آه والحاصل امران احدهما ان الكلمة
 لا يكون كلمة حتى يكون لفظه واحدة عرفاً وثانيهما المطابقة بين المبتدأ والخبر فكان سائر القول لم لا يجزى
 المقصود على حذوه للامرين المذكورين فاجاب الشايع بمبيان فساده الامرين اما الاول فلان المقصود لم يقصد
 من اللفظ الوحدة التي قصد بها العلامة فخرج بعض الكلمات الخوية عن التعريف كعبادتها وغيرها واخرها انه
 لفظان عرفاً واما الثاني فيان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو مهندسة او في حكمها
 كما فسوب نحو مهندسي فيعبري مؤول بالصنعة اى منسوب الى البصرة واما في الجواهر فلا يلزم المطابقة نحو
 ادمار مكان طبيب واللفظ وان كان بمعنى الملقوظ الآ انه في الاصل جامد لانه مصدر وتعتبر في مثل الاصل
 نحو امرأة عومد لوجوب المطابقة شرطان آخران احدهما ان لا يكون ملائمة فيه المذكور والمؤنث كنعيميل
 بمعنى مفصول تقول زيد مخرج ومهند مخرج وثانيهما ان يكون رافعا للغير المبتدأ في وقت في مهند مخرج

بجملات ههنا حسنة الوجه ولم يترخص لهما لان مقصوده حصل بما ذكر ليس المقام مقام بيان وتفصيل مع
كون اللفظ قصر لان فيه حذف تاكين وضع الوضوح في اللفظ جعل الشيء في الجرامى المتجان والمكان الوضع
سبب تعديده اللفظ ياتر المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومثاله سمى به قوله تخصيص شئ بشئ لم يقبل
تخصيص المانطق بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سياتى فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول والاول
على الثاني وايضا كان يلزم منه خروج المشترك والمترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مطلق
ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكأنه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الوضع ولذا عرفت انهم
يقصدون المتكلم افادة السامع سلطنا لكن عدم تخصيص شيئا ممنوع فان الوضع لما كان متعدد فيها ممنوع
فان الوضع لما كان متعدد فيها بتعدد الازمان وكان الوضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه
احدهما بالآخر فمال قوله معنى اطلاق كمانى لفظ زيد فانه اذا اطلق فمسم منه الشيء الثاني وهو الميكيل المحسوس
قوله او احس اى شوبهنا العين كمانى الدوال الاربع فاما عندنا فاشهد بان النصب نفهم الشيء الثاني وهو ضعف
الفرخ اور بعد مثلا قوله نفهم منه الشيء الثاني اسه ابدال العلم الوضع والمراد بالنفهم هنا التفات الذهن اليه فلا
يراد به يلزم تخصيص الجاهل على تقدير نفهم سابقا قوله قيل اسه القابل الفاضل العندى قوله يخرج
عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه مجموع الحرف والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر
المحققين والحق انه موضوع للذمبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير خارج
قوله واجيب آه حاصل الجواب انه لا يلحق اطلاقا صحيحا الا مع ضمنية نفهم عنها بسببها وهى سرت والحق
مثلا فى قولك سرت من البرقعة ويكون الجواب بان الضمنية المعنى يحتاج اليها للدلالة على المعنى بل التعيين
قوله ولا يحد آه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة عبر عنهم
بالناسان التسمية للسبب باسم المسبب واذا انقلبت الحرف لا يكون الا مع ضمنية فتح الاحتياج الى تقدير
وهو تقدير صحيح لما ينتج اليه على التقدير الاول قوله المعنى بالقصد شئ به المقصود اصطلاحا ولم يقبل القصد
باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كمانى معانى الدوال الاربع قوله هو ما فعل اسم مكان
الفاعلية اى اذا عرفت مقصوده اصطلاحا فهو فى اللغة الماسفعل اسم مكان اى مكان القصد والمقصود
لا يقل من المكانيته الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه الماسكان القاصدية او المقصودية او مصدر
بمعنى المفعول بمعنى معنوية وعناية بمعنى معنوية اس مقصود ونقل الى المقصود شئ فهو من تعيين افعال
الى الخاص قوله او ضعف معنى آه فاصلة معنوية كرموى اجمع الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت الواو
الاضرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وانعمت فضا معنى كرس ثم ضعف بحيث امدى الياء
وتلب الاخرى الفاعل فتح ما قبلها وبه الاحتمال وان كان البعد من جهة اللفظ لعدم وجود لفظ فلذا انعم
الالة اقرب من جهة المعنى والنسب بمعناه الاصطلاحى لاشتركتها فى المفعولية وان افرقا بالهموم والنحو

حاشية

قوله ولما كان معنى آه جواب سؤال، مهو ان المعنى، اخذ في تعريف الوضع لانه المبعثرة بانتهى في قوله تخصيص
شيء بشيء، والمقام مقام اختصار فلا ياسب ذكره ثانيا وما حصل الجواب ان ذكره بعدة نبي على عدم دخول
في مفهومه فكانت عرفت الوضع بانه تخصيص شئ في غير شئ الثاني والحاصل له هذا ما صحه توصيفه بمفرد
من مؤثرات كونه صفة له لللفظ كما سياتى او اخراج حروف العجاير بعيد صريح والذية يخرج في بالي عدم الاعتلاج
الحق ما ذكره الشارح بل اتق في الجواب ان شئى الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر
الاشبه مفهوم عام ثانيا وله غيره فبنيه القول المعنى قوله فرجحت به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز به عند ذكره لان الاشتراك
به على هذا الوجه ينسب على الجواب عن معنى نقبل ذكره لانه لا يستعمل له قوله والالفاظ الدالة بالطلع اى الدالة على مساوية
توسط الطبيعة كدلالة التامح على وجع الصدر فان الاحتياط للفظ وتيقن حاله لا يقتضيه هذه الدلالة بل بلا حطة ان
من كان بوجع الصدر لطبيعة يقتضيه التفظ بهذا اللفظ وكما يخرج هذه الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ
ويز المسوع من الجار على وجود اللفظ ولم يذكرها لانها داخل تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما سير
بموضوع من غير الالفاظ الدالة بالسلب بغيره من قبيل رب الملائكة ويره يبل كذا قال التنازلون من
بالمكتاب وطنى ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح فان المهملات هى الالفاظ التى لم تبدل على معنى
اصلا والذات بالطلع الدالة على معنى لوجع الصدر لكن توسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد
تكون مهملة وقد تكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذى بدلت عليه توسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المهملة لا
ان دلالة على وجود الالفاظ توسطه وح نعرضه عن الالفاظ الدالة بالعقل لانه مقام اختصاص واولا معلوم في غير
قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص صلا التفسير ارجع الى كل واحد وعطف تخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام
بعد الخاص قوله حروف العجاير، العجاير بفتح الهمزة والظن بفتح الهمزة وهما محروف العجاير حروف تقليم اللفظ بها اى حروف يك
منها اللفظ قوله الموضوع لغرض التركيب لا يقل هنا لما كان موضوع لغرض كان هذا الغرض متناظرا
وجه الاشتراك بينهما هذا القيد لا نقول ان الغرض من شئى لا يكون معنى ذلك شئى اذ المعنى المعنى من الالفاظ
اى يقصد لا كلامه للفظ والالكات حروف العجاير كلها متروقات فاللام في قوله لغرض ليسه صلا لغرض
حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لغرض بل للتعليل والغاية مثل في قولهم وضع اللفظ للدلالة على معنى
ان الصفة متفصلة لا كاشفة لان بعض حروف العجاير الموضوع لغرض كلمات كاللام الجارة واولا لعطف و
حرف الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فخرها بالقيده الخفية فاناس من حيث انها من حروف العجاير
موضوعة لمعنى اى ما يحتملها لك سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ
والفعل والحرف وهذا الاغراض بعدا للمعنى بما تقدم ليس في محال كالتبني على تيميل ان المعنى لا يكون لفظا
لأثرة يتمتال للفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع ما كان بذال الاغراض متفرج على الجواب بل
الاول لانه لما اجاب تميم لمعنى ورد هذا اورده في ذيله والا كان المناسب فله بعد شرح قوله فهو قوله

التجرة والجر المزدانين باليس بالشار لا يخرج المصطلح من موضوع زيدا فاما زيدوا واضراهما والجملة ليس مقولته
 اعلم من انخر فذكر بعد ما من قبيل عطف الخاص على العام ونزه العبارة اوتق من عبارة المتوسط حيث قدم
 فيها على الجملة فان عطف العام على الخاص نادى قوله هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة في قوله بازاء
 الالفاظ المركبة التي هي معان ومحل الجواب ان هذه الالفاظ التي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة
 بالقياس الى معانيها لانه جزؤها على جزئها الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التي هذه الالفاظ فان
 لها فان المعنى المفرد كما سياتى في الايدل جزؤها على جزئها ولا يرب ان جزؤها لفظ الجملة اعني بحجم مثلا لا يدل على
 جزئها معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالة عليه كدلالة لفظ زيد
 معناه قوله وقد اجيب بحبيب يدركن الدين في شجرة الموسوم بالمتوسط قوله ليس بهنا اى في مقام
 التقصص على تعريف الكلمة قوله مفردا كان او مركبا لا حظ لقوله مفردا الاعتراض الاول ولقوله او مركبا
 الاعتراض الثاني بل بازاء مفهوم كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة ذلك على معنى اء واعتراض بان
 هذا اللفظ مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان سلبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ
 الموضوع بازاء وفيه اى يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والا صوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اسم
 مفرد غير عنده بزا الكلمات وجعلت والته للملاحظة فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كاللفظ الاسود
 آء له في العبارة صلان احد جانان يكون قوله كاللفظ الاسم بيان الالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا
 بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلى ولذلك المفهوم افراد وهي الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد
 نحو فان لفظ الفعل والحرف والجزء والاسماء ولذلك يخرج منها قولك فرب فعل باض وفي حرف جزاء والاسم
 فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الجزاء والاسماء وغيرها ومفهوم الخبر كقوله السندق والكذب وافراد
 الالفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانها ان يكون قوله كاللفظ الاسم آء متعلق بنوع لفظ السابق والتقدير ليس
 في هذا لفظ كاللفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ
 بل الذي اعتمده عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فمثل في هذه المقام فانه من مطلق
 الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بالتمثال المضمر آء اى الحكم بانه ليس في مقامه كون
 الكلمة موضوعا لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالمضمر واما مثل الموصولات ونحوها الرجعة
 الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلى يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
 زيد يقبل لك الذي قلته اسم مفردا وقلت زيد قائم فقبل لك الذي قلته مركب خبري قوله فان التبع
 فيها اى في كل واحد من المضمر واما لهما او الجمعية باعتبار تعدد الاشمال الا ان الموضوع لخاص
 لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هناك اى في مقام رتب المضمر واره شالها
 اى الالفاظ المعهودة والمركبة اى في مقام جمع الضمير اليها قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اى به في مقام

لان هناك مفهوم كلي يستلزم الموضوع له مجازا كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فوجيل هذا المفهوم موضوعا
 له مجازا المراد انه موضوع بجميعيات هذا المفهوم والذي موضوع تحقيقه بسببه المراد افراد باوان اوردت تحقيق
 بعضي الوضع العام فانسح المايتي عليك فنقول لا بد لو افصح في الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا من
 باوانه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لمخصوص التصور المعبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له اللفظ الخاص
 وان تصور معنى عام ما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا باوان ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما
 الموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وانه يعين اللفظ باوان خصوصيات الجزئيات المنتمية
 تحته لانها معلومة اجمالا اذ توجه العقل بذلك السهوم العام نحو باوان العلم الاجمالي كانه في الوضع فيكون
 الوضع عاما للمعوم لعموم التصور المعبر فيه والموضوع له خاص واما العكس هذا المعنى ان يكون الوضع خاصا
 التصور المعبر فيه والموضوع له عاما فيمكن لان الجزئي ليس وهما مع وجوه الكلي المتوجه العقل فيه فيصير
 اجمالا انما الامر بالعكس اذ يتقش باوان حقيقة تلك فاعلم ان اللفظة انما لا يستعمل الا في اشخاص معينة ولا
 يصلح ان يقال انا ويراد به بشكل لا يعينه وليست موضوعة لواحد منها والاكتمت في غير مجازاته لا يمكن وانه
 منها بالاكتمال مشتركة موضوعة اذضا كما بعد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
 الافراد فيكون التعريف من وضعه استعماله في افراد مجتمعة على كذا قال جماعة من الافاضل وادعى ما افاده
 العوضي واستحسنه اشرف و اشار اليه الفاضل الشارح وهو انما موضوعة لكل معين منها وضعها في الافراد
 لم كونها مجازا في معنى منها لا الاشتراك ولقد الا ونباع ولو صح ان هو اليه لكان انا وادعت وبادت
 مجازات لا العقل لما اذ لم تستعمل فيما وضعت هي اما من المفردات الكاتبة بل لا يصح استعمالها فيما اصلا
 بعين في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم سقايام المجاز الحقيقية ولما اختلفت
 المعنى الا شذوذا الى ان تيسر في اياتها باوانة نادرة كالحرس وقامت الحرب على ساق وثابت الليل
 قوله على جزية وانما لم يقل جزية مناه لانه بعد والتعريف المعنى المفرد فلو غير ما ذكرت رم ان يكون المعنى
 قوله فيه انه لو لم يجره الى ان جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع للمعنى كان منسقا بالافراد قبل الوضع
 وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المفيد بقيد الافراد والفعل يشبهه اذ انما في معنى مفيد بسببه استيفاد منه في
 اللغة انما يعنى به الاشياء بعينه مقدم على تعلق الفعل به لانه لا يمكن ان يكون المعنى سابق على وضع اللفظ
 ووقع شي لا من معدوم واذا كان المعنى المقدم يتمتع بعينه حسب ان يكون تلك اللفظة متقدمة وانما
 عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام فان التماثل بين الافراد التركيب انما يكون
 وضع اللفظة له بل بعد سببه بالذات لان المعنى المفرد على ما عرفت بالايدي جزا منه على جزية والتركيب بلكس
 والذاتية واما فرعان هما والاحتمال المذكور مويلا لما في الاية لانه لا بد من ان الافراد مضافة
 للفظ عند الحاجة ولما هو مضافة للمعنى عند المنطقين هذا واعلم ان ذكر التركيب بطله والبيان قوله فينبغي ان التركيب

فيه تجزأ في كون المعنى متبعف بالأفراد قبل الوضع والتجزأ ان بقاها لما كان مأل المعنى الاعتناف به بعد الوضع
 سواء قبل الوضع به بشيء للشيء باسم يؤكل اليه كما قال ابن عسقلان قتيلا فله سلبه اى من قتل شخصا من اهل الجوب
 فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص اى قتيلا لانه يؤكل الى القتل لثقا كما قوله لا يدل جزوه وانما نقل هنا جز لفظه
 لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ اخر على ما لا يخفى قوله ولا يبرح من ايراد كونه اى من جعل المفرد مفعلة للفظ صا
 للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعنى وضع والاخرى مفردة اعنى لفظ مفرد والاسن في الوصفين التثنية ليكون
 الكلام على شق واحد وكان كونه ان يلبق بينهما بان يعبر عنها بالفعل او بالاسم فلفظة الاسن لا بد لها من كنية
 وهي بيان تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان التقدم الزمانى غير معقول هنا المقارنتها فيه فما يستعين
 ما يدل على التقدم الزمانى اعنى صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبة وانى حرف التثنية اشارة الى انه يمكن
 ان يكون الكلمة للكتابة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان لها سموا اعنى الجار والجرور والفعل سهل في
 العمل غير عنما به قوله وان لم يسهل رسم الخط لان من قاعدتهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقت بها وذا
 وقع على العيون نقلت توتية الفاخر ايت زيدا فهو كان المفرد مفعول بالكتب بالالف قوله فانه مفعول ^{للمرئ}
 اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال باسنيين بحية الفاعل او المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد الفاعل
 في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل في الحال وقع وفي سبعة حرف الجر وجه الدعى ظاهر ولم تقدم الحال
 على صاحبه مع انه مكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على استيعاب عليك قوله ودبه محبة آه اى وجه محبة وقوعه غير
 حالا سواء كان من الغير لم تكن مفعول وضع من اعنى الغرض من ما يتوجه من يجب ان يكون الحال وعامله مقتران او وضع مفعول
 مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انها مفعول
 بالزمان فان التصات المعنى بلا فراه حالة الوضع وهذا الفرد من الاقتران كان في صحاح الحاشية قوله وقيد الافراد
 لالخارج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا لغيرها مردودا واختراؤه شيء غير
 هذا الكتاب من انها مفعولها وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى
 كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها مفعولها بالوضع التوعى وقصده بيان
 الوضع وضع قانوا كما عرفت به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاعف مقدم على المضاعف الية الفعل على ان
 وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التى يتتبع في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية بالالتبس
 اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات الثمانية كترادفهم غير
 البلاغية ما عدا اسوزان مركبا اضافيا او عددا او من جنبا او نحو ما قوله فيخرج به آه وكذا يخرج عنه جل التعليل
 فان التثنية يشابه اللام في كونها من حروف المعاني قوله مثل عبد الله على اى كل مركب اضافى صا مفرد
 بسبب الطوية وانما مفرد لان المقصود منه الشخص لسمى بتد الاسم لا بالصورته والذات المستقلة بجميع
 الكلمات قويم مع انه محوب باعربين اعرب على المضاعف والاخر على المضاعف الية وانما اعرب باعربين مع

كونه مفرد الامة فنقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقرار ان كل لفظ منقول فاعا به باعتبار انقول عنه ومفهوم
 باعتبار المنقول اليه قوله بالعرض من علم الخوان العرض منه معرفة احوال اللفظ وتقيح اعراضها لتاسيس ان
 كلما اعرب باعاب واحد يكون كل واحد وكل اعاب باعوايين يكون كل ما تترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى
 يناسب اصطلاح اهل الميزان قوله واما ما اوردده صاحب المفصل لما ذكر ان التعريف انهم مختلف من يهين اصحابا
 خروج مثل قائم والآخر دخل مثل عبد الله على الاقل ان يذكر ان تعريف المفصل مختلف من وجه واحد قوله فانه
 لا يقال للفظ واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرضية عند رباب اللسان ولم تصدق مثل هذه الوحدة على
 عبد الله وقال الفاضل لمعنى المراد باللفظة الواحدة ما ينطق به مرة امي وتعبيرنا لا يصح ان يتلفظ به مرتين ^{انما الواحد اللفظ} _{باعتبار}
 ما خرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئية باعتبار وضعه الاضافي وهو بعيد قوله مثل عبد الله خرج عنه اعلم ان
 صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشايع جعل عبد الله من قسم الاسم العلم المركب فالظاهر ان الكلام
 الشايع سمع على سبيل الابهام من نسبة الفاعل اليه كقوله الشايع الى الاخر مما فرأه ولا يحتاج لسلك الجواب بان
 المراد باللفظ في تعريف المفصل اللفظ وزيادته التار للمطابقة لانه بعيد غاية البعد قوله اعلم ان الوضع ^{ان المفصل}
 من هذا الكلام وضع يقال لم ذكر الاسم في التعريف قيد للدلالة ولم لم يات به كما فعله صاحب المفصل ^{تخص}
 الجواب ان الاسم لما قدم قيد الوضع وكان متساويا للدلالة اكتفبه عنها واصحاب المفصل لما قدم الدلالة وكانت
 اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل في تبعيته وان كان بحسب كون الشيء الاول مقتضى للمعنى عند
 عرض المعنى الطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتياج الى قيد الوضع قوله في المسبوع من ووار الجواب قيد
 بديه شخص الدلالة العقلية لان ذكر زيد يرمي الدلالة الوضعية والافلا فرق في بديه الدلالة بين المبهلات
 في الموضوعات وقيد بقوله من وراء ايجار لانه اوسع منه باللفظ خال المشابهة لعلم من جهتها امي قوله من
 اعلم ان هذا التقرير لقوله احد انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقيد بكامل تعريف الكلمة تبصير بانها بغير
 قيود اليها تحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثانيا كون اشارة الى القيد محل فانه على الظاهر ان كل واحد من
 الاقسام الثلاثة بغيرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شاف الخبر ان يكون اعم من المبتدأ واسلاما
 له فحسب ان يسمي بقدر الوجود وسطه محل ثالثا ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان
 رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكرا فالانسيب ان يعصبه ضمير المذكور فاجاب بان الخبر محدودت راجعا ومولفا
 ان ضمير راجع الى المفهوم الكلمة لا الى اللفظ والمفهوم لا يكون اسما وفعلا ووجه المفهوم من واو الجمع فاجاب
 بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى التقاسم اليها ان يضم اليه قيد الدلالة على معنى في التفصيح الاقران
 ويكون مفهوما لفعل وتس نية حال خبرية واليه اشارة الخبر الية حيث قال ان قيل بحسب ان يكون الكلمة بديه التامة معمالان الواو
 الجمع واجاب بان ذلك لو كانت بديه مقسمة من قبيل قسمه الشيء الى اجزائه وليس كذلك انما هي من قبيل قسمه الشيء الى اجزائه يكون
 فاشارة الى الشايع جوبا آخر وهو ان المقصود بقوله هي اسم هي منقطة الى الاسم فانهم قولوا هي الكلمة او غيره من هذا قوله

عاشية شرح ما جاء في

في التسمية اول ما يدل بصدق على امرين احدهما ما لا يدل بصلوات الثاني ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها وتقسيم الالار لتخرج الحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف فنية على ان المراد بالذاتة هي التي اسلمت بها الوضع وهي لا تكون الا للمعنى قوله اما من صفتها اما قدره في لفظ الكلام لتخرج الحرف لان قولنا ان المراد بالذاتة المصدر والاصح ان يقال الكلمة اما دلالة اولاد دلالة لكن يصح ان يقال صفتها اما دلالة اولاد دلالة قال سيبويه المحققين لاجابة الى تقدير شئ في هذا المقام فانه فرق بين المصدر المصريح والفعل المصراع المصدر بان اولاد فانه في تاديل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من جهة دخول حرف الجر عليه اولاد دلالة ونحوهما ولا شك ان معنى الفعل مربوط الى تقدير الشئ وهو محذور وشئ قال بعضهم انما اتى من مع المقع يتم بدونها للفتية على كثرة اوصاف الكلمة وفيه لفظ لان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لانه ليس له امر اخر غير الذي ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لانه لا يكون الا مقدرتين قوله كاي في نفسها اشارت الى ان الطرف مستقر قوله اعني الاعتداء والانتهاز او الانتهاز والانتهاز والانتهاز في معنى الالاد والالاد الالهي المستقل والالاف الانتهاز والانتهاز العاين معناه استقلال بغيرها من غير توقف عليه على ذكر متعلق كقولنا الانتهاز بجر من الانتهاز ويسر عليك تحقيقه ان شاء الله تعالى فانه لفظه اذا عرفت ذواتي اصل قوله الحرف اول على معنى في غيره على ما ذكره ايشان المعنى الذي يدل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه اذا انفصل لفظه الى ذمهن اساع فيقتل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فنية بل في غيره بخلاف تسمية فانه اذا انفصل لفظها الى ذمهن اساع فيقتل معه اني مكان قالب كالتماطراف اذا انفصل اشرا فية فلذا قيل ان المعنى في نفس الكليات اذا عرفت ذوات المعنى بصواب فالعلم ان له تقديرات اخرى في كلام الفاضل احد باقول بعضهم معنى دلالة الحروف على معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على فجاجه الالهي كما اذا قلت اسع من فعل في الجواب ان للتعريف وجه تصور متوقفا على الغير لا يمكن تصور لبعض الالاف في الحرف والكل وبمعنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون خروجها في الاقوال فانه قول آخرين المراد من دلالة على معني في غيره انك اذا قلت من مثلك لم ير اي بمعرفته ام بنية ام غيرهما فاذا ذكرت جرد باتبين معناه وهو كالقبة في الضعف لانه يدل على انها مشتركة والاشارة ان لا يقتضيه معنى الكلمة في غيرها والالاف كانت الاسماء مشتركة حروفها ويزيد عليه بان لا يتم في الحروف الغير المشتركة كما ان الالاف في حرم الائمة اشرا بادي حيث قال الحروف كلمة ولت على مستقامت في لفظ غير بافئض لفظه والطب في التفصيل هذا المعنى بالاشارة التي من جملة قولنا فاللام في قولنا الرجل مثلك يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل بل في قولنا بل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحيث لانه ان اردت بوجوه معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قام بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالكل حقيقة يتعلق بمعنى الجملة وان اردت بانه معنى غيره قائما حقيقة فباطل ايضا لانه لا يتم ان يكون الاعراض مثل الالباس ونحوه حروف الالاف

الاشارة

على معان فائمه بمعاني الفاظ غير ما وان اريد به لتعلقه بمعنى الغير ثم ان يكون لفظ الاستقسام ويشبهه في اللفظ
 الدال على معان متعلقة بمعاني غير اخرى فاذ كان كقولهم كالبصرة والكوفة التي ذكر بعض النحويين عن تمامها لان
 خصيصة بمعنى من لغات مرت والبصرة ومثني الى لفظ انتهت والكوفة ويمكن جعل قولهم كالبصرة اشارة الى ذلك ان
 ذلك المعنى السبع التفسير لانه لا يقرن حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد بن ابيان قولهم في التفسير
 متعلق بقوله يقترن اي يقترن ذلك بمعنى حال فهم من اللفظ قوله له حين يعبر بيان لما سبق حرج بما يقترن به
 الازمنة بحسب التحقيق كالقرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يراى على الزمان في
 الفطرية كضارب هو وما يكون مقارنا للغيرم لكن يكون فهمه من قرينة حاله كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان
 قوله ما هو من اسمهم هذا اختاره البصر لولوا والعبارة فاختار للكثيرين ولكل واحد من الفريقين دلائل اضر بنا
 عن ذكر ما خلافة النظر بل قوله لتعني الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل الحنفي فيكون فيكون فمان قسمة
 الدال باسم المدلول والناصب انه من باب تشبيه الكل باسم الجزر لان من غادتم ان يسمون الدال باسم
 المدلول اذا كان له لاطلاقا اذا عرفت بذلك فاعلم ان حصر الكلمة في اتمها من عطف مردودين للغير في اللفظ
 لا يستقر في وان ذهب اليه لبعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح الملحة اجمعوا الاسم للعبارة بخلافه
 على اخصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحركة وقال ابو الحسن زاد الوهيف بن صابر تسمار العبا
 سنها بخلافه وهو اسم للفعل انتهى قال وقد علم ذلك انما عاينته على مخزوف اي قد تبين وقد اقرضته
 للمعنى الدليل المذكور في ثوبا للمطال او لور وكن ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام او بتعيينه من لا يتحقق
 بالاشارة كما قال شيخنا السدي اقول ويجوز ان يكون التبر اية وقد ابا للتقريب او للتحقيق والبالسببية
 في قوله والعامل كونه بل غلطى اه اعلم ان المتأخرين قد اطلقوا على الفعل يدل على الحدث والزمان في
 بالحدث الى فاعل ما هو معنى حرفي يخرج الى طرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه بالمتضمنة على الحدث حتى يتم
 شغوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل لم يقيد بالمتضمنة نظري انه غير موافق للتحقق لان النسبة
 وان اختلفت الى طرفين الا انها جازم للفعل في لم يخرج الى امر خارج عن مفهوم الفعل كانهما معنى الحدث
 اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقارنة والمباعدة وشباها معان اسمية مع احتياجها الى طرفين
 اهلي ان نبيك الطرفين فهو ما من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في الزمان من اجزاء
 معنى الفعل مضطرب فهم من وافق المتأخرين وشتم من ذهب الى ان الدال عليه بطريق الاقرار فاعلم
 دلائل حررنا هاته في كتاب الموسوم بمفتاح البيب وتذكرها بعضها اولها الزمان طرف لتعلق الفعل باللفظ
 معلوم ان الطرف لا يكون خرا من المنطوق ثانيا انهم متفقون على ان اقرار مثل اسم الفاعل
 بالمفعول بالضم ان اقرار الفعل به غير ان زمان الفعل ويقولون الزمان ليس خرا بل معنى اسم الفاعل
 فلذلك في الفعل ثانيا لانه لو كان الزمان جزء للفعل لم يكن متحقق للفعل بدونه وقد تحقق في جميع الاشارات

نحو

اربع بسا لو كان الزمان الماضى جزاء الماضي وكذا في المستقبل لما يمكن اختلافه بغيره من وجه يختلف كما في قولك ان قسنت ولم تقرب فلا يكون جزاء لان ما بالذات لا يختلف بالعارض وهو حيث اقترنا زيبا لغيره فلو لا بد من الجواب عن هذه الدلائل فاي جواب عن الاول انه مخالفة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل المنوع المعنى الحديث بالفعل وهو ليس بجزء من الجواب بل جزاء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين ما اقترنا فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء منناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار حقيقة لان كل فعل من فرب وغيره لا بد من زمان ولم يفهم من لفظ فارب الا اذا كانت متصفاة بالفرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا ان الفاعل بما اشترق من فعل لمن قام به يمتنع الحديث ان غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم الا على زمان الحال يجوز ان يجره المسمى عن جزئية فيصير له لوله الجزاء الا انه كما جرد الوضوح عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا بجزء الفعل المنه صورة ماضية وقتها في المثال وان كان ماض صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان اشتراطه عليه نفس المتصارع ويشمل هذه التحقيقات ان كان المحل اللغوي بما يجيش الفعل الا اننا ذكرنا ما هو من معانيب الزمان قوله وليس المراد بالجزء الغرض من هذا الكلام فنع اعراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التبريفات لا تكون حدودا لان احد المركب من جنس ففصل وجودتين وفصل الحرف المخرج لا يوجب معنى وكذا فصل الاسم الذي به تمايز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرته من اشراط قد اوجبه اهل صناعة الميزان واما الابدان فليس المراد بالجزء عدم الاعتراف بالاجماع المانع واذا كان فصله مدنيا فهو عدمه من حيث عدم اهل الميزان قوله وقد در المعنى الذي في اللغة ما يدور من الفروع كاللبن وفيه خير كثير عند الترتيب ويراد به الاخر مما اذا يقال در دوره امي كثر فوه وتعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فانما ان يكون الالف كانه في فعل المدح الصادر منه ونسب الى المصدر مع انه فعله لغزابة وهو تعجب نفسي العجائب فكان هذا الفعل له لاله واما ان يكون الدر باقيا على حقيقة المراد به لبن انه ابي غيرة منه حتى صار تحريكه كما في المعنى ان ذلك اللبن كان له لم يعيد من بل كان الرائي له هو الفاعل يقال قوله الكلام في اللثة اه الالف واللام في الكلام مثله في الكلية قال بعض الفقهاء ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا في اواخره على ما في القاموس والخطبة انه انما رتاسية لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل ينقل عنه الية انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه اشميل الثاني في شرح اللثة قوله لا يلفظ شرعا بالاعتناء باللفظ لان الكلام انما يخرج عن التعريف به غير قائم اذا ضم لفظ محل الالف مستعمل في الالف واللام والكنية بل لفظ لان الالف من اللفظ وغیره ليس لفظا قال لشرع في شعبة المطالع من الامور المعروفة بالضرورة ان الاشياء والمعدودة لا تعبير امر او احد المالم ليجب ما يمتد وهداية هي جزاء صوري للمركب فعلى هذا لا بد من الكلام من جزاء صوري هو الية وهي ليست بل لفظا بل لفظا لما عرفت فتفسيره شرح ويخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال يشبه لفظا باعتبار اغلب افراده فيخرج في ما قيل قوله حقيقة او حكما انا قديم لمتضمنين لمتضمنين الحكم ما كان احد كليته واكليمها حكما كما ان العارضا واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة حكما بمعنى حكيمه فما ركب من كلمتين كلتيه

الحكم

نفت

مثل قولك فلام زيد الود قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة اعني بزيادة ذلك وتوابعها
 هو حافظا هذين حقيقة الاتي بعيد بقوله فان لم يكن اسم فاعل باه جواب اعتراض زيد على المثل واول من تعدي اللفظ
 المشي عندى وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمنين لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو مجموع ذلك
 كل واحدة الذي يتضمن فلما اتاح قال بعض الافاضل لوجعل يار قوله بالاسناد والاستدلال لم يخرج احد هذا الجواب
 لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين الاسناد ووجعلت بمعنى مع منتج الية فظني انه لو عكس كان انسيب مع المقررات الاسناد
 ليس لفظا واشر قد اخذ اللفظ في التعريف والمراد من تقدمه الكلمتين فهما متساوية لهما مشمول الاقراء قوله اسي لفظا
 واصلا بسبب اسناد جواز المشي عندى مع هذا ان يكون الاما استمانية او اللصاق او للمصاحبة وقوله اسي لفظا
 بيان لكون اللفظ صفة صدر محذوف وجوز الفاضل المتدي المتعلقة بتضمن وكونه صفة كلمتين اسي كلمتين تثابتين
 بالاسناد قوله حقيقة او حكما اسي سوار كل احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة لفظية على ما عرفت واصل وقوع المفرد نحو
 قوله وحيث كانت الكلمة ان اه الغرض من بزيادة اعتراض خبر الائمة الاستدلال على اهلهم حيث قال كان على
 العلم ان يقول كلمتين او اكثر لمعلم زيد الود قائم زيد تمام الود قوله ليعيب الخاطب المراد من شانه فاقدة
 الخاطب ليعيد الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الجزئية والوصفية لعلم الخاطب بضمومها وتخل الافادة على
 اتعنا ليدت كما سبق حقيقة قوله او قائم الود اسي زيد تمام الود قال الفاضل اشي في كون الجزئية زيد تمام الود
 مركبا لفظا لانه جندهم قائم وقاعله خارج عن الجزئية قول اذكره يشي على فرب محاسب الكشاف من ان الجزئية تمام
 به الفاعلة مع متعاقبا ما على ما هو مشهور من ان الجزئية تمام الفاعلة فكل من الفهم موجه قوله اعني قائم الاباب ليس المراد
 ان الجزئية مجموع لازم المنذر ويل المقصود والمضائق الية خارج عنه قوله في حكم هذا اللفظ تكون بذا قائم تمام لفظ
 حقيق قوله اعلم ان كلام المتكلم ظاهره انه قال بالمتضمن كلمتين بان يكون كلمتين في خمسة مواضع اكثر منها واكثر
 ما ذهب الية صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المشي على اسند الية لم تقف واقى وعلى خبره توقف عائشة ثانيا
 ان الاسناد نسبة لا يقوم الا بشيئين اسند وسند الية لا يكثر وما كلمتان او ما حكمهما في قبول الاسناد او الية
 قال ظاهره لانه يمكن ان يقال ان يتضمن كلمتين فقط او اراد يتضمن التركيب قوله اعلم ان صاحب المفصل اه
 اعلم ان صاحب المفصل والاباب بعد ان نفا الكلام ومثله ليعرب زيد وانطلق بكونه قائما قال صاحب المفصل
 سمي اجماعا وقال صاحب اللباب ويسمي كلاما بجملة وظاهر الحال كما فهم المشي لكن قال وله الحق المشي وعلم
 انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام سمي الجملة فوهم بذلك بعقوبتها استراد فان والحق ان الجملة هي
 العبارة لظن ان يقال يسير زيد انسانا انتهى وكما اراد تطبيق كلاهما على فرب الجبور وان كان مجموعا الى
 التاويل وكلام الله كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتهما فلكل وجه فهم له فتح تصدق الجملة على الجملة الجزئية اه انما يقيد
 بالجزئية لان الجمل الانشائية عنده لا تقع اجازا او ارضا فالاعلى تاويل والحق الجواز والوقوع وقد سبق محله
 المشي واقعة تعالى مفسلا فالجملة الجزئية مثل ليعرب في قولك زيد ليعرب والواقعة موصفا نحو ليعرب الود في قولك

جاء في بل يغيب ابوه فان سهاه يغيب الى غير المتقدر ليس مقصودا وانه اذ اولى المتقدر وما كان الغيب محصلا لا يدوم
 الفصل وبتقديره سهاه وكذا في الثاني قال قوله وفي بعض النسخ الخوشي انتهى الى انهم قالوا انهم كتبوا على ما علم
 الكتاب حال المذكرة او الخوشي انتهى كتبها المتأخرة بالمازوي اسماءت بالمازوي غير الاضمار في شرح الكتاب كقول
 في بحث حروف الاستفهام ان لها مصدر الكلام وهو يميل على كون فام ابوه في قولنا زيدا كذا فام ابوه كذا ما عذره والاطم
 يقع حرف الاستفهام في مصدر الكلام مع ان الكلام في نفسه ليس مقصودا والذات قال الا في ضمن من انما فتح ال
 تقديره لغيره للفظ نفع الافتراض الذي اورده الفاضل المنذرى واجاب عن حيث قال ولا يحيل على الكلام او القمن
 كاشين او القمن المذكور والاسناد الاصل المقصود لانه وعلى الاولين تشكل الظرفية فيجاب بان الكلام على ما عرفت
 الجزئي انتهى وحصل الاعراض ان كون الكاشين ظرفا للكلام مستلزما لكونه شئيا فان لفظ الكاشين على الكلام وما
 الجواب ان الكلام العام لا يحيل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عن الفاضل جوابا اخر وهو يحيل على معنى من
 فان التركيب الثاني آه لانه انما يفيد اختصار الكلام المثالي والمدعى نعم من ذلك فانه على ما سبب انما عرفت يكون شيئا
 وفوق الثاني قوله وفي بعض النسخ اولى فعل وسهم ويزيدان ذكره من فعل وسهم لا في غير هذا الفصل فذكر في الذكر قوله
 يازيد جواب على ان ان يازيد مركب من حرفه وسهم وهو كلام غيب فاجاب بان ظرفي الكلام فغيره ان والمزيد على ان
 احجز في الكلام المذكور وهو حرف النذر والقائم شام لغيره والجزء الاخر مقدر وهو الفاضل فيكون على فزيد من تركيب اسم
 والحرف الال تعال فعل عزم من الفعل يتعقبا ليقوم مقامه في ال كما ذكره في شرح قول اسم ان الكاشين على ما عرفت في ال
 الاسم ككلمة والما هو مقدر في الاسم كاشية على قوله في كاشية الال اسم السهل الجواب والملازم الذي هو ذكره صريحا في قوله
 وانما جعل ما موصوفا بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدوال الاربعة وبعض المركبات على ما عرفت في نفسه جعل ال
 مستقر صفة لمعنى وهو مبني على ان كاشية في معنى الال اي ما اول نفسه على معنى في جعله في معنى الال لئلا يحل نظر آخر
 الال انما قال بعضها مقام بعض الكاشية من البسريون لا يجوز ان على الاطلاق فلو كان كاشية في معنى الال لكانت
 تفعل غير نفسه ودل وما باعتبار الال لفظ من ذكره باعتبار المعنى في قوله كاشية ولذا كتب الجزئي في شرحه ان الال اعتبارا
 الما لفظ اعتبارا المعنى قوله قال الال ايضا في شرح عبارة الفصل وما صدره ان يكون المعنى الجواب في نفسه لاجبا
 ال المعنى والمعنى ان ذلك المعنى هو حرف في حد ذاته اي لا يتعلق بغيره من الال في نفسها
 حكمها كذا في حكايها ان عيشها الله مع قطع النظر عن كونها في بيتة بغير او الحام او غيرها مما لا يفي في فهمها والنظر في
 على هذا حاشية قوله اي بما يتبعه فذكره في الحرف اما وجب التحصيل به معناه في الذين اذا لم يكن ادراكه ال
 باوراك متعاقبة اذ هو انما له من الال الحرف المنزلية انه هو المقصود ونقصان في معناه قوله قوله قوله
 اي يحصل ما ذكره المعنى في ذلك شرح في حصول المعنى المقصود قوله الال في قوله الال في قوله الال في قوله الال
 تعليقا على شرح الرضوخ وغير التمهارة بالاصول واخرى بالخاصة تعال صواب تحقيق قوله قائما بذاته في
 قائما بغيره كالبياض او السوداء القائلين بالجمع ولو قال كما ان في الخارج موجودا فانما بذاته هو موجود في ذاته وجودا

بحث ال

٤

٤

تأثيرها بغير وجوده في غير مكان غاية في الإشباح شبه الحروف والخطاب قول كبريك في الدين به الان ما في خارج الكلام
 بذات اليعية قائما بغيره وكذا السكس بخلاف العقل الذي يشبه فانه ربما يقصد الى المدرك شيئا فليس به ركبا بقصد العكس
 كما يستدل عليه كبريك قول ابا العقل بنا المعلوم قوله بغيره ركب فبعبارة اى توجه المدرك الى اوردك تصدرا وقوله
 الخوف في ن فانه بيان لقوله تصدرا او كالاتي بالمراد والادوات ما فيها قولية او آية اه الله بيان بقوله يتبعان
 الآيات كالعالم ليست مقصودا الا بغيره الكسابة لتعود بالذات والذات لا يتبدل الا بالذات والذات لا يتبدل الا بالذات
 فانه لا يتغير حواشيها وهذا كله مما يوضح قول فالآية آه قوله فلا يتبدل شيئا وانما قال شيئا بخبر ان ما ذكر في الآيات
 والظرفية ونحوها والادوات بالذات بغيره ما سناه لا لعل قوله تصدرا بغيره على المصدرية اى ملاحظة تصدرا على
 الحال اى حال كونه مقصودا وقوله الخوف في هذا قوله استعمل بالضموم مبنية قوله ولا اى اى لزم مقوم الابد
 المطلق الخلق مستندة بما لا يذوقه فهم بغيره من اللفظ عليه وهذا اذا ذكره متعلق كقول ابا الفيزي
 من امتداد والافوت في ذلك المتعلق بقوله ان الابد احسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يقصود
 الابد بغيره ووجه شئ ما مفهوم من لفظ الابد او لما كان غير مقصود بالذات كلف فيه الدلالة وقوله
 يتبعان مقصودا اجمالا غير حاجته الى ذكره اى اى يحتاج اليه في فهم ذلك من شئ من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه
 للابتنج والبيان او لا يحتاج الي ذكره مطلقا قابل قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابد باعتبار كونه مطلقا
 مقصودا وبالذات متعلقا في اى قول قطعا اى لا يكون مقصودا من لفظه فالحذف اضافي او المراد انه لا يحتاج الى
 امر اخر كونه والا عليه وقوله لاحد في الدلالة اى بيان له قوله ليدل على استعانة اى ليدل ذلك اللفظ الابد
 على متعلق مبنية الابد لان ذلك المتعلق اذا لم يمتدح اليه كيعتد حاجته لفظ يدل عليه قوله وبما اى ما ذكره
 بعض محققين من ان المعنى اذا لوحظ تصدرا كقول معنى مستقرا بالضموم مبنية وهو مراد النجاة بقوله ان الاسم والفعل
 متعلقان في نفس الكلمة الدلالة عليه ان الكلمة بنفسها وان على ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى لفظ
 اخر كالدلالة لفظ الابد على مقصود وليس مرادهم كقول المعنى في نفس الكلمة ان يكون له لفظا حتى يتجدد الكلام عن
 الجبروي ويضرب في الحرف قوله وانما اللفظ متصل اى اذا لوحظ الفعل مفهوم الابد من حيث هو مطلق اى بغيره
 اى بغيره بظواهرها فانما ذكر ان النسبة القيام في زيد قائم انما تخرج اليه الربط الجزم المتبدي اى في نفسها لا يكون
 مقصودا كان معنى غير متصل بالضموم مبنية لانه موقوف على التصور ظرفية ولا لفظ ان مفهوم الابد اى بالاعتبار لا بد
 لفظه حتى يكون معنى لفظ الابد اى من تصور ان لنا فانه ماسا في من اللفظ من موضوعه لكل من جزئيات
 الموضوع بل المقصود تصور ان هذا المقصود بحرمانه اعتبار ان وان اردت ان تعرف كيف تصور اعتبار ان
 في حقول واحدة تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلتوضح لك مثال من المحسوسات فنقول انك
 اذا نظرت في المرأة وشاهدت صورتها فيها فلانك حال ان احد جانك تكون متوجها الى تلك الصورة متبذرا
 اى لا تصد اجمالا لمرات كثيرة الا في مشاهدتها وانما لاشك ان المرأة مبهمة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بالعبارة

نفسية

حاشية شرح ملاطفي

على هذا الوجه ان حكم بغيرها وانما ثبت الى احوالها والثانية ان تنويه الى المنكرات نفسها تلاغها قصد ان تكون صالحة
لان حكم عليها الله كالمرة صقيمة وتكون العورة ح شاهدة بعباد يتوضع ذلك في العقولات التي لم يترك
قائم زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فلا شك انك قد رك فيها نسبة القيام الى زيد الا انما في الاول مدركة من
حيث انما ماله من زيد والقيام والالتفات احوالها فكانا مرآتية تشابههما بمرئياتهما بما بالآخر ولذلك لا يمكن
تحكم عليهما او بها ما ذمست مدركة ثلثي هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكن ان يكون
او بها حتى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بحد ذاته كما يجب ان يتبين المعاني
الملحوظة انما هي مستقلة بالمفهومية بافتقارها كذلك يحتاج الى تعبر عن المعاني الملحوظة بالذات التي لا تنقل المفهومية
بالتعريف فانه اه اى المعرفة حال الية البعثة وهو كون ليس مبتدأ والبعثة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يعقل
لا يمكن معرفة ذلك الابداء الماخوذ على وجه الاياد الا بذكر متعلقة مخصوص كقولك اقتداء بامر من البعثة من
قوله ولا ان يدل عليها لا يمكن ان يدل لفظ الابداء على زوا اللفظ لفظ وال على متعلقة كقوله السير البعثة
السير والبعثة الدالين على تسمية الذي هو متعلق قوله الخاص اى الذي حصل من ذلك المحمول هو الفرق بين
معنى الاسم والحرف قوله الكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوعه لجزئيات ذلك الابداء العام كالابداء
البعثة ومن بعد ذلك الكوفة ونحوها وبذا يستعمل ان الحرف وضع باقرا يسمى عام وهو لوح من النسبة
بالابداء مثلا لكل ابداء معين بخصوصه والنسبة لا تعين الا بالمشوب اليه فمالم يذكر ان الحرف لا يتصل فرد
من ذلك النوع الذي هو بدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتصل بتعلقه بقوله قوله
اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لتعلقها كما عرفت قوله لاصح ان يكون حكوما عاين بها اى
ذلك النوع الكلى الذي لو حذا قصد اوبالذات وصار متعلقا بالمفهومية يصلح ان يكون حكوما عليه كقولك الامتداء
غير من الابداء او حكوما كقولك الذين انما من الابداء قوله كل له منها اى لا يدخل الحكوم عليه ولو لم
به ان يكون من احوالها بالذات مستقلا بالمفهومية يمكن ان يعبر النسبة الكلية بينية وبين غيره اى بين الحكوم عليه
غيره كالحكوم به من غيره كالحكوم عليه وتلك الجزئيات هي نسب بين الحكوم عليه به والنسبة لا يكون مستقلا فلا
يتصلح ان يقع حكوما عليها او بها قوله للاختصاص احوال تلك المتعلقات لما سبق قوله وهذا هو المراد
يعنى كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتصل الا بذكر متعلقها هو المراد لانه ان الحرف يدل على النسبة
في غيرها فالمراد بغيرها متعلقا بها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا باعتبارها وبما عظمتها وانما اطلبنا الكلام
هذا المقام لانه من اشكالات هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا
بغيره قوله كمنه اى في نفسه على تقدير ان يكون مرجع بغيره بمعنى قوله مستقلا بالمفهومية كقولك اى مستقلا بالمفهومية
من اللفظ قوله مرجع كمنه اى في نفسه على ان رجاء بغيره اى في اللفظ قوله لا ان يتصل بالمفهومية بمعنى على
واللفظ على قوله كمنه اى في نفس الكثرة في قوله في وجه اخر لا ناهما ان تصل على معنى في نفسها لاني اى الاخر بمراد

الغیر یعنی قوله جوارح الغیر ای لم یلم یصرف عن الظاهر بارجاع الغیر لم یلم فی هذا الكتاب وصال الجواب عن عبارة
المفصل فی هذا المقام لم یکن سبوقه بوجه صریح الغیر فیه الی الکلیه حتی یرجع بنا الیه بالتوافق المقامات وارجاع الغیر
فی عبارتة الی الغیر بقرینه قوله و بما سبق من تحقیق و هو ان معانی الاسماء مغنومات کلیة لزمها نقل شتاتها تحتها
خصه صیاتها التي حرت النارة باستعمالها فی المغنومات بنغمته الی تلك الخصومیات بخلاف الحروف فانها موصوفة
تلك الخصومیات الغیر متقله قوله لان معانیها مغنومات کلیة فان معنی ذوالصاحب مطلقا غیر ما هو ^{موصوفه} خصوصه
من الخصومیات وکذا الغایرة قوله لکن لما جرت العادة یعنی ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فی مغنومات
الکلیة استغفارة الخصومیة من الاضافة بخلاف الحروف فانها علیها علی ما عرفت هی الخصومیات و لا یصح استعمالها
فی معنی المطلق قوله ولما کان الفعل والاعلی معنی فی نفسه توضح هذا المقام ان الافعال الیها کما قرب مثالیها
علی معنی متقل بالمغنومیة و هو الی شء علی معنی غیر متقل و هو لنبیة الحکیمة المحنولة من حیث انها حاله بین
ظرفیما یعنی الحدت و الفاعل لعیین ولما كانت هذه الالبیة التي یجوز مدلول الفعل لا یحصل الا بالفاعل و جب
ذکره کما وجب ذکر متعلق الحروف فکما ان لفظ من موصوفه وضعافا ما کل انباء اربعین بخصومه کما کاب لفظ
فرب موصوفه وضعافا علی الحدت الی الی و انت علیه الی فاعلم ان بخصومه لکن الفرق بینها ان الحروف لا یدل الا علی
معنی غیر متقل بالمغنومیة فانه لیس محکوم علیه ولا یندرک فی کل واحد منهما ان یتصور فایا بالذات لکن من
اعتبار نسبة مینه و من غیره و الفعل لما اعتبر فی الحدت و هم الیه غیره یعنی نسبة الی الفاعل و جب ذکر الفاعل و یجوز
ان یتصور سندا باعتبار الحدت و لا یتصور جعل فکما الحدت سندا الیه لانه علی خلافه وضعف و ما مجموع معناه مرکب
من الحدت و النبیة بخصومه فهو غیر متقل بالمغنومیة لکل الی لان یتصور محکوم علیه و لا حکوم به و کان المعنی الخ
فی هذا الحدت سائل للمعنی المطابق و من لم یخرج الی الفعل و التخریج بقوله غیر متقرر آه ذوالقیس الکلام علی
الیه من ان الفعل موضوع للنسبة الی فاعل معین اما علی ما اشرنا و هو یوجب بعض المحققین من ان موضوع
النسبة الی فاعل ما عناه المطابق لیس متقل حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موصوفة علی جز
بفعل فاعله او المعنی المانور فی التعرین هو المطابق لانه الشایع المتبادر و الالفاظ المذكورة فی الحد و الی
علی ما یتبادر منها کيف لا و یصح ان ذکره و الا فیم علیهم خلاص الیسوع علیین عدم وجوده لانه لا یتمتع به و یجوز
لانما لیس لهما بیان لزوم ان ذکرنا ان من سمع لفظه فیه الحدت و الزمان من انه لیس فی حدی المطابق لان من
سئلته النسبة الی فاعل معین و اما قوله ان فی فعل الحدت علی الوجه العام از اسبح هذا اللفظ
تکرر وضعفه هذا الی حدی و غیره و عدم الحدت و الزمان فی من ذکر الی و لیس بان من ذکر الی لفظه و لا یجوز
من لفظ قوله معنی من حيث هو مراد ما لم یعلم خصوم الی موضوع قوله فانما قصر عنده بالغبیة التفت الیه من
اللفظ من حيث انه مراد نشأ به الحدت و الزمان فی ضمن هذا الالتفات هو الدلالة بنغمته لا الشک ان لم یحقیق
من سماعه فرب یدون فیم معناه المطابق و التخریج و من الایام و الظاهر ان من الایام ان السامع

فرب انما نعجم الحديث والزمان من تذكر الوضع بل ان هذا المصنف قد اورد في قوله تعالى انما اتيناكم بالقرآن
 على انما نطقنا على الالهيات فترى بين ذود فوق تحت وما شا ابدا ويرى انما انما نطقنا قالوا انها تسمى بقرآن كلمة لكن نعجم
 انما نعجم بيات في زيادة القايدة ذكرت معنا فاذا نقول في انما انما نطقنا بالقرآن والقرآن انما اتيناكم به
 مع النطق اعلم بعينه نعجم تلك نعجم بيات سلمنا انما نعجم في قوله تعالى انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 لتعينه في ذلك المعنى طيب وانما مع ذود قد اعرفوا انما نعجم في قوله تعالى انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 اللفظ وليس المقول انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 لا يكون الا انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 حاله من ان يكون حكوا عليه فقال في هذا النطاق فانه من انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 معنى انما اتيناكم به بمعنى انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 واشي في انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 في قولك زيد ضارب اس قوله فهو معتق في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة الفراء في مصحفه جواب خبر طرفة
 اى اذا عرفت بالواو عليك فقوله في معتق اللينة وهو من النسخ المعنى انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 يكون خبر مبتدأ محذوف وانما اخبار الشرح انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 معج الى تقدير وهو خلاف الاصل سواء كان النقل فيما مر كما يجوز ويؤيد في الاصل مصدر مصغر واذا كان
 روى رفق بعد تخفيفه فيذف العزة والعتف ويجوز ان يكون تقديره معنى الرفق ومعنى كون النقل في غير مكان
 مصدرية في الاصل تحققة فخر نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو اصل قوله فانه قد يستعمل مصدر انما اتيناكم به
 كما يستعمل اسم للفعل نحو قوله انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 ذلك المعنى المنقول منه قوله او غير صحيح نحو بيات انه ومعنى انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 بان يكون على وزنه نحو بيات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدراته يكون مقفلا منه الا انه على وزن فاعل
 فكانه كان في الاصل مصدر فخر نقل جعل اسما للفعل الذي هو اصل قوله مصدر نونى او كتب على الحاشية انما اتيناكم به
 لغوى في الصبح نوقاه وقيماه على وزن فعلا فاعل قوله فخر نوقاه وعرفنا في الاصل هي صوت نقلنا منه جيبنا
 مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلنا من هذا المعنى المصدر الى معنى الفعل الذي هو سكوت والكف وقوله وانما اتيناكم به
 اى عن المعاني بعد انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 نفس هذه الاسماء انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به
 قوله نحو انما اتيناكم به الاصل طرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فانه في
 انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به انما اتيناكم به

الفعل الذي هو الزم فاقبل عليك زيد فمعناه الزم زير فانيس شي من هذه الاسماء التي بالجزء من مجازي الوضع المعنى
 وانما بحسب الوضع المعنى في ليست هما فقلنا من كونهما مقترن زمانا وغير مقترن زمانا فلا فرق انما من هذا بحسب الوضع
 الثاني هو هذا شرح المقام موافقا لكلام السحابة وهو ان خال من تحقيق كيف لا ولو كان كذلك لازم ان تكون اسمية هذه الاسماء
 معتبرة في الالفاظ والافعال وعدم اقتران احد الازمنة الذي هو يثبت للاسمية بحسب الوضع الاصلي وبالعينه
 الشرح الاول ان يكون مدار الاسم على وضعه وان لا يكون وقد عرفت ان اعتبار وضعه اخر فالائق بخلافه
 يكون اسميا بالنظر الى الوضع الاول وانما الاجارة بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال في بعض النسخ بل هو على كونها
 قبول الما لا يقبل الالفاظ كالشعرين والام مترع وتحررهما وان اردت التحقيق في تتبع ما يتبع عليك فنقول ان
 مقدمه وهم من تركيب هذه التكلفات الترخيب هذه الاسماء من ثمانية ليعمل وادخالها في تعريف الاسم ونحوه
 من غير اعتبار الالفاظ المستعمل من قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن احد الازمنة على ما ذكرناه والادال
 على وجهه وذلك المحدث مقترن مع احد الازمنة اي ذلك المحدث في ذلك الزمان بل هو لاول الفعل واذا قيل صد
 مثله فعدا الفعل اي لفعل الفعل الذي وبما كنت ولا يرب ان هذا المقول غير مقترن احد الازمنة بل في
 الالفاظ تنضمي مسكوت مقترن احد الازمنة وهذا المنفصل النسبية الالفعل لتسميتها بالافعال باعتبارها
 مرفوعة والاعمال المعانيها فنقول ان اسم الالفعل ليس ما قال في بعض النسخ من مثله اسم المنفصل كالتك
 بنحو ان على معنى الفعل فهو علم المنفصل لعل لاسمائه يشبه الالفعل في المعنى وبما يقبل صدق ان المعنى بما له نظر اسكت
 في الالفعل اسمية اسم الفاعل في التحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاسماء لا الالفعلية والالفعلية لا الالفعلية
 الالفعلية اسم الالفعلية على سبيل ما ذكرنا وكذا الحرف قوله شخصي وكذا وان على معنى التسمية في الالفعلية
 فمعناه ان يخرج قيا من غير مقيد بزمان من الازمنة بمعنى كما في التسمية المقارنة فاذا قيل كما في الالفعلية فمعناه ان
 انشاء قريب قيام من غير مقيد بزمان لكن في الالفعلية مقترنة فان كما في التسمية المقارنة فمعناه ان
 الماضي على معنى التسمية الواقعة فيه فاذا قلت عيت فمعناه ترحيب في ذلك الزمان يخرج عنه المتعارف فمتعلق
 في واول المتعارف من الزمان ففعل هو الحال اسم استعمال في الاستقبال جاز وقيل بالعكس وهو الاصول وقيل
 بالاشتراك ففعل التقديرين الاولين ودلالة على ان الالفعلية مارة وعلى ان الالفعلية كذلك اليك انما اذا اول على
 اول على واحد في معنى قوله اذا ليعرف في الدلالة ان الالفعلية على الزمانين المعنيين ودلالة على ان الالفعلية
 انما الاستقبال نعم جميع ارادة المعنيين كالزمانين اذا اراد من المذهب المتعارف على تقدير الالفعلية ارادة
 وهو واحد فان لم ادة الالفعلية معانها في ارادة الواحدة وحده وهو ظاهر وهو في الواقع المشهور ان الالفعلية
 انما اشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن الفاعل لكن الالفعلية معانها الالفعلية واما على ما ذهب اليه ان سبينا
 بين ان الالفعلية شرط الدلالة فلان وضعه في الالفعلية والاصح القرينة وسما ليل الالفعلية وان قوله ليعرف
 زيادة معرفة بما ليعرف بعض الخواص وليس سلبه ذلك ولما زيادة معرفة فان اصل معرفة حصلت من تعريفه لغير

جاء شرح بلوغ المرام

جاء شرح بلوغ المرام

لما كان في التعريف وقتة وخفاير كماله فت اوضح زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قول منها اى من اول الامر ولذا
قدم الخبر والاشقة به ليس للحرف قوله جمع الكثرة وبى نواعل المعنى حقيقة فيما زاد على عشرة اقل لاصحاب اللباب
قرئان من ثلثين خاصة قوله ومن التبعية في الدليل على كونها تبعية دخلها على جميع فلقد قلت على قول كانت
ابتدائية يوضحه قولك هذا من الناس او من الانسان قوله ولا يوجد في غيره الظاهر ان بيان وايضاح ساقية والمرا
بالمصحة عند رباب العربية ما ذكره اناح محمول كان هم لا واعتدائل الميزان فالخاصة هي الكلي التحول على ما له
التي منه قولك زيد ما حك قوله سى اناش المنة والناش اشارة الى ان الامام في الامام اللام اشارة الى ان الامام اللام
شلا فانما لا تدخل الاسما المعروفة بغير ما مثل الصائمون وشبابها قال وحول اللام اى الامام باعتبار دخولها قوله
اى لام التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام في الامام للعهد الخارجى بزيادة اللام اشارة الى ان الامام اللام
التعريفى وان غرض عن المصنف اليه كذا لا يلزم بالهده من البحر والنورين وغيره فان اللام فيها ليست غرض
عن المصنف اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا فلا يفيد باوانما اقتضج الى العبد لانها قد يكون لغير التعريف
كلام الامر والابتداء والتجود والتعاضل والتعليك والتخفيفين والقسم والموطئة له جواب لوقول لا واللام تعجب لامع
ولام الاستعانة من اير اسميا في منصرفه ككلامه في جواب رجل من جهزته سى تبصا من طى عين سلكه من اير
اصيا من منصرفه سى بن حيا الانسان وصل الخبر ليعيام في وقت سفر فاجاب عليه لام منوقا للفتيس بن اير فعل الخبر اير
في منصرفه المحدثه سى فى باجوزه العادة من العوم في سفر فان الشيل فعل الواجب المستحب اخرج عبد النبي كونه واما
او حراما لانه لا يتصور الالبات في مثل هذه العبادات ولغيره دلائل اخرى من اليونين تحصل المراد من قوله ليعينهم سى
كون اير حرف تعريف اخفاصه بعض اللغات ويجوز ان يقال ان الميم بدل من لام تعريف ولان يعوت الاشارة الى ان
المختر عنده ما ذهب اليه مسوية قوله وفي اختيار اللام اى اعتبار المنة اللام على الالف واللام او نى حرف
التعريف قوله سى اللام وحده هو الذي ذهب اليه الدليل عليه ان التعريف يعنى التذكير قد جعل علامته
واحد وهو التنوين هكذا علامته يعنى لا تقيده على التقييد بيان الالف لتقط في الرفع ولو كانت
اصلا لنتعت من اسقوط سلمنا جوز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثرة الاستعمال يناسبه التخفيف تجرد احد
حروفه لان يجب ان يعوت تعريف يدخلها منه جزء لان المركب يتبع باخفا احد اجزائه ولا يمكن ان يقسمها
على حروف الجزر ظهور علمها حاصي فعبه ان هذا العمل لذلك المقدر والاثبوتانى يالهد والذكرين حرم اسم اللام
وانضربها فعارض بجزء فماني اكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلته كالعلة التي اوجبت صل زيادتها الماني يا اهد
فلما قلنا على التثنية واما في الآية ونحوها فلا لتباس الاستغناء بالخبر قوله لتعد الاجتهاد بالاسم لان اللام
زيدت مسالفة في اللفظة اولان علامته تقيده معنى التثنية ساكنة كالماء ولما تركيب الاسم منها ومن غير التثنية
لانما ان تحركت بالفتح التثنية بلام التثنية وان تحركت بالاسم التثنية باللام الجارة وان تحركت بالفتح
تعمل النقل في الامر الكثرة المتحد اليه في الاستعمال واختاروا والعمره لانها التي تزداد عند الحاجة الى زيادة حرف

بعض

وتختص ان حزمة الوصل مسورة في اكثر المواضع بالانه في تخفيف قوله ان كما على وزن بل وبه في الاصل تصحفة بجملة مبدئية
 طلبا للتحفة المدعوة بكما لكثر استقامتها قبل واجتعليل بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن بل بالهزة مسقوطة في غير
 الجواب قوله وبه في انما الهزة آه وبه تصحيفت بحذف الهزة مع بقاها تعرفت بحاله وضعف منه قول الفاضل اخشى على قراءة
 مع كونها علامة لان اللام لازمة لما ذكره بقوله لانه موضوع لتعيين آه هذا التعايل للفاضل الرضي ونقص عليه بان
 قد يكون تعيين المعنى لتعيين اللام في احسن فانها لتعيين الذات المعتر في نحو ما احسن ولا تعيب المصنفه والنسبة
 المعترين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها في هذه الاشياء نحو التعريف الذات الموصوفة بحسن المصنفه
 خارجة عن الموصوف قوله والفعل يدل عليه لفظنا لان معناه استقل هو انث و دلالة الفعل عليه انتم من تقدم الكلام
 قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف التذرع انه يدخل عليها او
 يكون مبنيا على انه مذهب من قال ان تعريف المنادي بتوجه خطاب اليه او باللام المقدرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى
 او ان الخلاف انها هو المنادي المنكروا وصل بالما المعرف قبله كما في الحرف التذرع لا يفيد التعريف بالمعنى
 من كلام بعض المحققين كالموصلات وقول بعض المحققين ان الذي زيد عليها اداة التعريف بعيد قوله وكذلك ساء
 الجوايز ليس مثل اللام في انها غير شاملة لاني انما لا يتحقق في الفمارة وانشائها وقد عرفت سابقا ان الاستناد اليها
 بحيث ازوال اسم قوله ودخل حرف الجر الى العطف على المضان اليه قوله كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة التي غير
 المعنوية المفيدة لتعريفها او تخصيصها كغلام زيد وفي العاقل في المضان اليه في هذه الاضافة فلا تهم من قال انه الحرف
 المتقدر واختاره المشايخ لفر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضان اليه اذ اصل غلام زيد
 غلام حصل زيد في الاضافة فم المضاف اليه لاصل الحرف ولا يكثر عمل حرف الجر المقدر وان سقطت في غير الموضوع
 وذلك لقوة الدال عليه بالمضات الذي هو مختص بالمضات اليه ونهم من قال ان عامل الجر هو المضان وجماره
 بجر الامة الرشي قال لان حرف الجر شرطية مسبوقة والمضات مفيدة معناه ولو كان مقدر كان غلام زيد مذكرا كغلام
 زيد فيكون كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه فم من ذهب الى ان العامل مفسر
 للاضافة وغير الامور او سطها الاول فبعيد من جتان الحرف وان كان موقع للاضافة في الاصل الا ان الموقع
 لربما بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل يعمل في ذاته والثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا
 اليه فهذا هو المعنى المقصود والقابل ما يتقوم المعنى المقصود وان اراد بها النسبة التي بين المضان والمضات اليه
 فيفسر ان يكون العاقل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العاقل
 الفاعل هو الاستناد للفعل وبهذا التعايل لم يقل به قوله لاقتضايه بالفعل اليه سب لان حرف الجر وضع لان يصل
 معاني الافعال ويوقعها على الالاسما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مورك على زيد لا يتما كما
 لا بعد تصديقه اليه بالالانه لازم واما اذا كان مقدر كغلام زيد فقد عرفت ان اصله على اصله غلام حصل لزيد فانه
 اوقع حصول على زيد هو الحرف مثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية الجواب سوال مقدر تقرره ان يقال ان غلام

أخرى ان معلق برن من خواص الاسم وما ذكره من الدليل المناقبة، فخصاص البحر الذي هو اثر الحرف بالأم
 يقع في المصنفات التي في الاضافة للالفظية فان العاقل في جن المضافات او الاضافة لاحرف الجرد حاصل الجواب
 ان الاضافة للمعنية نوع الاضافة المعنوية لانها لا تحيط فيها لغير حرف الجرد كالضافة المعنوية فانك اذا قلت عمر و
 تشاريت ميكتة لا تحاط في الحرف وان لم تقدره فكانت تسمى حروف الزيادة والمعنوية لا تحاط فيها اللفظ ومعناه وكان
 اصلا هي نوع لما او لانها ذات واحدة فاقبل فابيتة كان فرعا لكثرة اولان الفاعلة المعنوية اقوى من الفاعلة
 اللفظية لان الالفاظ تالفة المعاني بذوا علم ان ما بنايا قضي ما سياتي من تعريف المضاف اليه بالنسب اليه
 شئى لو اسطه حرف الجرد ثم تقسيم ما يعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله ان يختص آه هذا
 بيان لكون الالف لغة متشوقة على اوجس احد هما ان تختص بما نافع يختص به هلهما وهو الاسم وما نال لغة من اللفظ
 والحرف لكن قسم اللفظ للهور ان الحرف لعدم استقلاله بمعناه لا يصلح لذلك فانيما بان تزيدي على اسمها بان
 الاسم الفصل قوله الاتيون الترخيم وعرفوه بانه الاصح للقواني والشي في آخر الحرف الاطلاق وهي الواو والالف
 والياء كما صلت من اطلاق الفتحمة والكسرة لقوله اقل اللوم عاذل را الاصلان وقوله ان اصعب اصعب
 واختلف في وجه التسمية فبذبت ثم الائمة وسبويه وجمع من تحقيق انما هو متون الترك الترخيم لان الترخيم وهو
 انما يحصل بحرف الاطلاق لغوية فاما الصوت بها فاذا انشد واولم تير فوجبا وبالنون في انما بناي لغوية
 اكتبته هم او يجمعهم وكثير من سئل الاجاريون فلا لانهم يدعون القواني على ما لماني في الترخيم والذي اعمده واذهب
 واليه ذهب ابن خنيس وابن هشام في ان قوليه وهو مختار صاحب اللباب قل وانما هي به لوجود الترخيم وذلك لان
 حرف العاية مرة في حلق فاذا ابل منها التتوين حصل الترخيم لان الترخيم عنده في الترخيم وبنه الاقسام الخمسة
 اليماهي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح السيب اقسامها فمنها التتوين العاقل وهو الاصح للقول في الحقيقة
 اى الساكنة نحو قائم الاعماق والى الترخيم مشتبه الاعلام لما ع تحقق سى به الفلوه اى نيرة اولاشه تجاؤده
 من غلاني اليمية اى اوطر وتجاؤده والحد منها هو الحرف الساكن وقد نقله ورا عليه ومنها متون الزيادة نحو قول
 سلام الله يا سطر عليها وليس نيك يا سطر سلام وعده في معنى من قبيل متون الضرورة ومنها متون الحكاية كقول
 زيد قائم علم الزاوه ابن الجبار في الحق انه متون العرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها متون الضرورة نحو قول
 الشاوس ويوم فقلت لحد زهره فقلت في معنى متون التكمين لان الضرورة اباحت العرف والذي ذهب اليه بحر
 الائمة كقريته متون الضرورة وبنه الاقسام كلها مشتملة بين الثلاثة الاربعة متون يمكن التنبك العرف مقابل قوله غلاني
 الدحل اه لفتب عطف على مصدره عطف او عطية لى نوع او كالف عطف على الدحل او على الحال كحال كونه عطوف او كونه
 بالحل لفظه في قوله فعل الامتور لانه على قوله لان المتبادر من الدحل اى الذي دخل عليه لفظ الدحل هو الام الجردية بالانسان
 ولو كان عطوف على الام لكان التقدير منها دخول الاسناد اليه لان حامل العطوف عليه يقدر في عطوفه من فاسد لان المتبادر من قوله
 فنه الخاصة الاسم ما وجوهها وذكر بانى اوله كالف واللام او نحوهما في اخره كالتتوين والاسناد لا يصف شئى فيها

لا تبتدئ بين مسند ومسند اليه في الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله قوله وكذا في الانشاء التي لم
 انشأ عليها في الاسناد اليه تنها وجماني الاضافة لا بنا لشيء من المضافات اليه في الجملة بالرفع مطلق
 الدخول لا على مدخوله والمراد به ان يكون الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة وهم معناه فانه حيث ان الضمير المحذوف
 الى الاسم ظاهر فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم وبذلك الحكم فهو وعال عن الغاية او المقارن
 فيعمل الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء كمال ظهوره كانه كور واصل بمعنى ان كون الشيء مسندا اليه
 الاسم والاشارة المسمى اربع الضمير الى الاسم كونه اجاب بالايح من وقد عرفت قال والاسناد اليه الى الاسم
 والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة التوقية دون القيدية مستفادة من اليه المخصص بعقائد فيمنه كمن فاعرف تهي
 وطبق الشيء مراد الشايع عليه وحاصل المراد من ح ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم كمن كالم عليه باعتبار نوعه
 حال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقة من خواص افراده فنقول الشايع والمراد به ان الشيء ان الضمير راجع
 الى الشيء المعلوم كما عرفت بل في الاسم باعتبار ان الشيء فكذلك قال ومن خواص الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم
 والظني ان ذلك كالتصديق مقصود والمع ان الاسناد اليه الذي تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في تسمية
 ان مراده ان الاسناد اليه المحمدي الاسم هو من خواص الاسم حتى يحلوه من الفائدة وقائده بتعيينها لتبيين
 على نحل ذلك كما يقال من خواص علي عليه السلام شجاعته اي ان الشجاعة التي تورثت منه لا تصدر من غيره لان الشجاعة
 تختلف بين خواصه قوله لان الفعل موضع او بمعنى ان العوب لا يظن حتى الفعل ووضعه مناسا الى امره وموضعها
 وبذلك معنى مسند مطلقا والافعال لا تعرف مسند ومسند اليه الا مطلقا جريد قوله ولا زمامه ان لو انما
 بالمعنوية التعريف والتخصيص كقلام زيد وعلام رجل وما من خواص الاسم كما عرفت في الامم التعريف والاعلام
 اللغوية تجميعين وهو ما يحذف التثنية كقلام زيد والاقوم مقادير في التثنية والجمع كقلام زيد وقاموا
 والتثنية لا يدخل الفعل كما عرفت ولا في الشيء والجمع هي تحذف نونه وانما نحو قريظان واليرون نون تانية وجمع للضمير
 والتخصيص في نحو الحسن الوجه مطلقا والباب قوله انما نسا نونه فان لاحظنا الظاهر ليقض التغيير بامر ما شال
 المضاف والمضاف اليه وملاحظة ما يأتي من قول اسم والحكم علم الاضافة ليقض التغيير بالثاني للموافقة فالمدلول
 عنها للفائدة المذكورة قوله الفعل وبالجملة ان اشارته الى اختلاف الواقع فيه فترتيب اسم وجملة الى ان المضاف
 اليه هو الفعل وذهب آخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة محل المضاف في الباب كما على المضاف
 اليه في قولك آيتك من الحجج اميرنا بالجملة الاسمية بالاتفاق قوله اي يوم يقع نفع المضاف اليه في الحقيقة
 هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه تعرف المضاف به مع حلول الفعل من التعريف نحو آيتك يوم قدم
 زيد الحار والبارد فان الحار صفة اليوم وهو كونه ظاهرة فانها في التعريف من قبل المصدر المعروف بضافته الى
 العلم بذوا العلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف الى اللفظ في يوم قدم زيد
 الجملتين الفعلية كما ان الاسمية في قولك آيتك من الحجج امير من المضاف اليها وانما من حيث المسمى فالمصدر

مجموع الفاضل الكتاب
 وشرح الكتاب

هو المضاف اليه الزمان في الجملة قوله مطلقا يعني هو اريد بهما البغاف او المضاف اليه او نسبة التي بينهما
 منع اشغافهما بالاسم ان يكون طرف الاسماء قوله فان مررت مضاف اي العقل لا الخيلة لان الكلام ليس فيها قوله
 اي الاسم قسما ان قد مرنا لك في تقدير ينقسم في قول وهي اسم فعل وجرن اوضح لك تقدير لفظ قسما هنا فلا يخبره
 قال معرب وبني العرب ما عود من الاعراب بسنة الاظهار اذ الاله ايضا فالعرب سح الاسم الذي صا يظهر من
 وقع البناء وفساده بالاعراب والبني ما عود من البناء وهو الفاعل وعدم التغيير مشابه للبناء الحكم الذي لا تغره الراجح قوله
 فالعرب الف التفسير واللام للمعد النجاري قوله الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاثما فلا يذكر الا اجساما والى
 جميع الحمد والى يذكر في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي كسب مع غيره آه الغرض من هذا الكلام وقع اعتراض في
 الرضى وحصلها ان المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر على نحوها اطلاق الزوج على ابن خديجة على نحوها
 وقرآ المعنى الاول مع ان استعماله في الثاني اشتهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحد وفضلها عن ان يكون المقصود
 منها شيء غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان
 استعمال الالفاظ المشتركة في الحد وديمب بالقضية هو هنا موجودة لان المع بعد تعريف العرب لذي هو قسم من قسام
 الاسم والاسم لا يكون مركبا بل في الثاني فانه وقع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لا المشايخ بين
 الي هذا المعنى فانه وقع اعتراضه الثاني وهذا التقدير كما يقع الاعتراضين بل وقع اعتراض صاحب المتن في حيث
 ولتعلق ان يورد عليه ينقض بنفسه مني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبهه الاصل لا تنوع مشابهة
 لنفسه وحاصل الدفع ان المركب مفعلة الاسم وبني الاصل ليس باسمه ومن دفع اللفظ بقوله تركبا يتحقق معه عامله الا
 عامل المبنى الاصل فذكره للاسحح التحقيق وتحقق العامل اسم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذورا لفظيا او منوعا
 قوله عند المقدم وان كان عند صاحب الكتاب معرب كما سيأتي قوله هو لم يناسبه الغرض من هذا الكلام وقع
 الاعتراض الواو وعلى ظاهره بارة المع منة بارة يخرج منه غير المنعوت مشابهة للمعنى الاصل عنى الفعل بالتحريك كما سيأتي
 واسم الفاعل فانه شبه للفعل الماضي بوقوعه وقوعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا
 ان المتبادر منها هو المشابهة التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد نبهنا الشيخ ابن مالك بوجه الربط ولما المشابهة
 الوضعية كالغبار مثلا يهاكون الاسم متفتحا ليعنى من معاني الحروف كمن وبني ثامنا كونه ما يبا عن الفعل كيهيات
 ونحوها والعبارة انقار الاسم لم يتعلق كالحرف وذلك كما سماه الموسوعات قوله هو الذي هو الاصل اه المقصود
 من هذا التفتيح دفع ايراد الفاعل الاسترابي وتقريره ان المتبادر من قوله سببه الاصل مني في الاصل اي الاصل
 فيه البناء فالاضافة مثلها في قرب اليوم فيه فعل فيه جميع الافعال المضارفة اذا الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي
 ان يبنى ما شابه المضارعة من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي يبنى هو اصل المبيات فالالف واللام
 في المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بسببه ولا هو اصل مبيات قوله وهو المضافي او قال سيد الخطين جعل بعضهم
 اجلة قسما لاجل قوله في باه من ان بناء اسما لاشارة لاقتياها الى القرية الواقعة بها وما هي اما الاشارة بحسب

الاسم

او الوصف كانيماج الحرف الي غيره وذهب الناكرون الا ان عليه بناهما فتمت من الحرف وهو الاشارة لانه
 كالاستفهام فكان محتملان يوضع لهما حرف يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها لا يجزئهما عن معنى الحرفية والارباب
 اقرب لمسايقاتي في حيا انشاء الله تعالى قوله الاستفهام المعدود مثل زيد غير بكر قوله المرعب اللغوي العربي في اللغة
 الذي اجرا عليه الاعراب بالفعل لقولك بازيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل الامة وقد سمع منهم انما وصفنا
 فلا مجال للشرع قوله فاعتر العلامه اي صاحب الكشاف واصل المنهيين ان العلامة كمن في تحقق امر بكون
 قابلا لوجوب اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام زيد اذ لا كبريا والمعم لم يكنف به بل زاد في الظايبه
 وجود الاسباب التي بها يتحقق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العاقل معه وعدم المشابهة قوله في كون
 الاسم عربا حتى يكون كالمرعب اللغوي قوله فلم نعتبره احدلان العلامة اعتر الاعراب بالقوة البعيدة والمعم اعتر
 بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذلك آه امي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرط في المرعب انما
 يسمون زيد من قولك جازة زيد ورايت زيد فخرت الاعراب معربا وقولون تارة لم تعرب الكلمة امي لم يجر الاعراب
 عليها وقولون ايقم امي معرته امي يسمونها بهذا الاسم اذ عرفت هذا فاعلم ان الصواب اذ يصاب الي صاحب الكفا
 والدليل عليه ان المرعب والمبني متقابلان وقد اجتمعت لئلا على ان المبني مشابه بنبي الاسل ولم يذكره في قوله
 عدم التركيب الا انه الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه مرعب وبني شبه من الحروف مدني فالمرعب على هذا
 هو الذي اتفقت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامله اولاً والمعم نفسه لما عدا المنيات لم يعين في جملتها الا انما
 المفردة مع ان ذمها في لغت للاصل في الاسم الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسم المنهية فسمائنا
 بالموقوف وبشي على غير العاضى ايضا وى لان الغرض آه امي الغرض الاسم من جميع سائل النحوان يعرف
 احوال او اخر الكون كونها معرته او مبتدئة والقاسم كل من المرعب والمبني من لم يعرفه انه الاحوال بالسام من
 العرب لان من سلع منهم ان زيد مثلاً في جاز زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يكلم بالاسماء فلهذا سمع
 فتح فعرلة علم النحو لا يفيد الاسعفة صلاجات النخاة بان يرا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولاً ونحو ما ذكره
 فائدة فائدة غير حيدها وانما قلنا امي الغرض الاسم لان من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من لغتهم
 واجتهد التاثير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن للمعنى الاستفهام فوجوب تاثير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال
 قوله فالمعروف من معرفة المرعب مثلاً الفاعلي هو امي اذ عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة سائل المرعب فاعلم
 ان المقصود منه آه وقوله مثلاً يحتمل ان يتعلق بالمرعب امي ذكر المرعب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة
 المبني ان يعرف انه مما لا يختلف آخره الى غير ذلك من سائل النحو يحتمل ان يكون متعلقاً بالعبه يعنى ان يكون
 المرعب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل ومثاله حكمه المتاثير اليها فيما بعد واصل الكلام ان المقصود
 من البحث والتفتيش عن احوال المرعب معرفة انه من الاسماء المختلفة الا والغرض في كلام المرعب ليعمل انزوني كلام
 غيرهم فمختلفا يتطابق الكلامان فتح معرفة الاسم المرعب متقدرة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف منها

تتصل بغير البحث والتفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال الشيء وحكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء فلو كانت هذه
المعرفة المتقدمة لا بد من حصولها معرفة الاختلاف وتعرفت المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولاً وقبل البحث
عن احكامه بان ما يختلف آخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة اية ما يختلف آخره لما
يسن ان يقدم على البحث عن احوال المعرب معرفة المعرب هو قوفته على معرفة الاضافه المذكور فلا تنصارت معرفة له معرفة قوفته على معرفة
لان المقصود من البحث عن احوال المعرب هو قوفته على معرفة الاضافه المذكور في الوجود والاريد وقد فينبغي ان يعرف
المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون معرفتهما موقوفه عليه ومعرفة ليست موقوفه
عليهما كما فعله المصنف في تحقيق الكلام موافقاً للنظار كما ان الشيء وكلام المصنف في الشرع وانما يتخلف في معرفة شرحه لا يتاخر
وان يتخلف في ذلك شك فارجع اليه قوله سبحانه في كلامه الفاعل في قوله سبحانه في كلامه قوله في قوله
الفاصل في الفاعل اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف معرفة متقدمة على معرفة الاختلاف
قوله وجب ان يعرف على حقيقة المجهول من باب التيسير قوله يعرف على معنى المجهول اي ان يعرف من المجهول
هو عبارة لقوله يعرف اي يعرف بذلك التعريف يتصل به المعرفة قوله فيلزم تقدم على نفسه في قوله في قوله
اي اذا عرفت ذلك المقدمتين فالاصل منها تقدم الشيء على نفسه اي تقدم من الاختلاف على معرفته
الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب في احواله والشرح قوله في قوله اذا عرفت فساد
القول فيمنه فيمنه العدم والذو الذي حمل الجمهور على ذلك ولم يعرفوا انه المتعين في جملة الاعراب في افراده فتوجهوا
ان حقيقة العرفية ذلك ولا يعرفوا ان من عوارضه المقارنه كما عرفت والتم الشيء في رفع الاعراب عن تعريف
الجمهور امكان معرفة الاختلاف الاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجمي او بالجمع كجبل ولا يشك في ما فيه قوله في
جملة احكام المعرب زيد لما سبقت ان تكلمت المعرب مع عالمه اتمه او وردت الاعراب في افراده من جملة احكام المعرب
قوله من حيث هو معرب انما قيد بهذه الخبيثية لاخراج المبنى فانه ايها ما يختلف آخره تقدير اللفظ لا من حيث انه
معرب واجاب بجملة الاسماء عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف آخره تقدير اي تقدير الاعراب على حرفه الاخر
ولا يظهر الا لتقدير كمان في المقصود او الاستشغال كمان في المنعوض بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرف
الاخر اذا المانع من الاعراب في جملة وهو ناسية للمبنى لاني آخره نحو جوار وس وقد يكون المانع للمبنى في
كما يكون في جملة نحو هذا فلماذا يقال في نحو جوار انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصود
في جاني يعني فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله حقيقة او كلما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات اللام
مثل جاني اليوك ورايت اياك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي جعل دلالة المقصود من كونها علامته
لفظ او علامته جرم مع بقا الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سياتي في قوله رايته سليمان و
مررت بسليمان قوله او صفة المراد بالصفة اللغوية اي التي لا تغير في قولك جازيد ورايت زيداً
فان ذات الحرف لم تغير بل المتغير وصفها وهو كونه امر فوفته وسعدوية قوله اي بسبب وهذا من جملة ما

او لانه كما نعلم انما فضل الله في قوله انما يقتصر او فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العامل عليه فهو عرب لكن آخره
لم يختلف فان قيل ما ياتي في قوله اي تلك لفظ آخره والتسوية عوض المضاف اليه المقدر وان كان هذا خلاف ما هو
وحاصل ما ان العرب يتكلمون من جهة نطق افرادهم في صيغة التثنية في الابدان الواقعة في التثنية اللفظية في محال التثنية
قوله اختلاف لفظ اي سوي الى اللفظ فحذف المضافات وجرى اجواب على المضافات اليها وانما لم يقل اشبهت بل نقول انما
قال الله العبدى لان وصف الاختلاف كما في ما حفظه في قوله فان قلت آه حال الاحراض ان المجهوم من قوله
وكلمة ان اشبهت آه ان اللفظ كما يجب بجميع المعربات ليس كما كان فان لم يعرف المعربات لم يتحقق اختلاف اللفظ
ولا اختلاف العوالم وبنى الاسماء التي وقعت عربتها لان فيها وصفت الاعراب بخلاف العامل لا اختلاف
الاخر اشترفت العوالم في قوله اي انما حكم قوله في ثمة الاعراب بخلاف العامل في قوله اي ان اختلاف اللفظ في
قال الاعراب آه الالف واللام المحل في المعرب والاعراب المذكورة في قوله اي في ثمة الاعراب بخلاف العامل في قوله اي ان اختلاف اللفظ في
ما اشترفت كون الاعراب بما اشتمل اللفظ ما اشترفت بين المعاني في التعريف وارتباطها وتفكدها وليست لتسوية اللفظ
حركة وحرف بل ذكرها لشارة الى انما لا يتجزأ في استعمال بل يتحقق احداهما في بعض المعربات والآخرة في بعض
قوله اي آخر المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التسوية الذي سقط لها صفا فترادف الالف
والواو قولها واما ما وصفته بغير ان النسبة في اختلاف آخره اي ما اختلفت ذات الازمة اذا كان اعرابا بطرف اربعة
كما اذا كان بالحرركات قوله العاقل والمعتق فان العامل مثل جا ورايت ولتقتضي للاعراب كالفا على و المضمون مثلا ففتح
وان كان يبين للاختلاف الانما ليس كما هو لاخر فاقال في اللفظية لكنه ليشكل اذا كان العامل حرفا واحدا كالبا والياء
فقالوا في اللفظية خارجا الى النسبة القوية المفهومة من الباء اجارة والبقارة الموصولة على عموما انتهى قول المتبادر
من الحرف الواقع لتفسير الاعراب ان يكون محلا لفراسم المعرب مع فخرج الباء اجارة قوله على عموما بان يكون
مكة موصولة بمعنى انتهى قوله من الاسباب البعيدة فانك وقلت جازيد مثلهما وبسبب لفا عليه زيدى سبب لرفع
الذي في زيد والرفق سبب للاختلاف الذي في اخر زيد مثلا لاسباب للاختلاف بلا واسطة والعامل في مقتضى ان كان
سببين للاختلاف الا ان يبينهما بواسطة قال بسبب الالف ويمكن الاختيار للمعرب على ظاهره اصل جمع اعني ان العامل
كالعلة الموصولة بان يقال بان استعمال ونحوها في الالف اكثر منه في الموجد انتهى وهو وضع للاعراب بوجه آخر قوله
باعتبار اللفظية اي اللفظية المذكورة سابقا قوله على اختيار المعرب متعاقبا بعرب وشار الى ما ذهب اليه البعض النحاة من ان
لاضافة الى المبنى في فخرج ح البصير الرجوع الى العرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق فخرج اي الخواص حركة نحو غلام
مطلقا على اختيار المعرب لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو استحال ليعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما نقول ان
علام دريات غلامى او ان مختلف حكما وهو الاظهر ليدانق ما سبق قوله اقبل يا ابتكلم لكذا كانت موجوده قبل دخول
العامل قوله ثم جدا لاعراب اه واما ذهب اليه الشارح الهندى في قوله من ان قول اللفظ ليدل آه من تمت
المراد فخرج مباحرة باغلامى فانما لا تدل على معنى من المعاني المعقولة في الشارح اخرج هذه الحركة بقية

كما عرفت وعلل العلة فارتبة عن المد قوله اختلاف وضع الاعراب وينبغي ان يعمد على عدم جريان الاعراب في الازواج
والجوزف فان المعاني التي فيها لم تعد على كلمة واحدة بل كان معنى من معانيها لا يمتنع ولفظ بالقرآن كمنه لم يعد
فان صيغة نرب ولشئ ضربا وقس عليها وكذا الحروف فان الابدان له من والذرية لغنا في والحاصل ان التمييز تلك
المعاني لبعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فان قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا بالاعراب
نحو ما من زيد واما حسن زيد فان معنى الامل شئ حسن ياد معنى الثاني ما صدر زيد واحسن معنى الثاني
اي غفوسن اعصار زيد وادى خلق من اخلاق زيد حسن قوله في المتن اي ان قوله ليدل آفة تسمية على فائدة اختلاف
وضع الاعراب قوله حيث قال اي المص في شرح الكناج قوله لانه خارج اي لم ير ويقوله ليس هذا من تمام الجواز
تخرج عن الحد واللام فيه متعلقة بما خارج عن الحد وهو الفعل المعلوم من مجرى الكلام وهو موضع الجموع فاعلم
لذلك الفعل المقدر كما توهمه بعض النحويين بل اراد بان الحد قد تم قبله لكنه عليه للاختلاف المذكور في الحد وقوله
في اللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو داخل في حيز النصب وقوله المعلوم انه صفة للفعل اعني وضع قوله
فانه لا يعبر لعدم مضمونه من مجرى مثل هذه العبارة وان فهو على اليعنى الا الحواض وذو الرسالة انما وضعت
لتعليم الحبيبان وبني الحشنة بعده بقوله اذ لا نظير له وضعه لا تقعد ولا تبعوا ومومن قوله فاللام فيه
اي ان عرفت ان ما ذكره بعده لم يرد فاعلم ان اللام فيه آه قوله ليدل للاختلاف آه قيل لم يرد اللام في
الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المصنفها ما هو ما به الاختلاف اعني الحركة او الحروف لا الاختلاف
كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف او لا يتحقق ثبوت في الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على
المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف اليمد وال على المعاني فاسبب الاشارة الى هذا
الاحتمال اليمد قوله الفاعلة الى اخره فيه رد على الشارح الرضي حيث ظفر المعاني بكون الاسم عمدة وقضية بلا
وسيلة حرف الجر ولو اسطية قوله المعقولة على صيغة اسم الفاعل الاسماء بالفارسية دست برست كقول
چيزير ونيه رد على اشراج المندى حيث ذهب الى ان المتصورة على صيغة اسم المفعول اي الالتماع
متعارف المعاني بان يسمي فيانخذ الفاعلية ويحكي غيره وياخذها وكذا اوجه الرد ان هذه المعاني انما اتهمت
الاعراب باعتبار كونها طارئة على الاسم فاجتج الى ما يبرك كل من هذا العوارض عن العوارض الاخر لا بسبب كونها
مفروضة للاسماء بل مع ان المروي عن المص كسر الفاء وقوله على التبيين ان التبيين ان نشره كلمة بمعنى كلمة اخرى
و الا عليه بذكر شئ من لوازم الكلمة التسمية فمما هو اثارا في قوله من الاستيلاء والاعلية بذكر الباعية ليدل والا
فالاختلاف من الافعال المتعدية بنفسها المتعدية وهما اي لتضاد تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية
الضعفاية فانها صارت سببا لاختلاف الاعراب قوله سببا اي بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا وقع
اعراض نشأ من الكلام السابق فقديره انه قد ظهر من تلك فاذات ولت المعاني في اخر الكلام ان وضع الاعراب
للاختلاف المعاني مع ان فاعرب عبارة المص ان وضع الاعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصلها

به ان وضع اصل الاعراب خير ان يوضع في الالف واللام والراء على ما كان في الالف واللام والراء
 تلك المعاني وكما ينبغي من غير ان من عبارة الالف في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 فان جعلت الدال مولا في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 الثاني في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 سواء كان في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 قوله على صفة اى صفة من الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 محبوبا عن الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 لدخول الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 حارة على الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 ويجوز ان يكون الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 مع مستلثة ان كان في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 الرفع من الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 حالها عند الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 افضل الى الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 على الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 اقول اسم بالصفة رفع الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 بمعنى الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 الرفع ليس علامة الفاعل على الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 في معلوميتها الى الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 بحيث ان الفعل صدر منها ويكون الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 الى العسبية وهو عند التحقيق يرجع الى الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 قوله وانما استحسن الرفع في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء
 في غير الفاعل كالمحققات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصل في الاعراب هذا ما جرى عليه المحققون والافضل
 انه تصد المحققين لان ما ذكره من المحققات داخل في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او كما تقولون وانما
 ان وان فليات الفاعل فان كلامنا من الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء في الالف واللام والراء

كش
العالم

في وجهه تسمية قوله فاعلم ان قول ضمن الاعطاء معنى يجعل نداء الى الفعل الثاني باللام قوله ولما لم يبق آه او
تقول الكسرة لما لم يبق مرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص
والمرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص والمرتبة الغنية في النقص
المذكور سابقا نعتا في نعتين العرب قوله او بمعنى انما على المبتدأ قوله اي يحصل انما في قوله لان المبتدأ من النقص
يؤيد القيام مثل قيام البياض الجسم والحسن قائم بالاسم لا العاقل بل العاقل بوجهه في قوله اي يحصل انما في قوله لان المبتدأ من النقص
الى ان اللام في المعنى للمعنى الخارجي بمعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للمعنى الذي يقتضيه قولهم ان الله
منه معينا كما يفهم من التسمية قوله ربي على علمه قد وقع الاختلاف في حال الفعولات فقال القائل
مع انفعال انما نعتا واحد ما الى الاخر صافضا فهما سبب كونه وتمامه فيكون ان اليمين سبب علامته بغيره
قال هشام بن عمارية هو الفاعل ويستقر به اليمين تحتها عليه ان العاقل يعمل الفعل الذي هو جزء الاول نعتا
عليه كذا انما نعتا غيره من الاسماء فنعته وقال البحر يرون العاقل هو الفاعل نظر الى كونه مقتضيا لغيره
وذا الارس اعترفت عليه في مفتاح اليبس فان الفعل ما في الفاعل الذي هو من الفعل بالانفعال
ويكون ليعنى كلامه عليه وان كان فاعله الاول قوله بمعنى الانفعال وكونه سببا فاعله قال ما يفهمه القائل
او عرفت ذلك فتقول المنزهة قوله في الاسماء المستعملين منتهى قوله المعلق المفرد على بالفاعل المركب وقد يطلق ما يقال في
وقد يطلق ما يقال في المثنى والمجوز وما كان ارادة كل واحد من الثلثة السابقة فاسد السوء بالمتى الزنح والقرية
جمله مقابله قوله في الاسماء التي لم يكن آه فلا تفرق لجميع المكسرة واصلا انه بالقرية بنية من نية مفردة وذلك التبر
المانا ان يكون متفقا او متفردا او الاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون الحروف نحو اسد واسود بتغيير الشكل
وزيادة في الجمع نحو رجل ورجل في جمع نحو رسول ورسول او بزيادة وانقصان معا نحو
فدام وثمان واثاني نحو فاك تدر التسمية في المفرد كقوله قبل وفي الجمع كقوله اسد قوله ان يكون بالقرية وانما ان
هو الاصل لرجوعه واو اما المتفردا الى الاعراب لا على المعنى فانت الحركات اولى لانها تامل وانفت وبعثا على
الى العرف قائم لكن ما حاقه الى كلف ان نقل وانما انما المتفردا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينهما
الكلمة كمن الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعنى وانما انما الانسب ان
يكون الدال على معنى الشيء كما لصفة الدال عليه قال الفتحه ايضا كتب قدس في الحاشية هذا التبر كمن قيل
المطعم على معنوي عالمين مختلفين لكن المعقول المقدم مجرور او المنة اجازة وان لم تجزها المجرور انتهى وبيان
ان الفتحه معطوف على الفتحه والاعراب في الباء وقوله ايضا معطوف على رندا وهو منصرف على انظر في العالم
الفعل المقدر معني ليرب قوله على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على معنى انه اوجب بذان لقسمان بنية
حال كونهما حرفين او اوعا بالفتحة اعراب رند على هذا المقياس لانهما حرفان في قول القدير الاول
الى النسب في الحالية بين فبه ان المصدرية بمعنى المعقول تتبع الحالية وان صواب المان وعامله قوله

عليها بالمقام كما في فعلها فاحدها نظرت مع لغو تقول الحق بشره ان العالم في انفسه التي لم تقم بتعلقها
 والثاني في الاشارة الى العجب على احد وجهيه فتعلا على بيان الفعل والتقدير وعلى بيان ان العجب حقيقة منه وهو الذي
 اعربت لكن للمخاطبة اوجه اربعة على الضمان اليه وهو كما سمعنا في قوله تعالى انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون
 قوله وهو يكون بالاعتناء بسفوفه مغلطاً خارجاً عن شاملاً ما كان مغلطاً كقولهم انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون
 ومعلوم ان في انفسهم معلوماً وبسببته الظن كما ذكرنا او غيره بالاعتناء به فانه انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون
 كسرة وتسمية جميع الموضات السالم باعتبار ان العجب قوله لان العجب تعديلي لاسم الكائنات فلهذا فتقوله انما يعجب الجاهلون
 تقتضيهما حال افرادها وحال انما فيها الى انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون
 لان الاضمار في قوله عليها ضمني فاذ وقت طرفه من كسرة الكائنات عليها كما صيرت الى الكائنات فلهذا فتقوله انما يعجب الجاهلون
 فضايفاً قوله عليه من كسرة الكائنات الى انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون من علم الله انما يعجب الجاهلون
 قوله فاعراب هذه الاشارة الى استماع الحمار والحجر واعني قوله بالراء او قوله بالاشارة فان انك وباقٍ مما اشتكته
 البقرة موجودة كساير الاسمان من انما عبرت بالجر كات التقديرية وهو الواضح او يتبين كما ذهب اليه بعضهم بعبارة انما
 شاملة كما ذهبين قوله كونها الى الكائنات مع انها اذن انصرفت الى غير الكائنات كما انما صيرت بالجر وحرف الهمزة
 في اعراب هذه الاسمان بذهب الهمزة بالمازيب اليه الهمزة وهو مشهور في انما عبرت بالجر كات اللفظية الواضح قيل
 الجوز من انما بذهب الهمزة بالمازيب اليه الهمزة وهو مشهور في انما عبرت بالجر كات اللفظية الواضح قيل
 وسكنت وضم افعالها للاجتماع وتدرت الهمزة على الراء والياء وهو بذهب الهمزة بالمازيب اليه الهمزة وهو مشهور في انما
 اللفظية اسمها انما عبرت بالجر كات اللفظية الراء او عليه ورد قوله عليه السلام من انما عبرت بالجر كات اللفظية الواضح قيل
 ولا تكون القرى هي بذهب وهو الذي يقول بالظلال يخرج الناس معالي القتال في الباطل وقولنا عليه السلام
 المشددة اي قوله اللفظية على من ايكم اي على ذكر ايكم اي قوله ذلك اسم مزاجه ولا يتبعوه الى القتال الذي
 اراده اي تمسك بذكر ايكم الذي تبنت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا نكون اي لا نذكر او الكائنات
 الذكر وهو المن بل انكره والصريح اسم الذكر وهو الايم وتكونوا انما وسكون الكائنات بعد ان يكون ساكنها
 كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قوله كره اناك لا ليل اول من قاله عربون العاص لما عزم عليه معاوية
 بن جبرين الى بازجة امير المؤمنين على صلوات الله عليه فلما التقيا ورى منه تلك العيصية بسيدية اشتغل
 بحريم الرجال وفاق باات الاطبال نال كره اناك لا ليل هو لا يقبله لفتاك في شجان اقبه على حيا او على نقل
 ما بين الاء اناك يا امير المؤمنين اخرجني على ما قالك معاوية المعين وقيل اول من قاله ابو عيشة حين قال
 له خالد وقد بلغته ان ناسا من اشرع في فاه بشر لوان وهم تاملون اموتة من لك في غار فيه طبنا لعننا انفسنا
 او الملقى بمعنى القاصه على فم الفاء ثم دفعه في الفاء فقال ضربا باعش كره اناك لا ليل وكلامها هذا القول وما
 الملقى في الاء والواو ونحوه ذكرنا دلائل المذهب وانحرماه والدليل عليه والجواب هو اذ لا يخفى في كتابنا

بعض من علم الله

بعض من علم الله

بالاعراب الخوية ترك بابنا الاشارة قوله تامة الى الابد حيث يبين ما من حيث معنى وبعين من حيث الاعراب فان اعراب
المفردات بالمرات واعرابها بالحوادث فحتمت الواحش من انما يتبينها من استقراءات مرغوب اليها من اجل
الكتبة والجمع فاعراب بعض المفردات اعرابها جدا الى الحنا سببه قوله كل اعراب اسما لان نداء الاعراب انما
بينها وبينها فاعرابها من كل وجه مطلوب قوله منبهة عن تعدد لانك واقلت انوك اذ البرك مشرقيهم مشان
انت واما الخ اولاب والراء بالتعد والتعد والاستفاد من تعدد الالف بان نعير كل سخي من لفظه فلا
الذكور فان الالف مستفاد من لفظ المضان والفاطم من المضان اليه فيقول الفاضل اني ائمتي واكرم اني
اذ جعل كلام من الابناء عن التعدد ووجد حرف صلح ووجد جعل الاعراب في هذه الاسماء بدون
بالحروف ولا يعير لان الابن والولد والوالد والام والقريب الي غير ذلك منبهة عن التعدد وانه يرد
بدون اعارة الالف فلفظ حرج ووجه قوله بوجود حرف صلح ما رواه من جلبه عرف منبهة قوله ما
غير يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحروف اي انه قد سمع وجوب الالف عند الالف الى غير الالف ووقت
الارادة الاعراب فان ضرفت حالة الاقراء وحالة الالف الى الالف والاشارة المحذوفة الالف وكذا
فان اسما يردى ووجه الالف وذاك المحذوف مطلقا وقت الالف ولا يردى قوله لي يني الاعراب
قوله ووجه وانما لم يحلوه شي مع انه لا يطلق الالف الا على الاثنين لانه لم يسمع مفردة الف على كل وجه
غير مفردة اليه قال الله تعالى كتبا بقتنين انما اكلها بناذ منب اليه ليعرفون وعند الكوفيين الالف في كتاب
وكتبت للشيعة ولم حذف فيهما لانهما الاضافة وقتا لو اصاب لكل ليعيد للاضافة فحفت كبرت احدى الالف
وزيد الالف للشيعة حتى يعرف ان الالف والالف في الالف في الالف وقد عرفت فاره قوله كتبا واداءه لا يوجد
ان تكون زائدة لان قيل لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان تكون للثاني لانها لا تكون الالف ثالثة
وسا الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعد الثالث وقلمها ياب مع الالف الثانية لا تقبل
فرق بين الوقت والوصل قوله شرح كان المونث طار على الذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة
قال واثان وسين مشي اذ لا سعة له من لفظه واما الف والنون فيه ليس يرايد من بل بان جميع
قوله يسمى به مطلقا فاه فبدر على الشارح السدي حيث قال سبب جمع الذكر السالم واهل بيته فيكون
من باب حذف المعنوية اذ المراد عينه جمع المذكور فلما يرد في النون والسين وقيل من جميع اموات و
لوقال الجميع بالواو والنون وان حسن انتهى جريان الرواية جعل جميع المذكور على معنوية المعنوية وهو يكون
مفردة تذكر الف في الخارج مثل سدن واخره وليس كذلك بل المراد به الجمع في مصطلح انما هو جميع الواو
ونون قال وتكون في الالف لو جردني كلام العرب لا كلمة اخرها او لفظة واحدة والوكذلك واجاب بعضه بان الواو في
معنوية الف في الالف والفاء بان الواو اما في مقام الفضة صارت كأنها فتمت قوله لانه لفظه فلا يكون
سالما ووجه ان يكون مفردة عن لفظه وهذا مناه فان زد بعضه صاحب الالف صاحب قال فوتمت الالف

حجرت من الفاضل في الالف
عصام الدين

٤٢

وقد جعل الرفع على جميع المذكور في الأجزاء مجزوع كما سيئل بنون بنون ابن واجدون بكرة العزة ونحوه من غير ان الرفع اخبار المعنى
 تشديدا لراجح الرفع لما أرض ذات جارة سود فاني في موضع من الارتفاع من حمة وجرى من التغيير من السبل قوله
 المانه هي لان ثلاثين ثلاث عشرة تلو كان عشرون جميع عشرة الارتفاع عشرون على ثلاثين كترنخ الملاق بيرون
 تزيد وزيد زيد قوله والحقين آه لالتل مجموع اذا أطلقت على اعداد مبنية الا بقية حكاية هذه الاعداد وان قيل
 معلوم من انما لا يلاحظ قوله كقولة التقية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يرتفع على اقواله ثلثة بشرط ثلثة وهو كونه معلوما
 لمدرك عامل مجازات التقية فانما يتحقق بغيره بدون شرطه وما كان اقل ثلثا كان اكثر ثلثا واما قوله على ان ثلثتها آه الامل وان قلت
 جاز غلام زيد ترى ان الكلام مستقر غير بدون ذكر زيد لان ذكره لرفع الاستبعاد قوله الذي اشار الى تسمية ما في حكمه
 حيث قال لفظا وتقديره اذ انما قال ذلك ليدل على تغير قول التقير في الارتفاع المعرف بلام الصيغة الراءه قوله لما كان التقير
 آه وما كان النسبته ماخرة من اللفظ لانه اصل الارتفاع الارتفاع ان يكون ظاهرا قوله ان التقير بالاعراب قال
 والام قائمة مقام المساندة في قولهم في الاسم ما هو موصوفه لا مسندة كما قاله الفاضل الذي لغوات اللغوية لما
 سبق من بيان مجال الاعراب لانه ما هو امر في قوله او مخرجة آه فان المخرجة من لغة في الحكايات بقوله المخرجة الاعراب
 على الصواب قوله ليل دخول العالين على ما فعل قوله فيرمي الى ان سورة الجرسية انتهى بمحذاهما قد عرفت انما سابقا
 العالين هو قد رسم بغيره ان مثل علمي ليس معرب ولا شبه لثوسطا خرد ولا استخراج والاعراب والبناء من صفات
 الاثر والجناب ان مثل بنه الا استخراج الاثر عن كونه اجزا لاثري هي سراج بعيد قائم مع كونه مشر من ذلك
 ووجب تغير في الجواب الخرد الاول من قال سلفا عال من دخول الكاف والاصل فيه لم يفتل المفهوم من الكلام وهو لفظ
 قوله في بنين النون اشار الى ان قول حاطا قية لبعضا وعلا هي وان كان فاية بغيره محسنة لغوي في اذ فاية ومن قال
 ان مثل علمي معرب لغوي في حال الجر قوله اي حاله في الرفع والجر اشار الى ان قول الله رفا وجره لفظه في استعمال
 لا حال كما جزه الفاضل المندى قوله عطف على قوله كفا عس فانما ليس قولك انما جرد الله المندى لانه ليس جوابا
 من الكاف ونحوه الاصل عدم الزيادة فلو لم يكن تقدير الاعراب لا يستتقل او المقصود بهذا الكلام بيان ان حروا لغير
 من تقدموا الاختلاف ان تقدير الاعراب لا يستتقل فكيف يمكن ان يكون في الاعراب الحركات لا يستتقل فانه جوابا للاشياء
 حتى يراد على العلم انك بعض الاستثبات الاعراب التقدير في الاحوال انشأت كما في الاعراب المستوية جميع المذكور السابقة
 الى الاسم المعرب باللام نحو جاني اخذ الجارث آه ونحوها في صان القوم آه واما لما اعابه التقدير في قوله علم يوق علمه
 الاحكام لان علامة الواو لا يابل منه انقول النسل الجار يرد في الكتاب التقني وفي ما ذكره ابن الجاحب لفظ لان انما
 ان ولي فيه نحو من الواو كلها كان عرضة ذكره ان كان لغيره التقدير لان بعضه كما عرفت عن غير لثوسطا خرد
 وقد يكون الاعراب بالحرط او من قبله انما كان حرف اعرب مائة واثني ساكن قوله في بنين ما ذكره زيد يوقه
 افراد غير مع التمدد جميعها تراجم الى المذكور قوله بالتمزية الاعراب استتعمل بمعنى تغيره هذه الارجع الى ما ذكره في
 الاعراب المتقدر لم يشتمل الى ما ذكره من الاستثبات المذكورة لانه يرد في العلم كما علمنا عليك قوله لما ذكره في تغيير الارتفاع

يريد بيان ايتا بحت غير المنسفة بما قبله بكتبة ذوق غير لغزوت ووزن المنسفة قوله وكان غير المنسفة بل
 اقل افراد ان شاء الله ومعانيد اكثر وقد عرفت ان كل ما كان اشبه اكثر شرا كان اسهل ازاد قوله والكيف غير بعيد
 من تعريف المنسفة لان الاشياء اكثر باضدادها بقوله اى اسم عرب جعل امون بكونه لا امون بكونه لئلا يلزم تعريف غير
 وتعليق القيد الا ان غير القبول التعريف واذا اضيف الى المعنى لئلا يفتقد ما في ابهام ولكنها افضل تخصيصها بكونها مشتقة
 قوله موثران باعتبارها اشارة الى اخرجت مثل حلى ومصابيح اذ جعل علم اعم من القسم الاول لانه وان صحت في بيان
 الا انها لمستان موثرتين بل الموشرا حدما امكنه دخل في القسم الثاني قوله في جملة غير بعضها اشارة الى ان علمية
 لا يوشران الا ان كان في موضع الكسر والتثنية بالرفع اليها الشرايط والا لكان نحو قول غير منسفة بالانفاق وليس
 كذلك قوله مجموع فاني ندين لبنتين الغرض من ذلك الكلام الرد على القائل بالمنسفة لانه قد سبى راجعة الى العلية
 كما اهل لان كل واحدة عايلة لا على وميان الردان الضمير ابع الى اهل التسعة لان لم يفت مقدم على الحكم فكيف يصح
 اول بعضها على بعض فيكون على مجموع ما ذكره لئلا يفتقد في لفظ مجموع بيان ان يكون الموشر مجموع فاني لبنتين لا بان
 مقدم كما لو سبى بعض الافا ممل وانت قد عرفت الكلام بالبقا فانسح اليه قوله اقل وقد ذكره واول البنتين مجموع
 العرف تسع كما جمعت ثنتان فيهما العرف تصويبا اذ اجمع فيه علمتان فالصفتين لئلا يصواب بل فادركه
 الاول مستغن عن التعريف الا انه لا يكون جاسعا لخروج ما فيه علمه تقدم مقامه قوله من قبلها الف الموشران العلية
 العلمية المكانيه قوله في مجموع من قبلها اشارة الى ان النون فاعل معنى يصح كونه صامتا مثل ولان حال حال
 قتل مقدم مجموع ان المقام لان الكلام في تقديره اذ وقع حرف المنسفة قوله لا فيهم من هذا الوجه لانه قوله من قبلها الف
 كلام مستقل للعلاقة بما قبله حتى يشترك في القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى وينبع النون العرف حال كون النون
 زائدة ونسما العرف شروطين الالف حاملة قبلها والذي يفتتح به ابان الزيادة الالف على هذا التقدير معلوم
 لان الظن عني من قبلها لا يدل من متعلق اما ما او خاص ومبهمنا خاص من نيش قوله زائدة لانه التامية هو او تقدير
 الالف اى ان مكان الالف يتقدم على مكان النون قوله جازم در كما من قبله فهو فاعل راء كما في الظن
 اعني من قبله تعلق براء كما في المعنى جازم در كما من قبل راء كما في الالف القافية سبازا مية ونسما مخم سبه
 مكانيه وان امكن ان يكون من قبلها الالف قوله قول تعريفي فتكون باله نسبة مخدودة تخفيفا قوله وقال فيهم
 انسان وهي الحكاية والتركيب الحكاية فعلى وزن الفعل مع الوصف نحو علم واهل اومع العلية مخدود وشكر فان
 اتساع العرف فيها بطرق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسر والتثنية قبل القفا من الضميمة الى الالف
 كذلك لم يدخل عليها بعد الفعل واما التركيب فعلى البوقاى كتركيب التامية فان نظارة او مقدرة او بالالف و
 اما تركيب التامية مع العلية نحو ما طرقت اذ تركيب حرف التامية مع الاسم نحو جازم در تركيب العدل في غير فاعل
 من علمين تقديره لان الواضع قصد النسبية لجامر فصل من نون اللبس لانه عرفت في قوله فان بغيره اشارة
 وتركيب اجمع فانه بغيره بجمعين وتركيب الالف في نحو لعلبك وتركيب الالف والنون الماع العلية اومع العلية

عنه

مع الشرايط الفاضل

بجانب

موتركيب الحجة وهو انكار ما في العمى والعرضي او زياره مع العلية قوله احد عشر هذه الجمل المتبع مع اثنين اخرتين احدهما
متاخره ان التاخر مثل ان فانه اهم شيوعه يدافع به الجواب وجوبه وانه لان الفاعل لا يحاقق لا لا لا يثبت بل قولها
تاو وكقولهم انما اذ جعل علما المذكور المتبع من دخول التاخر بسبب العلية فصارت العلية ثابتة بان التاخر
في عدم دخول التاخر عليها فنحن من اصررت العلية بشبه الفاعل التاخر والثانية مراعاة الاصل في نحو اخره ان التاخر
كما يستلزم عليك قوله من حيث انما على عيني ان اعيد ذلك لا المتبادر من قوله فكذلك الاخصار من ان الحكم
كثيرا لكن كل حكم فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل على سلكه الرفع الى غير ذلك فثبت على ان الحكم
ان هذا الحكم من حيث انما على عيني ان ليس له حكم الا هذا الحكم المحض قد غلبا في نحو قوله العلية حتى يستلزم
عدم العلية في ارجح كلامه ان كنت في شك بما نقول قوله العلية لعل او اعلم ان المشابهة للفضل ثلاث مراتب
علما لا يوجب الشارح جميع انواع الاعراب واسطها لوجب عدم الاضطرار ومع جميع انواع الاعراب
كما نحن فيه وانما لا يوجب كون الاسم لا كما سمى الفاعل فاعفظ هذه المراتب فإما كستحتاج الى معرفة ما يبعد
قوله الذي هو علة التمكن بيزان التمكن المتبع الرخول على غير المنصرف وتكون الحكم لا يطلق التمكن والالتصاف
العرفات فانه غير منصرف لكن تنويه متعين المقابلة وقال صاحب المناشات ان المتعين في عرفات وثبانه متعين
الحكم وعدم تنويه لان التاخر فيها نصيف لان التاخر الذي كانت لخص التاخر سكتات والادافية علامة جمع المتوحد
ورده الفاعل الرضي بان عرفات عوض وان قلنا انه لا علامة فيها فثبت فيها التاخر بل التاخر والاشارة لانه لا يجوز
الغير اليها الا موقفا تقول هذه عرفات سايرها فيها ثم قال والاولى هي ان التمكن لا عرفات فثبت وعلم قوله
لو سقط لبقه الكسرى في استطراد وقع التاخر متعلقا ما عليه جميع اسلطة انما الكسرى في متوجه الا تابع فيه كما لا يخفى
في غير المنصرف للضرورة واليقين انه غير منصرف وتنويه متعين التمكن لكنه لم يكن من كمالات من كل اسم في عرفات
وجوده ما فيه اعني الكسرى في التمكن فيه التمكن تاسر لانه متعين مقابلة قوله الذي لا يتبع الفرض من غير
التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمقصد انما في القسم الحارز حاصل الجواب ان الحارز يطلق
ويراد بها يقال الواجب وهو المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به اي شغل الواجب فالجواب في غير المتعين هو ان
واجبا كما في حالة الضرورة او جازا كما في حالات التناسب قوله عند المقدم واما عند غيره فغير المنصرف الملم في فاعل التاخر
فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وتدل المراد بالعرفات الفاعل هو الاول الهندى واوردت في لانه يتبع
التعريف المعنى ويجوز تقديره حكمه الى حكم آخر مع الاحتياج الى ان يقال المراد به في حكم المنصرف كانه يعين لانه
والاستثناء اصطلاحا فهو قوله عن الحكمين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة لا يعين منصرفا بهذا المعنى قوله صحت على
منصاحبه بذل البيت مما قالته فالطبعة عليها السلام في مرتبة النبي صلى الله عليه وآله اذا علم من ضم مرتبة احمد ان لا يشهد في الزمان
نحو ابياه والفقهاء جميع فاليد هي الرشح العينية والمعنى بالذي ادعى شي وقع على من ثم مرتبة احمد في ان لا يشهد
الزمان والستاد والزرع اطيب والاستفهام لان الحكم لم يقع عليه شي لانه يتبعه عن الحكم الفاعل في شتم مرتبة احمد

المشع الرمز حيث جعل تحقيقا وتقديره الصفة الخروج الا ان الهم غير فاما عن ظاهرها كما سياتي وما حصل تحقيق الهم
 ان ما ذكره النحاة فخلات العلم القطعي فاما العلم قطعا انهم لما وجدوا التثنية والقرابة وعروا مثال غير مشعرت ولما يدون فيه
 وانا علة واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو خروج الاسم عن بيغته لاصلية ودليل عليه في التثنية وغيره لا فرق بينهما من
 يذو البتة لمن وجه اخر كما ستعرف قوله ولم يتبع لاعتبار الا العدل اما تقدير الوصف فانه علم التقدير التام حيث فانه
 مذكرة اما التقدير الجملة فانه من الاسماء العربية واما التقدير الجمع والتركيب فطاهر واما التقدير الالف والنون وان كان يمكن
 لكن يصح في كلام تقديرهما واما تقدير وزن الفعل فانه غير الوزر المحض قوله لا اتم حينئذ اذ هي ليس الفرق بين الفعل
 الحقيقي والتقديري انهم يتفاوتون ووجدوا العدل من الخارج عن الاصل فيما عدا عن اثنان العدل الحقيقي متى يكون
 ذلك الخروج محققا وفي غير ما ذكره الخروج مقدر يدل عليه منع العرف بل منع العرف في كليهما لدليل الخروج عن اصلية
 قوله ولكن لا بد ان هذا الكلام طويل ومبيد لذلك الفرق بين العدلين واما صلته ان العدل الحقيقي هو الذي يكون له
 محقق يدل عليه دليل غير منع العرف لان الاخراج عن ذلك الاصل يحقق كالثبات مثلا فان القياس والعادة ان
 يكون على صيغة ثلاثية مثالا فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان التثنية كان على ذلك الوزر في الخروج
 عنه الى وزن اخر غير محقق ولا يتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج النوع عنه اليه كذلك لانه ليس له ارباب الاصل
 وهذا لا يكون القياس ان كان الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه يخرج عنه محقق ثبوت الاصل بالاستدلال
 تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الشريف وغيره قوله فان تمام العدل هو اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل
 لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع العرف لا كما قال الفاضل الرضي في العبارة المتقدمة
 عنه سابق قوله فطير هذا هي فطير ما ذكرناه من الفرق بين العدلين لا بد من ادول منبذة اسم اذ ظاهرها موافق لما ذكرناه
 النحاة وحاصل التادل ان قوله تحقيقا وتقديره الصفة الخروج ان باعتبار تعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج
 محقق قوله فخره با كناية بمعنى ان تحقيقا صفة خروج مقدر باعتبار تعلقه قوله لا كان يشترط في ذلك ان يكون اللفظ
 الهم مذکور مرتين لموافق الدليل المدلول وبيان التكرار انهم قالوا اجاب القوم قلت يعنون انهم جاءوا بثلاثة قولوا وهو
 مجمل يعني ان بصواب اطرا وذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الاربعة العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر شعس
 تغل بطير اكلت عليه + مودة واربعة عشر ارا قال الاربعة ولم يشترط ان يكون اللفظ فوق الرجال حصلا عشرا
 والرجوب يبعث الرواية مما لا ينفعت اليه لعدم درودا يثابته فلهذا لم تجزوا في التثنية الا من نفس جملة عدم النحاة
 الالفاظ العربية فيقال الفاضل الرضي والمبرود والكوفون يقسمون عليها الى اربعة نحو خمس وخمس وسبع وسبع وسبع
 مستغفون ليعمل على وزن فعال من وفعال مشروسع بالنسبة نحو الخامس والسادس والسابع والثمانى والاسمى حتى تدرت
 انه ورد في كلام العرب قول العدل والوصف هذا من سيبويه وقال ابن السراج واما لم يعرف لكون التثنية مثلا معدولا
 من لفظ ثنين ومن حشاه الهم لانه اصل من معناه مرة واحدة الى ستة ثنين ثنين ثنين فبعض اللفظ عدل مستغفون وقيل ان
 عدلا كمرامن حيث اللفظ لان اصله كان ثنين مرتين فيجعل مرة واحدة ثم غير لفظه ثنين في شئ وقال الكوفيون

تدرت

وإن كان كيسان ان ليه العدل والعدل كمانى ثم اذ لا يرد الام وكيف يكون معرفة وموقع حالاً نحو ما في القوم
 مشتق قول لان الوصفية العرفية آه جواب لسؤال مقدر تقديره ان الوصف في ذاته في عرفة في ارجح الامانة في
 الاعداد والعدد ووات حتى يكون وصفاً بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما يشبه عليك في حمله على
 الجواب ان بعد دل عليه وان كان اسما للعدد وبغيره الا ان المعدول لم يوضع الا واصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار
 مع الوصف فيرو وضع المعدول بوضع المعدول عنه قوله لا اعتبار بما في الهمزة في الاعتبار الوصفية في الذي وضع له
 ثلثه وثلث وهو المعدور فان معنى الثلاث ذات بوصفية ثلاثه ثلاثه قوله شدة ما في تقديره ان الهمزة لا تكون فعل
 التفضيل فاذا قلت زيد اكثر من عمر فالعنه انه شدة ما في قوله في معنى غير صاعده المعنى الاول فاذا قلت ما في سنة في سنة
 انما في سنة غير السنة الاولى قوله وتياس اسم تيسيل آه و علم ان التعليل عليل لان ما ذكر قياض فعلى التفضيل وما
 نحن فيليس كذلك بل هو مقبول في معنى غير كما اقرت به فلا يلزم ان يكون التياس فيه الاستعمال بوجه من حيث يكون
 معدولاً عن احد في الاول في التعليل ان يتق ان اخر شابه لا يفضل من حقيقتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معاً
 ان ابرن متغايرين كما ان معنى افضل زيم الا يفضل بنفسه سحى حكما منى جميع تصاريفه وعلى هذا
 فكان لا ينبغي ان يستعمل تصاريف التفسير مع ال والامانة لمعرفة فها خالف باس ذلك كان ذلك عدل الاعمال
 التي هي بقية شابه قوله توجب التوازن في المعاني لان التوازن الذي في هذا ما جعل سبب الاضافة في
 المعنات الية قوله او الفتاوى في المعنات الفخافان بناء قيل انما هو بسبب اضافة ما الى الابداء وحدثت المعنات الية
 قوله و اضافة اخرى اسم في المعنات الية لان المعنات كاخواته فان اضافة تيم الثاني ان عدى المذكر واجب كون
 اليوت مصفاً فاليد لان الاضافة المذكورة قرينة على المعنات الية المحذرة قوله وليس في اخره اسم لا يجوز فيه
 شئ من هذه الثلاث لا يوجب غير معرفت وكل واحد من هذه الامور شات له على ما يشبه عليك قوله احد الامرين
 يجوز فيه ضم العزة ونمما قوله ويصعب قري بالعدا والمهولة وهو الاكثر الفاء المحيية كما يجب في باب التاكيد قوله في قوله
 افضل فعلاً الذي ذكره فعل قوله على عمل سيكون حين قوله فاصح ما جمع او هذا الصدد بل ان يكون اشاراً على
 الخلف الراجح فيما فان المشهور بين النماة ان جماعته ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من المعنات الية من باب
 امر حمزاً من باب الافضل والفضل والحق ان يقال انه في الافضل فعل تفضيل يشهد به مجموع وجمع فكان معنى قوله
 قرأت الكتاب الجمع في الاصل انه اتم حسبانى قرأتى ن كل شئ ثم عمل بمعنى جمعية وهي بمعنى فعل تفضيل ولا يجوز ان يكون
 من باب امر كقيل جمعة على اجمعون وذهب الفارسي الى ان جماعته هو لا مصفة فالعز و في فالتزويد اشارته الى الخلف والى
 ان يكون اشارته الى ان جماعته في الاصل لكنه صار في الغلبة بما فاجمع فيه يكون تاز به اعتبار الاصل واخرى باعتبار
 العلية والظاهر من الرد هو المعنى الاول قوله فاصح ما يجمع آه براهوا مشهور وعن النجيب ان فيه مع العدل الية
 الاضافى لان الاصل في قولك قرأت السور جمع معين قيل وهو ضعيف لان القرأت الاضافة غير متبصرة منع
 العزى كما قدمه الفاضل اليمى بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المعنات الية لان حكم منع العز الية بان

حسب مع الشارح
 انما

مع ضرورة تماثلها من اعتبارها وقال بعضهم في التعريف الوضوح كإعلام أي وضع تأكيد المعانيات لإعلامه بالترتيب
وقال آخرون في التعريف المترتب بالاسم قوله في باب التأكيد ما ينبغي كل ما سمي بتحديد قوله وفي جمع وإفادته انما
تعرض لوضع اجتهت ليس فيه ما لرفع قوله من مثل جمع اوان ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اجماع على ما ذكرنا من التفسير
بمعنى الخروج عن العيصفة الاصلية بما زاد الاشارة لقوله لا يرد اجموع التاذية اي لا ينقص تعريف العدل بها والعرض من
تكرار هذا الكلام في هذا المقام وقع اقراض اسم المندرج حيث قال بعد ان ذكر ان وضع العدل عمادا ويرد على هذا جميع
الجموع الشاذة كإنيب اقوس والقياس انياب واقوس ويجاب بانها ليست باوزان المعدل المشهورة بحمل على
الاشارة وزودون العدل التي في فاشم اراد التنبية على الجواب بوجه آخر فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم نعلم سابقا اقرب
كيف ولو اورد به قوله كيف ولو اجترأ يعني ان اقوس وانيب وكما يميزه اقوس انياب ما لا يخفى لشدتها وادبها
لان تلك اجنبية ما من جهة انها مجموعان على خلاف قاعدة الجموع اولاهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا يسيل
الى الاول اذ الجمع ليس بغير المولى اجمدا والى الثاني ان القاسم اذ ليس للمعدول قاعدة بلزوم من نجاحها المشذوذ وقوله يتي القوم
آه حاصلان الاشارة بقوله الذي لقاعدة فاعلمنا ان غير المعدول ان يخرجه فان القياس في القوس الجمع على اقوس
وليس القياس في ثلثة ثلثة فانتهى الى خروج صيغة التي كانت قوله اي خروجها اذ فاعلمنا ان القاسم اسم الغافل وهو منتهى الكلام
لا يخرج كما قال القائل الذي وغيره قوله قد رجمناه وهذه التقدير استازا العدل التقدير في من التخصيص فيه
ان مقيم المشروطية لا يستمدح التقدير مضمون عام وزاد ان القاسم ان يكون الصيغة الاصلية ليدل على
فان من الفارة وزاد في السيل وقال نظام كماله انما هم من سهارا انما قوله خلتا لعل غرضه من انه علم الكون في ان
اي جعل بين اليمامة والبصرة وطول المسكان المرفوع وفي بعض النسخ بعد خطاره وباروني القاسم ان ارض يامن قوله
وليس فيها الا سبيلان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان النسبته في الوزن لا يوجب البناء ولا ينبغي
كلام وسبب بل فيها ما يوجب الاعراب اني الملتزم مع فغول الفاضل الخشي فيه انه لو اريد ليس فيه شيء الا
السبيلان فهو ظاهر المرغذ اذ فيها الموازنة وان اراد انه ليس فيه ما يوجب بناء الا السبيلان به فبها انما ليس هو مبنى
وهيها وزل في حاله وهو يوجب البناء فالعداب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل منه بجاء البناء مردود
قوله يحصل سبب البناء وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع الاشارة مستقيمان لكن قد يترجح ان التقدير
العرض والعرض في ذي الرار اقله لانه الذي استحسن ارجح لما لا يتصل بهما كسر الرار وهي لا تتصل الا بتقدير البناء لانه
اذ اوردت مع العرف لم يسر واياها واما كون العليل فالثالث موجبة للبناء فلان الاسم ليسهنا نقل فعلا تاما
كالفضل فمع جميع النوع الاعراب كالفضل وقد سبق الكلام بمخاردا على ما ذكره اقيم فلان تقدير العدل في جعل
مشايها لعل اي انزل قوله معر باصرف لفظه وقدام وانما كان العدل تقديره الذي ليس له اذ هو في ذاته عند
عنه نظام وقدام كما ثبت لنا عام المعدول عنه كقولنا انما هو لعل اياه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن ان لا
المشذوذ وما حصل ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذواته الرار نظير جبه في نظام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل

جاءت القائل
بشيء عساير

التي

تسمى العلة

الذي تصور للبارئ في نوات الرادلة قوة انضمام في الناطقان لغيره زل الامة الوا عدل قماره نحو طاهر على انما
 ليس فيه تلك القوة والاسانلة فلم يوترق في البناء والشيء على حال السيدك بعثت لشموز لكذا الكتاب مقررة على احوال
 فيما الفظة قمار فسات قمار بما عرفت انما عدل الهم عند قراه لبعض المسلمين عليه لعدم مطالعة كتابه المصنوع قوله ولو
 كون لا ازم الازم الى الوصف الاطلاق يطلق على بعض من احد ما ان يكون الوصف في معنى المصنوع وهو الاسم الذي
 نافية في مع بعض معانها وانما اذكرة الاسم وهو ملحق بالعرف لانما قال في الاسم المميز المصنوع لا المصنوع في الاسم
 المميز المصنوع في الصلة فلا اضرار الاسم قوله موصوفة بالارضية نامة ستاد المخرشي وقال الباري في قوله لا اله الا هو
 وانما مصنفه بالارضية هو الاسم الذي لا يتصور له في ذاته الموصوفة لا يكون الا باعتبار المصنوع وهو من اضافة
 لا يتعلق بابها الممن قوله لا العنخي او قال للفرانك الذي لم يقرب وليس كالعلى ان الوصف الخارج عن غيره
 منع المصنوع في قوله موصوفة بالارضية نامة ستاد المخرشي وقال الباري في قوله لا اله الا هو
 فانه يعقلها القول اربعة لا عدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو بوطرقة الجواب ان المراد من الثاني شرط كون
 هو زارة التامية وماربع ليست للتامية وماربع في ممرات مبنية في صفة التوث بدون الازدواج المارد في شرط
 دون الفعل في موصوفه غلبة الاستحباب في قوله الاتساح فاني في حجة الثاني هو واربع لا يعقلها عند التام في المعنى انومي
 قوله اورالت من ولكن بقى منها في المصنوع في صفة الاشياء المذكورة فانه قد اختلفت بين اولها ما كان له سابقا في ايراد قيل ان
 الازدواج قد يقع في اثر الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلية فانه لا تأثير للموصوفية من العلية بالاتفاق فالظاهر
 على هذا ليس على ما ينبغي قوله فانه الفاعل للشيء او المصنوع قوله ولم يبرهسته عما له انما هو من اختصاصها
 بعض الافراد في ان هذا المصنوع قول الهم في شرح قوله بعد دعالت مس الخش ابر قوله في مبرهسته بما هو الى ما ثبت
 شتهد من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها من بل لا يستدل له في باب امر وان كان بعد العلية بما هو
 الغائب لان معنى الوصف في امر اذا قول العلية تحقيقا لم يعد التكميل لان معنى رب امر اذا رتب في امر كان فيه
 الحرة ام لا حتى ان يجوز في سواد الهمي كل واحد منهما باحمر رب امر عني فاذ لم يجد تحقيقا لم يغيره فذم الوصف قوله من
 العنوة وبقى لنفسه الرجل اذا سا رطقت قوله ذي حلان بكسر الحاء وكون الارباع حال والمميز جواز التفرقة في طوار
 اخصر على القيس حرمة ليصل على كل شئ كذا قال الفاضل الجشي قوله بقدر الاسكان الشارة الى انه قد عرفت في الاظام
 انما بالشيء ونحوه وعدم العرف في الاظام اذا كانت اعطانا في فنتهم وانما كانت في غير الكلم العربية فربما العرف
 العرب فيما البعض وتنب الحركة وقلب حرف ان استعملوا كما في جبرائيل وسكياتا وارسطاطا ليس فقال في
 وجرال وجريل بكسر الجيم ويكالا وارسطاطا ليس نحو ذلك لو رو ما على غير اول ان حكم الحقيقة في كسبه في
 المتعاقبة مع عدم سائر الهم من او ماصم ولا ذلك تالوا على غالبه باشتت قوله والتامية المعنوي وهو ما ثبت
 نامة مفردة قوله نخرج الكا في الفعل او نقل فاعل نخرج حاصله ان غير المصنوع لما حصل به ملك او نقل فاعل الفعل
 منع من الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم كليا ساكن الوسط وبنون في فصل فيه فرع خفة فيصنف منه نقل المصنوع

جئت مع مولانا
عصمة العلة

فليس يشار به بالفعل لكن الحرف الرابع ما اوله الوسط واذا اذبح حركة الوسط قيل لفظه لان حركة الوسط
 في غير مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب منع حرف ما وجره فلان فيه ثلث عاقل فاذا
 عادل احد الاسباب فخره الوسط بلعي سببان ولا رسبناهما كافيان للاقى لو عادلت العلوية فخره الوسط لم ينزل الالف
 التانيث في غير موضعهم العلوية في غير موضعها لان القول العلوية لا تزول لا يغير ان ما بين عند تصور ذلك الالف فخره الوسط
 تزول بل جعل لفظه في بقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا قوله عليهم بلدين من بلاد فارس قوله لان الحرف الرابع
 اه قال الفاضل بمعنى هي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فما هو على خمسة احرف وبالحرف الحرف الاخير الزايد على
 الثلاثة سادس القار لان موضعها في كلامهم فوق التانيث وهي وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص كون الحرف الرابع
 فان بيان القوم معنى على حرفين بيزن والتعريف واما بوزن الحرف الاسمي في غير ان التعريف اربعة لا يزداد وقال فخره
 الزيادة و لا يقيد بحركه الاوسط ولا يوجب نصف امر التانيث في الالف بسبب تقدير علامته في قول التانيث كاستمرار
 في اللفظ لفظه ذلك الامر الضعيف الا اذا سجد علامته حرف قوله باعتبار معناه الجبني تحليل تانيثه المشعري
 اسي ان يسمع من العرب تانيثه وواجب انكامل التوث عليه من الاشارة وارجاع الضمير نحو ذلك وذلك بسبب كون اسم
 جلس الحيات والكثير والكثير جماعة فثانيه تانيثه كجاءت لكن اطلاقه على الكثير على سبيل التورية لا على سبيل الاتباع وشارة
 عطف قوله والتانيث على وجه الحرف الرابع لانه في علم تاء التانيث قال المعرفة اسي التعريف وادون ان يزداد
 هو الاسم الذي عوض له التعريف كما حذر مثله وعلية منع العرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد بالمراد
 التعريف بما زاد الاشارة كعبود واذا اذبح العطف الى التعريف بانه قوله اليا مصدرية وانه بعدد المنوع فلو قال
 التعريف فخره ان يكون تعريفا بالعلوية قوله كما جعل البعض وهو جارئة التمشي قوله لان فخره التعريف اه انك
 قد عرفت ان كل طرفة اهل حتى ان اذا كان فيه علتان جعل في ذرعيتان فيمتنع من العرف و فخره التعريف للثبات
 اظهر من فخره العلوية لانهم ينوبه بقولهم لا يتم فك قول جيل ثم قول الرجل وذلك لغيره فخره سبب التعليل
 في ضمن بعض النواع الذي هو العرف باللام لا خصوص التعريف العلى للثبات واسطة كونه معرفة والتعريف فرع العلى واسطة
 العرف باللام فالتعريف فرع بواسطه والعرف فرع بوسطتين ويكون اثبات الفرضية في العلم اليقيني فان الاعلام المنقولة
 عن نبي الوصية العلوية فروع للثبات التي هي صلهما وذلك بي اكثر فخره الفرضية العلم اليقيني بالنسبة الى التواني
 بعض الالوان لكن ذلك في المطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ روي موضوع في تلك اللغة جنس اسم
 جعل العرب لقباً لبيس روي ما نفع بوجه قرأته قوله لغيره فخره في كلامهم اسي في كلام العرب كما دخل الام والاضافة
 اذا لم يتصرف فيها او لما ناسب ان لا يتصرف فيها ودخل التنوين اليقيني انما من مقولة واحدة في كونها لا تمام
 الكناية قوله ويومئذ كل كلمة في العجوة الكات وتعرفت في العرب ببدال الكاف وجمها وصفت بجدة فلما جعل علما
 في لغة العرب لم يمتنع من العرف لتعرفت العرب فيتهنى ما كان من جنس كما يجمع العلم عليه لاحقية ولا اصل قوله
 لثباتهم وذهب الرضوي عن ان لهما كند وعلية قاسي لجمته على التانيث وادخل على ذلك تخم منع العرف في احوال

بمعنى الحرف

قوله لانه ذكره في غير الرابع على وجهيها هتبا. انما سبب وانما من الامر المعنوي ان لا يلائم له في اللفظ
 فاسباب منع العرف اهور معنوية قوله واما التانيث اذ حجاب سوال وجوان التانيث المعنوي كيف اوتير مع سكون
 الوسطي في خبره وفي زنج صرفه لم يعتبر المعجمه معني فخرج كونها متشككين في كونها من معنويين وحاصل الجواب ان
 سادته التانيث في مبدؤها هتبا وان كان مقتدره الا انها تظهر في بعض الاحوال كحال التغيره وشبهه فليس تارة
 قوله اسم حصن في القاموس به قلعه بين بردة وكجو وعلى التقدير يجوز ان يكون منع حرفه للعلية والتانيث من حيث
 انه امر ليرة قوله واما منض التفرغ اوجواب لاخره اشاح الهندى حيث قال وفي ذكره نتيجة الشرط الثاني وهو
 نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاول ان يقول فتوح وفزيرة منصرف وشتر وايريم شنيع وحاصل الجواب ان لما كان
 في العرفان المنون خلاف وكان مختار عنده العرفان نفس عليه بالذکر قوله والاولى تقديره ان لا يوجد شتر في
 العدم وكذا ما هو متفرغ عليه قوله واما علامه فانه مأخوذة من مشهوره لكنها منقولة نحو شيت وغيره فانها منصرفان كما
 عليه السوس قوله قوله مع حيث قال محمد رطل وشعيب ونوح ولوط وهو منقران هو وانوع لا يتشعب فلو كان
 هو وانوع لا يقدر على فوج وجعله مقارنا تشعبه الراجح به بحيث لانها العلة المانعة من العرفان وبني كونه اللفظ
 والاعلى اصاحه مقصودة بوجوه مفردة تغييره اقوله وبني الصيغة التي كان لها ما سو كانت على وزن مفاعل ومفاعل
 ام لا في قوله في جافرو وجابره المشدودين وانه مفاعل ومفاعل وكان المراد وزن العرفان لا يتفرغ نفس عليه
 الفاضل الهندى قوله في بعض الصور كالاب واساور وانما على اعرفت قوله فانها كاسير فانها المنى في عبارة
 مجتبه الامتار وقال صاحب الكشاف انه قام مقام علبين لانه على فوه الصيغة بل لانه منقولة في الاحاد وال
 قاله منقول من افلس واكتب واما قوله جمع امين ويزون يمين قوله على صواجات في قوله يمكن صواجات يمين
 قوله واما اشترط اى اشترط ان يكون على تلك الصيغة فتكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير فانما سبب جمع
 جميع التكسير قوله في تقديره عن تاراه العرفان من ان شرط الجمع ان يكون لغيره التانيث فالتيه عنها انما ابا اعتبار
 الصيغة لمقتدره اى بار كانت ارات التانيث والقلب بما لو وقف بار او اراد بالما التانيث من قبيل مجاز التانيث قوله
 والارادها فية لفظه لا تحفه قوله فلا يرد نحو فراده فان باله اصلية لانه جمع فاره ليست التانيث فهو منصرف ايضا
 الما ذوق قوله على زير كراميه وتسا بهما في المعنى انهم من حيث جمعية المشبه ومصدره المشبه به ويكون المصدر في معنى جمع
 من حيث الجمعية ويكون اجتناس حقيقة لكل الافراد محتملة قوله ولا حاجة الى اخراج اذ فرغ لا غرارة ابيد ركن الازن
 حيث قال ولو قال نبي بار او بار نسبة لكان هو بلكا في شقش مثل واني فانه صيغة مستغنى الجموع الغير بار مع انه شتر
 والجواب ظاهر قوله بخلاف فراتيه اى ان يحتاج الى الاستزمنة لا يجمع مع انه منصرف قوله فراتين او فراتين هو
 سر به قال الفاضل الهندى هو علم قوله واما فراتيه فمنصرف بهما سوال يشكك بعض اللان شق في جوان
 الحسب ان ياتي بقا المتفرغ ويقول ففراتيه منصرف والمقام ليس مقام الازن بل مقام التانيث من اجل ان
 الازن شتر من المعنويين وهو الى ان تار التانيث لا يحل بالصيغة لانها لا تلي الينته وجودا كعند ما واهم

ارادوا ان يبالوا بشرطه ولا ان يكون لغته او اكره ان يبالوا بشرطه او اكره ان يبالوا بشرطه
 قولنا ان يبالوا بشرطه وتقدم الكلام فيه ولكن ان يبالوا بشرطه وصاحب لغته لان لغته كما قال صاحب
 لغته وانما في لغته من قول صاحب لغته على الحال من صاحب لغته ان يبالوا بشرطه وانما في لغته
 احاراه والافعال عليه وجوز لغته ان يكون حال من لغته في غير لغته وجوز ان يتقدم لغته في لغته
 ان يبالوا بشرطه في قوة لا وفيه كلفه على اللطيف على الواحد والكثير لظلاله على الكثير ليس كما كان
 جميعه قوله لا الجمعية الحامية اه بهنذا على ما يتوجه من جملة اسم من ان منع الضم في الجمعية
 الجمع وعلى ذلك فيقول الم لا يعقل المحذون قوله ثم فضعان في اليا شية ليقبح في اليا شية والضعان
 صيرت كطرح في اليا شية قوله والا لان بعد اليا شية في اليا شية فاعلم ان اليا شية في اليا شية
 صرته وان كان في لغته قوله في رسم لغته في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 صاحب الصراح والقاموس قوله تفصيلا اه استخلصت في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 على مراد بل قوله لا على زيادة سبب آخر المقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب لغته حيث قال ان
 يستلزم ان يكون على منع العرف عشرة فان المحل على المواضع في اليا شية المذكورة قوله في اليا شية
 لان اسر والتمحيبي بينه قطعة من السرو بل جازي في اليا شية من اليا شية في اليا شية في اليا شية
 الجمع المنقوش الذي في الجمع ويبدو في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 على النظرية اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 الاعلال بسبب محسوس وهو الاستقلال فيكون اقوى ومنع العرف سببه امر معنوي فيكون ضعف قوله في اليا شية
 تعليل لقوله والتنوين سبب في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 الاسم اعني العرف قوله في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 الوجه الظاهر في قوله في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 نزول اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 تنوين العرف في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 قوله في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 وعلى اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 على لغتها وعدم تجملها لان ظاهر اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية
 اي لا يكون مرادها في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية في اليا شية

حاشية

المركب الاضافي فانظر المناقشة في قولك في بعض النسخ ان المراد هو التركيب لا الاضافة قوله هو مركب من سبعة
وسند اليه كذا بطراوه هو لقب بابر بن ثابت وبسبب في تسمية تابلطرا قال ابن زيد بن جى لانه اخذ سيفا فخرج الى انا
قوسه فحاروا تابلطرا وقيل قالته له امته يومان العلماء يحسون لا يلهم الكفة فلما سمعت كغفله فانه جزاه ونفى فله افعلى
الى ما تابلطرا بيا جاعلة تحت اللطرافاة بين يديه انخرجت الافاعي من التسعة فقلت بارة فقالت لسا النحى ما الذى كان
ابنك متا لبقا به فقالت تابلطرا وتبل ان راى كبتا فى الصحراء فاحتمت تحت البطن جعل يبول عليه طول طريقه فلما قربت
النحى لثقل عليه المشى حتى لم يقاير في يديه فاذا هو العقول فقال له قوم ما كنت متا لبقا يا ثابت فقالت اغول قال العدة
بالطقت شر تسعة بذلك كذا فى الافاعى قوله من قبيل المنديات بزاعن المم وجامعة من المعربات المحكية بما لعند
آخرين فلا يصح ان يحكم بعد الفراء وان لم يشره لفظا لكن لا فائدة فى منع مرفوح قوله علمين قيد خمسة عشرة وثمة
فشر ان سيويه ولفظية ظهوران بالعلية واعلم ان ابن الدبان نبط المركب من البنيات فى ذمة فى سبعة تقسام
الاولى اسم نبي مع اسم خمسة عشر نحو الثانية اسم نبي مع صوت نحو سبعة الثالث فعل نبي مع اسم نحو حذو الرابع حرف
نبي مع اسم نحو لادرج الخامس حرف نبي مع فعل نحو بل سادس صوب نبي مع صوت نحو حذو السابع حرف نبي مع صوت
نحو بل وادو ثمة تسما اخر فقالو فعل نبي مع حرف نحو يفرين وتفرين وبذا يستعملون قوله كان كفى انما اهل الان لا يقدر
ذهب بعضه ان ان خمسة عشر علم عرب غير معروف فقل المم واقهر فى منع العرف فح لا بد من اذلالها لا اخر اجا قوله على لعلية
فيه انه اذا كان كذلك نحو زان يكون منع مرفوعا لعلية والتاثير فلما كان قلعا فى تاثير القرب فى منع العرف قوله المعهود ان
اه ان قلت هذا الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قامت اللفظ بالالف والنون
الخاص للمطابقا فاحتاج بنا الى اتيه على الخصوصية استفادة من لا هم يردون سائر المعروض قوله فى منع دخول
تا التاثير عليها ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى الفى التاثير او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد التاثير المشبه
والمشبهه بنى بزه الصفة هذا واعلم ان المراد قد ذهب الى ان جهة شبهه ان النون فى الاصل كانت حذو بدليل قلبها اليها
فى صفاتى وجرانى فى النسبة الى صفاتى وجرانى بالانحصر اذ لا ساستين من العزرة والنون حتى بقى ان النون ابدل منها
واما صفاتى وجرانى فالقياس صفاتى وجرانى فابو النون من الواو شازا وذلك لئلا يستبينها قوله اللها
خلاف اه اعلم ان ذلك كلام الشارع الرشد يدل على اتفاق النخاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة
التاثير وانما اختلفوا فى انها هل تحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لتقصان المشبهه عن المشبه
وذلك الاخر بالعلية واما الصفة واليه ذهب الاكثر ان او انما كالاتى غير محتاج الى سبب آخر واليه ذهب بعضهم
فالعلية عنده بنى عمر ان لم يست بسبب سائر الالف والنون اذ بها يتبع عن زيادة التاثير والوجه عند فى سكن
لاسبب ولا شرط والمخ مع الشارع فان التاثير واقع فى الموضعين والذهب الاول من المنزهين المذكورين فى التثنية
هو ذهب الكيفيين منه عليه كثير من ائمة الفقه كثر له من التاثير الثانى لان وجه تميز الالف والالف الاول من التاثير انما هو
قوله ليجب ما يابى بالصفة بقرينة ذكر الصفة قبله بالوجه فان الاسم تميان لان الاسم المقابل لها مثال للصفة

اللفظ فلا يصح ذكره بقوله او شرط ذلك الاسم بل يعيد من سياق الكلام قوله لكونه زائدا او مستحقا بالاول باعتبار
 المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني قوله او مضمونه من معنى انما عطف باو على عالمين مختلفين على مضمونه
 على كان وقوله فانتفا على ان لان التقدير وان كانت صفة مشتركة انتفا وفعلا وليس هذا ما جوزه المعرك المحكي في
 باب العطف قوله ليعقبتا بهما هذا التعليل انما يصح بالنظر في المذهب الثاني وهو ان ما في الالف والنون انما
 باعتبار المشابهة لاني التانيث واما بالنظر في المذهب الاول فلا فان قبول تارة التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقيق
 الفرعية لما زيد عليه وعدمها قوله عن ان اللفظ المعين وقيل وجود فعلى والاول اولي لان وجود فعلى ليس مقصودا ابتداء
 بل المطلوب منه انتفا التارة لان كل ما يحكي منه فعلى لا يحكي منه فعلا في لغتهم الا عند بعض بيته سدا فانهم ليقولوا في
 كل فعلا ان جاز من فعله فعلا ايضا نحو غصبا و سكرانه فيصرف فواز باذن فعلا ان فعله وذا لعل قومي على ان المتعدي
 لا يشتر ان لفت والنون انتفا والتارة لا يوجد فعلا فان كان المقصود من وجود فعلى انتفا التارة وقد حصل هذا المقصود في عين
 الواضحة وهو وحكي بل لا يتم في معواذ به الالف بالياء في تقاسم فسلم يطابق في غيرهم ولم يصنعوا منه

سواء لاسن لفظا عنى التارة ولاسن في لفظه عنى التارة ولاسن في لفظه عنى فعله فيجب ان يكون غير معرف قوله لانه يتبع في
 سوتة في فعله لا يكون فعلا ليعقبتا لفظا الى الاستعمال ولا لفظا في الاصل وضع البصيرة بخلاف الرحمن فان لفظه
 الاختصاص الاستعمال باللفظ في فعله واما بالنظر في الوضع فانه يسم فانما فعله فيهم باهانه فيهم
 على جانب الوجود الرابع لان الفرق بين المذكور والمؤث التارة والعلبة الحاق التلكوك بالاكتر نسب كذا قال في القاموس
 المحتصة فاذرة تناسب هذا البحث فيل جاء به فاب حل سمحيان فيقول للملك انصرف حيان اول انصرف فيقول للملك
 ان الكرمه فلا ينصرف والالف غيرت ووجه فقوله بان ان اكرمه فكان احيا فيكون من كرمه فلا ينصرف للعلية والالف
 والنون وان لم يكرمه فو كانه ابله فيكون اشتقا من احية اي الكرام فيصرف قال ابن قتيبة عن ابن جرير والذين ترجع فيهم
 صرفه وصر في كل ما شك فيه بل صرفه انصرف ام لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لعل قطع قال ابن جسر

فان قلت كيف ثبت حال استعمال الرحمن على نحو الالاء من علماء اللغة والنحو والبيان حتى نبوا انهم لم يسموا على المنقول
 ولم يكن في احد من العرب عن المعول عند البلاغة قلت كان لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا سمرنا اللام او مضافا او متساوا
 قوله وهو كون الاسم آه الغرض من هذا الكلام رفع ما يدعى على ظاهر عبارة المعجم وهو ان انما في الوزن في الفعل ينبغي
 اللام فيكون المعنى والوزن المتصل بالفعل بشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل في غير تكرارها طالبت تحت وحاصل اللفظ
 ان الالف في لجزء النسبة الربط بينهما لا اختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن يعيد من اوزان الفعل

ثبت بالفعل في يعيد من اوزان وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل في وزن منسوب الى الفعل قال جابر
 ح بالتحريك لا اختصاص الذي لم يعين من المتبدل او لو ابدل اللفظ بعد ينسب ونحوه لكان اظهر قوله من التثنية وهو
 المراد ما جعل علماء الفرس احتجاجا لحدوثها وصرحنا في البصر قوله في قوله القاموس انهم لم يكرهوا ثمة انما
 في سنده الفصح الثابت قوله وهو موضع في القاموس في مائة ومعناه الفعل جعل ذاك في قوله وهو من اصل قيل وهو

إن تم وعنه الفعل الأكل أو الأكل بالفتح الاسم المنقول من الفعل أو المفعول به الاسم المنقول من المفعول به
 الفعل وهو هنا اسمان ولم يقل من الفعل بل الاسم لعدم استعماله فعلا وما صلح الجواب لأنها اسم عربي نقلت إلى العربية
 والاختصاص من اللغة كغيره بشرط يكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجوهه مثل هذه الأمثلة في اختصاص
 وزن الفعل بالفعل إنما في مشعرين للجمية ووزن الفعل قوله فيشخص بالفعل لوجوده في الاسم كغيره نحو جرحه ثم نحو ما
 بناه الجوهان فإنه لم يجر في الأسماء إلا لفظا لبيان حقيقة بالعدم وهو الوجود في الوجود وسمي بمعنى الاست وذلك على ما
 قوله إلا بعض النجاة وهو عيسى بن عمر فإنه منع من الصرف ما كان منقولاً من الفعل مستدلاً بقول الشاعر
 وطلع الشايب حتى صنع العمامة تعرفوني وقال برالدين راجية فيه لأنه محمول على ارادة انابن رجل جلا الامور
 وجربا بوجه جلا من فعل وفاعل فهو كالممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كسب
 على ما في المتن منقول من كسب إذا برع أي سبحت منعت هذا الكلام التبرارة قوله في باب الهمزة قوله وكذا
 غير محقق بقية المقاييس فان من هذا القسم فعل ووجوده في الاسم كغيره في الفعل لأن كل فعل ثلاثي ليس من الأفعال
 والاسم كسب كسب فعل فاعله هو وعمله هو اسمان وإنما فعل الفعل كغيره من الأفعال كغيره من الأفعال كغيره
 كاتخرج وإن سبب لاسم كلما يصح نحو قتل والفر والظاهر ان اونها بمعنى الحكم لا الجمع فان النسبة من اثنين عمن
 من الأفعال في شمر وأحمد وجماعا في زيد ويشكر قوله من اول وزن الفعل وهو الظاهر لأنه المذكور سابقا
 إلا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات الساكنة
 وقد عرفت انما السامع ما يكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر حتى يتبين ان الزيادة في اوله فلا حرفة الغيبة
 الظاهر ليشبه النسبة محفوظة حقيقتها وقال واول ما كان هو مبدء الاسم فان لا حقيقة قوله من زيادة حروف أو
 حروف زيادة بشرط ترتيب اللفظ فالاول بالنسبة إلى وزن الفعل فان الزيادة في مفعول الحرف الزيادة في ترتيب
 في وزن الفعل التي هي مبدئية كما عرفت والثاني بالنسبة إلى ما كان على وزن الفعل فإنه عبارة عن الاسم الذي هو مبدء
 من الحروف في ترتيب اللفظ وغرض الشارح من هذا التقدير وضع الاقراض الذي اوردته الفاضل المتكبر
 بقوله فما أو قبل اول الحرف شله هي الزيادة في ترتيب الحروف والمطروحات وما حصل الرفع اذ اقر زيادة حروف فلاق الزيادة
 صفة له في فواك الحروف الاول من الحرف زيد ويجوز نسبة الصفة إلى موعودها بل كما تقول العظمى في زيد وما
 اذ اقر حروف زيد فلان بين قوله اوله وبين الحرف الذي يسمون من وجه فان الحروف الاول من الاسماء التي على
 الفعل قد يكون زائدا كما عهد وترس وقد يكون مهيأ كمثل فان وزه ففعل والامران اما ان بينهما عموم من وجه
 يجوز ان ينسب اسمهما إلى الآخر في كالاتي البياض في المحتوي جسم من الياقوت في صفة ففعل في هذا المقام فانه
 مدارة الكتاب قال كراوية اى مثل هذا التقدير ليوافق ما سبق قوله اى حال كون وزن الفعل أه فيه بشرط ترتيب
 اللفظ كما عرفت والحال من الصفات الية لا يمكن حذف اللفظ واقامة المعان الية مقامه فانه اذ هو
 في اوله زيادة جازية زيادة وهو من قبيل تبع مائة اريد مائة من حديد فقول لا اختصاصا أه اى اختصاص هذا التام

بالاسم فان الداخلة على الاسم هي الساكنة كقوله ضربت قوله فاستجب به جلا فأتى غير منصرف للعلمي ووزن الفصل مع قولنا
 لكنه ليقا ما على خلاف القياس اذا القياس ان الحق اتم والمكوث دون الذكر لظنه انه اتم في هذا التقدير لان حال التسمية
 لا يقبل التام اذا كان علام محفوظه معن التعريف بقدر الاسكان المتعلق اليه فيصح قول النحاة ان الصرف الرابع اتم من الالف
 ودرج كلام الفاضل اللفظ الذي تقدمه قبل بزاع الجواب عنه قوله واخره بذلك في بقوله موثرة قوله بواحد من الجاهل عنه المار
 بالجماعة فانوق الواحدة فلا يرد انه يوجب ان لا يتكرر المشترك بين اثنين وحققة التماثل في هذا القسم ان لفظ زيريه في صفة لولاه
 فاذا اردت السمي بالزار واليار والدارال معارسم جنس متواليات في كل من سمي به فخرج عن العلية قوله الوصف المشتهر فيسد
 المشتهر باعتبار الاعراب والايحزان ياول بوصف غير مشتهر بقية قوله اي لغيره لغيره من غير ما نه بل في ضمن بيان سبب
 منع العرف وشرطها ولذا انتاب من علمين قوله استمتنا مملق س الاستمتنا ااول اي استمتنا من آل الكرام لان كمال
 قوله الاتجام موثرة الاما هي شرطية في ان لا يتجانس غير ما هي شرطية في قوله الا العدل ووزن الفعل ستنته من هذا القسم
 الذي هو انال الكلام في المستغنى عنه وكون المستغنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل الارسي كما في قوله كما
 في كذا واحرفان في ثلاث العدل في امر وزن الفعل وليست فيه العلية ولو كانت شرطية فيما تم تفكح عنها مجال اقل
 وهما مشتهران وان اشارة الى اجواب سوال وهو ان الحق اذا تم تكن العلية شرطية في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كونه
 فيما العدل ووزن الفعل والعلية فاذا ذكرنا ان العلية لم ينزل العدل ووزن الفعل فيكون غير متعارف اذا ذكرنا ان
 كل ما فيه علية موثرة اذا كرهت فاجاب بان العدل ووزن الفعل متقادان لا يجتمعان في مادة التتبع وانما يتفرقا
 قد عرفت ووزن العدل وليس شي منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع العرف وهو كونه متصفا بالفعل او اوله زيادة
 كزيادته قوله لا يوجد في هذا التقدير وضع الماير وعلى ظاهر عبارة اسم لان الالاستمتنا غير مفرغ فالمستغنى منه المقدرا
 شي اوسبب ما اوسبب من بدين بسببين والاولان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلية غيرهما من اسباب منع العرف
 والى ان يستلزم اتحاد المستغنى مع المستغنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا الى العلية لا يتحققان معا
 ان نتيجة امعاها يتحقق الاسباب الثلاثة او يتحقق بعضها فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فالحقيقة ان
 العلية انما لان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر المتشقق الا ان اعني ما يكون في ضمن احداهما فتدبر واما انشاق الاول
 اعني ما يكون في ضمن مجموعهما فاحتمال عقله لا وجود له فالمستغنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام
 المتشار اليه لقوله اسم الامر الا يربون مجموع آه وجود العلية مع بدين بسببين لانه الذي كان ديارا بين بدين لا يجازي
 في نظر العقل المستغنى هو احد بدين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انفصال الآخر
 لا بشرط تنقل مجموعهما على ان يتحقق الامرين فيضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا ان مع تحقق الآخر مع تحقق
 هو الثاني لانه الاول كما حقق الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل المتوشي فانه يشبه شي بالنعاشي قوله
 حيث بسبب فان الاسم الذي فيه العلية والتاثير في انما ذكرنا ان العلية بالذات والالتاثير في انما ذكرنا ان العلية
 بسببها في منع العرف ونزول منه نزوال العلية فلذا قلنا الحق في سبب من حيث هو سبب واعلم ان قصور ما يمكن

المتشقق

اجتماع من العلل العلویة و التامیث و العجبة و التركیب : الالات و الموزان و المانی آذریجان و بزیرل تاخیر البحر بزوال العینة
لان الشرط لا یؤثر بدون الشرط قوله امر من صحت یصحت مثل الفریض قوله امر غیر محقق لا یفیه ما فی من الالات و التامیث
صحت بکثیرین من صحت یصحت بضم العین لکن جاء امره بکسر العزرة و ان لم یشره هذه القاعدة قال الفاضل العینی صحت علم
للمفازة سمیت لنبط صحت یصحتین سبالفة فی سبعة الخوف فیما یبحث یا مر کل صاحب بالسمت ولا یکن خلفه لسان من لفظ
من غایة الاشارة بان صحت غلط لا معدول یقتضی ان هذا الكلام من قبیل تعال و خالف سیبویه الاخص نقل عن
القاسم بن السیب فارسی و هو التفتاح و منه سیبویه امی رایحة هو لقب الامم الفخامة عمرو بن عثمان الشیرازی و نقل انه
کان صاحب رغیبة بالتفتاح یبحث نورا و صدر منه بلا اختیاره صوت فعمل سیبویه بقیته و یرید ذلک ما ذکر من ان یسیر لم یسیر
منعت قوله و لما کان قول الشیخ زاده رد لفظ الفاضل النندی عن بعض الشراح حیث قال قبل الارسال من لفظ الاخص
لان سیبویه یستاده و نسبت الفخامة الی ان ستاد غیر طایفة لرتبة قوله لاذکره من القاعدة اعنی قوله و ما یفیه علیة مخرجة
انما ذکر صحت قوله لکنه یصح کل ما فاذا قامت القوم اجتمع فعلناه جاء لقوم کلهم سوار کانوا یجتمعون او لا فوصفیة یضیفة
بسبب ثبوت الاسم علیها و الوصفیة التعمیفة الی الیة لم یعتبر سیبویه و لا الاخص قوله لعل اسم الی کما لاسم الی
عن صفة کاتب و انکل فاذا قلت زید فصل یجلی لیسامع ان حنا زید لقیته ففعل التامیث صحت بالاقناع
قوله ان کان صحت من آه انان من نفس فی الوصفیة یصح لا یكون لا احتمال الوصفیة بحال فاذا سمع فعل بالفضل من فو لیس
التامیث غیر منصرف بالاقناع بسبب الوصفیة و وزن الفعل یفعل بذال الابدان یكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعده
المذکورة مع انه دخل فی المراد نحو امر فیکون منصرفا عند الاخصش و غیر منصرف فند سیبویه و لیس کذا لکن فی غیر منصرف
یختلف فلا بد ان یشیر نحو امر فیکون الوصفیة قبل اهلئیه ظاہر و لم ین معنیه فی اللفظ لا یكون لفسافی و یصلیه بعد
وعلیة کما قال بعض الافاضل و لیس فی غیره و اردلان مثل یذیر دخل فی باب الامر علی ایسافی قد زالت و صغیر لان
سیبویه صحت ذلک الزایل بخلاف انفسل من فان و صغیرة محذورة بسبب من انفسلیة فان احد جان من الاخر قوله
زالت بالکاتب فان امر حال اهلئیه علم لذات و یحجز ان یكون متصفه بالسوا فاذا فکر فالمراد بالسمی بالامر ان کانوا
کاتبه متصفین بالسوا و غیره اذ جعل مثل امر علی الذوات المحذورة الموصوفة بالحمرة لم یزل الوصفیة عن الکلیة المثل علیها
کما فی کسر و ارقم قوله و اما الاخصش او قال الاخصش فی کتاب الاوسط ان خلافة فی نحو امر انما یضیفة الی قیاس
و اما السماع فهو علی منصرف قوله و هذا القول اظهر فان المعلوم من کل جهة لا یؤثر قال فی علم و اعرفیه به
مجاوز اعتبار المتباعدین فی حکین مختلفین خزانة و عبد الحرس من آل جعفره فیما یعد و نوبت الاعداء و ما یعتبر
العلیة فی احوص من جهة منصرف و جمعه علی احوص و اجته الصغیرة فجمعه علی احوص و ذلك لان احوص حال علیة
شیر منصرف و وزن اهلئیه و فعل و احوص ضیق فی مؤخر العین یوزر علی احوص و امره کما هو ما تم جعل احوص علیا فاشتر
حسب الاحوص حال علیة ارة علی احوص اعتبار المصغرة الاصلیة و ارة علی احوص اعتبار المصغرة الاصلیة
بسبب اهلئیه و اما قلنا ذلك لان فعل المصغرة یجمع علی فعل و فعل الاسم علی افعال کما ان قوله ای باب غیر منصرف

عليه وهو بالانه العود الكمال واللفظ اذا طلق يهتد اليه قوله ليجرح عنه اى التعريف الفاعل فانه يصدرق على
 من هو محل الواجب متبداً انه سنده اليه شبه ان عمل مقدمه عليه الا ان التقديم عليه لغرض المباعدة والابتناء فليس واجباً
 بل جائز قوله نحونى الدار بل مصدرق على عمل انه سنده اليه ليعمل على النظر مقداً عليه وجوباً فيدخل في
 تعريف الفاعل وليس لفاعل قوله تقديم نوعه اى التقديم الكلى الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم في باب
 الجرح كذلك فانه هنا واجب تقديم هذا الفرد منه مانع وهو كون المتبداً نكرة كما يستتبع عليك قوله اى سندا او افعال
 النظر على انه منصوب على المصدرية لا استدلال الا انه يلزم منه لفصل بين العاقل والمعمول بانصب وهو قوله و قدوم
 عليه وانما قال المصنف على جبهه قيامه ولم يقل قائماً بل يدخل فيه الفاعل الذمى لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قريب زيد و
 زيد لم يتم فان القرب امر اضافى اعتبارى ليس موجوداً فى الخارج والموت امر عدى فليس لهما قياماً حقيقة بالفاعل
 لكنهما سندا اليه على طريقه سندا الفعل كى فاعله وهى صيغة المعلوم فيما سندان الـ الفاعل على جبهه القيام الـ
 على طوره و طريقته قوله كاسم الفاعل آه فان زيد قائم اليه بمنزلة زيد يقوم اليه وقس البواتى قوله كما يجب الفصل
 وتبعه الشيخ عبدالقاهر واكثر البعوثين قال الفاضل الرفعه وفلانهم لفظ راجع به انه بل يقال رضى مصطلح اضافة
 ام لا وليس خلافاً معنوياً قوله كى ما يستلزم ان يكون الفاعل اه الاصل في اللفظ ما يثبت عليه شئ وفي العرف بمعنى
 القاعدة الكلية كما تيق الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعاً الى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في الرفع
 ايضا على الاول وما يثبت ان يكون عليه شئ كما تيق الاصل في المضمون ان تغلب تا او ما يثبتها كما فى تراش و
 الا فتد لا تغلب كما فى وجوده وا شتم حمله على هذا المعنى اذ لو حمل على هذا المعنى الاول لزم من مخالفة القاعدة ومعنى اللفظ
 القاعدة غير جائزة مع الجواز منها ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراو به ما يتنازل الواجب فيكون صورة وجوب
 تقديم الفاعل و اذ تحت الاصل واما ان يراو منه الاو لـ الشفك عن الوجود بصورة وجوب تقديم الفاعل
 على خلاف الاصل قوله ان لم يمتنع مانع التمسد المحر ونحوه ما ياتى في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل وترك
 قوله ان لم يمتنع مانع المكان اسن لانه لو هو مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع انه اصله التقديم مطلقاً
 و اذ يقال في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم على المفعول رتبة قوله ليعمل سنده اليه وصف الفعل كونه
 سندا الى الفاعل فيهما على ان المراد من الفعل هو سنده لا معناه الاصطلاحى ليقاوال الحكم لفاعل رتبة الفعل كونه
 سندا الى الفاعل ولو قال والا اصل ان يلى سنده لكان اوضح وشمل قوله من غير ان يقدم عليه شئ من سهولته
 اى من غير ان يقدم عليه فقط شئ من سهولته فان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقصد فى
 اصالة كون الفاعل على نفعه شئ زيد اضربت قوله لشدة اعيان الفعل اليه فانه عليه لوجوده فاحتياج الفعل
 اليه احتياج المعلوم اليه فله قوله فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالمزول لم يكن كما لم يكن فى ضربك
 سة قولى الحركات الرابع لان المفعول لفصله ليس يحز والفاعل جزء قوله وذلك جائز والاولى جواز لورود
 فى كلام المصنف كما قال حسان سـ ولو ان محباً افلح الدم و احدا من الناس باقى مجده الدم مله وقال لـ حـ كما مله على

عاشية

الآثار سود وتورده متى ذكر في اللفظ والى من في اللفظ وقال في حواشي جوهرة ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 ستمار وقال في حواشي جوهرة ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 وترى البنا من اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 الايات وكذا في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 وفسر باجماع اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 مجازية ومفسره غيره نحو ان اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 ما ذكر في حواشي جوهرة ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 واللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 قوله بالوضع او في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 فيكون لفظا موصوفا لغيره في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 المراد باللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 قوله فلان في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 اذا كان اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 الدال على تعيين المراد باللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 الدالة على اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 اللفظ في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 المتصل به ياء الفاعل في قوله ابا الفيلان من قوله هو من فعل كالمحور
 المثال المذكور لفظه مما كان الفاعل فاعله انما اذا كان عاما فلا يخرب احد الا اذا كان ذلك ان لم يبق احد
 حتى يبيح ان يكون زيد مفعولا بالواجب ان اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة كذا
 حصر ضارجه كل احد في زيد والكواذب لا يعترض بها على القواعد الاربعة ولا يتبع الا في بعض الاضغاج كما تبينه
 صح بجره فيما يجري في المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيها اذا كان الفاعل خاصا فيستقيم لانه لا يخرب
 في مثل ما خلق الله على احسن البصيرة الا يوسف ان يقال المقصود وصفه القليلة تعالى في يوسف مع جواز ان يكون
 يوسف مخلوقا لله وكذا في المثال ورفيع شبهة ان المراد بجواز كون المفعول الفاعل آخر جوارز النظر الى بيته التي كسبه فان بيته بقصر
 في مثال شرحه كون الفاعل فاعله لغيره المفعول وان لم يكن المفعول لغيره الفاعل المنع كما في المثال في حواشي جوهرة
 المادة فلان في دعوى الجواز قوله قصر العفة قبل تمامها يعني ان ضارجه تزداد صفة قصره لعلقه على غيره فلو قيل اللفظ

فيلزم ان يترتب عليه قبل تمامه قوله فيفيد ان اراد لان الاحتمال المذكور فيما لو لا ان يكون في الفاعل اذا
 ذكرت مفعولا فاصح نحو ضربت الازيد اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما عين فليس فيما بعد الاحتمال
 المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ضرب الازيد الضرب اى الازيد في الفاعل وما ضرب الازيد وما ضرب اى الازيد في
 المفعول وكذا اذا ذكرت مفعولا او فاعلا معا عين نحو ضرب احد الازيد عمرو او قدرتهما عين ولم تذكرهما نحو
 ضرب الازيد عمرو اى ما ضرب احد الازيد عمرو والقياس مستثان غير محتمل ان ليس بنا كما غير ذلك المفعول العام
 يتعلق به المفعول المستثنى كما كان عين ذكرتها حينئذ فيكون فيما ضرب الازيد والمضروبية المطلقة مقصور على
 عمرو وبما رتبة المطلقة مقصورة على زيد وتقتضيه مضروبية عمرو ويزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه بذات
 شيئين باوادة واحدة بل عطف غير جائز مطلقا عند الاذنين لشعاع اداة الاستثنا اذا اصل فيه الهمى حرف
 فلا يستثنى بها شيان الاعلى وجه البراء ولا على غير ذلك نقول عطف البديل على اللفظي الا عمرو واليه يارجح مطلقا
 عند جاحقه ولغيرهم فصلا لانه لو ان كان المستثنى منهما ذكرين والمستثيان بولان منها جاز نحو ما ضرب احد
 الازيد عمرو وذلك ان المستثنى من الضرب هو الازيد ليس مما قبل الا كما انها واقعان موقع ما بدلا منها اى كما انها وتعاقل الا
 وليا يستثنى عنها كذا في ضرب زيد عمرو او مثل ذراعها والذين يدل ومحمول عامل مفعول جنس الاول لا بد
 والتقدير ما ضرب احد الازيد عمرو وان كان المستثنى منها مقدرين نحو ما ضرب الازيد عمرو وان كان
 احد باذكو راد وان الاخر نحو ما ضرب الازيد عمرو وبعضهم يعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبد منها نحو ما
 ضرب احد شيى الازيد والازيد السبعة المستثنى ان المستثنى اذ ليسا كالواقعيين قبل الا وبتقصه عن استثنائهما
 شيئين الاعلى وجه المذكور فان استثنى من اجازة مطلقا بقوله وما نريك يتك الالذين هم ارادنا باوادة
 الراس فانه لم يذكر المستثنى منها والتقدير وما نريك ابتك احد في حالة الازيد الثاني باوادة اسه بلا روية قوية
 فلتغير من ان ليعتذر واما به منعوب بفعل مقدر لى بجوانى باوادة الراس او بان الضرف كيفية رايح الفصل
 فيجوز فيه ان يجوز في غيره وان اردت في جعل الحلة بمعنى ما ضرب الازيد عمرو وان اردت في جعل المقدم معنى وليس يستثنى
 وان لما ضرب الازيد عمرو فالسبعة لا يحاس ولا يلزم استثنائهما شيئين باوادة الا ان الكثرة انما منعوان العمل قبل
 الا فبما يستثنى بها الا في مواضع ثمانية ليس منها كذا اما العلامة لرفعه قوله الرفع للفاعل في هذا التوضيح
 اشارة الى ان المفعول من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحى اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيفضل في القاعدتين
 الفعل والفاعل في الرفع اما على قولناى هذا فاجازة اشارة الى ان جواز مصدره بمعنى اسم الفاعل والغيبه على المعنى
 باعتبار وجوده الذي هو كونه قوله وانما قدر الفعل دون الخبره الغرض من هذا دفع اعتراض الفاعل الرفع
 حيث قال الفاعل ان زيد مفعول الفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى وما اجاب الله فهو جواب ظاهره
 ان شئت الجواب ليقع تحتها ليقع ما كما نقول ان من قام جلته اسمية صورة وفعليه حقيقة تقديره اقامته
 في تمامه غير ان يكون في ذلك لان الاستغناء عن الفعل اولى لان يدل على الزمان المتجدد والتميز فيقبل الاستغناء

انما

عنه بل تغير الام لا بخلات الذوات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن من بعض الاستقمام قطعا ساقطة التطويل وجب تقضية
لذلك وكان والا علمي ذات الفاعل صابرة عليه هيبته لتقدم استدارته في الثاني فليس الجواب في المطابقة كقضية
دون الصورة قوله متعلق بشماره فان التعلقه في المقدم لا يبيح ترتيب قوله على غيره التماس اذا التماس
الظلمات قويا بل اي زيد فانك لو قلت جاني زبل لكان فيه اسام بدون ذكر شرطه اي زيد بخلات قوله ان
استجارك احد فاجره قوله بل لا بد من التمسك بالنسب الى النفس جواز وقوع الاحتمية لغيره بانه شرط كون الخبر فعلا
فالمثال اذن على من جهة ليس من قبيل ان نحو تيم قوله اي التعليل والفاعل اه انما كانت الفاعل وحده فلو ثبتت
الاخذ الكاسي في الكلام في التنازع قوله لعدم قيام الوردية في قوله لان غير تيمية بل على ذلك كما في الخبر ولو لم يلفظ اللفظ
مثل على سماعه فلا شيء يوردى بمؤد الجمله والخبر لا بد من شراطين الشرية ما يوردى وان لم يفسر في اللفظ
وجرت الشرطية الاول فنال قوله لكون الجواب مقفلا لاسر الى غير الجواب كذا في الحرف بسبب ان اللفظ لا يفسر في الكلام
والفعلية المستغنى قوله وانتم على الفعل يجوز ان يردوا ان اللفظ على اللفظ لا يفسر في الكلام الاول او اللفظ
على الفرع لكن ينبغي ان يفيد العلم ان بقية المصدر الذي نحو من قريب متصل زيد في التنازع اذا لم يكن فيه
ان فلما رآه مصدر قوله في اكثر النسخين مثل ما ورد في الدعاء من قوله الموصول في قوله محمد كما علمت وباركت
ورفعت زمرت على ابراهيم وآل ابراهيم فان انما الفعل الاخر كما مر بسبب التنازع فمرت الفاعل في
الافعال السابقة وكذا العكس قوله اذا تقدم عليها والمتوسط آه يرد فيقول بعض المتأخرين حيث يجوز التنازع
في صورة التقديم عليها ذاك النزاع الذي في المفعولية والا اول تنوين الفاعل في المفعول وانهم الرضى يجوز
الصورة الاولى من ياتين الصورتين ونحن قدر جمل الكلام في بعض التقايق على ان شرح ما حاصل ان طلب
الاعين ان ذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بقية اذ لو كان القرب ملنة موجبة او مرجحة كان
صورة وقوعه بعد ما معمول للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه شرع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه ما ر في صورة التنازع
فلا تغفل قوله نحو ما ضرب واكرم الانا هذا اذا كان التنازع فيه فرقا مستغلا اما اذا كان منفصلا فتصو با نحو ما ضربت
واكرمت الانا في حقيقه تنازع وقد حضرت المفعول مع الاسن الاول مع اممال الثاني اوسن الثاني مع اممال
الاول اذا المفعول يجوز ضرب بخلات الفاعل وكذا الجور والمنسوب المحل نحو قتت وقعدت بك فعلي هذا يجوز
التنازع في المفعول المنفصل المنسوب والجور لاسيما اذا تقدم ذلك الضمير على العالمين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك قتت وقعدت فقد بل المقطع با غير وارد ووجهه لا يمكن قطعه اسه رفع النزاع باعمال الاول والثاني في قوله
لان حوت هذا التعليل انما يجوز في الضمير المنفصل المقترن بالاستشال المذكور اما اذا كان ضمير منفصلا بدون الاضطر
زيد غير ضاربه وكسبه هو وانما قواعدت غير ما ر فيه فالدليل ناصح والمدعى عام ونحن جواز التنازع في مثل
هذا قوله فقد يكون الفاعل جزءا بشرطه واجلته جزائية ويجوز ان يكون الفاعل عراض واجلته معتدته والجزء قوله فان
اعلمت الاول ان كان قوله ويجزأ بالاولى على اكثر النسخ وقوله فيخاران كان بالفارسطا في بعض النسخ قال في

الفاعلية آه واعلم ان التنازع في معمول بالمر فاعله وفعل في الفاعلية اما انما نازب من جعل
 معمول بالمر فاعله وافلا في الفاعل او يتعمم الفاعل على مضمون ان يكون حقيقيا او كذا قال في الفاعلية وهو قوله تعالى
 معمول بغير ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو ما نزل في قوله تعالى انما اتيناك بالبينات
 المقسم في كل قسمه ان يكون مقيدا بالوصة كما قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية او في الفاعلية
 فيه ليس اقما وانما من التنازع بل بتبع قسمين وهو خارج عن المقسم قوله لعل في قوله انما اتيناك بالبينات
 محتلفين ولله ذى الحال والعال وهو معنى الفعل المستفاد من بغير المقسم في قوله فقد يكون لرجوع الى تنازع
 المدلول عليه اذ تنازع الفعلان لا يقسم بغير كما يتبادر من ذلك ان بغير لا يعلى ولورجع الى المقسم قوله التنازع
 فيه واحد اى اسما وان قوله على وجوده كثيرة وهي ستة عشر صرح الشافعي بالربعة سنن الاشارة الى الربعة واشار
 الى الربعة اخرى لقبوله وغير ذلك ما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك ثانيا في اخرى مجرور نحو قوله تعنى الفاعل
 الاول لمفعول والثاني الفاعل قوله النخاعة البعيرين ليس المراد من البعيرين ان يكون جميع من البعيرة وهو البعير
 يسهل كالمعنى من فلا يرد ان الكسرة كوني فاعل مرفوع من البعيرين قوله مع تحريك افعال الاصل اشارة الى ان
 هو الاختيار بطريق الترتيب لا بطريق القطع والجزم قوله وبراءه او شيعه ذكره في عقيب قوله ونحو ما البعيرين وان
 قوله فان اعانت بشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء من باب البعيرين ونحو اخر هذا المذهب في تعليلها تامة
 شرح الباب وبسته لنا عليه اثني عشر دليلا قوله وللزوم التكرار او معنى اللف معمول الفعل الاول عند افعال
 الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاخترنا والاضمار بخواره في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم
 حذف الفاعل من غير ان يشي مسره ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرار اللف المقدم قوله صرح به ليرتب عليه
 قوله خلافا للكسائي قوله ولغير انما اخلافه اسه يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والاثنية
 والاثنية المرفوع والفرق نحو قوله واكرمت زيدا وكرمتم كثره في التثنية بمجسول المقصود في حاله والجملة اقر في ذلك
 بيان خلاف قول الفراهيدي قوله لا يرفعون في غير التثنية كالمعنى ان يرفعون اليهم وقد تقدم عن بعض شرح الرسالة وانما اليه
 سينتجنا المحقق في شرح من في العالم الا انه في مشهوره كاشتهار تشريك الرفعين فلهذا التكرار استنادا الى العمدة واعلم
 على شيخنا المحقق في حواشي المعالم قوله او اضماره بعد الظن بغير روى عنه اليهم عند تفسيره الفاعل افعال الثاني
 و اضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما في صورة اواخر الناصب لغيره في الفاعل الثاني لمفعول
 والاول الفاعل روى عنه ايضا افعال الثاني و اضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر في الصورة الاولى المراد
 بالصورة الثانية المراد عنه اليهم ومثل الفهم صورة في افعال الثاني و اضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر
 المذكورين قوله ورواية المتن اى الرواية التي حمل الشافعيها عبارة المتن فلا يردنا او روى بعض الحواشي
 من ان عبارة المتن جملة يمكن كالتعبير على جميع الروايات عن قال ان شيعه في مثل ضربت واكرمتي ليرد القول
 ضربت واكرمتي زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قوله في مثل ضربت واكرمتي ليردنا او روى بعضه حيث تنازعا

بعض

منطلقا ان خبر واصل فيه حيث فوجب انهما مفعول بنفسه وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز حذف امر مفعولي باب حيث
 اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على احوال المشهور ذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم منه
 قوله ان عقلت زيد اذ انما مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول من علمت قيام زيد و يجوز ان يضم تحت امر مفعولي باب
 علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في انما منصوب براسطها في المفعول لانه كما به عطيت وقد جاء ذلك في قوله
 و اشترى قال تعالى ولا يحسن الذين يجلون بما استلم الله من نقايه بغير ائتم من بخلهم بغير ائتم من اولها وقال الشاعر
 سه لا تخلفنا على غراك انما طالما قد شربنا ابا اعداء امي لا تخلفنا اذ لا رخي و نفا نينا قوله خالف المفعول الاول بغير
 اية زلا مما سبقت في الاصل و تقابلت في الافراد و التثنية و الجمع و التذكير و التانيث و واجب قوله لا يخلفنا جواب
 سؤال تقريره ان شرط السماع في البيع الحاصل كل واحد في الواقع بعد ما هو ليس كذلك اذ لا ينفك مطلقا لا يصلح ان يكون
 سخر لا انما يتا المفعول الثاني لكونه مفرد او كون المفعول في الثاني مثنى و كذا يشاطرين لا يصلح ان يكون مفعولا
 تاما كما يحسن للاختلاف بينهما و الجواب ظاهر قوله و ذلك لان لو تحمل مرخلة آه و ذلك لان اولها متناع
 اشئ لا متناع غير و لا يزم كون التثنية في سياقا و سابقا و سابقا و اللفظي فيما بينهما اذ امتناع اللفظي اثبات
 و امتناع الاثبات اللفظي فيكون اللفظي في سياقا و سابقا و اللفظي فيما بينهما اذ امتناع اللفظي اثبات
 طلب التقليد ميثابا اذ هو مثنى في سياقا و سابقا و اللفظي فيما بينهما اذ امتناع اللفظي اثبات
 اثبات شئ و لغيره في كلام واحد و عن الفاسي آن و او لم اطاب للمال فتح لم يزم ثبوت الطلب لاقبال و التقدير
 لو كنت ساعيا المعيشة و ثبوتها في قائل مع غير طلب التصغير من باب المتنازع فاقضه اولوية اعمال المفعول الاول
 لا تعدل عن اعمال المفعول الثاني مع امكانه الى الاول على نعت و جواز نعت المفعول من و لم يطلب و لا انما
 الاول اولي المفعول و غير المفعول و المفضل لا يعلو حجة الاثبات متنازع فيه قوله اي مفعول فعل امر
 شبه فعل في هذا المفعول و على التمام اللفظي حيث قال اي مفعول الذي لم يسم فاعله و كان فعل المفعول على العامل و
 ذكره الاقوي قوله بجزئ النخلة هو العداثة اللفظية قال كل مفعول اير و لفظ كل في التعريفات مع ولا تتما
 على الافراد و المقصود في مقام التعريف هو الحقيقة و الماهية غير لا يكره الا ان الاول و الاصل و لا يجوز انما
 عن ذلك قوله و انما ضعيف المفعول و انما ضعيف الفاعل في المفعول في قوله انما مع انه الفاعل
 انما الضم الى المفعول في قوله فاعل المفعول قوله لملا بته كونه اي ملا بته كون الفاعل فاعلا للمفعول و ذلك
 متعلق بالمفعول فلا حل فيه الملا بته و المناسبة ضعيف الفاعل في مفعول قوله اذا كان فاعلا للمفعول
 قوله ان تعريفه المفعول فرك اما ان عالمه شبهه بفعل بالمعاني و شرطه اذا كان شبهه بفعل ان تعريفه شبهه بفعل
 الى هم المفعول قوله اي كما مضى المجرول قال الفاضل النوري و في باب ذكر العلم و اذ كان مفعول المشهوره نحو كل
 فمفعول موسى في كل ما يراعى ما يرويه لفرقان مفعول المشهوره بان فعل هو الماضي المجرول من انما في الجرد انما
 المجرول مطلقا فالاول ان ذكره بطريق التمثيل في معنى فعل و نحوه قوله فيما و اول مثل فعل اي لما اولنا قوله صيغة

نعت بقية
 و لا ينفك مطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا

الفعل فعل يفعل بآتي فيتناول ما كان خارجا قبل التناول قال من باب علت المراد بفعل أو شبه العتد
 الى فعلين الاول منها سأل اليه والثاني مسند ويمل عليه تعليل فلا يخفى في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جات
 زيد فان فعلها وعتقدت خبرها وشاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو غيبي جواب سؤال تقر به ان يكون الشيء مسندا اليه الجائز
 وواقع في شأن عيني فرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه ما علمه بالنسبة الى افعال المرسل لان
 اليه فاعلمه معنى فهو من باب سندا والمصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان المتع اذا كانا مابين وبينهما سندا بعد الى
 غيرهما لان الكلام لا يتكبر من المصدر فاعلمه فرد الفاعل اللفظي ليعمل القدر في قيام المفعول الثاني مقام الفاعل
 وهو التعليل الذي ذكره الشاذلي المثال مرود والماخرون فقالوا يجوز ان يكون الفعل اذا لم يتبس لما اذا كان
 مذكورا واول المفعولين معونه نحو ظن زيد ما كان لان التاكيد يرتد الى المجرى في الاصل قال الفاعل اللفظي والسند
 اري اني يجوز قياسا بآتي عن الفاعل معر فذ كان او مكره واللبس في تفتيح الازم كل من مفعولين مراد وذلك بان
 يكون ما كان خبرا في الاصل عبرا ما كان متبعا فلا يجوز في نحو علت زيد اياك مع اللبس فغيره الثاني على الاول فاذ كان
 كل واحد مراد لم يتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل بل في الفعل بل
 فصل بل يشاهد ان الرفع بفعل الرفع انما هو فيقول علم زيد بالوك والمفروض ثاني المفعولين حتى والذلي اختار
 انما اختاره هذا الفاعل وينبغي ان يكون الشيء هذا مسندا اليه المنوع ومعارض يجوز ان يكون الشيء معناه فانما انما
 في قولك فرس غلام زيد قوله انما يعصب والاشجار هي وفات السند بسبب جملة سندا اليه مراد فوات اشياء
 بسبب فوات اللفظ بشعر العائيت فلا يراد قبل ان ذكر السند متدرج قوله فوات ما اذا كان مع اللام فان المشعرية
 وكونه مفعولا هو اللام ولم يوتغر قوله لتعصب المفعول به له وانما في الاغشش والكي فيقول انما غيره مع وجوده ومنه
 قرأة ابو جعفر عجزى قوما با كانوا يكونون وشلمما قول الشاعر شعر ولوبودت تغفوه جروكاب به سبب بذلك البحر
 والكلاب به فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به معنى الكلاب وقول الاخره نتج عن السند
 تزياد به وبقيت اشترى قوله قال الاول من باب عطيت وكذا المفعول الاول من باب علت اولى من الثاني
 لان الاول عالم والثاني معلوم قوله على احوال اصل فيها وهو كون المبتدأ مسندا اليه وكون المجرى سندا لعل المبتدأ
 الى المبتدأ وهذا ما تجر في الاول مسند قوله في العامل المعنوي وهو الاتيد فانه متصفا بما فعل فيها وفرد انما تجر
 تجر الاسم عن العوالم غدا وكونه معنى الاتيد في المبتدأ الثاني عنهما لصفة تجر يد الاسم عن العوالم لانها
 الى شيء والاعراض بان التجرد امر عددي فلا يفرم وروبان العوالم في كلام العرب علامات لا تحوثرات وفشر
 ولي الاتيد بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيرا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده فمعلم من الاقراض بان التجرد
 عددي وهذا الميزب وبكون الاتيد عامل فيها مذمب الازمخترت والجزولى وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم
 بمفتاح السبب وزمب سيمويه اسل ان الابدان عامل في المبتدأ او المبتدأ عامل في المجرى
 وقال الكسائي والعربا تسيب افعان واختاره الفاضل الاستر ابا وسع وقال بعضهم المبتدأ هو العامل

بحث المبتدأ
والجمل

البحر

استفاد لقع بانواع الخبر اليميد قال بعض الكوفيين المبتدأ اذا كان اسما لقع بالغير العاين من الازالة او نحو ذلك لغيره من الخبر
 الحاء والظن وذهب المعتزلة لشيء آخر في ان الابداء راعا في المبتدأ وجه عالان في الخبر وجميع هذا المذهب سبب لظن
 في كتابنا المصنوع بل ذكرنا ما يجب التمكن من قوله هو الذي لم يوجد في عالم اللفظ انما يريد الكلام ان حقيقة خبر
 غير مادة متباين وجد فيه العامل اللفظي في خبره فان غير لازم لكن لما كان الاطلاق في المعربات وجود العامل اللفظي
 بزمن عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق سبب الكل لا نوع الابداء
 الكل كما توضح من ظاهر مجموع العوائل والمراد بقوله ان لا يوجد فيه العامل اللفظي والقد لا يقوله لا يكون كونه في
 المبتدأ وذلك لان الظاهر ان الموتر لفظا كونه في خبره يخرج عن تعريف المبتدأ مثل حبسك زيد فان تأثيره في المبتدأ
 اللفظي فانك لو ضفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف هذا فانك ان مثلنا قولك ان زيد قائم لفظات التاكيد
 المراد لول عليه بان واشار لبقوله وكان الى بعده قوله كقوله شيء فانك اذا قلت قرتشي عندك كان معناه بالنسب الى
 قرتشي عندك ام لا قوله كما ولا ولا ذلك ان النافية في قولك ان ضارب الازيد قوله وما من ضربا ضارب زيد
 ومن ضارب زيد على ان يكون ما من الاستغناء يتبين معقولين لضارب ولوقال الواقعة بعد النفي لان النافية
 لا تبيد فيه واقع بعد كونه في قولنا استغنى عن غير ما من على زمن * ينقضي بالهم والخرن * على
 وجه * انما قلنا ذلك لان فيه وجها * ان خبر مبتدأ الازيد لم لما نضيف اليه مرفوع ايضا عن خبر ذلك لانه في معنى
 النفع والوضع لغيره معنوص لفظا وهو في قوة المرفوع والابتداء وكان قيل ما سوف على زمن ينقضي معاصبا
 للهم والخرن فهو لغير ما مغرب الزيدان والنايب عن الفاعل الطرف تايها ان خبر مقدم والاصل من ينقضي
 بالهم والخرن غير ما سوف عليه ثم قدمت خبره والجد بانم حذف زمن دون صفته معنى ينقضي بالهم فعاد الخبر المحمور
 على غير مرفوع فاني بالاسم الظاهر مكانه تايها ان خبر محذوف وما سوف مصدر جاعل مفعول كاليلود والمراد به اسم
 الفاعل والمعنى ان خبر است على زمن بذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظن والافق عندي في التعبير عن الوجه الاول
 ان يق ان ما سوف من القسم الثاني للمبتدأ وتعلل احواله الى غيره بسبب كونه مضافا اليه لانه قوله في خبره عن اخره
 ان الازيد المشوب قال بالاقوله لم كونه في المبتدأ لما سياتي ان شاء الله تعالى من ان الفعل وشبهه اذا ابتدأ الظاهر الثاني
 ولا يجب ان قال ان الزيدان علم في راي في هفتة الوجودية لغيره من النفي اوله ان استغنى عن ميبا تجيبا لقلته في كتاب الفوائد وموانع العقدة
 في انما خبر محذوف مبتدأ واقدم المظهر مقامه وهو المقتديا فانما ان الزيدان لا يراد ان الاول مبتدأ والثاني مكره وقامان خبر محذوف
 المبتدأ حتى الزيدان الاول لذلك الثاني عليه ثم حذف المظهر الذي في قامان وعلاستى المالك في قوله المظهر
 الزيدان مقامه فصار قائم الزيدان وهو غير يبيد من العصب لان غاية ما فيه حذف استغنى عن القرينة وقامه المظهر
 مقام المظهر وهما شاليعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان التكرار وجود المعرفه والقول بان العفة
 مبتدأ وجود المذات والقول بان المسند مبتدأ وجود المسند اليه وكلما طارة البطمان وكان المحقق انزلين
 يزيد المذهب المشهور ويقولون بان حقيقة قول بوجود المبتدأ بدون خبره وانما اجابهم اليه الاضطرار قال الغاير

٤
 في قوله
 ما من ضربا
 ضارب زيد
 على ان يكون
 ما من

المذكورة وجه المشابهة ان العفة السابقة اذعة ظاهر بخلافها فانما رافعة لظاهر وغيره واليه كما ان قوله يظن
والاستفهام قوله مسند الى المتبدل فيخرج العفة لانها هي المتبدل الكذا مسندة الى فالعامة الساسد خبره قوله
او جعل الباري معي في قال في الحاشية فكان التكتة في غير العبارة ان لا يشبهه بسند الزبية المذكور في تعريف المتبدل
في قوله يظن قوله فائدة والا لا وجه اليه قوله بسند الى حتى كما في القسم الثاني من المتبدل اريد اليه حتى كما في القسم الاول منه
قوله في يظن ان يكون المتبدل عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب الاولوية فعله بجزء ان يراد بالمتبدل المطلق
المتبدل اشتمالاً لتسمية فان القسم الثاني من المتبدل بسبب تقديرية على ما هو سادس الخبر اعني الاسم الظم ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذا كان الاصله بمعنى الاولوية الذي بالساعة الى حد الوجوب قوله لان المتبدلات ذات آه فان قيل
هذا الدليل جاز في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل بالوجوب ان تقديره حكمي في الجملة الفعلية كقولنا
في الحكموم عليه ومرتبته العاقل قبل مرتبه المعلوم قوله فكانه قال في الامرين اه فالرجل والمرأة مبتدآن فخصما
بانما فزان للاصل المعلوم كونه في الدر المعلوم حصوله في العفرين وهذا تخصيص كما انه حاصل للشك حاصل
الذي طلب اليه لان الرجل معلوم له اني الدار وهو متفهم عن تعيينه فعلم ان يبينه لتعيين في الوجوب فان قيل اذ كان
الفصل الرض من ان هذا تخصيص عند التكم والنافع التخصيص عند التكم لان يلزم ما ذكره التمتناج ارجل
في الدار ورجل في الدار لعدم الغلطام بل في ثبوت العلم لاحد جاعل التكم فالاول ان يقول مجهول لذلك
وتوعداني سياق الاستفهام وذلك لان التكررة في سباق في تاويل المعرفة اذ لفظه هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس
وليس المراد واحد بعينه او لا بعينه محوله تعينته وتخصصت آد الغرض من هذا تحقيق دفع الغرض المحقق في حال
ان لا تخصيص منها لان معنى العموم قد يعنى بخصوص فكيف يحصل العموم مع العموم وكيف يحصل الاصل للعموم
واخصوم جميعا وحاصل الجواب انه لما يلزم اجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص بناء التفر الذي هو ضد العموم
وليس كذلك بل هو التقليل بشوع والابام اصل في التاخر ومنها كذلك لانها لفظي عن كل واحد من جميع ابناء
ان يكون خبر من الخطاب لم يبق للسامع شبهة لان الاشتباه لما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من تعيين
في شبهة على السامع ان ذلك الاصل من هو بالتخصيص بناء يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم اجمع بين الضدين
قوله مرة اخرى من جادة لقاها اهل السنة عن عمرو بن عباس ونقلته الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
في تعيين قدوة الجادة اذا تملك لحم والمراد ان ذرية امي ذرية كانت والحكم ليس بمقتضى جمة دون مرة قوله ويستعمل
في موضعها ولان كان في الاصل فاعلا لانه قدم للافادة التخصيص والحصر قوله لعمري قوة رجل موصوف اه ذرية
الذرية بين قام رجل ورجل حيث جاز الاول ونسخ الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل
بها فان قلت حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص وان خصص
بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل لغير رجل قومي اذ ذكره العجز في حادثة اذ بسبب حادثة حتى اذ صار بصوت يستغنى
بالناس ليعا وفوه على اموره مثل الذنبة فيج من طارقي الشر وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا

المتكلم

همیر کاتب فی وقت لایره فی مثله الالسه فکان موردہ ہر رایتہ تمام بخشی منہ اسوہ قولہ ذہبوا شہور اسی کون
المبتدع معرفہ او مکررہ مکررہ مخصصہ قولہ وقال بعض محققین ہوا بن الدیان و استحسنہ الفاعل الرضی ہونی محلہ قولہ لامتا
راحتہ کے لغویہ معنی ہا نا نایمہ عن الغایہ و الالف لظرفیہ حیثہ لا انتقال استواء الفعل ہے الغرف قولہ کالاسم الخ لعمول
فانما انما لا ستغراق کہیں کما ذہب الیہ البعض و کہیں مشتمل علی مخصوص وغیرہ قومی فتاویٰ بحری الذکر اللفظی و اما
التعلیل المعہ و کما ذہب الیہ الاخر و المعہ و مجرر مخصوص فلا حاجتہ کے لغویہ قال بعض محققین و فیہ ان اجابہ نشانیہ
فلا یزین تا و یامی مقبول فی حقہ لغز اہل نیکون الخ مفرد انتہی و علی ما اختتامہ من جواز وقوع الانشائیہ جزا لایحتاج
الی تاویل کما سمع ان شار الہدایۃ کے قولہ و وضع المظہر و ہذا انما یکون للتبیط فالرابطی الخ تہمتہ ہوا لغویہ انہی
و وضع الظاہر موضعہ قولہ اذا کان غیرہ انما خص الخ ہذا لان کون الخ من المبتدع الایقبل الخ ہذا و وضع الظاہر
موضع المعرف لثانیہ یفوت مع الخ ہذا و کذلک الامعہ اذ مع الخ ہذا لاینساق الذہن الالی لغویہ قال خولہ لکواہ الکر
انما ہوا مقاد الوسق ستون صا نا و الصا نا ربیعہ ہوا و المد المن قولہ اسے الکر منہ الجار و المجرور حال من الغیہ
بستین و الغرف فی قولہ السن من ان منہ مفعول من ان و لذا مع الاتیاریہ قولہ اوجار و مجرور اہل ان انظر فی حقہ
فی طرف الزمان و مکان و قد یطلق بحیث یشمل الجار و المجرور کما فعل المع منہنا قولہ ہے ماول الغرض من ہذا التاویل
و نع ما تفرغہ الفاعل المذہب و حاصلہ ان المقدر ہوا الحجابہ لا الخ المذہب ہوا طرف و ظاہر العبارة ان الخ ہذا
و حاصل الجواب ان التقدر بمعنی التاویل و الغرض معناه ان الغرف اول ماول و مفرد من حال کوز المعقبات
قال بعض الافاضل التقدیر بالتاویل لان التقدر یوہم ان یقدر الحجابہ فی نظم الکلام فیلزم ان تکون الحجابہ مفرد
ولیس كذلك بل الخ ہذا الحجابہ ہوا نفس ہذا الغرف و باعتبار الفعل من حیث ارتباط الغرف بالیوجب الخ ہذا بنفس
ہذا الغرف بتاویل الحجابہ آتی و لا یخص ما فیہم ختلفوا فی الخ ہذا قال بعضهم الخ ہوا فعل المقدر لایخص الطرف السام
مسدود و قال بعضهم ہوا الغرف و قال بعضهم ہوا الفعل مع الغرف و غیر الامور و سطما و الدلیل علیہ ان الکلام لایخص
بلا احتیاج الی ذلک الفعل المقدر و ما الفقہ اعلیٰ من تقدیر متعلق یعنی بانہ رعایۃ لامر لفظیہ حیث ان الجار و المجرور
مفعول بحسب المعنی ہوا معمول فلا یزین عامل لان المعنی یحتاج کے تقدیرہ کما فہم الا کثر فان علی الفتح یقول زید
فی الدار و لایعم نسبتہ الطرف الی المظروف بلا احتیاج اسے تقدیر و کذا ختلفوا فی ان الفیہ یشتمل من الفعل المقدر
اسے الطرف او محذوف مع الفعل تاکہ الی علی و من لایہ انہ منتقل الیہ لیشہ کلام اللہ قولہ تقدیر الفعل و ہوا
من الافعال العامۃ الثانیۃ لان الفاعل غالباً کا حصول و الیوں لہ لایہ الطرف عامیۃ کیوں من الافعال
الخاصۃ و اولت القرینیۃ علی تقدیرہ یا و لا یجوز اظہار ذلک العامل لتمام القرینیۃ علی تعینہ و سہ الغرف سہ
قولہ و الاصل فی الخ لافراد لیتوافق الرکان معنی المبتدع و الخ ہوا قولہ لکون معرفتہ و کون من مکررہ و لا یجوز الا
بالعرفۃ عن النکرۃ و حیث ہوا جزوہ فی المبتدع اذا کان مستقماً لیسے الاستفہام یا انما قولہ ان من ان کانت مکررہ
من حیث اللفظ الا انما معرفتہ من حیث المعنی کما اشار الیہ بقولہ فان معناه ہذا البوک او والمع مال ہے ہذا

قوله يتساوي في التعريف او غير متساويين انما مراد بهذا التعميم في فائدة ذكر مرتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين في الخبر
لا يلزم ان يكونا متساويين فلهذا كتبت بنساريتين لغوهم المساواة في التعريف قوله زيد المنطلق مثال كونها مرتين
سواء كانا متساويين ام لا فان في معرفة الاعلام من المعروف باللام او متساويهما خلاف مساوي انما مراد الله تعالى
وبنوعه لكن معرفة الاعلام وقال بعض المحققين لا التماس هذا سواء كانت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم
يعين الابتدائية لكونه ذاتا جامدة ولا يصفه بتعيين الخبر لكونها صفة مشتقة واقول هذا ليس بسبب ذلك الراجع
وموجود في الاصح والعمدة وتوقع الاسم خبر المصنوع كما في قوله او لصفة مستندة اليه الذات الذي تعقد بكذا فلا يخرج
اما اذا وجدت القرينة المحلية المراد فلم يجب التقدير مثل الرجعية البريوسف اذا المقدم تشبيه الثاني بالاول
لا يشبهه في شيء بالاستساواة كما هو المتعارف وشمل قول الشاعر شعر بنو نابتا بنو نابتا بنو نابتا بنو نابتا
اللام في قوله في مثل تشبيه الخبر لكون التكرار مبتدأ فان تخصيص غلام بواسطة وتخصيص خبر غلام بواسطة فانه
اسم تشبيه وهو مشابه للمعارف مشابهة تامته حتى يحقق بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه كما لعرف
قال في فصل منك فصل منه فان الاول مبتدأ والثاني خبره وبنو نابتا وان في رتبة تخصيص لان كلا منهما
فعل بضم نون من وفي تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله من معروف صدقة ونهى عن التكرار
صدقة فان امر التكرار يخص بالمعمول اعني الطرف لكونها امر التكرار في معنى الضميمة فكانا بالصدق
ونحو نكر ونس عليه ونحن فيه قوله فعلا منه فاعله المبتدأ فان الاستدلال في ضمير ناسا واليمين في الحقيقة
فيكون فعلا فلا مراد من كون الخبر فعلا لكونه جملة فعلية فاعله المبتدأ فلا مراد من ان في مثل زيد قام ليس الخبر
فعلا بل جامعا كما قال بعض الفاضل والظن ان المراد بالفعل المعصوم الذي هو الحاش والافر لكن في ضمن
الفعل الاصطلاحى فلا يراد قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولوجب فيه التقديم قوله كالتام في خبرت هندا فاما
حرف و لكن تدل على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اما اشارة الى الرفع القليل ان الخبر في ابن زيد جملة
لان حرف ر ما وقع طرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ليس
بجملة صورة وان مفرد صدقة اذا انفرج استكن امر اعتباره قوله كالا استفهام قال بعضهم قد تفرغوا من
موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قام زيد فانه يجب تقديمه لتعريفه في قوله من حيث انه مبتدأ
انما قيد بالحيثية لان التقديم الخبر لا يدل لانه في ذات المبتدأ اعني كونه من مجرد و من العوالم العقلية فانك
لو قدرت الرجل صدق عليه هذا التعريف الا ان شئت لكونه مبتدأ وهو تخصيص مفقود والتقديم صحيح للمعنى
اللازمات فتدبر قوله التابع له او انما يمنع تقديمه لان جزوه لو قدم عليه لزم تقديم شيء على نفسه قوله المبتدأ
متوكل فان خبره مبتدأ ومتوكل خبره وعلى اذ متعلق الخبر في المبتدأ انما يرجع اليه كون المبتدأ مقدر على الخبر
ولكن المتعلق بنا ليس بالعالة تغييرية متبعية معما التقديم فان المتعلق بنا ليس حرف الخبر قوله لان الخبر هو قوله
على الخبره فاما الذي اختراه كما سلف قال انما منع ويحوز ان زيد بالجزء ذلك المقدم لان الجار والمجرور هو قوله

قوله

متعلق بما له لان الجاي ليس يتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق الجرد بالعامل وما اختاره الله الخ لانه على هذا الوجه
بين المتأخرين فقال قوله الذي اقتضت بهما خبر آه لما لم يكن خبر المبتدأ خبر ان مطلقا اشار به الى ما اختره في بيان
والمراد ان عمارة كعب عن ان قولنا نحن بعد الخبر عنه قيده بفتحها التقليل قد فان تعدد الخبر عن كثير قوله
في الحقيقة خبر وان لان المقصود انبات الكيفية المتوسطة بين المحل ووجه المحمودة لا انبات انفسه وانظر بعض
السخاة وهو الفاضل الرشيدي قوله انما تنصرا عليه لذلك امي لوجعلنا التعدد في عبارة المصاعم من ان يكون انما
ام فاقصرا المص على الاتيان بدل التعدد من غير غلط لذلك لان التعدد بالقطع لا يفتقر الى قوله بسببه الاول
اه متضا لشرط وهو يتعلق بين اثنين بان يكون الاول سببا لتحقيق الثاني او الحكم لتحقيق الثاني فالاول نحو
اولا ان الشمس طالعتنا فلما يوجد الثاني ان كان النهار موجودا فاشمس طالعتنا وشك قوله وبما كان مقتضى
من ان الله فان التقدير ما حصل كمن لغوه في صادرة من الله مع ان الغنة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب
صدور الغنة من الله تعالى الامر على العكس فان صدره من الله بسبب لا يعاملها والتعاقبا هم لهذا سبب
للكلمة والواجب عنه امي وما حصل كمن لغوه فيكم او فخر انها صادرة من الله لغوه ولا يتك ان الغنة التي حصلت بهم
سبب الحكم والواجب ان يكون صادرة من الله تعالى والفاضل الرشيدي من شرط لزوم الثاني للاول نظرا لراد
وبما كمن لغوه الا انه يخالف تفسير المص في كل المجازاه فلهذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى محبة وتضمن المبتدأ
معنى الشرط تعاقب لصحة الدخول وعدمه امي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ المعنى الشرط وانما يجب
دخول الفاعل لانه لما كان المبتدأ او ضملا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاعل في خبره قوله واما اذا قصد
اذا قصد الدلالة على بسببه الاول والثاني في العبارات اللفظية كان يق في الذي يأتي في ذلك المصاعم الذي
يأتي ان آتاني فلهذا هو من حيث دخول الفاعل كان حرت الشرط في اللفظ قوله واما اذا لم يقصد به امي الا ان
يقصد الدلالة على ذلك المعنى لاني اللفظ حتى يكون واجبا اولاني المعنى حتى يجوز الامر ان وان كان مؤثقا في
اللفظ للمبتدأ المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاعل في حكم الوصول المذكور الا ان مقتضى
في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشرط والجزا من قبيل الاجزاء امي الجملة انما
لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت آه وان لم يخبرنا الكلام من خبرية
الى الانتقائية الا ان العلم والكون زيانان في الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع الخبر وما بالشرط يدل
على المتعاقب وتتحقق بنا فيه قوله ووجه ذلك التحصيل هو وجه تعيين ليت ولعل بيان الاتفاق بالنظر
الخروج من شبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة بغير ليت ولعل ولولم يذكر قوله بالاتفاق
لم يعلم ان في بقية حروف المشبهة خلافا لقوله في المنع عن دخول الفاعل بان صادرة الشرط بلطت بدخولها
تضمن المبتدأ الضميمة قولنا لانما لا يخرج الكلام آه اقول هذا الكلام غير جيد فان علمت لا تنحصر فيما ذكرنا
ان علمت وكان ميعان من ودخل مع انما لا يخرج ان الكلام كما قال بل العلية في المنع ما سمعت سابقا قوله

يقبل من احد هم اجاب سيوي عن مثل هذه الآيات بان الفاعل مستترا بجرايمه بل هي زايدة اوجي للتعليل الخجول
 يرسل تر كما مع ان في بعض الآيات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه صلا لا نركن في الكلام
 ونحوهما ليدل على المحذوف الظاهر محمول على حذف الخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل واخره سلم البتة
 قوله ليعلم انه كان في الاصل آه حاصله ان اهل الكفر مثل كان مجرورا وصفة لما قبله فغير اعرابه قصه اللبما نعت
 المدح وذلك فان في تغييره المألوف زيادة الفاظ للسامع للاصناف واليه ولان الكلام كلام الذي به المبرح
 جملتان بعد ما كانت جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلما ازداد مدحا ولو ذكر في التبدل الكلام جملتان حال الاصل
 وتس عليه قطع الزم والترم ونحوها قوله القدره هو زيد وانما حذف العلم به وسدغره مسدرة وسياتي الكلام فيه لان
 مقصود استعمال آه اى مقصود استعمال تعيين ذلك الشيء المرئى بالاشارة والى يحكم عليه بالاطال ينظر الناظر وان
 ليس المقصود ان اللام المعروف هو هذا وتحقيقه يستعمل على قاعدة ذكرها باب العربية وهو ان المعلوم هو
 من الخطاب هو الذي يقع معتبرا والمحمول عنده يقع خبره مثلا اذ اعرف فاطمك زيد باسمه ولم يعرف انه اخوه
 لقول له زيد اخوك وبالعكس نقول له اخوك زيد اذا اتفقت هذه القاعدة فتقول في المثال ان المعروف
 عنده الخي طيب انما هو شئ مشار اليه بانقضاء غير معروف بان هلال فتقول له انفسه هو معلوم لك بالاشارة
 اللام لا غيره تواليه غيره علة لتعيين وانكم هي لتعيين ذلك المرئى وانكم علمية بالعلمية لغيره المرئى
 انفسه لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه المألوف اللام هذا وكان قال اللام المعروف لكم هو هذا المشايخ
 فلا يفتت اليه السامعون انه معروف عندهم قوله على عادة المسلمين فان عادتهم في امثال هذا الصنف
 الناظر وان قوله وسلكا يومهم ان اخر اللام ساكن لاجل الواقف وح لتعيين ان يكون مرغوبا على
 ان يكون منسوبا على تقدير العبر قوله على المذهب الصحيح انما يقيد به لان فيه مذهب احد ان اذا طرقت
 مكان خبر عن سبع فانهما ان تكون طرف زمان خبر عالجده بتقدير المنه ان اى في وقت نزول جى حصل سبع
 وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبر عن النسيئة نالهما انما طرقت زمان مضاف الى البعد و عالمه
 اى نفاجات وقت خروج سبع وفي كل منها حكمت فلا قال على المذهب الاصح قوله فاذا اوسع واقفت
 قدر اكثر اشارتين الخرسا ما وهو موجود او حاصل مستلزم بان اذا المفاة طرقت وجوده على الفعل
 العام كالوجود والخصول ينسحقا تقدير الخبر الخاص لتايمه واقفت انه لا يجوز الاقرنية وللقرنية ههنا
 او طرقت لادالة على الفعل الخاص ووطن ان ما قدره في محله والقرنية على تقديره لفظ خرجت فان مفاة
 اوسع بعد الخروج نيا سبب الخبر الخاص قوله غير مسدرة لكان المحذوف واجبا لاجل ان حذف الواجب ما كان
 قرنية مع شئ يسد مسد كما سياتي قوله يذرى الاررا والتماون بالشيء والاحتقار لاهى لو لم يكن اشعر حتى
 اسلموا لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله لولا وجر زيد وذلك المشابته لولا جرت الشرط
 لولا تخصيصية بالفعل فحمل لولا الاتمامية عليها قوله لولا اى الرافعة لانه من شخص بالاسم فيعمل في

الاشعر حتى

الحروف قولہ اور کیا مالم یذکرہ الشارح مثلاً و مثلاً قولہم لتسا زیناً قایمین علی صیغۃ المصدر قولہ ذاکا
 زید مفعولاً بقیسید لکن یلزم کلمۃ المثال قولہ زید قایماً یصل ان کیوں الحال من الفاعل او من المفعول
 والمصدر منسوب الی صاحب الحال وقولہ او قایمین مثال الکلون عنما قولہ وفيہ تخلفات کثیرۃ احدیہا کانت
 اذا مع الحجابۃ المغفان الیہا ولم یثبت فی غیر ہذا المكان وثانیہا العدل عن ظاہر سنۃ کان الناقصۃ الی منۃ
 کان التام لان معنی قولہم حاصل اذا کان قایماً ظاہر فی معنی الناقصۃ تالتمہا قیام الحال مقام الطرف
 والذین عدلیم علی تقدیر اذا کان المقرب علیہ بذاتکافات ہنظر العال فی الحال وصاحبہ لانه لا یجوز
 ان یکون ضربی لما یسحب ولا یجوز حاصل المقدر لاختلاف عامل ح لان العال فی الحال حاصل ذی صاحبہما
 ضربی وهو الیاء وزید والحق انہ یجوز اختلاف العالمین علی ما ذہب الیہ المالی قولہ لا یسب قایماً ان وہی
 لزید یلایس زید ابو قومہ علیہ قولہ یسب قایماً ومعنی لا یسب لکونہ صادر قولہ اولے ہران فی قولہ ان تقدیرہ
 قولہ ستریکین من ہنک التکیفات لانا سبب علی تقدیرہ او اذ ما ذہب الریشہ عن قولہ ستریکین ستریکہ فلا
 یکون الخذف واجب بل جائز للفرقیۃ الدالۃ علیہ مع اندخل فیما وجب حذفہ عندہم قولہ وتقیید المبتدأ المقصود
 عوضہ بدلیل الاستعمال تحقیق ہذا المقام ان صادر اذا ضیفت بکون عامۃ ببلانۃ الاستعمال نیکنون فی زید
 قایماً اخبر عن جمیع الغربات فی حال القیام فیلزم انہ لیرضی فی غیر حال القیام وانہ لیرضی مرہ فی غیر حال القیام
 لکان مناقضاً لقولہ ضربی زید قایماً والزم تقیید البتدأ علی تقدیر الکوفین فیما نمان قایماً لکان متعلقاً
 بقولہ ضربی کان معناه کل ضرب وقع منہ علی زید حال قیامہ فانہ حاصل ولا یلزم منہ انہ لم یرض فی غیر حال قیامہ
 لیکون مناقضاً لقولہ ضربی زید قایماً وذل یعرف بالیہ ان لا بالبرہان قولہ ضربی زید لیرضی قایماً
 ما ضربی یاہ الا بذال الغرب المقدر وهو ضعیف لان عدت المصدر مع لقاہرہ سمو لان فی قوہ ان الموصولة
 مع المفعول یجوز حذف مع بعض صلۃ ولان الحال لا یدل علی ہذا لمد فیلزم عدت الخبر لاقربۃ قولہ وذل
 بقصم جو ابن درستیہ ولو کان ما ذہب صحیحاً لعم الکلام بغربے او بغربی زید لیرضی ذلک الحال قولہ وعلقت
 علیہ سنۃ بالواو الضمیر رابع ہے المبتدأ وهو الذی فیہ المفاضل الخشن من ظاہر العبارة وعند ذی رابع
 اسے الخبر لما ستعرف بعید ہذا قولہ ای کل رجل مقرون مع عدتہ اعلم ان البیرین قدر ووا الخبر شنیہ المبطون
 ای مقترنان لزم ان المبطون معہ وعلی المبتدأ انہو مبتدأ فیجوز ان الخبر فورہ علیہم ان الخبر الخذوف
 خبر المبتدأ یمن فلا یسب المبتدأ الثانی وهو قولہ وشیعۃ مسدہ اذ المبتدأ لا یکون سادس الخبر فلا یکون حذفہ
 واجبا بل غالباً اکثر من بہ البعض والشارح الفاضل قدر الخبر مفرداً وعلقت وضعیۃ علی ضمیرہ فلا یکون
 مبتدأ مستحق یمتاز ہے خبر وضم الکوفیون ان ہذا الکلام تام لم یخذف منہ الخبر عما سنہم ان الخبر ہو قولہ
 وضعیۃ لان الواو بیعۃ وعلی کل رجل مع شیعۃ منہج ہے تقدیر تکذرا ہنمنا لاجواب ان یصل الواو
 معنی مع لا یخیر جاعن العطف الاسلی وبقاہ العطف الاسلی یمنع جباہ خبر لان الخبر لا یعطف علی المبتدأ

فلا بد من تقدير الخبر بـ **جاء** مع حقيقة فان معطوف حقيقة فالحق مقام متعلقه وهو كائن فلا يخرج الى تقدير خبر
 والضيعة في اللغة العقار التي بـ **الارض** والتخل والمتلذد ومنها كناية عن الضيعة اذ عرفت بانها علم ان الخلف
 في كل ما يلحق بالاجزب بل انبأته في نبح البلاغة الذي هو كلام رب لغفاته تشرية الى انما على قرن فوفرت معطوف على الخبر
 على المتبذاه اجاب عن التواضع السابق بان المعطوف وان كان عن تمة المتبذاه لكنه يذكر بعد الخبر في كبح ان يتوب على الخبر
 ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينقل من سماعه الى قوله
 مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان في معيين له لم يجب حذف خبره كقولك امة العدل ان
 قوله اي اعرك وبقا ان اشار باعطف الى اتحاد الاسمي قوله اي ما اسم به اشارة الى ان العمل مجاز فان العر ليس يقسم
 بل يقسم فان القسم معنى مصدرى فلا يبع العمل حقيقة قور ولا يستعمل رسم الامام اء علم ان استعماله في القسم على حين
 بغير الامام وبالام فان لم تات بالام فغيبه نصب المعاد وقات عرك لا فعلن كذا ويحتمل عرك احلف بتبارك واذا
 نلت نية الام رفعة بالابتداء الام فيه لا ابتداء وليست هي الموطنة للقسم كما ذهب بعضهم قوله اي من المرفوعات
 شانه الى قوله خبر ان وانواتها مقبداً مخذون الخبر وذلك بقربته ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام وتول الفاضل
 اعنه به على ان ذكر خبره ليس لانه من خبر المتبذاه بل لانه من المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون
 ووجه بضعفه ان الابتداء حال ضعيف فلا يؤثر وجودها في قوله بعيد وحمل احدوا لفظ احد ليصدق التعريف
 على كل من اذوا العرب قوله لفظاً او سعة الالفاظ فبالعمل وان سعة فلا يخبر معانيها اء معانيها فان شانه قيداً كونه
 ووجه اصل في المتبذاه الخبر على كل تقدير لانه تقص التعريف بثل يقوم بان يق ان سعة الى شى آخر وهو ابو بعيد
 ودخل ان فينبغي ان يكون خبراً وليس ملك بل كحلي خبر لا ناقول ان كلا من سعة الدخل وهر الشاير لفظاً او معنى مقصود
 في يقوم وحدة واصل في المجموع فان الرفع المحل للجملة وكذا التاكيد فيكون هو الخبر لا ان فعل وحدة قوله لا يخبر
 الى ان يجاب له التعريف بالفاضل النندي قوله ويلزم منه عطفت على قوله يجاب وواصله انه يلزم على ان يجيب
 ان يكون قول المع بعد وقول بزه الخوف سترك فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الام
 اسما لها البعد ودخولها يلزم المخدور قوله يحتاج الى تاويل الجملة آء والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من
 ذلك آء هذا الكلام تعريف بنجم الائمة رضي حيث قال وقد يخالف خبر باخر المتبذاه في غير ما ذكره المع واليف ويملك
 ان هذا لا يكون مفرداً متصفاً صدر الكلام انتهى في اصل كلام هذا الفاضل اقراض على علمي بان ينبغي ان يعقل الاء
 آء بعدة الاني تقسمة استعمالها واصل الجواب ان المراد مكره حكم خبر المتبذاه اذ اذاع كود خبرها ومنها لا يصح الا ان
 التحقيق يتاني الاستعنا واما لا ليفوت صدرية قوله اي ليس امره آء الغرض من هذا التقدير تحصيل الاستعنا
 منه لغرض من نحوى الكلام قوله ان من البيان سحوا وان من اطهر كلمة ان الكلمتان من مفردات كلام
 الرسول صلعم في الفقرة الاء ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تزعم في القلوب في آخر
 فربك اي بين معناها بعض الاء من المنع في الاثر من المكتب السماوية التي منها بعض الفاسقين في الفقرة

فربك اي بين معناها بعض الاء من المنع في الاثر من المكتب السماوية التي منها بعض الفاسقين في الفقرة

الثانية ان بعض اشعر عليه اسمي كلامه من غير ان يكون الشرح كالذي هو ان ينسب الى مولا نبيه المؤمنين قوله وذلك
 لتوسعه في الظروف آه وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فغضار الظروف مع شئ كما يقرب الجسم
 للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره واجبارا وجبره اجبره مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ويجوز في التقدير قوله
 اي لفظه صفة وان كانت صفة يلزم من لفظها لفظ الجانس نحو لا رجل موجود فالتمسجة مطردة فاقبل ففهمه بضم
 لا يترسها منها جري الجانس من الصفة قوله ما عرفت من العارود لا يراش اثرها لفظا او معنى فلا يرد وجه الوردون
 يت يلزم على قول التعريف ان يكون لغيره اي الفعل وصدفه خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملين لما والوجه لفظ
 بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثل ينبغي ان يذكر ان ظاهره انما ينزل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال ذلك
 بجواز ارتفاع صفة ملاء على الجمل ليشابهها لان في افادة المبالغة فان المبالغة اللفظي وان المبالغة الانيات وهو
 الوجه في ملاء طمان صفة اسم ان يجوز ونوعا على المحل فكذلك ما بينهما الا ان قلت ان قلت منعه قوم قوله لا يتيقظ بانظر
 لان الظرف عبارة عن كلام خارج للعادة يحل السابع على الضمك ونحوه وبذلك لا يتيقظ يكون في الدار قوله نحوه كما قال
 فانه في معنى الظروف قوله لدلالة اللفظ عليه لان اللفظ يقتضيه منفيا ولما لم يكن بنا قرينة خصوص حمل على امر مثل قوله
 اي لا الوجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه اللفظ وجوده مساوي الله تعالى من الالته
 ثانيا في اسكان وجوده وان قدرت ممكننا لم يلزم منه الانيات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم في
 اسكان الوجود وما سوى الله ثم من الالته والانيات الوجود له نعم وعلى الاول لم يلزم لفظ اسكان من خبره وعلى
 الثاني لم يلزم انبات الوجود له نعم والوجه من وجوده احد ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع بعد الخبر واللفظ
 لفظا والاصل في كلمة المشاهدة الله انتم قدم الخبر فقال الاله عند عدل عن الاول الى الثاني لارادة الصغر والخصم
 على نحو المطلق زيد ثم اريد بالشرح بانبات الوجود له نعم ولغيرها ما سواه فقدم حرف اللفظ ووسط حرف الانيات ثانيا
 ان يجوز تقدير موجوده بتخمس مادة الاشكال لان لفظه يقتضيه لفظي الاسكان اذ لو كان الاله الممكن ثم كما كان موجودا
 لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه في خبر الاسكان بلهما تقدير ممكن والتعريف قريب مما
 حاسما ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله الا الله موجودا ازل ابد وان انه وادع للشبهة وهو كما ترى سادسها جعل الابعس في قوله
 هي الخبر فبقية لفظي على آله غيره سوى فرض عبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الاله على معنى استعالمها
 فيه نادرا سيما ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الالهة عبودة من دون
 الله ثم فالموحد يقصد بها الرد عليهم تاسمها اقال بعض محققين وهو ان كلمة المشاهدة غير تام في التوحيد
 بالنظر الى معنى اللغوي لان التقدير كما يعلم من احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما التقيد كلمة المشاهدة تامة
 في اوسمى التوحيد لاسناد صارت علما عليه شبه ما والوجه الثاني عن عيسى جواز طرح قوله لكونه في قوله هو ان يكون
 ح لان اسما الافعال وزيد المعام اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة على محل قوله لان
 ليس لفظي الحال فان لفظ غيره بقية لفظي القول انما عرسه وما شله فهم ولا كان مثله وليس يكون الاله براد ما يربح

قوله على مورد السماع وهو النكرة قول من صدق كسب في الحاشية بعد ذكر الاعراض والبراح الكروال والغير
 في زمان الحرب اي من اعراض عن زمان الحرب فلا زوال له عنها قوله ولا يجوز ان يكون لشيء الجنس اسما
 ولا يجوز ان يكون لشيء الجنس فيه رد على الفاضل الرضي حيث قال انه لشيء الجنس وشيخ وجوب تكرار المفعول بعد
 لان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمول لما قوله اعلم ان المراد به ذكره الفائدة في تحت الفاعل فلا
 وجه لاعدتها قوله فلا ينتقص بالتوالي كالبدل مثلا كما ذكر في ما يرد نحوك تا ما يصدق عليه ان سندا اليه بعد زوال
 ليس مع انه ليس باسم وواجب ان سندا اليه بالتبعيه قوله لا يفرقا اذ كثره ان شي المقصود بالبيان تستدعي الاجتهاد به
 والاتباعه يقتضيه التقدير قوله علامه كون الاسم معمول لا فلا ينتقص صدق المنعوب بسلمات في قولك درست بسلمات
 قوله ابتداء لاني الملائكة بالمفاعيل من الحال والتميز وغيره قوله من المنعوب المذكور في ضمن المنعوبات فبقا
 الغير يعني قوله هو باشتغال قوله او مما اشتغل ويرجع لقرب المرجح قوله لشيء المطلق ينفية المفعول هذه العتمة انما هي
 بالنظر في اللثة والما النظر في الاصطلاح فيخرج الاطلاق على كل من التحت فان مفرد مطلقا ما قرن بفعل لفائدة ولم
 يسند اليه ذلك الفعل وتعلق بتعلقا مخصوصا قوله ما نفعنا به ما عبارة عن حدث لان انفعاله فاعل فعل هو انما
 ليسر لا قوله بحيث يقع سنده او المراد به حته سنده صحتها انما ينادى بالي فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوها قوله

لان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا في ظاهري اللفظ فتخرج الاشياء التي قوله وانما في اللفظ
 اه لما كان تعريفها سائر المعاني حيث ترك فيها لفظ الاسم صا كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فخرج عن
 ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وفاضل الجواب ان الـ من الفاعل هو الحدث وهو متعلق بالمفعول المطلق من
 اقسام الالفظ فهو صد ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر في قوله سمد فاعله وانما من المصدر مصدر الـ
 من مصدر اذ رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لانه من على زيد بيب العبرة او محل رجوعه الى الفعل بيب
 الكونية قوله او ساء عطف على قوله مذكورا ولا ينعى ان الفعل المذكور يشتمل للمفرد والمقدر والاسم لان المراد
 اعم من الفعل بيب كما هو السابق فان رفع الفاعل التهدي يخرج مثل نمارب خيرا قوله بل المراد ان
 معنى الفعل يشتمل عليه ان قيل يلزم خروج المفعول المعلق النوعي والعدوي عن تعريفه لان على انما يرد
 على معنى الفعل فإين الفعل شتملا عليه استعمال الكل على الجزاء فاجاب ان معنى المفعول المطابق هو ذات الحدث
 التي دل عليها اللفظ وتكون الحدث فرع كذا او معدود كذا من عوارض ذاك المعنى او صفة قوله ذلك يخرج بيب

كربت كرسية تعريف بالفاضل الرضي حيث قال ويطلق هذا الحي من نحو كرسية كرسية فانه مفعول به مع صدق
 التعريف عليه وفاضل الجواب ان قوله كرسية اعتبارين احدهما بحيث كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية
 الفعل عليها في مفعول بطلق داخل في كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية كرسية
 قيا هو في الفعل ليس يشتمل عليه لغير هذا الاعتبارية عن التعريف بقوله انما ينادى بالي فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوها قوله
 اذ انما وفعل بانبت قوله ومصدرية اء جواب عايق ان خبر ليس بمصدر وقد جعله المقم مثالا له فاجاب بان

ببببب

مصدرية كما في التبيين غير الموصوف المتعدد عن قدره وادون المضارفة اليه اعني مقدم له اي سماعا ارا الى ان
سماعات فته وجوبه لازمي هو معنى واجب فيا التسمية فانه قوله يعلم لثبائده اشارة الى تعريفه في القياس قوله
ايراثا فانه ناسل الحش لا اذ اجزالي اصل المثبت على اثاره اثباته قوله لا يجب تعذبه لما ستره من علمه وجوب الحدوث
قوله لا يكون خبر المفعول بعد المفعول المطلق المحذوف فعله فانه ذكره قوله كان مرفوعا على الجزية فلم يكن من باب
المفعول المطلق قوله اذ وقع آه اذ هنا المنع انما يكون الجمع بدليل قوله ما انت الا يرسره قوله كاد كاد فانه وان كان كاد
الاول لم يقع في موضع الجزاء ليس قبله متبدا وقوله وانما جمع يعني لفه فيفصل الفاعلية الثانية عن الاولى بقوله انما لانه
في بعض الاقوال قوله والى ما يشبهه فعله فان يرسره ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل شبهه اي ما انت
الاشارة بل يرسره والبريد المغلقة المترتبة في الرباط عصب دوم بريرة تسمى الرسول المحمول عليها ثم متعل في
سبل وكان من عادات الملوك انهم يميزون الربط ويفنون لتعال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفه فيما لا يصل
اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حال الرسالة وانما يجب حذف الفعل في بعضا لظنين لوجود القرينة والاسناد
سند المحذوف اما القرينة في الفاعلية الاولى فهي بالمشبهه ليس فانما تقتضيه خبره ولا يصلح خبر الفعل بل المصدر والاسناد
المحذوف هو الالاشارة في القرينة في الثانية فهو المتبدل فانه يقتضيه خبره ولا يصلح خبر الفعل بل المصدر والاسناد
سند المحذوف هو المصدر الاول والذي محذوفه في تعليل وجود المحذوف ماعمل عليه الفاعل الاشارة الى وجود
وجوب الحدوث من حيث ان المفعول من مثل هذا المحذوف التكرير وضع الشيء براد حصول الفعل منه ولزومه له
وضع الفعل على الحدوث والتجديد فانه كان المراد التخصيص على الدوام واللازم ولم يستعمل الفاعل على لكونه اما
فعلها وهو موضع التجرد او سهم فاعل وهو مع العمل كالفعل لما يشبهه فاعل لا لازم الحدوث فاذا تحققت علته
وجوب الحدوث ظهر له عدم وجوده في تلك الاشكاله التي احتوت عليها قوله اي المتشبهون ساءه وانما وجب الحدوث في هذه
الصورة لان فاعلية هذا المصدر ان يذكر جملة متضمن مصدر الطلب منه فوايد واعراض فاذا ذكرت ملك الفؤاد والاعراض
بالفاظ مصداق متضمن عقيب ملك الجلبه وجب حذف ملك الافعال لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر الذي
تضمينها الجملة المتقدمة فيصح ان تقوته تلك الجملة تمام ما يقمن تلك الاعراض اي الافعال التابعة لها فاصح ذلك ككررت
ملك الفؤاد مستعمل ذكره افعالها قبلها فالترتيب تمام الجملة مقام تلك الافعال والجملة اخصر وهو انما وجب الحدوث
سند الجملة المتقدمة مصدر المحذوف لانه استبد له من جهة انه انفسيل لا ترفعهه فانه قوله صوت حسن مرفوع اما على التبدل
من الاول اوصفته فلم يكن فيما نحن فيه وظني ان بدلا من الة فاعلية المفعول الحاق فلا حاجة الى الاحتراز عنها
في هذا المقام قوله لان الترفيع ليس من افعال الجوارح فيه التخصيص بالفاعل الرضي حيث قال وينبغي ان يفهم على
التعريف شرط اخر لا يخرج مثل له علم علم بقدره وله اي هي العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير حاصل تجوز
ان مثل باخراج بقوله فلا حاجة على تفسيره فان الترفيع والعلم وانشاء لما ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي
من الاليفيات بقايتيه قوله وهو ليد بجملة آه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة بتلك

الادوات السابقة وكون التابع هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيدي ان المصدر منصوب لقوله لصوت
 لا يغيب مقدر لان الجملة منه بمعنى النفس والفاعل فهي بيانية ليعتد لانها تدل على المصدر الحادث وعلى اتمام ذلك
 المصدر وقد اتين بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مستلثنا في مجموع
 كما فعلت والفاعل وتراه بحم الائمة ولا يخفى انية وقال بعضهم انما في المصدر المنصوب الاسم الذي يبنه
 في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا التصويت والتصويت مصدر يععمل فعله او الم يكن مفردا لاسم فاعلم ان قول
 بحيث من فريك ضرب الابرار اي من ان ضربت فريك الابرار فيه لفظ قوله مصدر وقع مضمون جملة علم ان المشرك
 لا عرفنا سابقا بقوله مصدر المنسوب الى الفاعل آه هو مضمون الجملة الفعلية وهذا المراد بمضمون الجملة الاسمية
 فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه وبغية عنده حيث انها تحدى المضمون قوله
 لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه لانه لا للتاكيد لا للتعليل كما استمع قوله لامر التباينه ولو
 بالاعتبار اي ان اعترفا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغايرين بالاعتبار اي ليس يوجد
 امر يتباينه لافرادا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغية الاعتباري كما يظهر لك في استلثنا الآتية فان فيها امر
 يتباينه ليعقول بالاطلاق بالاعتبار فهو مؤكدا لغيره قوله محققا مصدر وقع مضمون جملة اذ اعلم ان كل من لم يعلم وتقريرا
 اشارة الى تحقيق المفهومة المشهورة وهي ان الخبر لا يحتمل الصدق والكذب فالتزم اخذنا على الظاهر وعلى ان
 الكذب شكنا في الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض المحققين كالصحيح والخطا في الخبرية ليعنى في الصدق
 والخطا بحيث لا احتمال فيها لغيره كما من حيث دلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
 الكذب دلول لفظ الخبر كما الصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل لا يمنع عقلا ان لا يكون كذلك
 اللفظ ثابتا وجعل لهم مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره مخرج في اختيارنا تحقيق قوله لانه لا يحتمل الصدق الكذب
 والخطا والباطل الا في ترك الحق والصدق لانها دلول الجملة لا احتملا بالكلية والباطل ووجه ذكره ان احتمال
 الجملة لغيرها انما هو في مقام التاكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد بحقا اذ توهم الخاطب ثبوت يقين جملة
 انما يقين في نفس الامر وقاب في ذمينة كذب بل لهما اقتصادا ولولهما واليقينة محتملان عنده من غير ترجيح
 قال تاكيد لغيره هذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التوكيد الخاص والتوكيد لغيره التوكيد العام قوله
 الا من حيث هو مضمون عليه آه في الكلام اشارة الى تحقيق مخرج وهو ان المصدر التوكيد لغيره مؤكدا لنفسه في الحقيقة
 والا فليس يؤكد لان التوكيد تقريرا لامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن ان شئنا تباين طبعه يعقوبى واذا كان ثابتا
 فكذلك انما يؤكد نفسه فكيف قال المصدر وغيره تاكيد لغيره وتوضيح ما ذكره ان شئنا انما يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد انما يتباين
 وذلك لانه اي لما النوع من المنقول بحيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة ووجه بانه يؤكد نفسه لانه يؤكد
 الحقيقة التي يتدلول عليها من حيث ان الحقيقة محتملة متاعدا السامع فالتوكيد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة
 باحتمال غير الحق والتوكيد بالكسر هو اليقينة المضمونة بالخبر محتملة بل شئ قوله ويحتمل ان يكون المراد به هذا الاحتمال ذكره لهم

وخاصة ان الامام ليست صالحة للتأكيد حتى يحتاج الى التكاليف المذكورة بل التعليل بالمتعرج ان هذا الذي قيل
 فيه نفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعني الباطل وورد الفاضل الرضوي في قوله القلبية ومن سبق فاجاب بان قيل
 ما سبق عليه وعلى عوجب حذف الفعل هنا بسبق في نظيره قوله حتى يحسن تعليل القولين في ان يكون المراد للملكه
 غير كونهما على هذا الاحتمال فتأمل في هذا المقام فانه من جزئيات الاقدام قوله وفي جعل المثال اه لان مثل المسكوب
 انضاف الى المفعول فالعقد منهم من المثال لكنه تكلف اذا نتاج تسمي التعريف بدون المثال قوله في حذف الفعل
 آه وانما حذف الامان في قوله المصدر لقوم مقامه او يفرغ الجيب بالحق من التباين فيخرج الاستماع للمسامحة في قوله
 قوله علاقه بالانفيا او انما والمراد بالعلقه به او لا يفتح الحال في قوله ولا يقولون في حركه بزيده وانما في قوله
 به لا يشعرون على الاطلاق في هذا المعنى بل هو محمول به بوجه حذف الجرد الكلام في اطلاق قوله والمفعول المطلق اما في قوله
 اقول في خروج من قوله واقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور قوله
 على تقدير تسمية الفاعل قوله كونه في جزان اى كونه المفعول في جزان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لا
 ياتي في جزان لا يتقدم عليها قوله العاقل في المفعول - اشارة الى ان المراد من الفعل العاقل في قوله
 قوله في باب الاعراض هو انك من الزميه قوله على الملح نحو الحمد والحمد قوله او لا تزم حركه بزيده
 قوله او التزم حركه بزيده المسكين قوله اى انها عن اقلية نهي الكفار عن القول بجلالة الله سبحانه
 عليه السلام ومرحم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد قوله ودل على سهلا السهل لقيض الجمل والمخرن قاله
 من الارض بوجه او قلب كلمة ولعن اخلق قوله كما اذا نادى باللقب قاله مثل ياسر بن
 ثماره تعالى لتزبه تعالى عن الاقبال اذا وجره واللقب قوله او قال العاقل الظاهر ان مراده انما سماه
 بعضه او فعل المضاف المنكلم قوله التي يرفع بها النادى آه المقصود من هذا التحقيق رفع اورد على ظاهر العبارة
 وهو ان ضمير يرفع راجع الى الناقب مع ان النادى لا يكون مرفوعا في حال لان الرفع من القاب المعربات
 واجب عن باء ثلثة وجه ايجل الغير على حاله لكن المراد من قبل حاله ان يكون ضمير يرفع قبل هذا حاله
 باعتبار ما يكمل اليه او يكون الفعل مستدلى الجار والمجرور والضمير فيه والتقدير يرفع النادى على الرفع
 من حركة ما حركت او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير يرفع النادى على الرفع - الاسم وورد في قوله
 كلام سوق الكلام لان الضمير في قوله يرفع النادى في قوله عاقل ضمير يرفع اليه بوجه اشارة الضمير قوله
 آه عطف على ما قبله يجب المعنى فان قوله يرفع بالنادى في قوله ان يقال ان الفعل مستدلى ضمير النادى
 قال الفعل مستدلى ضمير النادى اذ سئل الى الجار والمجرور قوله انما العاقل الظاهر ان معنى فان
 مستدلى به قوله افرادا وتقريرا وانما هو متقوى به الاتحاد ولا يلزم بناء انضاف وانما في قوله العاقل
 قوله وانما قلنا ذلك اى جعلنا ذلك شبهة الكائنات لانه لم يخلد في شبهة الكائنات الا سميت قوله بوجه
 وتقريره بالبعد قوله اى بلامه خلفه اشارة الى ان انضاف الامام الى الاستغناء لانه لما استغنى

معنى اللام بل معناها هو الانقصاص قوله وانما نخت مع ان اللام الجردية بسورة قوله كان لقبير اي كان
 اربوك قوله لعدم وقوع الضمير فانه في المرتبة بعد استنثاء قوله من فتح تام لمطوف لانه صار منادى
 مستقلا فلا قرينة فارتد قوله لان الذي يقتضيه الفتح وقوعه موقوع كان الضمير واذا لم يكن الضمير هو المار مثلا
 بل كان محذورا فالله الذي المحذوف هو الذي تام مقام كان الضمير فلا وقع اللام بل كان محذورا كان وجه الفتح
 وقوعه موقع الكائن الخطاب صورة قوله او لقد برأ نسل يا علامي قوله ان كان معراب قبل ودخل اه اخرج
 بهذا الضمير يا مرفوعا الصادقين ونحوه مما هو معناه الى الجملة ومنه على الفتح لانه لم يعرب قبل الذا فقام نصب لفظا
 او لقد برأ بل محلا قال يا طالعا جلا قال الفاضل المحيى هذا المثال من المراتب الخفية فانه لا يستعمل طالعا لانه
 الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفة منادى مقرر معرفة فوجب تعريف طالعا ولا يكون هناك
 شبهة صفات تنهى وهو جدي بيان كون الموصوف معرفة تعريف صفة لقول يا طالعا جلا الظريف ويمكن ان
 يقال انه مستعمل على موصوف معرفت لانه لم يزل تعريف صفة والتقدير يا ايها الطالع جلا فخرجت اسي للاختصار
 ثم جردت اللام لكي يتبع التار لتعريف ثم نصب طالعا لانه منضار فالصفات وتحتل ان يكون هذا المثال على قول
 الا كلفش والكوئيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله فوقيت نصب رجلا للضمير لانه
 نصب الرجل وقت يقال لغير معين لانه قيد له بغيره في قول الاعشى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فبما
 قوله لغير معين مستدركا قوله ما سنا رجلا طريقا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا طريقا ليكون لفظا
 في قوله نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف قوله اعلم من ان يراد بسامعين
 او غير معين فان قصد التبيين فمثال الشبهة بالصفات وان قصد عدمه فهو مثال الاسم الرابع قوله لان تاليع
 المستغاث اه لانه ليس مبني على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمير ونباهة عانة النداء على الفتح قوله انها
 لما اتت به جملة معترضة لبيان تباين المفرد للصفات بالاضافة اللفظية وشبهه بالصفات امانا وله الثاني فظا
 لعدم مطلق الاضافة وانما الاول فلاننا في حكم الانفصال فترجع الى المفرد لانه وقوله ليدخل عليه لقوله انها
 جعلنا قوله احسن الوجود وحسن الوجود يرفع احسن الاول ونصبا الثاني وجب الوجود فيها قوله احسن وجهه وحسن
 وجهه يرفع احسن الاول ونصبا الثاني ورفع الوجود فيها على الفاعلية قال والصفة اسم مفردة كانت
 او اتي حكمه ليدخل فيه يا زيد احسن الوجود وكذا عطف البيان قوله مطلقا اعلم من ان يكون باللام او بوزن نحو
 بذا ونحو الموصوف العبادات بطرق قوله المتنع ودخل باعليه لا كرا على طريق التشبيل والجمع حروف النداء كقول
 ترفع على الفاعل قال الفاعل المحيى بذا من غير الظن لان الفاعل في الكلام هو المفعول في المتبع والتابع باعلية بغيره من حيث هو
 الكلام في رد وجهه الى التحويل قوله اللام في الكلام المحيى بذا من غير الظن لان الفاعل في الكلام هو المفعول في المتبع والتابع باعلية بغيره من حيث هو
 الية المحس وذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخترت منه بغير التحليل لان الالف واللام المعنى لها في الية
 ان التعريف بل يرفع بها الوصفية الاصلية فقط وكان مجرد عنها لان تعريفها بالعلوية وان كانت اللام في الية

الظاهر

بها

أخرجت من باب الی غیره لان الام اذن یعنی التعريف فليس الاسم كالجزء من فعل بل هو من باب الی في المحل في الی
 اعتبار الرفع لان الام لا یعنی التعريف وهذا هو الیق بمبديه قوله النجم والعصق النجم كان في الأصل لكل كوكب
 ثم جعل نواع الام للشيء فيخرج الام منه مطنة زوال العلية والعصق كان اسما لكل من رمى بلسانة سا...
 جعل علماء الام نحو ملید بن قيس لما رمى بالصاغة يعني بهت الرج وشمها واد قال بعض المشركين مخاطبا لابنة الولد
 نوليا فلي عليه قاتل الرج في البلد المتنامي قوله لانها اذا وقعت آه هذا لتعليل فاسد فان جاز في الغضاب
 بالاضافة اللغوية والمشب بالصفات قوله البنية عن جواز ضمة فان الفتح لما كان من الغاب البنية فيضربان
 الفتح فهو معنى قوله بالتحلل واسطة كما هو المتبادر قوله للثرة وقوع النادى آه ولان هذا النادى في الحقيقة كلف
 لان اضافة الضمة كاضافة الموصوف قوله اسی اذا زيد آه ايا كان هذا المعنى غير جائز من الكلام عن
 ظاهره بحكمة على الازدة قوله مثلا لذكر مثلا لا فادة ان الكلام هنا على سبيل التمثيل ليست كلمة الا واد ايرها لا اذ
 معبقة هنا بخصوصها بل سائر حروف النداء مثل ياني عدم اجتماع مع الام التعريف واحتياجا الى الواسطة
 ايضا سائر الاسماء بالمبدي مثل اسی في هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا رجل والكرام
 وبهازة المرة قوله تجوسط اسی وانما وسطت هذه الامور المبته دون امور ضميمة قلت لان الأصل في النادى
 ان يكون لمؤدق الضم عليها فلا يحتاج الى الاسم لمرح باللام لما كانت مبهمة يان من البهات الوصفية
 الى ما يرفع بها مما فاشتهت الحاجة الى ذلك المعنى باللام ومن هنا تشتم على قول ان المقصود بالند من عدم
 مباشرة حرف النداء في الرفع الرجل والمبود والرج خارج جز النسب فيه ايضا غيره ويدل عليها قراءة قتل يا بها
 الكافرون قال المقدم بالند اسی بحسب نفس الامر قوله ليكون حركة الاعرابية فان حركة الرجل حركة اعراب
 التثنية انما هو لوجود الام التعريف قوله وهذا لانه اسی التمام الرفع في صفة النادى اذا كانت مقصودة بالند
 بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجودين في صفة في صفة النادى فكانت قال صفة النادى المنبى المفردة يجوز فيها الرفع
 الا اذا كانت اسی تلك الصفة مقصودة بالند لاختصاص الصفة النادى اليهم فانها لو كانت مختصا به خارجا لكانت
 جواز الوجودين في صفة النادى المنبى بان يتولد من التأكيد والصفة الاصفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة النادى
 اذا كانت مقصودة بالند لا تلزم رفعها اسی قسم كان من اقسام النادى واذا كانت المقصودة حاله النادى المعصفة
 جرى في الصفة جواز الوجودين ولو كان النادى اسم اشارة نحو يا زيد الرجل اذا وقع مدد اسم الاشارة قوله اشارة
 معرب بتقديره لفظ النادى انه رفع ما اردده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المع وهدان تابع المعرب يكون
 يكون تابع الحمله اذا ناز اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد لبقا ثم قاعدا بالنسب والجر وحال الجواب ان هذا الجواب
 في المعرب لان النادى المعرب قوله جواز الوجودين آه وما ان ما قال بعض المتأخرين ان الرجل في ايا الی
 كالتعريف اذ قيل لم وجب رفعه قيل هو النادى المفرد المعرفة الذي يشاره حرف النداء كونه مقصودا فاذا قيل بحسب
 على هذا ان يجوز في الربعة اجازة في الربعة قبل ليس هو نفس النادى المقصوم بل مثله قوله وهي اجماع آه

القاعدة التي جردوا فيها اجناس حروف التماسح الالف واللام وانا اشعر طينها فزين نظيرين لان الالف واللام
 بوجودها يخرجان عن كونهما حرفين متفرعين لان حرف التعريف زائد على حروف النكبة فليست عوضا عن احداهما والبيان
 بشانها ان تارة جازية الالف كما كان في الالف صارت كانهما من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض الالفان في
 زيادة حروف التوسط بهم ان يستلزم التعدد والتبعية وهو قد استلزمه عندنا في الالف واللام فليست
 وعنى ان هذه كلها اجناس فان للتعريف الله بالعبودية واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 استلزمه هو الجمع بين يادها في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 من اجلك اخره وانت تحمله بالوصل حصة ومعنى تيمت اى ذلك وان حرفه في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 بوجه وفت اى الحمل لاشاق من اجلك قوله في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 اما لان التاكيد للفظ في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 سكان الغيب اى الغيب الذي سبق جواز من سبويه والمبرز قوله ابتداء الغيب الثاني لان يتم معنى حلف
 بيان الاول فهو كالمصنف في يازمين عمرو قوله لا اياكم قال الجمهور من معناه لا يابى اليكم بوجه لا يحتاج
 الى من يتحرك كاللايب وقال الازهرى هو من قوله في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 السبك وانق ماني القاموس من انه علم بلفظ لا يبريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عيسى لا يوقه في كره
 الاجل تعرفه لم ياتي اى استعمل بها جازية في تنوع اخرى منكم قوله اما ما عي صفات بالاضافة كما ذهب اليه
 من ان التاكيد للفظ قوله او تابع صفات بالوصف كما هو في سبويه في قوله في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 الجار للالتفات في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 والمضاف آية على جازية الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 بالبدال الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 هو قيل هو اسكول بحيث انفرد المرفة لان اسمها في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 اى فالجواب الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 هو التقيد لعدم المفرد فيهم من التقيد بما ياتي في قوله وهو في غير ضرورة قوله اى الغفوة حمل نصب ضرورة على
 انه معقول له واللام مقدرة الكن حيد على هذا ان يقال ان عامله فعل الترخيم فهو من نحو الكلام التقدير
 وهو في غير ضرورة ولا جازية ان يكون جازية لان الغفوة صفة اشاعر لانه غفوة الجواز صفة الترخيم
 يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحد ومثاله في الغفوة قول ذي الرمة شعر
 ويار ميتلاري فاعفوا ولا يري سلكا حبيب ولا تخم و قول المتنبي شعره ما فعلى العوارم والقنادي في غير
 حاب وضمت الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
 هذا اى على تقدير كون القمير واجبا الى تخم الشاوي قوله قد فعل فيه اشبه بالمضات فان مضات من حيث المعنى

بأنه قول

فان قولك يا طالع اجملة مثل قولك يا طالع جبل واجازة الكوفيين ترخم المقنات ويقع الحزوت في اخر الاسم
نحو قوله فذو منكم آل عكرم واذكروا او امرتا والرحم بالغيب تذكر اى يا آل عكرت قوله نظر الى بنى لان المنادى
فى يا غلام بنم والغلالم لكثرة الياظنر ولغيرت يدون ذكر زيد قوله نظر الى اللفظ وكذا عريب الجزء الاول قوله
اشترط اسب فشرط كون المنادى المرخم لا يكون شوبا قوله محمية بما لها نحو ما يطر شر الخلية بما لها لتقيد ولا لئها على
الصفة التي هى سبب التسمية وبعض العرب يرخم الحجة بخزف نحو يا نحو يا انا بط قوله على ما فى اى حذوت اى
المنزوت يفهم من المذكر للتكازر مما قوله لم يلزم نقص الاسم واصل ان نقص الاسم لمعربا لان الرفع للشيء
نحو من وكم بلا فاعل موجبة اعنى التثنية والكسبين والفرز والافطش جواز ترخم التثنية فى التثنية والواو وسطا عليها لان
حركة الواو وسطا كالحرف الرابع ونقل ابن المشاب عن الكوفيين جواز ترخم التثنية فى التثنية او تحرك قوله اذ ان
سوقه او ذلك الموقع هو اخر الذاوى قوله من نحو يا صلح او وانما كان شاذ البعد ان الشرط اعنى العلية و
سواء التانيث قوله فان اليا و النون اى اليا فى ثمانية والنون فى مرجاة وذلك لانه يقال ثمانى و مرجاة
بغير ارفخ اذا تخرج اليها اذ قلت قوله من الوسامة فاسما اصله وهو ما قبلت الواو حمزة كالناة والالف والهمزة
زيد ما سماها لانه اسم زيدنا عليها فصار اسما قوله من باب عمار اى ما يحدث منه حرفان الا انه دخل فى التثنية
التيه قوله فخرجت من كوسملا لتقرىض بالفصل الرضعت قال وكان على المع ان يقول حرت صحح قوله ما
قبله زيادة لانه لا يخرج نحو سلاء وانشه خبر جمان غيبة تكلف اسعلاء الفعل او سارة ابن قول وهو ان
ان يكون اى الحرف الصحح قوله فى حكم الصحح اى اليا والواو المدغم فيها فى حكم الحرف الصحح فى كونها صليين شذوذ فان اعلمت
حرف اعلم ان يكون اذ وقع من حرف على كفى بنى التثنية بالحرف الصحح فيحدث منها الحرفان الصحح قوله فخرج
تثنية وصحيفة الفاصل اللارى يقال هو يونيو جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا كالمؤنثين فخرجوه وشبهوا بنون
قوله فقلون جمع قلوه هى اى جبل وعمود البيت قوله صلت على الاسد ولبت عن التقديرى صلت على الاسد وابت
ولبت اى حصل لى بول هو حرفى من التقديرى صلت هو الغنم شبه الحرف الصحح لغيره وعدم جواز حذفه فالبا بالاسد
وحرف العلة الذى يكون فى غالب الامر زايد البعناز الغنم اسه كيف تقولون وتجزون على حذف الحرف الصحح
القوى الذى هو كالاسد وتقولون عن حذف حرف العلة الضعيف الذى هو شبه البعناز الغنم قوله لعلك
وحسنة عشر طعين انا قيد بانها لو لم يكن طعين لكانا و طعين فى تسم الاضامى وقد عرفت انه لا يرسم قوله
اى فحرف وانما قد صيغته لمعارض مع ان اسبق كان بصيغة الماضى قلت الذى هو على هذا دخل الفاء فانها
لا يجوز دخولها فى الجزاء اذا كان ما فيها قالها من قد قل فىقال الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك يقال قوله
وقرأ يا كروان فى الحاشية هو طار يضرب طويل العنق قوله قد لتعاقب فان قيل العباس ان يكون جبل ليعب
بعد الترخم اسما بره هو الاكثر لان الحذوت لعلة موجبة كما فى عصا ونحوه فى حكم الثابت والحذوت لالعلة لغير
التخفيف كما فى باب الترخم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لم يكن مقصودا بالذات بل هو لقبه لطلب

يصفى الى ابي بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطوفا كالواجب لنحو المخرم في الغالب محاملة
نحو عصا قوله كما دا جميع ولو فان اصلا او لو قلبت او او يا و يظنه كسرة نسا را دى الغيبة على الياء ثقبية منبت
وحذف الباء لا لتقاربا الساكنين فصار اول قوله الرفع بالغ الاخلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفتح
تحر كما وفتح ما قبلها لانح وهو موجود الساكن بعد ما قبله من اجتهادنا واذن حذف الالف حال الترخيم فان كروانا
انما ثبتت في الاخلال من قلب الواو الف باقى بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف من ساكنات انبساطا قالوا وحظفت
بعد ما يمنع من الاخلال قوله فاحذف الالف من المندوب اى ما تفتح على وجوده وما تفتح على عدمه وفى هذا الكلام
تعريف بعض اشرار من حيث قال وتفضل لهم باحد الازواج المندوب وهو المتوقع منه نحو واخره اذ واو يلاه
قوله مما تازر من المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يدعى على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا
بواو لانه يستعمل فيه باعلى اعرفت بل الامر بالاكس فان والا تفضل على غير المندوب وصل الجواب ان الالف
بعض الاستبارة فكانه قال واقتضاه المندوب عن غيره من المنادى بو او قال الرضى سناه وحسن المندوب بالفتحة
بسبب لفظه وادوية كلف قوله اذ لم يصح ما الضم جواب عما يقال ان الواو كسرة بما تنس حركة الاخر اى محم
مع ان ساكن فاشارة الى انه فى الاصل مضموم حتى ان بعض القراء مضموم الميم فى الترم وكم لكن حذف حركته فى
ضربهم وكوه تخفيفا قوله لبيان اى لبيان الالف فانه لو لم يكن بعد ما باله الترخيم فى التاليف انما تحت قوله
اشايتناه اى اللذين بما صنعت اهل الشام قوله ولعنى به اه رد على من قال المراد باسم بحسن صح وجعل الالف
عليه قوله لم يسبق الذين اه بل يمتس بالمفعول اذ قلت رجلا قوله لانه كما سمعنا بحسن اه وجوزة لا وضوح
حرف المندوب اى انما يكون معرفته قبل المندوب يشبهه بقوله تعالى ثم انتم تبرلون ووردته اخرى باحتمال كونها تسمى
وهو بغير قوله سواء كان مع بدل لتعريف بالفاضل الرضى حيث قال ان لم يكن لذكر لفظه انبساطا لا يجوز منه
حرف المندوب اى من لانه لا تحذف منه الالف ابدال الميم قوله نحو اللهم قال القراء اصلا اى انما لا يجوز تحذف
بالحذف لكثرة الدوران على الالف والاكثرة على ان اصله باله فحذف حروف المندوب عوض عنه الميم لشدة وضوح
الرفى كلام القراء ان يقال اللهم لا تقربهم بالخير وورد هذا الكلام شيئا البها فى نحوشى الالف بعين الالف ولا يجوز ان
يكون الاصل اللهم انما بالخير لا تقربهم بالخير نعم تجب كلام الرفى لوسم من الميم لا تقربهم بالخير حصول التماثل
فكانه قال انما بالخير والظاهر انه لم يسوع انتهى فظ انه قد سمع وهو بعينه المثال المندوب روية الفاضل الرفى القراء
تساع فى المحاررات التعبير عن اشال هذه العبارات المشتملة على تبعية الخبير عن الحكم لفظ الغيبة وان كان
اذ قالها بغيرها كالالفاظ التى يجرى بها عن نفسه قوله ولفظة اى لانه انقصوا بالندوة وصفة وهو معرفة قبل
فلذا جاز حذفه وان كان اى اسم جنس متعريف بالندوة قوله من غير ان يحذف اه لانه اذ لم يحذف به كروانها
فى اثبات جنس قوله والمقداد اعطفت على قوله لفظه اى من امرارة القيس سمها جنس وكان فى اضافة
ذفسا لما عن سبب نقالت انك يقتل بعد خضيت العجز مريح الارادة لطفى الاقافة قوله ونس فى الليل

١٠٠

نايك التام سلك بن سلكه فلما وقع عليه ذلك شخص خشفه اى ربحه اى العجب بخلقهم ولم يقتله فقال لا افترخون
 اى اعطوا فدية ففك لتسلم عليها فقال له سلك طوبى لنت آمن من ان تملك ففهمت بما لك ثم خضعت له سلك فقال
 سلك انظر طرادت الاعلى فذهبت كلها انا لا قوله جلات قرآه الاما سجده وآه في قوله العاصه ذرين لهم شيطان عمالا
 ففهم من سبيل الله فهم لا سمتون المسجون قوله اى قدر عالمه مثل قوله كذبت انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 فى هذا الباب فالعبرون اطيعوا على ان العاقل فيقدر والكسبي والضر الى ان ناسبه لم يفعل انا فخره اى العاقل
 ان المن نخره بضرته والافهمنا سبته نخره بضرته. ووجاز عمل العاقل الواحد فيها لا تخاد بما اذا لان اى بغير عبارة عامه
 جميع اليه ويكون فائده تسلط على الغير بعد تسلط على الظاهر تكيد الا ليقع الفعل عليه بعض النجاه قال انا انما اعلم
 عاقل بما الاسم والامع من هب بوجدين قوله اى فى تعلق ذلك الاسم والى ال واحد فان نظام فى قوله اى بغير
 غلامه سبى مطلق الاسم وتعلق الغير من قوله اى بغيره وشرائط الى بغيره وشرائط الى بغيره وشرائط الى بغيره
 يرجح الاحتمال الثانى قوله كما هو الظاهر الظاهر استعلق بقوله المنصب بالمفعولية تحيل الرجوع الى جميع ما ذكره فى التعريف
 وهما صور ربح اى واخذه فى تعريفه اى عالمه قوله ما لا يخفى وهو من وجوه من قسام المشتغل بالغير عن الفعل منها
 ليس منها قوله الاتبادى است جليل قول وعنده لان اى ما تخيل الصدق والكذب والظاهر انما منع من وقوع الا
 خبره اى بسببى البتة لا اى استعمل الصدق والكذب بل به الاحتمال انا هو فى الجملة الخبره اى سى سبب الجمله الانشائية
 لا الخبرية الجمله الخبرية وانها سبب البتة كيف لا وهو واقع فى جميع الكلام كقولنا لى انتم لاجم ودين زيدونى اى
 لك بذخوه ولقد يرعول فى جميع هذا العصف قوله ولا يقدر معوما فلما يقال ما زى الغيره ولان بغيره قوله فانه
 يجوز ان يستقر النجاه اى يجوز تقديره الفعل لى فىكون من باب الاضمار وان عد بعض النجاهه بغيره اى
 فى الاصل بمعنى قد فاذا قلت لى زيد قائم فاصل اى لى زيد قائم فعل بمعنى قد والتا لا شغفنا سبى العزفة فذرفت العزفة
 لكثرة الاستعمال وتلفت لى عليها فى استعماله فصارت اذا تارة فاذا لم تر فعلنا فى خبرنا نحو لى زيد قائم فقلت من طلسم
 ووجاز بلائح واذا وجد فى خبره كما فى باب الاضمار يستل الى الضمام وطبقت الاضمار من حلال كما معنى قد وجبت اى
 عليه فكان تقديره بغيره قوله اى التباس اى بغيره هذا الكلام ولما عرض لبعضهم على ظاهر عبارة لم يصح استعمال
 مرده من التباس المفسر بالحقه الا التباس فى حال المنصب والا التباس فى حال الرفع كما لا بد لى ان يفسر لى لى
 من الاعراب فكيف يمتس بالصفة كذا الثانى اذنى حال المنصب من بغيره فى حال المنصب قوله لى بغيره
 فيه تعريف بالفضل الرضى حيث زعمت على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاد لى معنى قوله كما هو بغيره
 سى ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ولعمري من الظاهر هذا الكلام ان العشر لم يقل ختيا
 المنصبه فلهذا الآية وليس كذلك القول من روى علم الحق الشيخ عبد القاهر ووجار الله والذين هم الكافر
 اختيار المنصب ايضا فادنى فى التليل ان يقال لى بغيره خلقنا وفسرنا لى بغيره هو الظاهر التبادى قوله اى
 اذنى دارة توضح هذا الكلام معنى تقدير المنصب لى بغيره الجمله افعليه معطوفة على الجمله المفعولى اى قائم فيها

المازمنة قد تقر ان المعطوف حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا فيصير المصدر اليعطى المعطوف فاشارة الى
 تقديره بقوله غيره اذ في واو هي غير شرطية واذا قرئ قوله والا لا يعطى فاقبل عليه من تقديره قلنا فلا يكون المثال مثالا للسماوة قوله
 هذا بل لا يسلم انما بابي يناسب به المزمومة به المصدر بمعنى اسم المفعول قوله فلا تخافا فيما ذكره من سقوطه لان الفعل الاول منسند الى الفعل
 او الى الاحد على اعرفه والفعل الثاني معنى ذهب سند الى الجار والمجرور: فقايم مقام الفاعل قال قدس سوفي الحاشية
 الفرق بين وبينه زيرا جلست عليه مع ان كلا منهما مني للمفعول ان القايم مقام الفاعل هو الجار والمجرور وهو يعمل في
 زيد رغا لا لفظا بخلاف جلست فان القايم مقام فاعله غير النكلم واما الجار والمجرور في راعى عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه
 ان جلست عليه يستلزم ملاسته فاعلمها النكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضيه ملاسته او ذبا بالعلم فاعلمها فالاول
 يستلزم فعلا معلوما فيعصب زيدا واسلم عليه والى يستلزم فعلا محلا لا ير فعاذا واسلم عليه قوله بل الكلام الكائن في
 اى الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعنى رقبيا ومتديرا قوله وكل صغير وكبير مستطراى كل عمل صغير وكبير مستطراى
 الاعمال قوله لا يغاوره الا تتركه الصغيرة ولا كبيرة قوله شادة عن بعضهم وهو عيسى بن عمرو السجوي ذهب الى ان الفاعل
 للمعطوف قوله من شرطه بمعنى اشترط فيكون البارصاة ومعناه ان يذهب لها ويرولته اليها المتضمن المعنى اشطراى كما تجر الهمزة
 ومثله هذا الفاعل قال هذا لان الفاعل اذا كانت زيدا وغيره واقعة موقعا لها معرض نحو فاما التميم فلا تعجزا لان عمل
 ما بعده ينفى قبلها قوله اسم عمل فيه نية بذلك على ان المفعول يتبادل المفعول فيقول الخوف والايصال قوله على
 صيغة الجوارى اه هذا الكلام رد ما قاله الفاضل الرضي: وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون موقوف على المفعول
 وهو احد من حيث بمعنى لان التحذير ليس النفس الذكرا بل المذكور وان كان على صيغة الماضي للمفعول فلا ذلك لان
 مستعمل من حيث المعنى فينبغي ان يلبس مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيد وعمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي
 المفعول ولكن المعطوف عليه مقدر لا المعطوف كما توجه قوله لا يد من فيمير في المعطوف مما الاعتراض ناذ عطف ذكر
 حذر او ذكر لا بد ان يكون فيمير راجع الى المفعول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان بهما ضمير قيم الظاهر مقامه
 اشعار بان المفعول في هذا القسم هو المحذرة فيما سبق هو المحذرة قوله والاسد عن نفسك هذا بيان كمال المعنى وان
 هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله فيكون بعضا نقل بعض بشايعين هذا التحذير عن غيرهم قال وانا منى عنى للعصاة
 الازيت لان ذلك تعلما فلا يحل قوله ايقال القيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكان الخطاب مع
 فعله الماضي للاسم الغائب كما نقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فان المعنى رغا بعد نفسك فيجب شهوره وان
 على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ليس محذرا مستقبلي محذرا وحاصل الجواب ان المراد بضمير
 تبعيد ما من الرزايل التي توجد فيك فالكذا لم تبعدها عنها لئلا ينسبها اليها والاشارة الى ان المعنى على هذا المحذرة
 منه لا محذرة قوله قبل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض التمج الامية وحاصل ان الاسد جزء من التحذير لثبوت افادة
 معنى التحذير على وجه استخراج من تعريفهم واما قوله عن القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس كمراد واما قوله
 عن القسم الاول فكذلك ايضا لان ليس معمول لا تقدر راتق تحذير انها بعد بل المفعول اياك فاصح ان يقلل

لا

على ضربين المفعول المحذرة كرا او لفظ المحذرة وحاصل الجواب ان التضرع عبارة عن المفعول والالفاظ التي هي
التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله علم ثبت الامور اجازة ابو علي استلزام قوله تعالى وعلى الذين انما
التحتم قلت التقدير وقت قوله نعماني في الفعل اه اي يكون ذلك الحديث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
العامل في المفعول كقولك ضربت زيد ايوام الجمعة فان الفعل المفعول الواقع في يوم الجمعة عن ضرب مذكورا في ضمن
الاصطلاح اي ضربت فانه خبره قوله اذا كان العامل مصدرا كقولك اجمع ضربت زيد بالجمعة فان ضرب فعل كقولك
وهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة لاحاطة الى قوله مذکور لانه مثل يوم الجمعة يوم طيب ان فعل فيه فعل الا ان
من هذه الحقيقة بل من حيث الاخبار عنه بان يوجب ما تصدرا خبره بقيد مذکور يخرج القيد الحقيقية قوله اشارة الى
المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاشارة كما خواتم بل هو بيان والتحقيق قوله بهما كان الزمان او مجرد
المشهورين انما لم يجمع عليه في المعنى بل هو الزمان هو الذي لا صلة له بغيره سواء كان معرفة وذكره كحين والحين
والوقت في المحرر والبناءية تقدر معرفة او ذكره كايوم واليوم وسنة وستة وستم بغير الدين المالمالي لاجل اليوم واقتران
من المبهات وجعل المحرر وذه السمارا اذا شيفت كايوم الخميس والجمعة ونحوها كان فهم من الوقت وهو غلط قوله
بالجماعات است معلوم كانت معرفة وذكره وهذا هو مذرب الاكثر من المتقدمين وتبقى فيه تفسيره ان المسم من المكان
ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك والماك مع انه منصوب على الطريقة بالاختلاف ثانيا ان المسم باليسر محصور وهو اطل
ايض يخرج الفرخ فانه محصور مع انه منصوب على الطريقة بالثمان الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في سماه كالفرق مثلا
فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالانفاضة الى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير دخل في
الفرق ويندرج في هذا القيد عند ولدي لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس مدخل
في سماه فلا حاجة الى محل والم لا مشرفه بالجماعات است احتياج الى التفعي عنها فاجاب بانها محمولة على اليقظة قوله
بالعبد ردت وما يقاربه من تخزنت وسكنت قوله لا يم دون الدار اقول الفرق بين ضربت ودخات في غاية الاشكال
فقال قوله لا يقع ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المتأين في الصحة وعدة ما بل الصحة جارية فيها فلا صح
ح ما اختاره ثم الامة من ان دخلت فعل لازم والعبد مفعول فيه قوله بالتفصيل فيه بعينه كما تقولوا في خيتا الرث
يوم الجمعة سرت في يوم السبت سرت فيه وتساويا يوم الجمعة سرت فيه سرت وبلا يوم الجمعة سرت فيه قوله الرث
من نحو المجنبي للتاويب فانه يعقد في التاويب ان فعل لاجله فلا لا يخرج كقولك لما ضربت زيد اي اذا قال قال
ضربت زيد ايفقول له المجنبي التاويب اي الذي حصل بسبب ضربك قوله مذکور معك في ضربت ما يابى اي اقول قال فلان ضربت
زيد ايا يفتقول مجنبي التاويب فيصدق على التاويب ان فعله لاجله فعل عنى ضرب والتاويب المذكور مع مفعوله
قوله براده مع العمل فيها اي يكون وفلك الفعل عالما في المفعول له مخالفة خلاف اشارة الى ان نصب خلافا على اية مفعول
مطلق قوله اوتبه بالرب بيان لكون ضربت عنى اوتبه بالرب قوله اذ ضربت ضربت اوتبه بيان لكده المنوع بعد
ان ذكر اشك كونه للتاكيد والتقدير ضربت ضربا مثل الرب الذي للتاويب قوله وبذا الفخلاف مطلق المفعول فان

بقي كما عرفت تسمية الجمهور مفعولاً بواسطة قوله ولم يكتف آه اي لم يقل وانما يجوز بدون ذلك الخ لانه ان لم يكن الخ
الى تقدير الام لان ادوات التبيين على ان الخ والتقدير يتجرى المعنى فاقام المظهر مقام المضمرة على معنى فرقان تقدير
هو المتركب في اللفظ فقط قوله اي متحد فاعله وفاعل عامله قال جسم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك هو الذي يقوله
في نظمي وان كان الاغلب هو الاول ويتقبل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين ع في فتح البلاغة ما اعطاه الله
النظرة مستحقاً لسطوة لستها بالبلية وسحق للسعد ليس المعطى للنظرة هو انكده تعالى قوله الابالان اعتبار بان يستتر
زمان ضرب اولاً ثم اعتبار زمان التاديب لان المقرب سبب في التمايز للتاديب قوله لشيء المصدر فان المصدر فعل
الفاعل عامله ومقارن العامل في الوجود فيستلحق في الوجود به الفعل بلا واسطة قوله واختر عن نفسي عن نفسي
انه قائم مقام الفاعل وقد رفع قوله من ان سناد الفعل وكذا هو مجناه قوله لا لازم التنبه على بعض الظروف
كقوله في ان ذكره فان فيها المنصب فاذا وقعت موضعاً تشبهي في الرفع جرت على غالبها قوله بقية قطع على ان فاعل
قطع مع ان منصوب يستعمل في الاكثر احواله قيل ان الفاعل ضمير الامر المقرر في التقويض من قطع الامر بكلمة قوله
بما خلق عن تكلفه متبناً غير مرجح الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائباً عن الفاعل قوله وقد جعل بين العبر والنزول
اصل في المثل ان فخر او اخفا طعنة ابو العور الاسدي طعنه في ثيابه فخره في ثيابه امره وكذا كان يبرها من بها فخر
وكانت ذات خلق وادراك فقال لها يبايع الكحل فقال في عاقيل وكان ذلك لسمعه صح فقال ما دامه
لا يبتك قبلي ثم قال لها ما يعني سيف ان تقم ايدي فنادت فاذا هو لا تقم ايده من يضعف فقال عدة ابيات
منها شعر اعم بفعل انحرم لو استطيعه وقد جعل بين العبر والنزول اي بين المراد ومطلب قوله يتجرى
المراد والخشبة اي تساوس ذلك انما اذ غر خشبة في نهران نزل الما بحيث ساو مراراً رس خشبة ليقال استوى
المراد والخشبة قوله لو تزلت لناقة اي لو تزلت مع ولدك في مكان بلا مانع وصفتها قوله اعلان دريب جمهور النحاة
اختلفت في اهل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشافعي وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج
ان منصوب باضمار رسل العباد والواو الاضمار خلا فالاصل في التمازيب اللومين هو ان منصوب باحلاف شملون
عامله مفعولاً بمراد وان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظ واليهما ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من
ان منصوب بنفس الواو وهي حجة العمل فلا تعمل مع وجودها موقوتاً منها وما ذهب اليه الاغتشس من ان منصوب
كمنصب الظروف وذلك لان الاطلاق اعمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرت فلا يحل المنصب عليها
عامة كما عطف بالبعد الاذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير مودود بان لو كان كما ذكر كجاء المنصب في كل واو متبني مع مطرد
مخر كل رجل وثيبتة تناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله وجاز اي لم يجتمعان الجواز ليطابق على ما قيل الوجه
في حذف المثل المذكور قوله لوجب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يصلح
نعت على المراد من المعصية وفي المثال اعترض لانها ليس المنصوب على المعصية لكون المنصب في العطف الذي هو
الاصل ظهر واولى قوله حيث لا يحل التعليل لوجب العطف فان المنصب يجرى على عمل العامل المعنوي قوله من

اعادة الجار ضمير جازمه الكونيين في بسمة وبعبريون للمشورة والمختر رخصة باجازه في البسمة كما سئل عليك قول ابن
حيث هو فاعل او مفعول فان العالم في قولك جازم زيدا لعابدين يمتد زيدا لكن لاس حيث انما فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ
او نحوه لكان البيان بكالمه قوله لكنه في حقه الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو حيث انما زيدا راكب قوله المفعول به اذا كان المفعول
مصاحبا له للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو فكاف زيدا درهم فان عين قوله وادبره لولا الآية لمعنى ان انما زيدا لا كفاه
مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دنوهم في وقت البسبح وهو وقت نزول العذاب الطابرك المردم قوم لوط قوله انما
اللفظ المفعول كما آه فيرد على ما في شرح المنسوب الى الحسن ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي وهو صمد استعمال
ان غير الفعل يتصل به الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظه ظمنا كما عرفت في اول الكتاب قوله وليس في مفعولا
به لفظيا فاني ان العامل في تقدير قوله فيها يفرق كل امر في هذا المثال يجوز ان فلا تتصل قوله ان جعلت امر واحدا
ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الجمالية من ضمير الفاعل في ان زيدا مفعول فاعل ما نحن فيه قوله في جزاء انما
لان الاستفهام في حكم النفي لان النجاة الاستفهامية غير شبيهة بالنفي قوله اذ بعد الاقتصار انما يقول انما
الا ان جمع النفي الى الحال بعد انما شرط النقص لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الاستفهام مفعولا او مفعول لا يكون
الموجب الاندرا في هذا المثال الصحيح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او مقرا عليه في حال
تيسر ما عرفت في الخبر المقدم على التبتة النكرة قولها لم ينجها عن العراك خوفا من العاص بخلاف الرعاة فانهم
اذا اوردوا الماء جعلوا قطعاص حتى تروى قوله على النقص قال في المشبه بالنقص بالصاد والمعلمة والمجمعة اعمية
نقص الرجل نقصا لم يتم مراده قوله من يعطون فهو ما خون يخرض والبر من مبارك الابن قوله ولعل المراد
بالذات قوله فعليه جسد قال الفراء هو يجمع بجمع شعبة بل فيها الطاقه قوله تروى في معنى نكرة لان الاضافة في
وي في تقدير الافعال في في التقدير من وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركة فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس
بعضه ولا كرت في قوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحى عندي جواز كون صاحبها نكرة بل انخصص لورده كقولهم
عليه ما به ايضا باعظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله سلمت اعدا وعلى وباراه حال قياما او اخرناه هون به بسبويه
قوله شق زينة قايما لعمرو فاعداي فيما اذا كان العامل المعنوي والاعلى حدين فحيز من على كل واحد منهما يتصلقه
فان العامل في الجملة من معنى التسمية وهو يدل على حدين حدث المشبه وحدث المشبه لان التسمية تسمية على طرفين
والقيام تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو مخرج كونها على في الجملة قوله النفا فاذن تقدم الحال على عامله
الذي فيه ضمت ما عدا انفس ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبها تسمية التسمية قوله الا ان الظرف مقدمه او نحو
قولهم اكل عام لك ثوب فتوب مبتدأ كجزءه وكل منسوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله نعم كل يوم هوني
قوله فاذن لم يكن المشار اليه جواز الجمع قوله هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المتغيرات لا الطرف
داخل في العامل المعنوي فلهذا جازم ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله على الجور انما اذا كان
مفعولا او منصوبا فالبعبريون على الجواز والكونيون على المنع الا اذا كان صاحبها مفعولا والحال مؤخر عن العامل

قوله الاكاذب للناس حال كونهم كاذبا في عيب اي لم ينزل ملك الي طائفة معينة رواه علي قول كفار المعجم انما ارسل للعرس
قوله حاله عن الكاذب والمعنى ومارسلناك الامانة للناس عما يفرتم قوله يجعلها صفة للمسلمين كما في معنى تفك كاذب يعني
كذبا اي ومارسلناك الامانة كذا قوله والكل تكلف وتصف الاما الاول فلان تارالمبا لانه مقصود على السماع واما الثاني
فلا حاجة الي تميز الموضوع والامانة في العلم من ثبوت مصدرية واليق فان كاذب خير مضان لانه الحايه بمعنى جميعا قوله
بشيء واحدة توشيح الكرام ان المراد بالشيء الواحد منها هو الطبيب وپشيان هما البسيرة والرطوبة والاعتبار انهما كونهما
وه فضلنا عليه لان التفصيل يقتضيها وقد تعلق كل واحد من الشينين بتعلق ليجب ان يقع كل واحد من اثنين الشينين بعد
والبسيرة تعلقت بالشارية بهذا اي بالتميز الذي اشر اليه بنقطة من حيث انما الشارية مفصل وشيئة كونه مفصلا
وان لم يكن محتبة الا ان يفرض في السب غير ذلك افسير هو للفضل فلا يحتاج الي ذكرهم الاشارة الى ان الاما كان
الغفيرة بسيرة الى الظاهر كعدم قيمه المظهر اعني هذا مقام الغفيرة في كونه مفصلا كما كان الغفيرة مفصلا لا انما قام الذكر
ووجب ان يقع بعد هذا المفصل متعلقا على البسيرة وله طيبية تعلقت بالشارية من حيث انه مفصل عليه فهو غير منه
فوقع بعد الغفيرة متعلقا على الرطوبة قوله الابعاضا رده في السب لا يجب ان يكون في فعل التفصيل غير مبرح على
المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو قوله قال الرضا اه الغرض من نقل هذا الكلام التقوية سابق من قوله لانه كان
الغفيرة بالنسبة الى المظهر او بتقدير مسياتي من قول الرضا ومع هذا فلا يراى به اشارة الى المثال قول سيد المرثين ان
عم في الجبار والدان في طالب اس بالموت من الفضل بترجي قوله التي وقعت ان مصدرية اي يبيح وتوهم الخ قوله قوله
الاسمية اه لان الاسمية تالي عن قوله مما حال لانه لا التها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل
في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت قربة الاستقلال قاسمها زيادة الرابطة قوله في الحال المنفصلة وهي التي
لا نسبت صاحبها عليها واما كالباني قوله كذا جازم ركبنا قوله قوله الى اي مشا قوله لفظا يعني باللفظا بيا كذا
واما معنى فلو قد شتر كما ومحصصا كاسم الفاعل قوله الى الحال لانه اعني زمان النكح مخبرات الحال الخوى التي
ما بين الية فانه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون مستقبلا واللفظة قد انما تقرب الماضي الى حال النكح
حقيقه قوله الواقع حال اي حال اخرها قوله صدره فعل كما اذا كان الحال حال عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كذا
اذا كان حاله عن المنقول قوله يجوز اقيده للدلالة اي ليدل الموضع الواقع حاله بخوضي مجازا فان قد حقيقة سو منوشه
لتقريب الماضي الى حال النكح الى الحال السخوي قوله انما هو نسبت الى زمان العامل فانك ما واقلت جازي زيد ركبنا
المعوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الشيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد فوجه
من فان الجمي والغير المقاربة بينهما فكان اتيه بالركوب كان مقدا على الجمي لكنه فانه دواما هذا يتحقق للفاضل والغير
ويعمل لشيء المفهومة قوله حجة دعائية اي جازم بق الله صدره فعمله انشائية دعائية فلا يكون خبر الما عرفه
لا سمر الظاهر فان المعنى عدم وجوده لا يحتاج الى سوجه بخبرات الاثبات فان اثباته في كل وقت يمكنه الى موصوفه
متعلقين فان الحال يحتاج الي قد المقربة قوله مطلقا اي سوا كان مفردا وجمعا قوله منتهى الامر ان كان مفردا وقيل ان

بعض

قوله او بمعنى ائمة معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاجل معنيان التحقق والاشبات ولا يخفى بوجه التحقق قوله
اي تحققت البرية ونحوه لما ذكره المحقق الرضوي من انه لا معنى لقولك تبقت الاب في حال كونه عطوفاً ليعلم ان يكون
المعنى اعلى عطوفاً معقول ثمان الاحال وبيان ونقدان احق في تقدير ارجح البرية يحذف الظهور المقصود واثباته لنفساً
اليه مقاسه كذا ائمة وانما يجب حذف الاحال بنالان الجملة اسابقة تدل على عالمها مستغنى بذلك عن اهلها
اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة اسابقة قوله للناس رسولا فرسولا تأكيد للكمال والجملة قال التميز اي التميز
من باب الاطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اي الاسم اخر زبير بن عوف فقلت اي قلت قوله لكن المطلق اه تعريف بالتحريم
حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقاً قوله غير مستقر محجب الوضوح فان لعين وضعت لعين واحدة
معينة ثم وضعت بوضع آخر لعني آخر فالوضع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد الموضوعات قوله
اما موضوع هذا الرد ويد اشارة الى التواتر وقد سبق في اول الكتاب ما اخرناه من المذمومين قوله من تعدد الموضوعات
له اذا كان موضوعاً للجزئيات قوله او مستعمل فيه اذا كان موضوعاً للمفهوم الكلي قوله من حيث انه موضوع له فان
الابهام ان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلاً فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لاس حيث ان اللفظ
موضوع لها فانك قد عرفت ان باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال قوله والاشبات
حيث وضعه بذاتي الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون قوله نحو طاب زيد او اياه
في طاب ولا في ذات زيد وانما اظهر هو الامر المقدر فان معناه طاب لعين اموره ثم ليس ذلك الامر بقوله لغت قوله
في ثواب المواد يعني كون ذلك المفرد مقدر في غالب المواد والافتقار يكون غير مقدر نحو خاتم نقتة قوله اي ارفع الابهام
مطابقاً اي من مفرد هو المكان مقدر رقمه والفرص بيان حاصل المعنى قوله في ضمن عدد جعل طرفية العدد المقدر
من قبيل طرفية الخاص امام قوله كغيران برافيز ميكال ثمانية ميكال والملكوك كالتنو ميكال سبع ماعاد نصفها
قوله على الاشارة التامة اي ان قسام غير العدوار لجة وقد شمل ثلثاً منها وترك شال الزواج قوله لم يستوف
لنقا ويرقان من بطلتها الزواج ولم يذكره قوله وذكره بعفما وهو الوزن حيث ذكره مشايخ لان الاسم قد تم في
اعدادها بالتزوين وفي الاثر التزوي قوله مع التزوين اه وانما استحال الاضافة مع بقاء الاسود لان الاسم اذا لم يمس
باجد باصا تاماً فالاضافة دليل بان الاسم ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه قوله عندي الزاود قتال في
القاسوس الزاود والالكبير والاطول الاسفل سبع وثل بالعار قوله وهو بالاشارة جزاؤه اي في الاطلاق مسمى الكل
عليه قوله رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افرود الا لان المطا على افروده على بسيل اليد ليد نقط قوله
بالخصوصيات الكلية والشمعية في الاول دخلت الالواع وبالثاني دخلت الاعداد قوله جزاؤك اي ان الاطلاق صحيح
على الايراد على ما فوق الواحد حتى يشمل المعنى مجازاً فان حقيقة الجمع لا تتناول اشئ الا ان يراد بالجمع اللغوي قوله
او اعني على المعنى الاول كما تقدمت على الثاني في مات وهو الفارق بينهما قوله شريك اي عشرين التي لك قوله عشر
نزعان اي عشر يعني اليوم العشرين منه قوله اراد عشرين اه قد يقال ان اتميز بكثرة ورضان معرفة نحو لاس

الاعلى القدر ان لا يكون علما قوله لقصور غير المقداره فاذا قصر عن طلب التميز فخرج الى النسب التميز الذي يكون للتفصيل على التميز في
التفصيل عليه انما سببه هو عاب التميز قوله كان الظاهر ان يقول له لان الابهام الذي يستعمل في التميز ليس الذي الذات المقدر
في طرف النسبة قوله سببه زيد بل هو اي يفتيك يد من جهة كونه جلا قوله خاص بالمتنصب عنه ولغني بما تحت التميز عند الابهام الذي يقيم
مقام التميز حتى يبقى التميز بسبب قيام ذلك الابهام مقامه فضاية كز يد في طالب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد قوله
والتسلسل فلا يكون هو الابهام بسبب المعنى حتى يكون طالب زيد طيب وازين عليه واما بسبب اللفظ فهو مطعون على الابهام
قوله فالنفس عين لان المراد بها بناديات اشئ قوله على ان يكون التمييز فيه معنيا باعتبار الرجوع الى شخص معنوم
قوله اي خيرة فارسا وذا القول انما يستعمل للتعجب الى الخالص من المذموم من غير قوله بعد ما لم يكن لفظا القرض
من هذا وقع ما ورد عليه بالنفس طالب زيد نفسا فان التميز فيه اسم ليس جعله لما تنصب عنه ولا يفتح للمتعلقه وبعد زيد
التعجب ان يقع في الاخر ارض قال لفتح جعله لما تنصب عنه جعل التميز فيه في طالب زيد نفسا مجازا باعتبار
سبب تنصبه حيث انصب باعتبار سببه الفعل اليه فالنا صفة حقيقة هو الفعل وشبهه قوله رفع الابهام عنه في سياحة
فانه انما يقع التميز عن تلك الذات المقارنة بالنسبة اليه قوله اي فيما جازاه لما كان الظاهر ارجح التمييز في التفسيرين
المذكورين فيبقى حكمه ان كان لفظا في التنصب عنه فكيف لم يرجع التمييز حتى يشمله قوله وايضا المقصود واه في هذا التعريف قوله
حيث قال والاندري بين التميز والحال هنا فراق لان معنى التميز ما من فروسية فلا تدر في غير حال القروسية الابهام
هو سببه تبادر من جعله حال قوله لما قصد القروسية الاله على ان الظاهر غير مراد قوله شملات الاما من قبل او عمل او
اولين قوله فورا في التمسك بناؤه على الظاهر الذي يقبله العقل اسلم قوله التميز يحتاج الى التعليل اي التعليل
مطلق الاستثنا وهو المذكور بعد الاخراتما حتى لفظا لما قبلها لفظا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظي بين تسمية فاحققان مختلفان وجمعها في تعريف واحد غير ممكن فلا زيد لم يرفعها المعنى فان الحقائق المختلفة
بجز تعريفها باعتبار مشترك قوله هو اخرج آه وبهنا شبهة مشهورة ويؤكد اذا قلت قام القوم الازيد انما
انك اثبت القيام التيمم الذين من جلستهم زيد وقولك الازيد لفظي حكم القيام عنه وهو ناقص ووجه ادر ان
زيد غير ادخل في القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الازيد قرينة للسامع علم اد
المتكلم وتاثيرها الالستة منه واد الاستثنا بمنزلة اسم وان تقولك على عشرة الالواحد معنى على التسعة فلا دخول
ولا اخراج وتاثيرها هو الحق في الجواب ان المراد بالقوم منزهة عن حقيقة اخرج بالاستثنا منه زيد لكن الاستثناء لا يوجب
وبما ان قولك قام القوم الازيد بمنزلة قولك القوم اخرج منهم زيد جازا وذلك لان النسب اليه الفعل وانما تنظر
لكن لا بد من التقدم وجودا على الية التي يدل عليها الفعل وبذلك يقتض حصول الدخل والاخراج عنه في التركيب الحكم لان
الاستثناء بيان تميز وكل كلام اتفق آخره التميز وقت كمره على آخره كما في فرجة زيد اره فلا ناقص الاستثناء والية
قوله في الكلام موجب وانما وجب انصب لان جعله بدلا لفظي الى اللذبة عند سقوط البدل منه لغير من قولك جارفي
الازيد اي جاري في كل احد قوله لان الكلام تيسيل لقوله ولا حاجة بقوله بليل قوله وكان لبعده اجلا الان سبب

ص

بعد ما على المعنوية قوله لانه حتى ان غير جميعه المستثنى قوله اذ له نسبة اهاى المستثنى نسبة الى نائب الفعل المستثنى
لان الفعل وشبهه سندا الى المستثنى منه وحرقة المستثنى خبر ما سندا اليه اصد فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارتين
الفعل وشبهه سندا الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اوضح ولما عمل في كل نائب ان
يعمل في الجزاء لان هذا الجزاء لما وقع بعد تمام الكلام وقع بعد تمام الكلام شايعا لمفعول فعل فيه العمل لما قبله
واعلم ان ما ذكره المصنف هو احد المنزلة بنسب بقية نزيه اخرى اسما ما نزيه اليه الكسائي وهو ان عامل انصب ان قدرة
بعد الاخر وقد انجز فقدير قام المقوم الا ان زيد لم يقرب وتاينها ما ذهب اليه القراء وهو ان مركة من ان ولا العاطفة
خربت المنون الثانية من ان واوتمت الاولى في لام لانها اذا تسبب الاسم بعد ما قبلها واذا اتبع ما قبلها في الاعراب
تبدا العاطفة وتاينها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بوزن افعال لانه لا يكون هناك فعل وما
سناه نحو القوم الا زيدا اختلفوا في الباء والذي اليه اذهب ان عامل انصب لاس غير حاجة الى شي معها لانها حث
مختص بالاسماء غير سندا منها منزلة الجزاء فهو كحروف الجر وروا المذهب السابقة بلفظ الى المتكول قوله فالمتقطع
مطلقا سوار كان في كلام موجب او غيره وسوار كان قبله اسم يعجز عنه فام لا قوله فمن رسم هو المرحوم وقال بعضهم
لا يصح بمعنى لا معصوم وقال السيراني انما ابن رحم المرحوم اى الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر راجع
الى رسم او مكان من رحم وعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الامكان من رحم الله من المؤمنين وهو يصفه وعلى
جميع هذه التقادير لا اشتنا متصل قوله ام الباب لانها موصوفة بالاستثناء وما عداها موضوع للمعان ان الصيغة
والنرفية والمجازة ونحوها استعملت في الاستثناء لئلا ينوع من المناسبة قوله او الى بعض مطلق لان الكلام متصل على
الباصة فذكرت في ضمن الكل قوله عدك كيتهمى تجاوزا ليجي زيدا واصله انه لم يحج قوله ولا يعترف فيها اى بان تثنى
ويصح كما في غير حالة الاستثناء ومنها فائدة تناسب المقام وحي ان سبب قرارة سيبويه النحاة جازالى حاد من سلك القامة
الحديث فاستعمله قوله ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاحذون عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
افصح بهما وكنيت ياسيبويه انما هذا استثناء فقال والله لا اظلم علما الا ليجنى مصادق ثم مضى بترجم الاحفش وغيره كذا
قال ابن هشام واما انما القراء رويته بالاسناد لا تارة الى ابن هشام الخ فروي ان سبب قرارة سيبويه التحا من جازالى
حامد بن سلمه فقال له ما تقول في رجل وعفت بالصلاة نعم العين فقال له كنت ياسيبويه انما هو عفت بكسر العين
فحذف وزعم الخليل قوله على البدلية اى بدل البعض من لعل وصح مع تعاف بغير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط
بدل البعض لان الاستثناء متصل بلفظ نعم التغيير لانه يفيد ان المستثنى من البعض من المستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه
غير مذكور واما اعرب اعرب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو الجورح المركب من المستثنى منه والمستثنى منه
المستثنى منه ما يقتضى المنسوب لانه الجزاء الاول المستثنى صلاحيه في غير الفضلات فالجواب بالنسب فاذا نهيت المستثنى
منه لم يكن المستثنى في غير الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانها جزاء الاول لانه اذا جازى لامية قوله ليفيد
يصح اى يفيد الكلام قوله نحو ذلك كل حيوان اذ قال فافضل الحشى بارتثال لما يعجز فيه الحكم على بسبب عموم الاول

اتمى وذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه وتوسط عالمه على ما بعد الاو والتسلح يجران عظيم من حيوانات البحر قوله لان في
الظني اثباته بما يجب العرف في تسليم الاثبات لانه عية فان تصور لفظي التي تترقت على اصور لفظي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه
فوليس عية قوله على جميع الصفات ويصح لان منها الصفات المتباينة كالقيام وعدة قوله عملا باختلافه في جعل المستثنى به لا كما عرفت
سابقا قوله صفة في صفة سببه كالعلم والكرم والشجاعة نحو ما قال لا تولد اتماما كما هي حتى من الاثر الذي جرد به غرقه كان من مطرد
ذلك لان فائدة من هذا التخصيص على كون النكرة مستقرة للجنس فلو لا ان العمل تنالها جرحا ان يكون معنى ما جاز على كل اصل جاز
آمان لو انك تفرقي تلك بما يستفيد من النكرة من الاستعراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر لا استعراق لكنها كانت تحمل في ذلك التفرقة
الفاخرة فظهر لك وجه عدم جواز زيادة من فده في الاثبات قوله لتأكيد التفرقة لفظي مجردا وان لم يتاخره نحو
جاري من جيل وامرأة كما عرفت قوله لان تحتاه هذا الجملة الا غير فزيد له فيقال انه اذ ليدل على عدم لفظ الصفة
يجب ان يكون مقتضى ما قبله لا متصوبا قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذمب بعض النسخة الى ان العال في بعض
وان بدل مقدر بقرينة السياق في سائر التوابع العال في المتبوع بحكم الاستصحاب منسحب على التابع ولبعضم
ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشارة الى الذين بين فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد مرته هذا استفهاما
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطرح وهو ما تابع لم يتبع بقوه عنى لفظة ومجمله باذا اثبت ما اذا يعرف علمه ما عرفت
في اثباته حتى ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعنى المنسحب على انه غير لما لم يتبع جملة البعد حتى المربع على انه غير لما لم يتبع
قالوا لا محله الواقع في النظر هو المحل التوسيع حملا للافظاظ على المتبادر منها قوله اي براه انه كمنى ان فاعل حاشا
ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر التسمية قال على التفصيل المذكور من وجوب المنسحب في المستثنى من الموجب المقدر
وجزاه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوال في ان قص قوله متعلق اعاب لان الاعراب
حقيقة للصفات التي قوله لولا التما على ذات سمته لكونها منسب المتغير بقول مرت بزى في خبره راسي مغايرة قوله
اي واقعة بعد تعدد فوجب ان يكون موصوفا ما هو الوجود مفهوم من تفسير قول المسماح فان وقوع اللفظ
بعد شئ يتسلم جرد شئ الثاني لفظا واما شرط ان يكون ذكره ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غيرها فانها لما
كانت تعرف في الوصفية جاز تقدير موصوفا فاجابة تفسير الجمع بالتعدد ليدخل فيه مثل قوم وزيه وشمس قوله
كل رجل الا زيدا جاني اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الصفا بطريقه غير محصور بل على ان المراد بان
المستبعد كما فسره به والاولى على ان ظاهره نحو ما يقال لتعدد الاستثناء عند وجوده اذا اتصل بيزم دخوله لفظا
وانشطع بيزم عدمه قوله قطعاً والجمع المذكور غير المحصور يتناول المستثنى ولا بعد فيه فيقدره كلا النوعين من الاستثناء
قوله ما جازي ما قبل الازيد ووجه التعدد عدم تعين دخوله في المائة وعدم تعين عدمه قوله الا واحدا
هو الا واحد لان اللفظ لا يحل الا في اللفظ المستثنى والمتصل والتالي لا يتقطع قوله تعين بوقيد للذم على اي الذم المتعين الذي
هو شرط صحة الاستثناء وعدم قوله ان ذلك قد ان وما جانحان قربان من لفظ الاشارة وان مثل هذا الشعر قوله
سلم الناس كلهم بالكون الا السالمون والسالمون كلهم بالكون الا السالمون والسالمون كلهم بالكون الا السالمون

لا التام

والمقصود على خطه من قوله والاوجب ان يقال آه لانه مشتق من كلامه موجب قوله مكان زيد هذا الكلام اشارة الى انما يقرب
 معنوية وهي بيان معنى هذا المركب اي ان معناه القوم جار في بدل زيد اي هو مكي وبه فائدة لفظية بينه وبينها كما في قوله
 وهي ان سوي في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوي استويا ثم حذف الموصوف واقدم
 الموصوف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصارت مكانا فقط قوله ولم يبق سوا العدوان اه فسوي فاعل
 يتبع لم يظهر اعزاه لوجود الالف وهران ايات الحماسة اوله فلما صح الشرفاسي وهو ان صح اي ان شرف يا
 اي ظاهر فها هم اي جزئيا هم اي جزئيا عدوا كما جرت احواله كما بينه ان قوله **ذو العلم الاكتمش** ان سوا بزه بالمجسي يتا
 الغيب في آخرها قال امي لان كنت منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل اطلاقك انطلقت قياس
 على التقرين ان حذفت حروف الجر من ان المفتوح بنا المخفضة وان المفتوحة المشددة قياس من غيرهما سماعي قوله
 ثم حذفت كلمة كان باللان المعصية فانه التبدعي الفعل ولا دليل على ان في العام قوله **وابلل الغم لعمد**
 ما يتصل به وهو كان قوله واذا نمت اه وذلك القرب المخرج قوله **فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير الكسر**
 ما شرط قوله اذلالا لم فيه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا للاسن ان وان قوله صفة الجنس وحده لتقدير لفظ الحكم
 لبيان صفة الجنس قوله ولا يسجد ان لقال رد لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل قوله في صدرهما مطلقا
 اي - اركان بنينا ومنعوبا قوله احوال متروكة سميت بهذا الاسم لتمازجها مع جباها فكانتا تروقت عليه وكثيرا
 اي تليها فكرة اه تفصيل للاجمال الواقع في قول المهم فان كان منفردا اه فانه مثال المنفرد المعرفة والمنفرد من بنيته
 مع ان حكمها كما في الرفع والتكثير وقوله **ليس من عاية لتفخيره** العبارة الجملة لقبوله اي لمبها اه قوله لان الاضافة
 اي الى المفرد قوله على بسبب منع احوال ولا منع الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة ومقصود قوله **فمن شئنا اه** لان
 الجنس يقتضي تعدد وهو لا يتغير عن مثل هذه المعارب قوله **لا بعينه** اي لا يلزم عادة فلما الاسم السابق لانه
 بغيره ايضا جاز كما في لازيد الدار ولا عمر وفان عمر وغيره قوله **لا شتماره** لقوله اتفانم على قال لاجل ولا
 قوة الاباء روى عن ابي المؤمنين ان معناه لاجل عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا انه تزيه عليها لانك
 اذا فتحها تحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتح الاول ورفعت الثانية تحتمل ان يكون الرفع
 محمولا على موضع اسم لا للبتية ولا لزيادة وان يكون بمعنى ليس فدفعه على انه اسم الى غير ذلك من الوجوه التي
 ستطرح عليها في اثناء تفصيل الوجوه قوله **يكون الامان** اه بما كونه من قبيل عطف المنفرد على المنفرد والجملة على طلبة
 قوله **نعت المنصف** هو بوجه الالية الرضي قوله اي تأثير بالمكان العمل في الاصطلاح لا يطابق الا في المنصوب
 وعدم التغير جاز ايضا في معنومها المبني حمل العمل على معناه اللغوي اي التاثير فيقال واما العرض وهو قوله طلب
 الشئ ولو لم يكن ذلك الشئ مطلوبو بالطالب قوله من حروف الاعمال اي الحروف التي دخولها افعال قوله **ميت لا**
 في مرجي ولو كان مرجو لكان المقام مع عمل قوله **الارجل** اه امره يدل على سكونه سميت بالخصائية بالكسر التي
 تحصل تراب المعادن والتقدير تثبت لفعل لانه قوله يعني من الاول فانه اذا واه يكون لام لا اوله في طلب

قوله لكان الاتحادا والادامال لفظا وتوجه النفي اليه فان النفي في قواك لما جعل ظرفه هو الظرفه للرجل
فكان لا دخلت عليه قوله فانه المذكور اى فان المنى والاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله وبني على النسخ اى
الثاني نظرا في كونه تكميرا لفظيا وكجزئية الاعراب رفعا او نعتا او ذلك لانك لما وصفه صامع وصفه لانه وصف لا اول
قوله على لفظه من حيث ان فتحه شبه انصب في العروض والاطراف له اى على محالة التعريب لانها تعمل عمل ان فعل بهما
المنى انصب قوله وجهه بوجه لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل متعجبا وجب رفعه وان جعل متعجبا وجب الرفع
ايضا لان انصب في قواك لما جعل ولا امر امة انما كان اجزا لحرارة البناء بحركة اعراب جعل المعطوف كان في
النفي بالشره وهو اذا بالشره حرت النفي وهو معرفة لم يكن الامر فوعا فهو اذا كان تابعا لاولى لملئقة الفصل لم يفت
الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرت واحد قوله في قول الشاعر وهو الفزريق في برج عبد الملك بن مروان
وقوله اتردى قنار اى جعل المجرور دارة وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به قوله في خواب اراد به الاسماء
استتفان اللام المحذوفة منها لا تعاد الاضافة قوله من نحو علان اراد به المنى والمجموع قوله حين
يفضات كذا في اكثر النسخ المعجوزة في بعضها حسين لان زيادة لفظا لفعلى الاول الفرق بين التوجيهين سبب
عليك قوله باظهار اللام الباراسية وهو نعت لعدم الاضافة قوله من حيث هو مضان لان الاختصاص ليس
معنى الاب مثلا بل معناه الذات المتعقبة بالابوة لكنها سنها من حيث كونه مضافا قوله وهو الاختصاص بيان
ان اصل بعض المضان الذي هو اليوك صلة اب لك كان تخصيص الاب بالواظف فقط ثم لما نزلت اللام ووضعت
صا والمضان معرفة فبني اليوك تخصيص صلي وتعليف حادث بالاضافة واب لك يشارك اليوك في تخصيص الذي
هو اصل معناه قوله اى معنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة بالتركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام يشارك للمضان المقدر فيه اللام وبني معنى اعتبر فيه ان في صورة
المضان وادبهذا لا اعتبار يشاركه قوله فخرج صلبة لثبوت قوله في النفي قال نجه الامت ان ما ليس تنفي الحال
معناه النجاة وقيل ما مطلق النفي وهو الحق قوله بل مما مبتداه وبخر لانها لا تختصان بالقبيل واحد بل يردلان في
الاسم والفعل وابل الحجاز اعتبر بهما ليس المختص بالقبيل واحد وهو اناسم قوله اعلم منه بحوار تحقيق علان
المنى برون ذلك المنى قوله بحسبك درهم فان حسب غير داخل تعريف المضان اليه المذكور من انه يجوز ذلك الشارة
بالمضان اليه قوله وكذا المعطوف على قوله مثل قوله اى مفعولا كان يردان بالمصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف
ردا على المرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حاله اسمي لا قياسي قوله منحا لى اريد بالتحريم
الاسمى فلا يردان المعنى على القلب وهو انه مجردا عن توينه قوله في المتن في قوله دهي معنوية ولفظية بعد قوله
فانته قد يراه قوله علامتها ان يكون انما تدرى القبح المحل فانه لا يبق معنوية كون المضان لان حقيقة الاضافة
نسبة المنى في شئ بواسطة كونها لغير تقدير ان ايراشا من غلاكل عليها لكون قوله على المقدمين مستحدها
المتعلقات والتخصيص فيما قوله كل رجل وكل احد فان الاضافة فيها لانية لا فائدة الاختصاص اى اختصاص

عاشية

العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمفاد اليه معنى الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم حكفت لتصحح فتح
كل الى رجل بان كلا لا حاطة جزئيات كل صيف هو اليه وادفاعة الجزئيات الكلي بمعنى اللام لكن يتبع اظهار اللام
الا بعد التبادل بالجزئيات اذ لا فاعل واللام فكل كل عن الاضافة وذلك الجزور ودان كلا للاحاطة والجزئيات والفرق
لمحوظ من جانب المفاد اليه كما تقر في المطلق فيصح اضافة الجزئيات الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى كل
او الفرد قوله لان الية التركيبية يانه انك اذا قلت غلام زيد براديه وضعنا علام له زيد بخصوصية زيد با يكون اعظم
علما او شتهر يكون غلاما له او سهوا وبينك وبين مخاطبك بسبب الحاج او الذين فيهم لغير معين على خلاف وضع اللام
قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبت الفعل له فاعله المعين لا يستلزم بيوعه للفعل ولتفريده والاشارة في مقام لوج والاشارة في موضع
والقرينة على ارادة وقوعه بوجه صغلا سلم اسما كونه غير غيرت ثم قلت لا يشعني فخرت عطف والاشارة في موضع العطف
هذا الحكم وهو سبب التعريف من المفاد اليه قوله في غير قول شبه واظير بسوا قوله لتوعلها في الابهام فان
مماثلة زيد في صفة لا تخفى ذاتا وكذا اشارة فان تشمل كل ما في الوجود قوله تحصيلها الى اصل قال نعم الابهام وعندى
بجوز اضافة العلم لغير تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريف اذ اختلفا قوله بل فيما والى عطف الحاصل والاصل
ان العلمية وضع ثابن للكلمة فالرثة ما اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم تر ان مقتضى
الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لا يجمع تعريفان قوله قال ذو الرثة كتب في الحاشية قال ذو الرثة
يا منزني سلما سلام عليك اهل الازمن الالاقى مضين ردا لوج قول يرجع التسليم او يكشفا همي قلت الاثاني والديار
البلق اى يرد جواب سلم وكشفت عين ان استخر الذي هو منى من حال سلمه فالاثاني جمع لفظة ورجى واحد
من الابحار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي قوله في تقدير الانفعال اى ما هو
في اللغز مرفوع في معنى او منصوب قوله حارج بيت الله فانه لما كان غير معرف لم يكن فيه ضمير متعلق بقوله
الا انه في حكم الاسم المنون حيث ان قابل له لو لم يتعينه مانع قوله لا وصل في ذلك فان جواز المثال الاول وتعلق
المثال الثاني ببيان على افتخار التعريف والاشارة الالية بنيت على افاوة التخفيف قول بان الاسباب لان ما يرفع
عليه عنى التخفيف ذكره رجا بخلاف اصل الفرضين السابقين فانه ذكره ضمنا قوله لكثرة لواجده من مخالفة الفرضية
والاشارة الى عليه قوله شوب معارضة لان اثبات المطلوب يتوقف على الباطل وسيل الخصم والباطل يتوقف على
المطلوب قوله يا وقال رب سيحنا لانه لا يخل الا على التكرار وجوزوا بعينه استنادا الى ان التفسير الرجح الى التكرار
في حكمها قوله وفيه وجهان اقران الما ورجح الرفع فاعلموا بصفة عن غير موضوعاتها واما المنصب فبغية حكمت حيث
بطل الفاعل شبهما بالفعول نصب قوله فانه يبنى ان اللام لا تعرف من المفعول لانه اذا اتمت فاعلها فاعل فعل مبتدأ
الى صل هو نحوى والى بانه لسلك المذكورة فاول حمل بالمجوزية ليكون ارجح الى الية قوله على تقديره ان
كونه ردا لا يستلزم الفرق قوله معنى اتزان معنى الاول هو معنى الثاني جواز اذ قد ترونه قال تناول معنى تقديره
تتبع اى الفعول اليه في حقيقة هو معناه بالمجوز لان حذفه كان صفة تقاسم قوله بعد الوقت الجاه وذلك الوقت هو وقت

كان في اليوم حاسح الناس في سجده للصلوة فاضافة شملها في قوله سيف بزاع قوله ويا ايها وحاصل نزول
ان اضافة اسمي الى اجاس من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله الساعة والادنى هي اول ساعة بعد زوال الشمس
قوله وقوله في الحقيقة ثابت في مجاري اسوال وسوطي الاقرايم فاجتبه الزوال قوله هو جانية التفسير راجع الى الجانب
الاجانب لان يكون ح الجانب جز من المكان والمكان يقع في جانب الغرب والمقصود ان الجانب جز من
فحاشي واحد وجز من الزماني الذي هو الكل يستقيم قوله تحفيقة كما رسم كثير ومعنى تحفيقة جز تحفيقة
عن التمثل من ذهب فلها من كثرة اخلاقتها قوله لغو زوال الفرافرة اضافة احد المتراوين الى الاخر وتبعه نجم الابد
التي تحدى لوداره في كلام امير المؤمنين على كثير المكن بشرط ان يكون لفظ الصنات اليه شهر من لفظ يحصل
قوله سواء فاداة اه اشارة الى ان اللفظ يخص الوقع في عبارة المع ليس بمعنى التحفيق المقابل للتعريف
يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص لاسن التحفيق فيشمل المشايخ كغيره فاما خفا لان اشئ عند جماعة
يشمل الموجود الخارجي والذهني والعين كذلك فلا عمومح ويزول انما لما ذهب اليه اخرون من ان اشئ
بمعنى مجرد في الخارج والعين بمعنى الذات شامل للمعدوم فيه كالطبايع الكمية قوله سيلك زوال الكثرة الجواز
وهو لقب يشعر بالذم اي اللفظة منقوثة مثله قوله وهو من عت الخفا لان جسم من وادوا الحكم وعند الظفر
اوله ووسطه واخره من حروف العلاء قوله بعد السكون نحو وصول وليه قوله حقيقة او كلها حقيقة كانت
وقاية او كلها كالغيمية في الكسك واليانى فلامى فانها لا استقلالها في حكم الابد قوله لغو اي المصوب والتجود
قوله لى في اه اوله قدر هلك الجواز والاراد الجازم من معنى انكى صيغة المفعول بمعنى انن وعناه ان قضاء الله وقدره
الاشراك بالموضع الشريف وقسم بابي ان بالموضع ليس باراك قلل لمقول به امرأة اه قيل انما حج بالقول
تخر من نسبة الحم وامن لفظه قوله الاسماء الاربعة اى اى رابى وحى ونبى قوله بالحركات الثلاث في فاقم قال
مشل في حذفت اللام وحمل الاعراب على المعين قوله وضع وصاية سانه انم اذا اراد ان يعقوا تحفعا بالذنب
مثلا لم يتيات اسم ان بقول اجابى رجل ذهب فجا وا ا فافوه اليه قوله لكان اشمل لشميل الاعلام قوله علم
خاص كالمخروف والقلب نفى اضافة الى المشرقتى ملك الاحكام الخاصة اضافة ملك الاسماء والحقول كالمخروف
او هو ايعين الكشيب قوله يازيد العاقل اه فان غصته زير فتمت جيل اعلان ملكا من حيث انها يشبان الاعراب المعروف
المعرفة قوله ثم ان لفظه كل ههنا اه مطووع على قوله واعلم اى ثم علم ثانيا واصلها ان اللفظة كل ترضى ان
ان لانها تشمل الافراد التعريفية انما يكون للحقائق والمعرفت بالكسر مادل على الحقيقة كقولك معنى الانسان حيوان
ناطق فالمراد من المعرفة بالفتح وانعرفت بالكسر هو الحقيقة فينبغي ان ين هذا التامع هو الثاني باعراب سابقة وصل
الجواب ان المقصود بالذات من التعريف المتعارف عند النجاة هو ما يكون جامعا لاعدادها لى يفيد الاما اول
فقدان التوابع بالاستقرار وبالذم كمنحرفة فيما ذكره جاسع لهما واما الثاني فلانه لما دخل شمل الحقيقة في ضمن
الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منبهة على جميع تلك الافراد لا يصدق على غير الافراد وهذا معنى كون الخبرا آمنا

انما

انما

من هذا ما قرره بعض اناذكياء بل هو عينه قوله فلوحوت اه بان يقو بمقامها غير بقوله الرجيم اى المرحوم المعنى
 الصالحين او المبرورين رحمة الله قوله بل وانا اى فى جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانك انما تجي بالصفة لتعريف
 الناطق الموصوف المبرور فكان الناطق يبرهنه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان تكون الصفة متضمنة للحكم المعطوف
 الناطق عليه بمولد قبل ذكر تلك الجملة وبه جى الجملة بالجزئية لان الانشائية لا يعرف الناطق حصول مضمونها الا بعد
 ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ مفرده ولا مضمنا جازك به جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان الجملة ليست مكررة ولا مفرقة
 لانها من عوارض الذات لكنهما فى حكم النكرة حيث يجمع ما ويلها بها كما تقول فى قام رجل ذهب البره قام رجل ذهب
 الاب قوله يعنى بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس
 حال المتعلق معنى فى المتبوع فاما بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقة قايت بالوصف لكن يدل
 على صفة اعتبارية قايت به قوله واليكبير جز الكوفيين وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والافخض وصف النكرة المجهولة
 بها قوله بنزل يعقرون اه لاس صفت يعقرون اشهد من قاعدون لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاثر
 بخلافه فى الصفة فانها علة استان قطعاً قول غير الغائب اجاز الكسائى وصفه استنادا الى قوله لعمرك لاله الاله هو
 الحكيم والجمهور يحكمون مثله على البدل قوله المادح والزام اى كما انها لا توصف بوصف يعقيد الضاحك لا يعقدها
 فانها لا توصف وصفها يعقيد المادح او المذموم قوله اعرفنا المضمرة اما استكلم والناطق قلعدم الالتباس فيها واما انما
 فلان الاحتياج الى الجمع المحقق بهانى عارط للالتباس وانا كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلميات
 معينة فى الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه فى الاستعمال من جهة الاشارة بحسبية وكذا يقع
 الاشتباه فى شاة فلذا ايجب له الصفة الرافعة وانا كان اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب
 فقط وكذا شتر يكفى فى امرتبه واما المضاف الى احد بان تعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرر انه انقص
 ولذا يوصف المضاف الى المضمرة لا يوصف المضمرة واعلم ان يسموية تستثنى من اعرفية المضمرة عن الاعلام لفظ
 المذموب الى اذاعرف من كل معرفة ونقل لى ريت فى المنام كان الله قد جاتى من احوال الحساب ورجاى
 الى جزيل الثواب بنزلت قوله مع صفة تيد به لانه ونا سيم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريف انا اتاه من
 العملة لمعلومتها عن الناطق قوله انسان بدليل الاشارة والمراد قوله بل رجل فهم من تذكير اسم الاشارة
 و الصفة قوله يعنى المعطوف لان العطف معنى مصدرى فلا يكون من التوالى قوله علقى بالصفة قال انما
 الخفى ولو ضمير ان ليس متعلقا بالمقصود ولا كان المعطوف المقصود بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود
 بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالصفة المضموم من المقصود لانه عبارة عن تصديقه شىء الى ان شىء هو
 يحتاج الى مزيد لفظى والناصح قد صحت لقوله نعم تابع آه قوله لى شىء نحو زيد وعمر فى الدار او نسبت شىء
 اليه نحو جازر وعمر وقوله والدير اى الكاتب قوله قيل قد جردت نقل عن اسم الفرق بين هذا الوجه والوجه الاخر
 ان الوجه الاول جعل المعطوف معنى للصفة صفة من وجوه المعطوفات من وجوه هذا الوجه جعل صفة للمخلة من غير

تذوقها

ان يكون معطوفا لوجه قوله لا يعطى الا الى المتعد وليس يدخل بين الاولي متعدد فيجب ان يقال ان بين الاولي
 كالمعروف حتى يكون مرفعا اليه فيقولوا لا فيحصل المتعد فيقول مستعملين بالاشعار وقد شرطت منها وان الامح حوازه
 لوقوفه في القرآن وفي الاشعار في نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت بل قد فرضت عليهم ولتقريرهم
 حجة كطغفم وحمل الاشعار على الضرورة ليس للضرورة قوله لغفم عدم اليعين وحاصل ان الضمير وان كان مجازا
 عن هذه الاشارة المذكورة الا ان الاضافة السخلة اليماني حكم الانفعال فكان الاضافة مفقودة او محمول اه حاصل
 ان الاضافة بحالها لان الضمير يرجع الى اشارة لاني اشارة المذكورة بعينها اى سخلة هذه الاشارة وانما كان بغيرها اذا
 يجب ان يقتضيه الضمير المقصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجملة عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والى اصل ان
 بغير الشذوذ في حمل الضمير على التكرار مع سبق الرفع واما الشذوذ الذي حصل جوابا لما في قوله فتعطف المعطوف
 الى الضمير على مدلول بغيره انما ذكره الفاضل الارسي من انه بملوا الضمير على تذكير الضمير جوابا لما في قوله
 جوابا ايضا لان ذلك الشذوذ الذي حصل جوابا لما في قوله بغيره الذي ذكره الثاني في الجواب الثاني وانما منع
 ما قبل ان الضمير انما يكون تذكيرا اذ لم يكن له مرجع ووجه انقضاء ان الضمير اذ لم يرد به المذكور بعينه يكون تذكيرا ولم
 يخرج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضمير الراجحة الى التكرار للخصومة كرات قال لانها تارة يسيء
 واسم لهذا الجواب ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاعل للمعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعرف
 عليه بما اذ لم يبين بينهما سيمة لانها بعين ان ح بغيره شئ واحد فكيف رابط المعطوف عليه للمعطوف وبما اخذ
 من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما سماه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة ان تعطف عليهما جملة اخرى
 بما بان يكون ضميرنا بعينه معقول الا اولى من تخا عن اولا او بغير ذلك جاز تجردا واحدا عن الضمير الكفار بافتها لان
 ذلك الرابط يجعل مجموع امر واحد القول الذي جازت قرب الشمس زيد لان معناه الذي يعوت تحية غروب الشمس
 زيد والثالث ان الفاعل السببية بعينه المعنى في الآية الثانية رابعا لما رابط به المعطوف عليه وهو ان الضمير
 طيرة واما قوله وليكن جوابا في تقديره الرابطة قوله سببا للضمير راجع الى طيرة قوله اى اوقع العطف ارجح
 الفرض من هذا اصلاح عبارة المسم لان المعطوف ليس على عاملين بل على معولهما فانما صحت العبارة بثبات وجود
 احدنا اصلاح الشو وحاصله ان عطف سندا الى مصدره من قبيل وقد جعل بين الضمير وذلك المصدر هو ما
 انما نزل والتقدير اذا عطف عطف اى وقع عطف بنا على وجود عاملين مختلفين لم يجز اى ان امتناع هذا
 العطف انما هو لوجود العاملين فيهما اصلاح لبعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامة وقوله
 اذا حصل الاسباب المعولون نحو العامين بان يجعل معولين لهما كما تقدم هو الاظهر ما ذكره الاكثر من هو ان
 عبارة المسم مضان مقدر لقوله اهل سوادا ان قوله مقدر عطف على سوادا وهو العامل فيه كل وقوله
 ضمير عطف على قوله العامل فيه ما وها مثل حاصلة انه ليس كل ما يستعمله الظاهر فهو صحيح في نفس الامر ولا كل ما
 استعمله الظاهر فهو حسن في الواقع وهو بالتمرة والتمرة لان التمرة مشهورة بالسواد المستعمل ليق اخذت ووجه علماء

عاشية ثمران لما جاسي

قوله كل ما كان قوله على امر الجزيرة للعامل في كل قول اتعطف على المعرب والمعرب فيه محمول بما صاحبه منه ان
لا تستقام لا خارجه وتقدر على كل امر الجزيرة حدا كالقولي كل نار الجزيرة توقد في الليل تسببها الكل الجزيرة المعرب في الليل الطلب
الصيغة والتدوير الضمان في الطائفة عليه عادة العرب قوله حسب الظاهر جائزه العرض من بذ رفع ما ذكره
الفاضل الهامي من ان الثاني في بذ الشرطية ان المقدم لان لفظة اذا وصيغته الماضية ليقتضيان التحقق فان
ح اذا وقع الاعطف على المالين وتتبع وثبت لم يخبر هو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه لعدم الجزيرة
حاصل الجزيرة ان الاعطف حسب الظاهر متحقق والتحقق حسب الظاهر لا يقتضيان متناع حسب الحقيقة فان التركيب
الثالثة للقول الذين التوكل ما جائزه حسب الصورة قوله عند المجوس التاخرين والا فالمقدم من قد يطبق على جواز
كما اخرت به نحو الاية التي تخوف الدار زيد والحجر عمر و نحو التي عند لورد وهي في القرآن العزير والسلام الفتح
قوله لم يقول القوم اه بذ بمعنى على ما ذنب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف الاعطف بما يشير للعامل
السابق و بوجه عدم لزوم لا صدر القبولين وفي العامل في المعطوف بذ بمعنى ان الاعطف بما يشير للعامل
ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف في ان يما و بذ بمعنى الفارسي و ان يجي ان العامل في الثاني
مقدر من بذ الاول و بذ بمعنى هو الاول قوله في الدار اه فاحجر اعطف على الدار والعامل فيه في عمر
المعطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله على ن ان المضاف فيكون من قبيل الاعطف على سواء العامل وهو
قوله نحو يردون الاب المشهور بينهم ان المضاف اذا ذبت بجزي اعراب على المضاف اليه كما في استعمال الجزيرة
قام مقام فكانت المضاف و يجوز على قاية البقا المضاف اليه على اعراب السابق ولما كانت الاشياء المتنازع
من بذ التبديل يشهد لها بالاية الكرية قوله مسوا نحو بذ قوله اوسوا اليه نحو بذ قوله زيد قال
الشيخة ساده وقد لما قيل ان قوله اوسوا لغوي لظهور ان كلمة في جاء القوم كلمة لغير من المتبوع في النسبة
جميعا الى بعض وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شذوذ في المتبوع في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى
يفضي عن ذكر الشمول قوله تلغيم اعلم اذا ازيد بمعنى العدو باعتبار النسبة ليضاه العدو الى غير المتبوع وذلك
من الشذوذ و ان فرقتها ولكن نالا لذلك الاعدان ليرت المخاطب كناية العدو قبل ذكر التاكيد يجي ليكون قوله يا كيد
كراهة في نحو محل قوله في كلمة كبر اللفظ اه تصدية الفرق بين قرب است و الفتح و الفتح بان الاول في حكم كبر اللفظ
والمخالف للمصورة بجملات اجمع واخر قوله مطلقا اصطلاحا او غيره قوله لمد الكل فمن يجي لا يزيد الكل الزيد
حسن بين و فدابة مثل بين تزيين اللفظ قوله ولكن استنباطه كان يقال الها الالة ان م فان العموم هو تمام
الافراد والاجزاء والا المرسى فلا تمام اشرب والعموم هو التمام والاستنباط فلا يتم باعتبار العموم هو تمام
والعام بمنسب شامل والاطول فلا تمتد او التمام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتداد بين
تباين قوله تسليم فان الاول حقيقة هو نفس قوله ولا جائزه اه لا حاجة للمع ذكر الافراد مع الاجزاء
فان ذكر الاجزاء مطلق عن ذكرة قوله ليقتية الباب وان لم يكن بناك التباس كما اذا ذكر لرفع المعصل البار بها

الجزيرة

نحو ضربت انت نفسك وقرأها بنفسها وضر لولا بهم أنفسهم قوله لبيان السؤال أيضا فلا يقعان فلا محتمل ما يرمي له قوله
قوله فلا يتقدم والجو في التقدم الجمع على اتبع قوله أي يقصد نسبة اليه اه اشارة الى ان الجار والجر وتعلقان بقوله
المفهوم من مقصود كما ذكره في تعريف اعطت وقد مضت الاشارة مجمل الى ان غرضه ما ذوا وان اردت تفصيلا نطلع
به على جميع تعريفات الترتيل فاستمع لما تيلي عليك فتقول عزت الملم البديل باء تابع مقصود وبالنسب اه وهو ظاهر في
فانك اذا قلت جازيما حرك فالذي نسب اليه المتبوع هو جازيما وليس المقصود منه انك كل المقصود منه ان يحث
النسب اليه زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فارادوا ان يسموا بغير الجار والجر وتعلقا بقوله
المقصد فصار حاصل الترتيل ح البديل تابع مقصود واما في تقديره شيخي اليه بسبب نسبة الام الذي بسبب اليه
متبوعه فانما يقصد بالنسبة المحكي في قول بسبب انتساب جازيما في ريد لا اثبات الحكيم للمتبوع كونه وسبب
ثباته للتابع اذا عرفت ما لم يترك عليك من كلام الفاضل الخشي واخر انه على الظاهر في محله فراجع قوله
اي دون المتبوع اه فغيره روي راجع الى المتبوع وهو حال من استتر في المقصود اي متجا وزا عن المتبوع في قوله
مقصود قوله نسبة بالنسب اليه اي يكون نسبة المحكي في المتبوع مقصود بسبب نسبة بسبب الذي استتر في المتبوع
وهو حاصل ان اسناد الفعل مثل الى زيد في جازيما في زيد اخوك لا يكون بغير الكون نسبة اليه مقصودا بتدليل
نسبة المحكي اليه قوطية لا تتسبها الى تابعه قوله سوار كان بالنسب اليه اه اي سوار كان ذلك الشيء الذي في
المتبوع مسند الى المتبوع كالمثال الاول ام مسند الى غيره كالمثال الثاني فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا
المتبوع الذي هو زيد بقوله تعالى فيه فان اشترت على القتال لانه واقع فيه واصل ان اشترى جعله جازيما
وهو ليس مطروقا والى ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاستعمال للمتبوع على التابع
لا كل شي حال لظروف على الظروف بل من حيث كونه والا عليه جمال بحيث تبقى النفس عند ذكره الا ان تشقوه الى
الى ذكره في نظر قوله ونها هو الذي في شبهه المشابهة والاحسن ان يجعله رجما للتسمية ويحل انسابه عليه ما حل
كلامه على هذا كما قاله ارضه اصل اللام في بغيره قوله وان اختلفا مقصودا لان اخوك يدل على انوة المتألم في حين
يدل عليه ما يركب لاولوا تخدرو لاولها لكان الثاني تأكيد للابدل قوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك كركبت
نرجا اخاك كونه في الامك تصدت بذلك المن على المتألم وارت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك قوله انظر
الى الفرق فلكه اه ان قيل ان نسبة الى البديل منه في بين المثالين لا يوجب نسبة الى البديل فكيف يكون مثال
البديل الاستعمال فالجواب انه اذا لم يكن في المثال كمره على المتألم ذلك يكون الاسناد الى المقصود الى الاسناد
الى فلكه اجابا لانه المثال في الثاني الى سئل عن الكلام في كركب بل رايته يرح الاسد فقال نعم رايته ورجته
الاسد كركب فظهر ان البديل قوله لسايمه ان المقصود نقل عن المصنف جازيما لتوضيح بدل الكل والى
في وجه توضيح بدل البعض والاستعمال فقد قال لا نسب اليه فيس من ضميره يرجع الى المتبوع
تعلقا به في قوله لسايمه لكان مقصودا لكان معرفه لولا كان مقصودا لكان موضوعا بقوله استعماله طلب ان يحل

تتعلق

على داية قوله فيما سبق في قوله قال بعض محققين انه قوله او اجليت برل قال بعض النحويين قال الفرق بينه وبين البدل
 انه لو قال رجل زيد بنك اتى فاطمة وكان اسمها خديجة فادخلت البيان صح الكناح لان التامط واقع فيما ليس بمقصود
 بالنسبة وان اراد البدل لم ينجح الكناح او التامط وقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله انيد لتناو والصورة انذا قوله الامان
 يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف كيفرب وصل هذا الكلام على وجه لا ير عليه ما اوردته الفاضل المسمى ان هذا الحذف
 الامن عرف ما بيته المبنى على الاطلاق كان عرفنا مثلا بان اطلق المبنى هو الذي لم يتخذت آخره باختلاف العوازل
 لكنه لم يعرف هذا الفرق وما هي اسم المبنى فعرف بهذا التعريف وانفذ تطلق المبنى المعلوم له سابقا فيه فان مبنى في قوله
 مبنى الاصل مكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعدة المبنى فوج من تيسيل تعريف الخاص بالصام الماتج على الترتيب
 اطلق المبنى فكان قال المبنى مطلقا هو ان كان اوفره انما سبب مبنى الاصل وقد عرفت ان هذا المبنى الذي وقع خبره
 التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريفه بشئ بنفسه قوله او غيرهما كما فقاره الى الاشارة اسمية قوله التجار فاذ شايد بدل
 الواقع موقع انزل بالفتح استفتح يوم على انه اكتسب اليان من المصنات اليا عنى اذا واما على قوله الماسر فهو معرف
 والمصنات اليه معرف لانه كسب مع عامله عنى المصنات او الحوت المقدرة بخلاف المصنات المنع انكلا المنع اجمع بخلاف
 اجتماعا كمولود ولا اشك ليكون ان الحى فاسد قوله من حيث حركات او اخره اى كون هذه الحركات القابا للمبنى
 هو من حيث حركات او اخره لان من حيث نفسها كما هو المتبادر قال والقابية فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر
 بل المضمون والمفتوح والمكسر قوله لان هذه الالفاظ اه كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام المصنات
 باللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن شئ سواء عرّب عن شئ آخر لم لا وهذا هو مستعار اللفظ قوله
 وانه المترتب اه لا مطلق عليه كما هو المتبادر من اسم الجنس المصنات قوله نحو من الرجل اة متون من منها متون
 وفي الثانية مسورة وفي الثالثة ساكنة اما فتح المتون لاولى فالكثرة طاقا تما لا الفت واللام والكسرة تباها
 التحقيق ولا يمكن البناء على اسكون لاجتماع الساكنين واما الثانية فلان اسكون غير ممكن للماعوف والاصل في
 تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما اسكون الثالث فعلى الاصل قوله لا يما ساء الاصولات فانها ليست باسما لفظا
 وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بهذا القيد اعنى بقيد الوضع لاحد الامرين على كل واحد من نفسه
 اما على الثانية فظاهر واما على الاول فلان لفظ اسكن مثلا وان كان هو مفعولات المفعول اسكن كما قال انه ليس مفعولا
 له من حيث انه يحكى عن نفسه ولهذا صح ان يقال بنت اسكن وانا مخاطب قوله عند الحجازى اى كون المصنات
 الحجازى كما عرفت قال في هذين الى معنى مع وانما بدأ بالاسكن فكس ترتيب اهل العرف قوله اجماعا من المصنات
 وزمب القرالى ان انت كما لاسم وبعض اللغويين على اى ضمير هو التاوان ملال ضمير عليها حال فصلها من اللفظ
 لتستقل اللفظ قوله احصوات ليرة احدى اجاره وهو ضمير اللفظ الرسل وهو ان ما بعد ايا هو ضمير اللفظ
 عماله كما عرفت وهو ضمير قوله فان الضمير وقع لما يتوهم من عدم اشتراك ضمير بناء على ان التاوان فاشارة
 وضعه بقوله فان الضمير اربعة متين كونه فان لكل واحد من الضمائر تحت شئ من ضمير فرب بمشقة فى الفنى فمشرط

سيتين ودرودها في الثابتين عشر مبلغ تسعين قوله عظاما او مناجيات اذ كقولنا ما وصفه لا تكلم لاجدرا الكلام والمنة بل ما
 يتبادر لخرجه لانما ان يقضي بخلق جملة ما المناسبة وزيدت مع ما نزل لانها مناسبة لجرودها المذود واللين من حيث
 انها متولدة وزيدت الالف لبيان التوجه واما وفتح انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين التكلم لان مثله في المعية
 وزيدت التاء لكانتها الواو في الخروج وكسرت التاء للمؤنثة لان بالكرة كقولنا يا ابا عبد الله الامير في الكثرة
 بالمؤنث اولى من المذكر وفتح في المذكر طلبا للتحفة وازادوا ياء في ضربها وضمهم بهنما ان يقال ضربا وضمها
 فكما ليس اهل التقية الامتناع وزيد في جمع الموحث نونات ليكون جمع الموحث مساويا للجمع المذكر بالحق
 زيادتين في اخره الى غير ذلك التعديلات المذكورة في المطولات على تصفة جرت الى اخره انا قيد بالصفة لان الفعل
 اذا جرى على غير من هو واجب فيها برز الغيبة عن غير من الا في صورة التامس نحو زبدر وغيره جوهر معنى حيا بانها
 على غير من هي بان تقع صفة او صلة او خبره اذ لفته قوله لكانه ليشتمل من ثمة الا ان تراش وتشمول الماسن جبهه طلاقا
 على من يفعل وغيره او نحوهما من لا يعقل لكنه اكثر اضرابا قوله على ما هو اصل راجع من يفعل لانه انشئت قوله
 واما الجمع ذلك اذ هي واما الجمع كونها المثال واخره مثلا لكون الفعل لسبب ان الصفة جرت على غيره من هي ل
 اذا كان الغير المنفصل تاء علا حتى يكون الصفة خالية من الغير ليكون ابراهه لما عرفت فالوجهيل هذا الغيبة تأكيد للفعل
 فلا يزوج انما هو من غير التاكيد ولكنه تأكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا اكد اي الجمع اذا كرت او است
 فاعدا لا اكد ولكنه تأكيد لازم لافعال في الجمع التمثيل واما ان التاكيد منها لازم وليس من شأنه اللزوم التام
 في صورته ثم ان انما بعد ان جزم بانه تأكيد استدراك للمثال المذكور لانه لو كان الغير المنفصل فيه فاعلا سا قبل
 ضار به على من يلزم اللزوم التام على ما على ما روي عن الرمشي فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل للتاكيد
 اذا لا علامته في الصفة تدل على استهتار الفاعل قوله لا ليس فيها لان ما ضارته قرينة على انها صفة لانه قوله اير لوه
 عليه للظن في اللعن في اول الوهية سبب تقادم غير الاعوان نجعل الغير منفصلا لئلا يلحقه هذا اللعن والحق
 اللعن في تاء المجرى وقت التلطف بالغير المنفصل قوله يشبهتبا المفعول في نصب وكونه نعتا يشبه قوله
 في المقام اي مقام اتصال الغير خاصة قوله جرت جرتا ليعضد كانه جعله في حكم جرت الجرح لا اعلى فانه في
 اللام التعديلية كان قوله نوال لكان كذا في سني لم يكن كذا لوجوده وهو ليعيد قوله في الوصل كما اشهد به شرح
 الغير مع لانه فاعل بجرات الهاء التكملة فاعل مفعول قوله كما في اصل فيلزم فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان
 الفاضل بين الاثنين جرت واحد قوله وصلح مطوق تحز قوله قبل العواصم المنظمة لانا المتبادرة عن
 قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله تيسر لا يقول لسي نفسا لان اللام المقدر
 بعد اللام كي منها ما سببها ما قبلها ما بعد ما وسبب انما هو لتوسطه لا لتعمية على ما لا يخفى قوله وكون المبتدأ
 فغيره كذا انت المرفوع فان لا التباس اذا التوسط لا يوصف لما عرفت قوله لاننا الام ما ان لوجه اشارة
 الى ان اللام لا يخل المعارت فكذلك الفعل لتفصيل فيجوز وصفه المعربة بقرينة منها فيجوز الى ضمير الفعل

الاشارة

الاشارة

قوله على

قوله على غير متبادر بعده قوله غير محمود فهو جري بال تأكيد قوله سنى الكلام ويقع آه حاصله ان يراى بقوله تقدم
بعض منها لان سنى التقديم الوقوع مقاربا واريد هنا مجرد الوقوع بقربة قوله قبل الجاية من نقول انم ويقع
متقدرا بيان الحاصل للمعنى وان فلا حاجة الى قوله متقدرا لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة قوله اى قبل
الاجتناب جمع الجاية هنا للتبسيح ليحيل الجملة بعده محصنة من غير ما يراى ان فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق كلمة
تعمير بغير حصة فرد من ذلك الجنس الكلى ويزاد على الفاضل الهندى حيث قال ان من قبيل وضع المظهر موضع المضم
زيادة التمكن فى الزمن فانما انهم يصفون والذى ان يراه من اقل الكلام كانه على قوله غير الشاى قوله اذا كان الغير غير
الاشارة قواى راية على التسمية من صفة لان كان رجلا الى انسان سى بدليل انما سمية الشان لان هذا الغير لا يجرى لانه
له شان غير فلا يقال بوزيد قائم الا اذا كان قيامه زيدا عظيما ويعرف منه وجه سمي بطيعة القصة قوله من
تايشية لانه لا يسموع من العرب واما نيت تباويه بالقصة من فيكون العمدة فيهما متوترا نحوى زيد قائم غير
تبايس قوله فيصلى لنا سبب بين العمدة اذا كان متوترا في غير القصة واما قوله كى زيد قائم وان جاز ذلك
من التماس قوله مستتر حتى بين الموصوف والوصف قوله فى هذا الحكم الحكم على هذا الغير بانه ليس بجملة يرم
استدراكه لان قوله سى كان هو المحكوم والكلام ثم عنده فكانه قال الغير المتقدم على الجملة سى غير الشان ليقطع
الكلام ويكون العبارة مستدرا كما فيه لظرفان بالية على هذا التقدير قاعدة اخرى بسبب وجوب تفسيره بانه اجنبى
دون امر من حروف تفسير وتفسير فعلة اى فعل قولنا والظاهر ان قوله لو لم يحل التقديم على ما دلل به سابقا بقوله
ولا يبعد ان يقلل اه قوله يتوقف القاعدة آه وجد الانقراض ان مثل بالقيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه
مخرج من تفسيره والتقديم فانه انما يرمى من سبق والجمع وبذلك المرجع واما اذا جعل قوله سى ضمير الشان من احد
فيخرج به مثل هذا الغير فانه لا يرمى مثل هذا تفسيره الشان فى اصطلاح ارباب الفن قوله بلا دليل عليه اه اى فى
اللفظ وانما قلنا ذلك لان فى قول ان من يرضى بيت قرينة معنوى هو ان كلمة ان لا يرضى على كالم الجارة
لان مقتضى انما المتبادر وانما يستبعد انصارتى والجملة مرجع جو زر وهو دلل بقرة الوثنية والذى بمن الاولاد
اشعان وبالظاهر عن النيات حسنة قوله اتوى بانه لان فيها فتح الاول كالفعل قوله وتعلم اعطفت على قوله
قروا عليها قوله سى اما موضع انما قال ذلك لان اى بحسب الظاهر هو المجموع وموضع المجموع وموضع اجزاء
قوله اشارة اسية اخر من وضع الاخر من الذى اورده اكثر التشرىح على عبارة العلم واقريره ان اراد قوله
المشارة الى الاشارة الاصطلاحية ارم لتعريف اشئ بما يابى وينى المعرفة والجمالية اذا اشارت الى المحرور ومعه
فسان اريد الاشارة اللغوية فعل فيه فيم الغائب والمعمود وغيره فانتم حمل الاشارة على الاشارة بحسب
وبى الاستدراك التمهيد الى جعل بين الشخص والغيب فانه لا لك الاستدراك قوله على التجوز تنزيه من قوله المحسوس
فسان من كانت المخلوقات باسرها والى عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه يفر من نسبة الى المبدأ
سنى معنى التفسير فاذا قلت زيد قائم فهو سنى زيد بقيد القيام وهذا مبنى على ملكا حيث جوز وتوتا

لكنه لا يعرف انه زيد وما توكل الذي ضربت به الا على الوجه الذي لان مضمون الصلة يجب ان يكون
 للمخاطب قال يبيع جارهم الفاعل اه فتقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الفاعل انما زيد والمفعول في زيد
 قوله بخلان الذي عرفت انه في جملة الاخبار عنها ما عايناه في قوله وانشع في الحال الاول ان يقول ويقع
 فيما يجب نكير قوله زيد ضربت غلامه ببيع مثله الاسم وما قبله فلا بد ان يشل له قوله اذا جعلت لهم من غير الذي
 في فريته وما غلامه فوفر الذي وغيره مفعول يجب ان يكون في الصلة قوله وانشع في حاله الى صاحب جوفته
 وتيل او الى موصوفه فكانا متبعضين بنفسها قوله الا في التام والصفة وعن الفارسي انها جارت تامة ايضا فتقول
 الشاعر وكيف اريب ومر الواو لثوقه ركات الى بشر بن مردان قوله من كان بين فناء من ذاهبه ولم من سحر
 سر واطلاق اي ثم تخمها جواردها من شتتصيب المثل على التميز قوله ايا ما تدعو الآيات اي اسم تسمى سبحان قولي
 بما فله الاسما حسنى قوله الا اذا نزل صدر علمتها بزيادة يريب موبوءة وخالفه الكوفيين وجاهت من الجعنين انهم
 يرون انها معربة واياها كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ياتين في ان يسبويه فلذلك الا في موضعين بزيادة
 فاذ يبيع انما تقرب اذا اذرت بكيف يقول بناه اذا تبيعت وقال الجرس خرجت من البقرة فام سمع منشد
 حارث الحمد في مكة احد القول للاضرب ايم قائم بالضم انتهى وزعموا انها في الاية استفهامية واياها علة او تمييز
 ومفعول متوع اما محذوف والتقدير لتستخرج الذين يقال فيهم ايم شدا وانه علق عن العمل بالاستفهام او
 يكون مفعولا من كل شبهة ومن زائدة على نزيب الانفخش قوله فيمن ترا بالضم واما من ترا بالنصب فهو مفعول
 ومفعول للفعل قوله قال الله الرضى قد اجناني اول الكتاب عن براء بن خرازمي ما زيب اليه بعض قوله ان
 ايم اي كونه بمعنى الام الماضي قوله الا نادى وهو لفظان احدهما قرأ اي صوت من التقويت وع عاراي
 كما عجزوا يدعوه وهي لعبة للعبيان قوله معرفة اي علم خاص لسان فان علم خاص للشيخ قوله عن الامر لفظ
 للبيان في قوله قال عبد القاهر هل ترال انزل انزل ثلاثا او اكثر الثالث وما فرقتا جميعا ويجمع مؤنث فاعل
 انزلى بمفعول الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث وليا على التكرار ثم عدوا انزال عن انزلى فنزل اذن مؤنث
 كانه في قوله وبين وجهها حال بعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل متقول من الجاء والمجوز جملته يجب
 عليك اخذ زيد وصل وذلك زيدا فانه فقد تكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفرق منه
 بالضم لبيان الامور الى الاتساق قبل ان تبا عدونه زيد وكل ما يربى في نجر نفيته منجب فمعي بهيات اي ما
 البعد وشتان باشد الاخرق وسرعان اي ما سرعه والشجب هو التاكيد والبا للفتة قال كقوام وطلبها
 علم امرأة قوله او غير ذلك مثل تنكين باليهية او حمله على الشرب قال نهم الائمة واما لاري صيفان ارتجلك
 ذره الاصوات التي يهوت بها للبهائم سمار افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان العذر تقاسم
 جعلها في نهم المطاوب منه كالعقل قوله هين اوتلين اذ ذره المكبات كلما لم توجد الموجد ومنها ما تركب بين
 البسمة حقيقة نحو جعلك او حكما نحو يسبويه او بسمة وفعل نحو تحت لفررك من تحت بالضم بمعنى الا ان قالوا

اسم الافعال

تبريد

وجوه عند فهم اسم لغير نسب اليه ولفظ من باب التفعيل قال ليس منها نسبة الالسية إضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة قوله لاني الحال ولا قيل التعريب لقوله لا الفاصل الرتبة حيث قال ليس منها قيل العلة وهو يعود
 عن عموم العبارة بلا راجح قوله بحرى الاسماء البنيتية في الجريان على طريقة واحدة قوله لا بطريق ان قيل كذا
 تروجه من بزه الضابط مع ان يبنى قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجهة لاس جهة التعريب فلا باس بزوجه معنا
 قوله وتسمية نسبة ان ادعى منع وعين نسبة الواقع في كلامه على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد
 التركيب امر صعبا لانها مذكورة في سياق اللفظ فنقد العوم قوله لانها على نسبة الصلا ودلالة على النسبة العطفية انما
 تحصل بعد الفحص عن جمله وانما ركب من شئ قوله من خمسة عشر وحادي فاخوات الثانی ما كان الجزء الاول
 منه على نيقة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزءه الاول على اوزان الاعداد الاصلية قوله النسبة
 بين العدد والرابض حادى مشتق من احد وهو زائد على العشرة لان اصل حادى عشرة احد كما تنبع قوله واحد
 وعشر لا تتكامل المعنى لان معنى واحد عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادى وعشر مجموع العشرة والواحد قوله
 قبل التعريب مبنيا كيدويه وفتوية فانه يقبى على ما كان عليه قوله وجوابا صله ان المراد بالنسب اعم منه في حال
 اذ في الاصل واحد حادى ثمر في الاصل واحد من احد عشر غير من اصل حادى بن اخرت الواو من الدال وقد مرت
 الحاء على الالف فصارت حادى وثم قلبت الواو بالياء في الدال قوله دله او بههنا انى في باب المبنيات قوله
 الا معنى المصير وهو المعنى اللغوي والاصطلاحى المعبر عنه سابقا لقوله ان ليس من شئ معين اه فان ان فيه
 مصدرة بفتحها التبعير وهو لا يتصفت بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يبنى به فان كثيرا منه معرب كمن كذا
 عن التبعير وكفلان وفلان قوله بل بعنفه اعنى المكنية المبنى ولا كل بعض به ولا كل ذلك البعض المبنى
 فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالمعنى التاجيب من وفاد اعرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر لك نشاء
 قول الفاضل المبنى حيث قال بعد قول اشم ولا كل بعض للفرق بينه وبين كل ما يبنى به وهو لصواب ولا بعض هم
 وكان السوسن التاسع انتهى قوله ويتعذر تعريفه اى لا يمكن معرفة ذلك لبعض المعين المراد من الكليات
 الا بذكره وتعداد ما يفتضيه فاذا اعترض عن تعريف الكليات على الاطلاق كما عرفت ما غيره بل هو انتم في الاما
 قال والمراد بالكليات شربها الفاظ يهتد بعبرها عما وقع في كلامه حكم مفسر المالا بهما على الخاطب والاشياء
 وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق وزيد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال فيراد به غيرهم وغيره فبالد
 فلا يمكن معرفة ذلك لبعض المعين بغير تعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لا فراد غير محصور فانه كما
 علمنا ان بعض الافراد يصدر على غير ما يظن فلا يجرى معرفتها من تعدادها مفضلة منه باسمها قوله وضع
 اى نعمت فليظن المولى في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل قوله رجب شى لا يستحق اه لاس حيث
 وقع المعرف وموصفا لغيره اى قائم في قولك المبنى اى قائم بالنظر في نفسها لا يتشبه شيئا منها واما النظر في اقسامها
 مقام الفاعل فيقال انما في محل الرفع وفي هذا التعليل التعريف لصاحب المتوسط حيث قال وانما يبنى كيت وذا

الحاشية

لكونها واقعة موقع المعنى وهو الجمل قوله سخطاه وذلك لانه في الاصل عرب وكسرة كسرة اء اب وفتحة تفتون قوله
 تنكلا اي تخرجها بلام جرح والوسط له مناسبت مع كل واحد من الطرفين فلا يخلو كقوله فيه اي اي آه وهو الهمزة كالقاف
 الامة قوله لانه انفتحة جرح الهمزة اي الموافقة هذا الجرح اعني جرح الهمزة بالفتح جرحه بالاضافة اي باضافة كرم اليه بخلاف
 كم الاستغناء فانه الجرح بالحرف لا يناسب اء اب ميزا سا القاء اعني المنصب قوله لكن يجوز ان تحسرى به الهمزة
 من انشور ولما ادعاه الفاضل الرفعي من ان جرحه ميزا كرم الاستغناء فيعلم بدل على جرحه كتاب من كتب هذا الفن
 فانه قد جرحه الهمزة منسفة في اكثر كتبه مستدلا عليه بالآية قوله اي كل واحدة منهما بنه على وجه كون الجرح مفردا مع ان
 المنبت اي في ذلك مفردا لفظا قوله او شغل فعل نرك المم اتقار اتملى الاصل لانه اراد بالفعل باليعرب وشبه
 كما قال بعضهم قوله لا يناسب الميز وذلك لانها مهم مني بهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا به او غيرها
 لا يميزه الرفع لانه لا يماهه قوله وقد تضمن كلام الهمزة بذا وقع اعراض الفاضل الرفعي حيث قال ان قول المم
 يتحقق كم يوم قرئت لانه ليس نسوبا على حسب اتقضاء فعل بعده فانه يقتضيه نسوبات كثيرة وليس المنصب
 الا على الظرفية فاجاب بان مداره وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما هو على ميزا قوله تعينية اي تعين
 كم وكونه اي المنصوب قوله ان لم يكن اي التميز قوله كسرة متضمنة استغناء بالانفاني معنى المعرفة فان قوله
 كم زيد او كرم بزيد قوله كسرة متضمنة استغناء بالانفاني معنى المعرفة فان قوله كسرة متضمنة استغناء بالانفاني
 فعل خبر متعلق عنه بغيره ولا متعلقة قوله لقيامه مقام عامية فكان العال غير مقدم للم كمن بعده ج اشبه فعل
 قوله مع انصباها اي انه بهذا الرفع العارض وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن المنصب على الظرفية حتى يتم
 ان شله قد خرج على الظرفية فيجب التنبية عليه كفيه من الاسماء التي خرجت عن المنصب على الظرفية قوله اي
 بعضها اء اقول الموجود في نسخ التي رايناها لانه كسرة يومية قوله لغيره قد يجزى باضمار الغير ولو لا
 ذكر التميز هنا لكان الانسب ان يقول ويجزى الميز قوله باعتبار بعض الوجوه اي المنصب والجرح قوله
 بالابتدائه استغناء كانت ام خبرية وح رعم المنصوب او موجوده والجرح قوله قد جلت قوله فانه قد استأثر
 على لتتبع المنصب بكتبة افراده قوله ان هذا اي اعتبار الوجود الثالث في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام اي
 كم قوله ان هذا الوجود وهو احتمال اعتبار الوجود الثالث في كم الذي اصره افراده رفعها قوله والاعتبار واي ان
 جلت بتبعدي بنفسه فلم يراه بالحرف قوله او كم مرة بالمنصب اشارة الى المنصب كم على الظرفية او كم جلت
 بالمنصب اي اشارة الى المنصب على المصدرية وكسرة عليها حال اخرها قوله وذلك واضح لكونها بالبين لها
 لكون حال عطف عليها وواصفها ما اقولك في هذا المثال يعني قوله كم فربتم حمل المنصب على الظرفية ان
 قدوم كم مرة والمصدرية ان قدوم فربتم والفرق بين المنصوبين المصدر ان كان للمنعى فقط فان فربتم النوع
 هو لا يغير المصدر حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نفسه على الطرط اما اذا كان المصدر للمعدود فالعدودية تغيب
 مرة اي الفرق بين المنصوبين حيث ان العدودية تفهم منها وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية

الحدث

قال المحقق فيه اولاً وبالذات هو الزمان المدلول عليه باللفظ مرة وبالخط فيه انعدوا ثانياً وبالعرض واذا كان منصوباً
على المصدر جازماً المحو خطبه اولاً وبالذات هو الحدث المدلول عليه باللفظ المصدر ويعلم منه ايضا العدد تبعاً لقوله
سبباً اي حرفه من باللفظ وعدم ارادته بالذات لانه غير متضمن معنى حرف الانعانة الموجب للبناء فكان
جملة الاسماء بحرية عن الاضافة كغيره وقوله من حرفه اضافة حرفه الاضافة هو اللام وس معنا ما هو
الافتقار وشبهها به قوله بحرف النقصان اي التقصان بما يقتضيه بسبب حذف المضادات اليه قوله ما بعد
كاما وسفل وودون واول ومن على قوله نساغ اه ساع اسع سمل ما غلغ في الخلق وقوله بعض من
العضف وهو عدم نزول القيمة في الماء او بالمار في جسم الماء البارد والحار وفي رواية بعض بالماء البارد
قوله فلا فرق اه اي لا فرق في المعنى بين القسمين فان المعنات السبعة في كل واحد من معوض عن في احد جانبي
عن في الاخر وبذا يقول قسم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانا هم مفرد عن الاضافة على
قدما قوله كما فيها اي كما في الظروف المذكورة وان يقولك ام زيد يتناول ما قام وجهه الى القطع الا في
قوله تشابحت الغايات ادها صله انما وان كانت متساوية في الحمل بعد الا ان اضافة ليست الظاهرة اذا
الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضادات اليه خذرت قوله غلبة وقومه لا لوجهه وقوله
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قوله سم كنت ظن ان اعقرب ان سبعة من الزهور فاذا
هو اياها فخرج على وجه احداهن ان النسب على معنى فوجدت اياها رقية نظر لانها نصب مفعولين وانما قول القائل
القريب ان الاصل فاذا هو موجودا اياها فخرت الخمر وانما ان يكون لغيره على بقاها الكان فيكون انقضى
فاذا هو كما اي فاذا الزهور كما لعقرب وهو يعني على جاز دخول الكان على الضمير وانما قول بعض النحويين ان
يكون ان يكون اياها كفاية عن الجملة التقدير فاذا هو لغيره فكنى عن الجملة لقوله اياها نصب اياها عنده على
الحال كونه هناك عن الجملة والجملة مكررة وانما كانت كساية عن مكررة صارت في حكم التكررة فغاشتها ان الاصل
فاذا هو اي فاستعمل ضمير النسب موضع ضمير الرفع وساشتمانه مفعول به والاصل فاذا هو ايسا ويا وشبهها
ثم خذرت الفعل فالفعل الضمير وساشتمانه مفعول مطلق والاصل فاذا هو ليس لغيره ثم خذرت الفعل والضمير
وغيره التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنعوب بعد انما ذكره سيبويه ولما كانت العرب ملما
اجتمعت عند باب الحليفة القول باقال الكسائي وامر دا بالقطع به فلم يقدر وا قوله جار مجرى النظر في انما
تقبل تقديره في شئها قوله بعض النحويين هو صاحب المتوسط ووجه كونه توها انما انقلت كيف زيد فهو
سؤال من حاله وصفته ولا دخل في زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله في زمان الحال اي في
هذا الحال كيف هو عبارة صاحب المنصوب بؤدية للمذكورة اشم قوله حال كونه متلبسا بالعدو جعل البار المصائب
وقطعه عن المقصود الذي يطالب صلته البار لما قاله نجم الائمة حيث قال والبار يعني مع والالكان الواجب ان يكون
المقصود بالعدو كما تكفدت بقولك يومان عدو اثنين لانك تكفدت بالعدو يومان قوله والخبر مرفوع لا يسن

تصح اول

نعت

معنى اول المدة اجمع ما قوله غرودة خاصة ساقا ونفعا اعلى التسمية بالمفعول او على التشبيه بالتميز وسماع منة هو
قول الشاعر شعور لدن غرودة حتى الاذن نجسا به بقية منقوص من النفل فالص به قوله سه لابل
اه يريد ان الماضى الماصفة للزمان او للعامل فعله الاول يعبر سناد المشفى اليه مجاز عقل من باب الاستناد الى الظن
اهى للزمان الماضى الذى نفى فيه شئ وعلى الثانى الاستناد ظاهر وكذا الكلام فى المستقبل المنفى قوله اهى براهمة بمعنى
الظاهر ان لفظ لانه معدة باللام لا بالباء وهو تسمية لشيء لهمم لا بالقول العينه ولفظ المتعدي تفسير العين وصل
التعريف ان الاسم المعرّف هو الذى وضع للذات مع تعيينها او يدل على ان الذات تفرقة لشيء قوله فاشئ ميقنا
ببذره والمعلومية ولم يقل ميقنا بالذات المعاوذة فى لشيء انما فعل لشيء الذات معدة بالباء كما فى لشيء نسخ
فجعل المجموع تفسير للعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاز العين بمعنى الذات المتعديته ولا يانسه اللفظ قوله
فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام فى اول الكتاب فارجع اليه لنفهم ما هنا قوله واليه جواب اعتراض وهو
انما عت باليم قسم من قسم التعريف فاعرض للمعنى من ذكره وحاصل الجواب انما يدل من اللام فلان قوله فاشئ ميقنا
ولذا ثابت اهى ولاجل ان تفاوت المتضامات بتفاوت المتضامات اليه لم يبين التفاوت بين اضافة بعدى
بين النوع المتضامات اليه بل الكسب بذلك البيان عن بذل الابهة وقرعة قوله اخذت فام كثيرة قد بناها بالالف
قوله اوزا بالذكر مع انما داخل تحت النكرة قوله منفرده كانت اذ وقع لاعتراض تخم الابهة حيث قال يخرج
عن التعريف الواو والاثان لانها وان وضعها الكمية لكن لم يوضع كميته الا ما يدل عليه الواحد والاثنين وحاصل
الجواب ان واحدا وضع كميته احاد الاثان منفردة لا مجمعة قوله وحصل من جملين اه فانه يفهم من هذه الاسماء كميته
مع الذات بخلاف ثلاثة اثنا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط وانما يكونها رجلا او غيرها ما يحتاج فى فهمه الى اللفظ
اخر قوله من جنس واحد وهو التانيث بالتاء قوله من جنسين انهما بالتاء والاخر بالالف قوله واما ذكره كالتاء
اه جواب اعتراض تقريره انك ذاك الجزر الثانى فى التسعة عشر واخواته نحو من اجتماع تانيثين ولو لانه
ما ذكرت وهو غيرات فى احد عشر لو اثنت الجزر الثانى فلم ذكره قوله والتانى اثنتان اه جواب عمليق انه لما
اجتماع تانيثين من جنس واحد فى ثننا عشرة واثنا عشرة وقد فوت منه وحاصل الجواب ان الثانى فى ثننا
يدل من لام الكلمة على الياء كالتانى اثنتان فانما يدل من الواو على كميته التانيث واما فى اثنتان فالعبرة
مخوض عن اللام فالتاء وح التانيث حقيقة لكن جعل على ما اذ لم تنحصر له بجزئية ما جاز فيه قوله ولما غير اه حاصل
العبارة ان المعنى بعيدة بالبقا عدة كاتبة قوله ثم باللفظ بالقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من قول
قال احد عشر دن احدى وخمسون مديج فيها فرد من افراد فاعلم افزده بالذكرة وحاصل الجواب انه قد فرقة الواو
الى احد والواو الى احدى وليس التعريفية للتركيب كما صدق عشر على اللصفت للثابتة فلم يكن داخل فى قوله ثم
باللفظ بل بلفظ القدم فان ما تقدم فى الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا خص اثنى عشر
بما عداها قوله التسم كبراهة تركيب البسادة ان لم يقل والتميز فاعلم والمجرب مفعوله وحاصلها انهم لوجوه مجرب

الشواهد بناهوا لثلاث ما شئت جعل لوقوع تسمية المارست اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلات الماوس من عادته وهو اعلا من التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشر نون جلا ولا نون
دره جاد نحو ما قوله لم يتخرج اه لان المضان اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وما شئت به لسانه
فكان الجمع كالشئ الواحد والمضات اليه في خمسة عشر كمنابر الاول فلم يكن يجعل ثلاثة شيئا واحدا من حيث المعنى
قوله بسبب اشارة الى منع هذا الاعتبار لانه اذا فادته التاكيد كما في الهمزة والواو والياء في ثنتين قوله بيته فاخته كرجل
شئا وعلى هذا الحال لا يرد الاقران السابق قوله فلما افاد التمييزه بخلاف الراء على الاثنتين فاما اذ كانت
رجال لم يعلم عدمه ولو كانت ثلاثة منقصر لم يعلم ما شئت قوله اي تمييز ذلك المفردة ما علمه ان قوله ليعبر مصدر
الى الفاعل وكلا المقنولين مخزوف فالمنقول الاول قوله عدوا وقوله انقص من عدده معقولة وقوله انزه
مفعوله الثاني وما حصل اعني ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يعبر ذلك العدد اي الواحد الذي هو ناقص من
اثنين زائد على ذلك المعنى الاول هو الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد يعني ان الثاني تمييز الواحد عن
بالفصاحة اليه وقوله ازيد منه مصدر مخزوف اي عدوا ازيد قوله انقص من عدده اي من العدد الذي هو
منه فان الثاني شق من ثنتين قوله سمار الفاعلين اه كسابقه وقيل في قوله واللازم ارادة الواو
الاول هو جواز ارادة الواو الاول لان عارضة العشرة اذا لم تعين له المرتبة العارضة كان نسبتها جميعا
اليه الواحد قوله وجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله لم يجز تأنيده لبقا لفظ المفردة فانه مشهور
وعلى هذا فيجب ان يتحقق حكم التانيث في التحقيق في مجموع الالف والتاء ايضا لبقا لفظ الواحد لانه لانه
ذلك المفرد اعلا منه اباجد فان كان تاء نحو السلمات او قلبها ان كانت ملحقا بحمليات واهوارات كان
ذلك التمييز كونه من التاكيد وكان تانيث الواحد قد زال لانه في علامته ثم حمل الله فيه مقدار كانه يثبت له
عليه لان المقدر عند تانيث حكم المفرد بقوله فانما بالجملة انما جاز فيه الوجهان لان اولها بالجملة والجملة معنوية
اللفظ غير كونها غير باعتبار المعنى يجوز الوجهان عمدا بالاعتبارين قوله بتقدير المضان لان المعنى كالزبدان مثلا
لم يلحق اخره شئ بل الالف والنون والياء والنون انما انقضت باخره بقوله او قدراه فيصير المفرد وهو زيد مثلا
مع الواو وهي الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي الحق اخره الف او ياء او نون كقولهم
قوله هذه اللغات هو المثنى لان المعنى هو الذي تحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبار ان الفان التعريف لهما
الا على شئ مسلم وهو مفرد يخرج عن جميع افراد العدد فلا يكون جامعا ولا مانعا قوله ولو المعنى اه اي ان الظاهر
بفه العبارة ان المراد ما في اخره الف او ياء او نون لغات قوله عن الحركة او الثنتين على سبيل منع اخلو كما ساء
تحقيقه قوله ولا بأس بشمالة جواب سوال تقريره ان بحق النون دخل في الدال على كل من التقاير بربها
مع انه لا دخل له في الالف على ان معناه متشابه من حيث الالف هو الاسم المفرد مع الالف واللام او هما لانه لوقوع
النون فلا ضارة له بل لانه بما قوله على تقدير تسليمه اشارة الى منع اجموعا عليه من كون علامته التانيث الالف

مثنى

نعت

او البار لا يمكن ان يقول بان مجروح الالف والياء المتون علامته وحذت النون في بعض الاعمال لا بنا فيه قوله باعتبار
 دخوله ايه بيان لكون ذلك المش من جنس المفرد وتوضيحه اما اذا قلنا اسدان فالاسد للذي جعلت الالف تحت جنس الاول
 باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو الموضوع للفظ اعني المجرى ان المفترض المشترك بينهما قوله لا يجوز تسمية الاسم
 اه بذا منقول من جنسه قوله ثم يؤول الاسم بذاته مفرد من جنسه قوله ثم يؤول الاسم به بعد ان تسمى الاسم باسم الالف لئلا
 مفهوم كل اعني اسمه فاذا قلت ابوان فمعناه اسميين بالاب وبما فردان جنس واحد اعني لمسى الكلمة الشامل للمزيد
 الفردين وغيرهما وبذا التاويل تكلف وتحمل فلاكتفاء بالمجانسة اللفظية وهذا غير بعيد قوله اعتبار وهو اوجه اشتراك
 الى ان اشترك له اجناس وتوزع اعدادا ما يقتضى وتجميع كالقرنين المطهرين والقرن والكل انظره فلو تبنى او جمع باعتبار معانيه
 المختلف لادى الى اللبس فانه اذا قيل قران مثلا لا يدري اطهر ان ام حوض وظهر خلاف العلم فانه ليس له
 جنس وتوزع اعداده منتزعي وتجمع في اذ اشئى وجمع باعتبار معانيها المتشابهة اورث اللبس قوله وبهذا الاعتبار وهو اعتبار
 تاويل الاسم بالمسعى ليعمل ذلك المفهوم الكلي قوله الف معناه اختر لقوله مفردة من الالف المتفرقة بامثلة في
 مفردة قوله لانه ضد المفرد وهو على هذا اخذ من القفر خلاف المدرك على التوجيه الاخر هو ما اخذ من القصر حتى
 قوله او كما اه وانما كان في حكم المتقارب عن الواو لانه اذا كان مجرول الاصل ولم يقل تلك الالف نحو الواو والالف
 على كونها متقاربة عنه فكانت بمعنى عنه لوازيم كونها ياء في الاصل فلام ان يكون واو في الاصل قوله في غير ما فيه الترتيب
 اه اي ان المراد بالتثاني هنا ما كان على ثلاثة اجزى لا التثنية الاصطلاحى حتى يشمل التثاني المنزوية الذي
 يكون اكثر من ثلاثة اجزى كما لمعطف فان الالف تقاب بالفتح عن هذه الصاطية هو مع الرابع قوله او حذت
 اي عديم الاصل يه يكون الفاعلية غير متقلبة ولكن جازع العرب المالتها كمتان وبيان في المستعملى ويط
 كونها مجرولة الاصل حتى لم يقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلا قوله وتخيضا فاه وذلك لان قلبها الى الياء
 اخف من قلبها الى الواو قوله الاستقبال عن صائبة لكسا في كسا ورد قوله اذ اذ كسا في حذر قوله كلبا وهو محبوب لمعنى
 قوله متقلبة عن واو او ياءه حال معترضة من اسم ان ويضربا وغاية بيان ان قوله الالف اللاحق لا يكون
 الاستقلبية اما عن واو او عن ياءه حاصل العبارة ان الالف اللاحق حال كونها متقلبة لمعنى بالحوث الاصل حيث
 اما تحت مقابله فكانت اصلية قوله لان عين العزرة اه اي نفس العزرة قبل الحوت الاصل هو الذي وقعت مقابلة
 له او متقاربة عنه وهي ليست باصلية فثابت ما ليس باصلي كحرق قوله وفي الترجمة له جو لشرح الفارسي الذي ترجم
 به انحقى الشرف الغاظ الرسالة مع زيادة اجاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجدان للعدد لمسود
 سابقا هو القام العزرة وقلبا واو قوله ورد الى الاصل اسم من ان يكون واو او ياء قوله التي قبا سسا
 ان لا تحذف لانها لو حذفت لتبس ثنى المتكررة ثنى التوث وحمل عليه ما التباس فيه كان لا يكون له نكرة كما يعبر
 قوله مستعملان فاذا كانا مستعملين فمعيان والبيان ثننا بما لا ثنى خصية واليه على ثننا ما خصيتان والميتان مع
 تحسان والبيان غير فانه لا قبا سس وكلام جسم الالية مريح في هذا كل على جملة انما قيد الاما باخباة لتلاوة ان

جميع

استعماله في هذا المشرع كما استعماله في تعريف اسما العدد في كونه اسما من اطلاقه على كل واحد من اقسامه او واحد واحد قوله في مادة المفردة فان صورة المفرد في بابية حاله يجمع قوله اما بزيادة كمال قوله او لتفصيله
 في جمع طالب قوله حقيقة مثل سجد قوله او حكما مثل ذلك وجمان حيث اجتمع الفعول والكرة في الجمع ما يار
 مثل لغيره والكرة في نقل وعمل فيصير التفسير لهذا الاعتبار قد يرد وقرضا قوله او بقوله دل والدلالة بوجود
 المفرد منها وانما دخل في الدلالة لانها مستقاة بما اذمته الجمع لما دخل الضماني الدلالة قوله كبريت في ظرف اللفظ
 من الثلاثة الى العشرة والعشرة جميع الناس او اداون العشرة قوله لثلاثة وعشرة لانه من ثمن لعدم الدلالة على
 الاضاح وان اقل الجمع ثلاثة قوله بقوله مقصورة اى تخرج عن الحد هذا القيد لانه لا يفتح على احاد غير مقصوده
 اذ المقصود بها واحد من العشرة او احاد اريدت باعتبار صدق الجنس فليها والاستعمال فيها قوله مجرد مفردة
 قوله اى تخرج هذا القيد فانها وح والى ذلك على احاد مقصودة صحت الاستعمال لان تلك الدلالة ليست بوجود
 مفردة كخلى وتبرؤ ليس لها مقبول مما مع تخلد ومرة الجمع القائل مفردة بل ليل جريان احكام المفرد فيها كالتمثيل
 على لفظها والنسبة اليه ونحوها قوله اسما مجموع والعدد اذ ليس لها مفرد لان على الاحاد تيسر وصفه فان
 قيل يصدر هذا الحد على اسما مجموع اى لما افاضت كرسب بحسب حال مفردة الراكب العاصب يعنى ان يكون جمعا
 كما قول الاخص قبل ان ركب وان واقع الراكب في الحروف لكن الراكب به ليس مقبول لانهما صفة وان
 بل ليل جريان احكام المفرد فيها كما عرفت كذا قيل في قوله لان المفرد ان اريد به المفرد الواحد ومع يصدق على الراكب
 انه مفرد وهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا له معنى كما يكون موقوفا على كونه جمعا فياثره الدور قوله كالجاء غير
 كمال انما لفظ الجاء جمع فلهذا ركب قوله كمال يجمع على الراكب جمع على كماله من كان الراكب يجمع على كماله
 على الراكب قوله عن الركب كماله احد الراكب في قوله او يتصور اوجبا على سبيل الجمع كماله لان كل الراكب مفصل احد الراكب
 ان اكثر في قول المصنف والقد يرد ان هذا الاحتمال يدل على ان مع المفرد اكثر منه فيمنع ان يكون في المفرد اكثر
 حتى لغات اليه ان اكثر من الواو والنون وهو مفرد اكثره وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفصل الذي يقتضيه
 باسم لتفصيله ان يكون محققا كما في زيد اعلم من عمر او مقدر كما في قولك زيد اقدم من الحارثى لو فرض ثبوت
 الفعالية لزيد اقدم منه وما نحن فيه من هذا القبيل يفتى لو فرض اكثره قوله في الواحد كان ذلك في الجمع اكثر
 قوله اى ما عجزه اشارة الى دفع اعتراض الفاضل الفاضل اللان عكسها باللفظ والاشارة الى المعنى اما الالفاظ
 فقضية انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما مفردا كغير لقوله شرط لعدم وجود العايد فيها الربط لهما بالفتور
 الثاني فهو ان الشرط لونه مذكور وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر لتطابقا وحاصل ما اشار اليه من الجواب فيها
 ان مذكور يفتى كونه مذكور هو خبر شرطه فوجد العايد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عايد كما اجاب به الفاضل
 الرضى قوله من حيث سماه به بعد اعلم ان المذكور العلم هو اللفظ فوضعه العقل من قبيل صفت الدال كمال
 ولو اريد قوله للفرس لى بالانتمسب اليه الا عوجبات كان للكرة فاختاره يلزم ثم صار لى لى لال قوله واداره

المراد

بالمذكور جواب عن استراض نجم الائمة حيث قال كان على المصم ان يقول بربل قوله فمذكر فخرج من التاثير فخرج نحو
 طلح ويدر بل نحو سلما ودرقا على رجليين قوله ليفتحا قيا ما على الجمع بالالف والتاثير بالظلمات وذلك بفتح الالف و
 التاثير قوله هو التاثير في الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستواه و
 بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يتوهم فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر
 والمؤنث مجرد التاثير بل يكون بالعبارة كما في فعل فعلها ذات الاصل وذلك لما استباح بالاسم في ان الشايع في ضم
 الفرق بين المذكر والمؤنث نفس اللفظ كما في الجملة والفاو والمراوة والرجل قوله الاسم المذكوراه وقع لما احتضرت
 الفاضل التاثير حيث قال بزه العبارة تخفيفه لان غير يكون عابا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون
 الوصف المذكور متوهم في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه لا يستقيم مستواه بشئ في نفسه مع غيره
 وواصل الجواب ان غير يكون راجع الى الاسم المذكور اي الذي اراد جمعيته فكانه قال ولا لا يكون الاسم المذكور
 مذكور متوهم في الصيغة مع المؤنث قوله تبارك الوصف وقع لما يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فمذكوره قوله التاثير
 الخامس اقول ينبغي عن هذا الشرط سابقا ان العلامة يتوهم في المذكر والمؤنث قوله تبارك التاثير قد حقيقا لا
 ان تبارك المبالغة هي تبارك التاثير فارجع اليه قوله لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر ان جمع علام اوله علام
 قوله تحت قاعدة كناية لانه قال بعد ان ذكر قسم الجمع السالم وهو العلم والصفحة المستعملة للشارة الطرسوي بالتاثير
 من ذي الازار المحذوف العجز معتدلا لانه ذكر له مجموعا هذا الجمع غير اوله كسئون او غير غير كسبون وجار قتلون على
 لوجبن وقد شرطه محذوف واوزون وارضون انتهى واصل بزه الضالطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع واللام
 علما ولا صفة محبة شاذ اذا كان اسما محذوف العجز مستقلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع
 بلا شرطه وان لم يكن علما ولا صفة وذلك كسئون واقرابه فان مفردة سنة واصلا مستوفى يجمع هذا الجمع غير علما
 فانه من صحت اللام ومن ثم شذ ان رضون فانه ليس مستقلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوف قوله
 فان تغيير الواحدة اي ان التغيير مفرد صلفون الذي هو صلف وهو صفت وهو صحت الفاعل انما هو بعد الجمع فانه كلما
 التقاسم ان هما الالف والواو ففت الالف قوله واما التغيير اجاب عما يقال كيف حملت التغيير هنا
 على هذا الفرد الخامس وفيما تقدم على مطلق التغيير قال جميع الفعلة فعل اه قال نجم الائمة بانه الاوازن للفتاة
 اذا جاء المفرد وزن كثره واما اذا جمع الكسر فيها هي للفلة والائمة ولذا ما هي الائمة الكثرة اذا لم يخصص
 فيه الجمع والافهوش ترك كاجبال ومصالح هذا واعلم ان انحصار جميع الفعلة في هذه الاوازن الماركبة مع جميع
 هو المشهور وازا الفاعل فعله كما يجمع اكل فناء بعضهم الضار كما صدق جميع صدق قوله والمراد بجزائه اه اعلم ان
 الجريان في اصطلاحهم تعيل لمعان احد ما ذكره وهو جريان المعذر على الفعل ثانيا فيما جريان اسم الفاعل على
 الفعل في موازاة اياه في حر كانه وسكنانه ثانيا فيما جريان اسم الفاعل على المعذر في الصفة على شئ اي يكون
 في شئ صاحبها اما مبتدئا او وصال او موصوف او موصول وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا

يلزم الابهام في المدح كما ذكره الفاضل رحمه قوله بعد اشتقاق الفعل منه اشتراكه في اختياره المصروفون ان
 ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه في حيز الكوفيين في اصالة الفعل ويستعمله لاوله بلال الحارثي ان
 تابع الفعل في الاعمال وعده وانتمت الفرعية في الاعمال فينتسب في الاشتقاق لانه لا يكون فرعاً في شيء وصل
 في آخره وانما هما ان المصدر جار وموك للفعل فيكون تابعاً له والبعيد والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثه ان الفعل قد
 جار عالما في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المفعول والبعيد انما قد جازت افعال بلا مسار ولو كان المصدر
 اصلاً والفعل فرعاً لما وجد الفعل بدونها وتما سبها ان تقوم المصدر حيز من مفهوم الفعل في كل اصل بالنسبة
 الى الجزر وكل هذه الادلة قد فرغنا من الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعمال الفرعية
 في الاشتقاق الا ترى ان اعدوا فرعاً لغيره في الاعمال وليس اشتقاقه واما عن الثاني فلانه يلزم منه فرعية
 لفي الاعراب لاني الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عالماً كونه صلواً فان الحوادث عامة في الاعمال
 وليست اصلاً لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال ليست بعدد مساندا واما عن الخامس فلانه جزو
 مقدم على الكل وحصل لوجوده فيكون الصلا اشتقاقاً قهراً وان كان الاخير ان اه لکن فلهما من غير لفظهما
 لتعقوب الزم التدرج والاولى ويجوز اي هذا باو كما ذكرنا من هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطبق قوله
 سماعي يعني انه اطلق المصطلح وادراو سماعي مجاز ولم يرد ان يار النسبة مخدومة اذ لم ينسب هذا قوله اي
 وثلاثين هذا المعنى في التاشية وهي قتل وحققت في حيزه وكشدة وككرة ودعوى وذكركه وتشرى وليان
 وحرمان وحقن وقمر وان وكلب وكذب وصفر وهدى وعلبه وسرقة وذباب وكتاب وتحوال وزيادة ودقاً
 ووراية ودخول وقبول ووصية وطهوية وسحابة وسحرة وكلايتهما بالقطع قيداً بقوله ليعبر اي ليعمل المصدر عند
 سقوطه بان العمل له اذ لم يكن مفعولاً مطلقاً واما اذا كان مفعولاً مطلقاً لاسن اللفظ بالفعل فيجوز ان العمل
 لم يحصل ان للفعل فليس عمله قطعاً على كاسم في قوله لا اعتباراً به واذا كان عمله للاشتقاق لا فرق في الاشتقاق
 باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل المشابهة الفعل لفظاً ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان
 بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان يعني الماضي كان شابهاً له في اللفظ وشابهاً للفظ اللفظ
 مخالفاً ليعني في تحت قوة المشابهة في العمل عمل واحد منها هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال قوله لا يعمل
 لانه انما يعمل كونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان المعصية اذا دخلت على
 اخلص للاستقبال لانه لم يكن مفعولاً مطلقاً اي حقيقة واما المجازي فخر فيه ضرب الابهام للمعنى فيقال سمعوا
 عليه جزئهم الية تقديم المفعول اذا كان ظرفاً للتوسخ ولوروه نحو قولك اللهم زدني من عدد ذنوبك البهارة واليك
 الفرار قال نعم ولا يانفك كبريائه وقال فلما باع معه لسي وتقديره الفعل في مثل تكلف وليس كل ما اول شيء
 حكم ذلكه شيء في جميع الامور قوله وشي مما في خبر ان اه لانه حرف معصدي موعول وموعول المصدر في
 موعول الفعل الذي هو صلة الحرف وموعول لعله لا يتقدم على الموعول قوله ولا يكون الطرف او

الاصح

ولا يقع اخبار مستتر فيه بان يقال في مثل الزيد ان عجبني ضربها الا يرد ان عجبني ضربان على ان يكون الالف ضمير
 الفاعل المثني قوله لا ضمير في المثني ان او ضمير في المصدر لا ضمير فيه اذا اشئ اوجع فيلزم ح تمام على شي شفتية وعلاية
 جميع فانك اذا قلت اعجبني ضربان فالت فيه علام التثنية لمصدر فلو ضم الفاعل وجعل مصدر الاحتياج على الفاعل
 تدر على ذلك المستر كما هي القاعدة المقررة في باب الاخبار قوله راجعين في الحقيقة او ولذا مدر من خواص الاسم
 التثنية لمجم قوله ولا تسميته اه كلا مستلفت يتضمن جوابا عن سؤال تقريره ان الاخبار في المصدر قد وقع في مثل
 ضربني زيدا ما حصل فان اليا ضمير المتكلم وهو مستقر في المصدر وهو اصل الجواب ان المراد بالاخبار الاستمرار في
 اذا كان بارزا يقال له انه مضمرة ولا يقال انه مضمرة في المصدر ولاني غيره قوله في مفهومه بل مفهومه هو الخواص
 في التعريف سابقا قوله بلا شبهة قال جسم الية خلاف النجاة في الفعل المطلق المذوات الفعل المطلق اس
 سوار كان المحدث جائزا او واجبا وهو خلاف قول المع قول فلو اخرت اه اي لو اخرت تلك الاحكام لمصدر
 بقوله ولا يتقدم معموله التثنية عند قوله واعماله باللام قائل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام
 كلا المقسمين واحدة حيث انها واقعة لبعدها واحمال ليس كذلك فان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول
 قوله اي من حدث وهو المصدر وذلك مبنى على انه يجب سبويه من تسمية المصدر فضلا عن ان حداثا قوله موضوعا
 ذلك اه فيه نية على ان لام الاجارة صلبة قوله اشتق بتضحية معنى الموضع قوله اقام اشار الى ان المراد من اسم نقل
 واعلم ان المراد من قام به الفعل من قام به المعقل مع الفعل فان اسم الفاعل موضع لكليهما قوله وغير ذلك
 كالاتي واسم المكان والزمان قوله لان الجمع اه فان اسم المفعول لمن وقع بها الفعل يتوسطها قوله
 ان اسم التفضيل اه اي الظاهر من قول المع لمن قال به يخرج ما بعد بعفة ودخل اسم التفضيل في الجمع الا
 بعفة قوله كما علمت ان الاشتقاق يتضمن معنى الموضع في قوله في اول التعريف اي حدث موهوم فذلك
 الاسم ونحن اشرنا الى فايدته قوله وان كان ما هي اى بالنسبة الى زمان نزول الآية فان زمان اول البعثة
 مقدم على زمان غيابة قوله بشرط الاعتماد اه ذراعه سبويه وسائر المعربين واما الانقش وانكوفون فحرفون
 اعماله غير مستند على شئ فما ذكره فكامم اعتبره وانفس اشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحبه او العزة او نحوها هذا
 وعلم انه قال جسم الية ظاهر كلام النجاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال لغيره اذ وقع بعد حرف الفع
 والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه لاولئك
 اللام بدلا كلامه وهو كلام اتيق قوله وجمت الاضافة فخرج العلماء على بزه المسئلة مسئلة في الضمان وبسبب
 ان الفاعل اذا قال انا ما قاتل عبداك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم لم يضمن والقر
 بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن الفعل والمسرقة
 الواضحين في الزمان الماضي واما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو قوله
 يا قبيل وسرقة الاخبار عما وقع منه قوله بفعل مقدر قال الميراثي الاجود ان يقال بينهما انما نصب اسم

الفاعل للمفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه ضعف الى المفعول الاول فان كفي في الاعمال مباني
اسم الفاعل سمي الماضي من معنى الفعل قال واليجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير ذلك لا ضرورة ولما لم يوجد
عاطفا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم قال الامام الموصولة قيد بما بها اثر
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يقية عن شرط من شرط من شرط العمل قوله لعدم تعرق هذا
لا يجوز في جميع جمع الكثير الا ان يقال ان حمل على اللاحقة تغيير طرد الباب قوله نصبه على المفعولية اشارة
ان الطلاق حمل غير مستقيم ولا بد من تغييره بالنصب على المفعولية اذا لا يجوز مع عمله ورفع الفاعل
لان هذه لاستعمال العداء بذكر المفعول قوله لتفصيل الفاعل بان يكون اسم التفصيل بمعنى الفاعل بخلاف
حرف الناس اس اشارة لمدى قوله او لتفصيل المفعول بان يكون اسم التفصيل بمعنى اسم
المفعول بخلاف اسم الناس واء فهم اس اكثر هم مشهورة ومعروفة قوله
حمل النصب قيد لان عمله الرفع لا يتوقف على شرط كما مرح بخم الامة قوله في شرطه علم
باعدلنا من قال نجر الامة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علق ومن بعده مروا به وجعله كاسم
الفاعل قوله ضار وطالق فانما اسما فاعل فها في الاصل بمعنى الحروف لكن غلب استعمال في الثبوت فلا يقال
طالق الا لمن ثبت له الطلاق لا لمن كره له انا فانما قوله من استكن في من العود الضمير مستكن راجع اليه
والتقدير وصيغتها صيغة وال كونها صيغة الصفة كانية على قدر السماع من العرب بخلاف اسم
الفاعل فان صيغة قياسية لا سماعية قوله ليست بموصولة بل هي حرف تعريف وانما لم يكن موصولة لان
مفعول الام الموصولة وان كان بحسب الصورة مما كفتاب الا ان ذلك للاسم في معنى الفعل وانما هو
لا صرفت واليات في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان مفهوما من غير عمل التجرد فلا تقوم مقارن فلا
علما ينبغي ان يدل على الفعل **قال** على التشبيه ووجه مشابهة للمفول كونه فصلة شدا واقعا بعد تمام الكلام قوله على
او اذ في في صورة اضافة المعرفة الى التاكيد والمعمود اضافة المعرفة الى التاكيد كغارب زيد ونحو قوله
ضرورة التوكيد على اقامته على رعيها جازما صفا كبيت الا على جوتنا مصطلا بانما فاضا جوتنا الى المصطلا
المضات الى ضمير الجاهلتين في مثل حين وجه قوله في اصل ذلك الفعل لانه التبادر بين الاطلاق وفي هذا
لا قراض الفاعل الموصوف حيث قال في مقصود نحو فاضل وزايد وغالب فان فيما زيادة على الغير وحاصل
ان لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة والطلب بل لا
بقولنا زيد فاضل على عروانه اكثر منه لا وجالا او نحوها متلبس فالبا ينص مع قوله ذات بهمة فان قولك اعلم
يدل على ان ذاتا مستغفرا بالعلم ولا يردى انها هي ذات الابدال الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو واذ
الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف لانه في فقط قوله من حيث
قدر هذا الجمع حمل فعل على اسم التفصيل فان اسم التفصيل هو الموصوف بافضل وهي صيغة ويزان فكان قال

١٢١

واسم التفضيل صيغة فعل قوله من الرامح أه فانه اذا قيل ما اخرج له يد رانه ما فخذ من حرج اوس حرج الخفيف
 الذي هو التثاني المجرود من حرج بالتشديد الذي هو التثاني المزيد فيه ويحمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين
 كل اثنين منها مثلاً لو قيل ما اخرج له يعلم ان المراد اشتهر بوجه او استخراج قوله التعميم التفضيل عن فعل الصفة قوله
 مقدم بالطبع لان التقديم الطبيعي على ما عرفت هو كون المتأخر محتاجاً الى التقدم ولا يكون المتقدم عليه موجوداً
 وبما ذكره لك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس عليه له واللازم من حصول
 الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير على تقدير ان المراد العيب الغابري ينبغي
 الحق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالتشذوذ قوله في الجواب اه هذا الجواب الفاضل الهندي ولم يتخذ
 ايضاً في تشييع عليه عجيب ومحمل الجواب ان المراد بالحق آثاره الظاهرة مثل تعليق الخبز ونحوه فهو من
 العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة التي استخرجت في النفس التي هي منار بده الأثار فهو من العيوب
 الباطنة قوله فيه شائبة الفارما زائدة او على توهم اما تقديره بان في لفظ الكلام به التقدير فاما الجواب فيه
 قوله من حرج ابن شقيق وقد تكررت منه تمام لفظ الامن والآية صحه الفاضل الهندي وصاحب القاموس
 في حقيقته من غير زيادة الابن قال فيه ودور الودعات بصفة يزيد بن شروان قوله قياساً لانه اذا لم يكن بهذا
 اللفظ يركن من العيوب الباطنة ويندر فعل التفضيل منه قياساً قوله على سبيل تشذوذ لانه يكون من
 العيوب الظاهرة قوله على خلاف القياس ودوره في كلام آل محمد معلوم كثير اسماني العويصة سبحانه عدل
 شانه على موافقة القياس والفان القرنية قوله الافصال تحقيقه على عدم اجتماعها وعدم ارتفاعها
 قوله تعيين المجرود والمراد بمتعلق معين والتقدير ان الفضل عليه في صورة استعماله باللام معين لطرفي
 معين الفضل عليه اذا كان مع غير اللام وقوله نذكر صفة معين قوله كما اذا طلب مثال لانه لفظ على الفضا
 وبها حكمها انما في البلدنا مثلاً معرفتان واحدهما فضل من الاخر فيقول فلان الافضل قوله وانما اعتر
 لنتكافؤ العزة الغلبة والتكافؤ من هو اكثر عدواناً في عتايده وبقايله من غير قوله من بينهم وهذا كما تقول مثلاً اذ
 شفعنا من قرئش افضل وحاصل المعنى انه بعض قرئش وهو افضل من عيسى وقيس في اني استل
 الاكثر من هذا القبيل قوله من كل شئ وتفسيره المشهور عند آل محمد الكبر من ان يوصف قوله اي هو
 زيادة أه الفرض من هذا التقدير دفع المقصود المعنى انما المقصود ان وان ليقصد مصدره بمعنى المقصود
 ح احد المقصودين قصد الزيادة محل فيه المصدر على المفعول وهو غير جائز وحاصل الرفع ان قوله ان يقصد
 مصدر الى الزيادة بحسب المال وهذا المصدر بمعنى المفعول والافاضة بيانته وفيه من التكلف لا ينبغي والاول
 في الجواب ان المضاف محذوف اي تعدل احداً لقوله اي على ما ليدخل فيه اعدى الخيول وما جسم القبول
 محققاً في تحقق المضاف اليه في ضمن من عد الفضل والا لو قصدت الزيادة على كل من ضيعت اليه وهو من جاستهم
 لزم تفضيل شئ على نفسه واعرفت بذلك لا وفتح في العبارة ان القبول في ضمن ما عد الفضل ملكاً يتوهم ان لا يفتح

التفصيل باعتبار ما به بعض كان من شاركه على ان الشاركة لما تحققت في احسن من عمر او تقدير القول على علم
 ان يوم يوم شيان حبلى الى ان ان فريوس شيان لان نظام يوم مثل الذي يمكن ان يكون من شيان محبوب عند الخ لاف
 تقديره محبوا الى نفسه اليقائهم فضل يوم شيان فكانه قال سبب انه محبوب بمعنى اليوم ليس موموم يوم من شيان حبلى من ذوال
 الظلم لم ياتي بهم خير منهم اى في تقديرهم لان في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير وابد لهم في شرهم اليوم والافس
 يكن فيه مشرف فله قوله لغاى اصحاب الجنة يومين فيرستم كذا قال في الاثمة قوله اى تاني مينييه اه
 اشاره الى ما بينناك عليه في بمعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاغراض السابق قوله اول سلطان في قوله
 اه اى احسن من كل احد من بين اخوة اى انه اختص بهذا التفصيل قوله لفظا او معنى اما لفظا ففى الاسم المذكور
 من في لفظه واما معنى فكان لرفع الاول من المعنات الذي قصد به الزيادة على من ضعيف اليقائهم مترج
 من التفصيل بمعنى باعتبار ذكر الفضل عليه لبعده الذي معنى من في اللفظ قوله باب احمرى فعل بعينه
 فعل التفصيل واقع ولفظا ولهذا لا يجوز الفعل بينه وبين من الاعمول قوله الرفع بالغا عليه وعلى يونس
 عن ناس من العرب دفعه للظاهر بان شرط نحو موت ير حل فضل منه الوه قوله لا لغيره فجم الائمة بالمتة
 فلا يجوز به زيد افضل به منه لتعليل الشرط اللفظ قوله به وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى السبب
 السببي على ما عرفه بكونه في اللفظ صفة الشئ وفي الحقيقة هو صفة متعلق ذلك الشئ ويسمى للموصف بحال
 متعلق الموصوف تسم الوصف بحال قوله السبب اى متعلق ذلك الشئ فان الكحل سبب لقله رجلا به
 متعلقه ولامتية لانه حصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد وسبب
 حيث انه حصل في ملكه بسببه نراو علم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب من حيث
 وليس لصنفا يستعمل غير المشهور للتبدي على صوته وتحققه كما عرفت قوله منفصل باعتبار عين الرجل اه قوله كما
 المشبهتى زيد من وجهه فانها عملت للرفع في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله زيد ضارب عم وثنا
 كونه معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف قوله فانها مختلفة باللات اى فان افضل
 علي في هذا المثال مختلفان وانما فان الكحل الثاني لم يعر عنه بالغير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضرب
 مرجحة حتى ان بل غير عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغيرات الكحل في هذا المثال مرفوع
 مخروف لغيره الفعل التفصيل به ما رايته رجلا احسن حسن كحل عينه من كحل فلين زيد بجلاات الكحل المحرر مطلقا
 اى بجلاات الكحل في المثال المشهور فانه قد لو خط مطلقا اى مجرد عن التعدد فان في هو قسمة ولو حيث انه مجرد عن
 التعدد والا ان ذلك الشئ المحرر على بزه الصفة تارة بكونه في غير زيد ذارة بكونه في عين الرجل ولقد لقيت
 لا يوجب شهو المقيد الا زهر الى ان الانسان شئ واحد وهو الحية ان الناطق بقية تارة بكونه في نفس زيد ذارة
 بكونه في نفس عمرو وكنه هو شئ واحد ولا يتعدا لقيت وفقا ليقال ان الانسان الذي في زيد غير المقيد معنى
 زيد ذلك القيد اسمى تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالها قوله وهو التقدير فان الاصل في اسم التفصيل

الذي

الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه غاير المفضل عليه مغايرة ذاتية نحو قوله حسن من غير حكاية بينهما في شأنه من غير ما عاير
 ذاتية لا يتعنى العمل هنا كما يتعنى هناك قوله ليسهل اه عليه لعدم البقاراي عدم بقائه على هو الاصل للاصل ليسهل اخراجه
 من معني المفضل فيصير بمعنى الفعل المفعول به في قوله في الموضع الاخرين في الاستثناء الاخرين التي تفتاب هذا المثال في كونها
 فعل المفضل فيها بمعنى الفعل في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرطل في المثال تكررة في سياق المعنى
 قوله بعد النظم بمعنى من فالمتقدم بر ما رأيت رجلا حسن كل غير مثل حسن كل عين زيد بل هو اقل منه قوله عرفنا
 لا لانه فان الزيادة ما تحوذة فيه قطعاً لا يجوز تجزيره منه ولا ينبغي ان تحوذه عن الزيادة عرفانا لانها في مع وجودها في
 الا ان يبقى لذكر لها وجه قوله وهو انه يكون من كل عيني يد انفل من حسن عين الرطل قوله لما اقتضاه المقام
 اى الملح قوله ولا يسجد آه بذاني الحقيقة بمعنى ثالث قسم باننا وليين ما صار لان لا تعبر اسم التفضيل قبل تسلط المعنى
 مجرد ان الزيادة كما في المعنى الثاني بل تعتبر معترة فانتقها بها واذا اقرن بها لا تقول ان المعنى ساطع عليه يتوجه
 الى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الاول بل يعتمد المعنى المساواة يحصل في نفس هذا المقدم المعنى الزيادة لان
 للمساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل ثانياً المساواة مع زيادة في غير واقع في التسوية قوله
 مطلقاً وهو لم يكن في ضمن الزاير ولو كان في ضمنه فقول له ولو كان الى اخره طغت على مقدم قوله من جميع ذلك كما هي
 جميع المعاني الثلث اذ من جميع هذه الاعمال التي هي ان يعتمد معنى المساواة المعنى الزيادة الى اخر الاعمال زوال
 الزيادة التفضيلية بالمعنى مع المعنى غالباً بمعنى مع لاصوله للزوال لانها المثال لا يخفى زوال الزيادة التفضيلية
 بالنسبة بل يتوجه على زوال المساواة ان يرجع المعنى الى الزيادة اذ بوجه آخر في ضم التعميمين السابقين اعلى توجيهاً
 قائل قوله اذ ليس كل آه هذا تحقيق اشارة الى ادراكهم الكسائي والفرح حيث قالوا لا يلزم المفضل باجتناب التعميم
 عند ما معمول لا يخرج كما ذكرنا في اول الكتاب وما حصل الجواب ان الكحل وان كان معمولاً لا من الا انه ليس معمولاً
 له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول على قولها مطلقاً لقولنا زيد قائم وقوله من في عين زيد معمول لاس من حيث
 انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترس انه لم يكن اسم تفضيل لما اجتناب الى الاتيان بهذا المعمول كما سبق قوله
 ولا يخرج آه جواب سؤال تقديره ان معنى الاتيان على بعض المذاهب ما على فيما فاشتر كافي كونها معمولاً على
 ما عدا ذلك يكون احدهما اجنبياً من الاخر وحاصل الجواب ان العاقل ح في الكحل معنى الاتيان على ما ذكرت
 لاسم التفضيل وذلك الاشارة الى يخرج من الاجنبية قوله تعقيب ذلك وهو عود الغير الى ما لم يذكر كذا قيل
 وقوله القاضى المسمى بانه لا ينافى بيع الغير الى ما لم يذكر لفظاً وهو مذکور مرتبة كما في هذا المثال
 لان الكحل المؤخر لكونه متبداً معتاداً مرتبة وح فقول ان اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم زيد الطيب منه
 راجحاً من ان اذا تعلق بعامل ذي حد من طرفان او حالان يلزم ان يلى كل منهما بتعلقه اى حدته وقدره
 في هذا المقام اى اسم التفضيل هنا عامل ذو حد من حد التفضيل وحديث المفضل عليه حد التفضيل
 على الشيء تعلق به طرفان وهو قوله في عينه باعتبار حد التفضيل وتعلق قوله في عينه باعتبار حد التفضيل

علیه فیلزم ان الکلم واحدینما بمختلفة فحتمه کون الکلم فاضلا باعتبار عین حبل فیلزم ایلا به بقوله فی عینه وجبه کون المفضل
 علیه باعتبار عین ترید فیلزم ایلا المتضمن لذكره المفضل علیه بقوله فی عین ترید فلو قدم منه لم یبق ایلا به بقوله فی عین
 ترید وایلا به الکلم بقوله فی عینه ففهموا المقام على هذا السؤال قوله وعلى کل تقدیر او رد لما ذکره بحکم الائمة
 حیث قال هو علی حدیث المضاف ای من کل عین ترید لانه افضل الکلم على الکلم لا الکلم على الکلم علی وجهی حال الزمان
 عمل اسم المفضل مختلف بما اذا کان المفضل والمفضل علیه متغیرین بالا اعتبار روحهما متغیران بالذات والاقول
 ان المقدم المفضل الکلم على الکلم فلا یوجب تقدیر من کل عین ترید فان تقدیر من فی عین ترید حدیث مجرد من غیره
 جار العین الظهور المراد قوله ولقدیر او رد لما ذکره بحکم الائمة فهو ان قوله کعین ترید مغبول رایت ورسن فیما
 الکلمی بدل منه بدل الکل من الکل لان معنی رایت کعین ترید رایت کعین ترید ولا زیادة علیها ومعنی رسن
 فیما الکلم الحسن فیه الکلم والاستلها حدیث العطوف فی المؤمنین اقلوا علی مضع المقصود ولا یجوز ان یکون حسن
 فیها صفة لقوله کعین ترید لانه لا ینکون المعنی رایت عینا مثل عین ترید فی حسن الکلم فیها زیادة علی عین ترید
 حسن الکلم فیها وكيف ینکون مثل ایله ترید علیه فی ذلك البصفت فی حاله واحدة فاشاح اشاره لانه لا ینکون
 من بعل حسن صفة لقوله کعین ترید ان کان الکلمات اسما الا انه لم یرض یكون اسما لان الظاهره کونها حرفا
 فبطلها مع حسن صفة صوفت بحدوثه ومع المناقض الی جعل الائمة بسببه الائمة فی اصل الکلم فی نفس
 فی حسنه واما یجعل الائمة فی الفعل ویلزم من المقصود علی الوجه لا یبلغ وكان اللزوم علی الوجه الا یبلغ معنی
 علی ان لو کان عین مثل عین ترید فی الفعل یبلغ ما عده لازم التناقض وهو الائمة مع التریح فیکون المنفی
 مرهتا فیکون الیقع کذا افاد بعض الافاضل قوله اسم جماعه الکرکبان اشاره الی انه لیس جمیع فیه علی ذلك
 یصح منه ما سأل من حبسبیل سار یا صفة کرکبان لان اسم الجمع لا یجب ان ینسب الی غیره ولا یجمع صفة له
 بخلات یجمع قوله وسار یا من السرسه ای احتمال جمله من السرسه علی ان ینکون مصدر محدث ای اخذت
 حرفا ساریا الی الهلاک علی ما قبل ضعیف لان حقه التقديم علی المستثنی جینه فلذا لم یلتفت الیه بقوله قوله
 ارى ههناک احتمال ثالث یبلغ بحسب المعنی وهو جعل ارسه مجهول ای لا یکن ونفی الظن الیقع من نفی
 الرویه البهریه والعلیه فیتصرف واعلم قوله من الکات والواو ای واولیا شیبه وادی اسباع جینه اطلاق
 کذا ذکر فی الرهنه ایضا قوله اسند اسه فی تحت انون ضمیر الجمع الی واولیا فافهم فی هذا المقام ان
 الاقدام قوله الی اسباع المراد بالاسباع الاحقیقتها او شراء النکاح وطلاع الطریق قوله واما حاله
 جعل الرواحیه وقیل اعراضه وما ذکره اتم وانا قال ولان الی مقتضى سباق ان یقول ومارایت
 لیفیند انما رای ولایری نظاهر لانه لو ای مثل لمرتبات نه حکم بان لایری قط قیام قوله ساریا یعنی ان
 ساریا عن السرسه وهو سیر فی السبل کما قبل قوله ملک الطریق لانه هو لبعده بیان الاقسام علی
 ولعدة وما یؤمل علی ان ذلك المصدر وان ذکر بعد تعریف الفعل بعض خواصه کما فعل ذلك ساریا

حج

بابت الفصل

قولهم اي كونه آه فسر اول بالكلمة للمالكين المحض متروك في التعريف وبالكتابة اشارة الى ان ما هو صفة وانما اختارها
 مع ان الظم الموصولة لسبق تعريف الكلمة لتكون الاصل في استخراج التسمية وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف فلا يتلفظ
 لمجموع التسميتين من غير اعتبار التركيب بينهما بقوله كما من اشارة الى ان قولهم في نفس طرقت مستقر صفة لشيء ولم يجز
 حال اوله المعنى على التقييد ولا متعلقا به بل لاحتياجه الى جعل في معنى الباء **قال** في نسخة جمل قولهم في نفس طرقت مستقر
 صفة لشيء رعاية لجزء الحذف ولم يجعله حالاً لشيء المعنى على التقييد وان كان المالك واحداً نحو قولهم في الكعبة في طول
 بالكلمة المرفوعة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل المحض من الرجوع الضمير الى الكعبة والى ان الضمير الراجح الى الكتابة
 معرفة كما هو التحقيق والتضييق على اختلاف التوجيهات والواجب ان التفسير الثاني لا فائدة ان للرجح نفس ما لا مع مانع
 خبره من الصفة او الصلة قوله لا استقلال اي كونه حالاً في الزمن منفرد لعدم كونه ان للملاحظة الغير مودة مع
 حال قوله ولكن انظر في نسخة لنفسه انما يتعلق بالاسم المحققية واما في الاعتبارية فلا قوله لكن المطابق هذا
 لرفع ما قيل ان مرجح الاقرب والبعيد اذ كان واحداً فيهما ح متساويان ولم يتعلق بالاقرب كلفيت ترجح الاول
 وهو ارجح الى الكلمة ووجه الرفع ان هذا عند عدم المرجح فالمطابقة مبرهنة قولهم اعلم ان هذا هو المشهور في زمان
 القوم والتحقيق انما يشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الصحت او النسبة بالزمان وهو ايضا متضمن معنى غير متعلق قوله
 معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موصوفة بالوضع المتضمن للحدث قوله اي ح وهو المعنى القائم بغيره سواء
 صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالاطول كذا في الرضوي قوله المصدر والادوية اي الحركات مع الترتيب تدل على النسبة
 والزان قوله الرضوي انما تعرف بها حالها متطابرها بالآخر لكونها متشابهة بحكمية قوله فلا يتصل اذ لا بد في المستعمل المتشابهة
 ان المكون يكون لها الملاحظة غير مبدل يكون ملحوظا او بالذات قوله ولما وصف النح و دخل في قوله انه اذ لم يكن المراد من
 في نفس النسبة الى فاعل العلم متعين من ان المراد هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا متضمن متعلق بالحدث
 تقرره بوجه اشارة لما وصف الشئ بالاقتران بالزمان تعيين النح والادوية ان الشئ بغيره وعبارة اخرى يلزم ان يكون
 للزمان زمان لا يلزم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى هو المركب من الحدث والزمان لانه القول بالاقتران بالكل بوجه ارجح
 وهو الحدث وقد عرفت مقترن بالزمان فلا فائدة في قوله ليس معناه المطابق لان النسبة الى فاعل ما هو منزهة
 غير متعلق بالمعنوية والمركب من مستعمل وغير غير متعلق قوله بل بما علمه لا فائدة على الخصوص وليكون نظام الشئ
 في تعريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد قوله ليس متعلقاً بالمعنوية لما عرفت ان المعاني في نسخة آلات لتعرف احوال
 من حيث انما جاء بها بالآخر والمخبرية لازمة لمانس هذه الحكيمة **قال** مقترن بمعنى انما يدل على واحد معين من المعاصي
 و الاحمال ولا استقبال والصوب والتبوق يدلان على الامان سواء كان ماضياً او حالاً واستقبلاً ولا يدلان على واحد
 معين قوله فهو والقابح والرجح في الذكر فان بيان فوائد القيد متاخر عن ذكر ما قوله ولغيره لست وضعف
 عطف على مخزوف اي فبقوله انما مقترن خرج الاسماء التي لا مقترن فيها صلاً لكونها ماضياً في الفهم خرج ما في الاقتران من حيث
 في التحقيق كما هو الفاعل فاما موضوعه لكون تمام الفعل بمعنى الحدث اي يكون قياصه به وحده لا يقيده باحد لانه

ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في العفو اعظم ان الترتيب في زمانة تقدير في العفو منها
ولاني تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك له متما وحفاؤها ولذلك ما تكرر في الاحاطة التي قول في العفو بعد التعديل
بقوله ومنها قول ويطبق على المضارع ونفع دخل تقريره ان المضارع يلزم ان يكون خارجا عن حد الفعل لان غير
مقترن باحد الا زمانية الاثنية لانه مقترن بزمانين والحواس ان هذا انما يتوحد اذا اعتبرت انظر فقط في تقريره وليس كذلك
فان هو مقترن بزمانين يصح قوله عليه ان مقترن بزمان واحد قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعين ليس بوضع
واحد بل بعد الوضع فوضع حيث انه موضع الحال يكون مقترن بغيره حيث انه موضع الاستقبال يكون مقترن بزمانين فمقترن بزمانين
لا اعتبار بغيره في قوله وهذا الجواب غير مذكور في تعريف الاسم قوله انما يستعمل اى بحسب الوضع فلما زيد انما يتوحد
للتكثير فالوضع هو كونه اولئك الحكم اذ لا بد في ما من تحقيق ثم ان ايضا ان اليتى الماضى التقريب التوقع او بدون ذلك
انقليل قوله التقريب الماضى الى الحال فمضى قد مضى هو الضرب في زمان الماضى ولكنه قريب بزمان الحال والمراعاة لتقريب
الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد في غير حقيقة فلا يريد ان يجوز ان يدخل الاسم مجازا قوله اول التعليل الفعلى لتقليل
المقترن بالزمان اللذين هما زمانين بدلول الكلمة قوله وتحقق اى تحقيق احداث المذكور جعل التحقيق مقابلا لتقريب
والتقليل ليس بينه اذ التحقيق ان قد موضع التحقيق الا انه قد ايضا ان الماضى التقريب التوقع او بدون ذلك
في المضارع في الاغلب لتقليل على اني صدر الكتاب قوله لانها قال انه داخل الحسنة فلم يتصل الشئ لم يعمل فيه انتهى
فان قلت ما ولا المشبهتان ليس عالماتك للرفق في الاسم انها ليسا حاصبتين بالاسم لم يدخلها على الفعل ايضا
فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل واو المشبهتين ليس مكيف وهما انما يدخلان على اجزائه
الاسمية لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فليدوم الدرر قلت كون الاختصاص
موقوف على العمل منوع وانا الموقوف ظهور الاختصاص قوله الصفات التي لها مقام وقع مظهره تقديره ان غير الفعل كالصفات
يكون لها فاعل ايضا فجزء من كونها بها فلا يتخص بالفعل وحاصل الجواب ان الصفات وان كان لها فاعل استغنت عن الفاعل
السائكة بسبب سحوق التار المستركة الدلالة على تانيث الفاعلها واما عليها المكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله وتانيث
فاعلها انما لم يكيف بتوحيه المتحركة بالدلالة على تانيثها بل زاد قوله وتانيث فاعلها وهذا لما يتوحد من ان منع كحرف
متحركة بها محرف في الساكنة ايضا بل لا التما على تانيث فاعلها قوله بالفعل ان قيل لم يحسن الامر قلنا الاصل في الاسم
الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فمتما ساكنة المتحركة والاصل في الفعل البناء والاصل في البناء الساكنون فمتما ساكنة
السكينة قوله عن تانيث التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تانيث الفعل والاسم كما
في الرضى وعلى بعض النسخ الساكنة باللام قوله للاختصاصها بالاسم ولا يوجد في الفعل وتا فحلت ساكن في الاصل
حركات لدفع التفتاء الساكنين يدل عليه حذف الياء في رمتا على الاصح قوله بالاسم كونه ولا على ثلثة ثمان
اى احداث والزمان والنسبة الى فاعل باختلاف الاسم قوله اراءه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الفاعل فحلت
المعجزة في فعلت من خطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث وون الحركة والاعنى الاضافة الى فعلت وتا

٤٨

ليقط نحو الى الغاخصه كونه زائداً في الابدان كما يدل الميل عدلان اعتبار المشاكره في بعض صفاته فاعلمت وان
 فاعلمت ان الاول ترك قيد المتحركة كما يدل الميل عدلان اعتبار المشاكره في بعض صفاته فاعلمت وان
 لا تفرقه عليه في عبارة اهل ٢ قوله فاعلمت بالفتح وكسر ان قيد المضاف اليه بالضم والضم والكسر ان قيد بالفتح قوله
 وحذف وعلان فروع الفعل كسب الترتيب عنه اى عن الفعل وهو منع بائيل من جواز وجوده فاعلمت في فروع الفروع قوله
 وحذف اليباز بالفتح وقع شبهه بغيره كسب الترتيب عنه اى عن الفعل وهو منع بائيل من جواز وجوده فاعلمت في فروع الفروع قوله
 المستعمل احكام اللفظ وحمله كذا استندوا الخفة للاختصار الاختصاص الذي من جملة احكام اللفظ اليباز بقوله بالمراد ان
 اللفظ المشتمل على المستعمل كغزبان فخرج من اللفظ المشتمل على اليباز كغزبان ليعبر عن اعتبار فاعلمت في هذا المقام فخرج في الام
 قوله واجد لا اعتبار بما بين قبل الاسم ولما جعلوا قسما من المعنى وقالوا ان المستعمل في ضرب ضرب شيى يكون فعل
 من اللفظ نصفه وانما لان ضمير المفعول يفتى ان يكون اقل من ضمير المثنى قال باءل مشير الى ان كلمة موصوفة
 وهو الالف لكونه منها قوله فانه التباين من الدلالة فذا وقع اي قال انه لا دلالة للعامة على الخاص بوجه
 الدلالات الثلثة كما قالوا في كيف يراد من الدلالة ما هو كسب اصل او منبع قوله قلبية واثية اشارة الى دفعه قيل ان قيل
 طرف زمان فلم ان يكون الزمان بان لان معنى التقدم الثاني ان يكون التقدم في زمان سابق والمتاخر في زمان
 لاحق والكلان في ذلك زمان يلزم تسلسل في تقرير الرفع ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اركان تقدم ما يلزم
 لكنه لا يقبل ما بان آخره بل زمان بل انما لكه للزمان فالتقدم ماضى لاجزاء الزمان بالذات ولا يجوز ان يواسطها لان
 والتاخر ايشان من اتعافان ما بهية الزمان اتصال التقدم والتاخر مع عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء
 عارض لها التقدم والتاخر لهما ما فالمراد هما بالتقدم بالذات ان يكون مشاوه الذات لا التقدم بالطبع فانه
 بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يتبع فيه المتقدم مع التاخر بهما ليس لك قوله تلبية تقضيها ذات الزمان بمعنى ان
 بذات الزمان متقدم على زمان آخر لا بواسطة الزمان قوله فلا يتفص بل يفرض بان يفرض في لم يفرض بصدق عليه الترتيب
 ولما قيد الدلالة بحسب ما خرج من التعريف لان يفرض لم يفرض ليس ضروريا لان الماضى على الدلالة عليه بل يفرض لم يفرض
 عليه بل يفرض قدس والا لا يتفص منه عند الاعتقاد وانما يدل على الاستقبال للوضع واحكامه فهو ان لم فلا كلام استخرج
 وانما الكلام على تقديره ما كان سببه الاعمال الماضى لان قول لم الذي هو موضع قلبه فيضارع اصحابه عليه صارت لظن الدلالات
 على الاستقبال مت وخوله على فاعلم ان اللفظ الذي ورد به بعض من جملة اللفظ عدم الدلالة يفرض في لم يفرض على الزمان المستعمل
 دلالة على الزمان الماضى غير متوجه اليه قوله وهو قوله ان ضربت ضربت اى ليقصص جميع التعريف يفرض في ان ضربت فانه
 يدل على الزمان المستعمل فخرج من تعريفه يكون غير ما عدا فلما قيد الدلالة بحسب الوضع وظل فيه فان دلالة عليه من ان
 وضع ضربت بل حصل بدخول ان عليه وضع ودخول ان التي موصوغة قلبه الماضى مضارعا وليس على دلالة
 عليه وصارفة ومن الدلالة على الماضى هذا الاعتبار فالمنع بان لا يتم دلالة ضربت على الزمان المستعمل ولا يتم عدم
 بدلالاته على الزمان الماضى منع غير مسموع قوله والتقدير فانما يمكن تقديره فهو في قوله لم يفرض تحذر

بمخالف صوتین و منزهوا فانه لا یکن تقدیر الفتنه قبل النون والواو قلدا کما یفیدین علی السکون و یضم قوله لتساویه کی
 لکونه مشابه المتشابه اتحق لبا، علی احوال مختلف المضارع فانه مشابه الاسم فأتحق الاعراب قوله فکونه افعال حركات
 و نقل الماعنی لفظا و لا تجزئ لفظا لثباتها ساکن بالوسط بالاصالة و یحتمل لدلالة علی المصدر و للزمان و طلبه لمرفوع و لما
 و المنصوب کثیر قال **عاشیه** کلام یکن بعد ضمیر اصلا یخو ضرب زید او یكون موهضمیر منسوب یخو ضرب او مرفوع
 ساکن یخو ضربا قوله اربع حركات و لیس اتبع اربع حركات فی ضربها لان التاء فی ضربها لان التاء فی الاصل ساکنه
 حركة لرعايته الالف قوله تشدقة اتصال الهمی الضمیر بقله لکونه تملک لفظا و سنخه فان قلت الماعنی
 مقدم علی المضارع فاسنخه کون بنا رطله حرکت مشابهة المضارع قلت معناه انه نظر فی
 الابداء و حاله یحیی الیها الماعنی فی المال یتم ان مشابهة بالمضارع اولی بالاعتبار لما بیننا من الهمی
 من مشابهة بالاسم فی الوقوع موقفة فانم من هذا المقام ان من مزایق الاقدم قوله
 لمجاستها ای الماعنی یکن سببنا علی الضمیر لواقعة الواو ات ان الواو من الضمائر الکنه
 و ون المتحركة **قال** ما شبه الهمی سنه المشابهة هو اشتراک امرنی و صفت کان بهذا الوصف
 زیادة اختصاص بالمشبه بکما فی قولنا زید کالاسد و انما قال باحد حروف نایت لان عند عدم ذکره یصدق علی
 الیضا مشترک بین المعانی لان جار یخو ضرب و یخو البیان و کب باح با یخو البیع و یخو الشران نقل باحد
 نایت یخو الماضی **قال** نایت اختیاره علی اتین الماضی من الجمع بین حرفی المتکلم و الترتیب المعروف و هو تقدیم الهمی
 و توسط الغائب و تماخیر الخطاب بکلمات اتین فان یخو تقدیم حرفی المتکلم و تقدیم حروف الخطاب علی حروف
 الغیبة الا ان اتین یصلح ان یكون صفة بحروف بان یكون صیغته الغائبات من الاتین یعنی الهمی بخلاف نایت
 فالیصلح ان یكون صفة بحروف فانه صیغته السکون التامی یعنی البعد قوله کوه ایا الی ان الیاء لیس عملة
 ان مشابهة اذ لیس بحروف مشبها بالواو و لیس بالواو سبب مشابهة سببی ذکره قوله باحد حروف بالتون
 اتین صفة حروف صیغته الغائبات معنی جبن فی او اوله متعلق بقوله اتین و یکتل ان یكون بالاضافة و قوله الیاء
 بقتدیر الکانتی او ان صفة معروف و الظاهر فی اوله فی بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف نایت وهو المناسب
 بقوله یعنی بحروف آه و فی بعضنا اتین قوله فی او الیاء فی اول حرف من حروف المضارع الاصالیة فلایرد ان
 الحروف لیس فی او الیاضاع بل هی او الیاضاع قوله جعته فان قلت نایت عین الحروف لاجاب لما قلنا
 اجاب بالمجوع و الجموع کل واحدنا قوله انما یكون آه او رد بکلیه الحرف و اعلی من زاد و دخل لام الیاء
 علیها لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله علی الماضی مع قدا یضاً و المقصود بیان المشابهة العترة فی معنوم المضارع
 الی بایا نیتا من سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعه شکره کما بیان للسبب الی الی موجودا و المشابهة للوجه المشابهة
 و لذلک لم یقل فی وقوعه المراد بالاشترک معناه اللفظی لا الاصطلاحی اذ الظاهر لکونه شکره و لعدم کون
 ران الی الی استقبال تام معناه قوله و لا استقبال شاربه الی روه و سبب من قال ذلک موضوعه لارال

والاستقبال

والاستقبال مجاز وقيل العكس قول المصنف ومثال بعضهم حقيقة في الحان مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس قولهم
 اى تلك المشابهة بيان لغنى المتن بعد ملاحظة العطف بقوله وتلك المشابهة هنا اعادة لقول هذه المشابهة لا يزيد
 الى تلك ضرورة المشار اليه بعد وصيته تلك للبعد في حال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها المعطف على قول
 المضارع ما اشبه كونها لا اعتراض قوله للاستقبال وهذا ليس بحية فان المضارع بعد السين للحال اقوله تعالى
 انكيتك الله قوله بواسطة فان جارية في قولنا رايته غنيا جارية قرينية بذلك لفكرة تخفص باء الاخر او بدخول
 اللام المهمل قوله وانما عرف المضارع وكلمة انما قد يكون الاستهام للتحضر والماض لان لم يعرف باعز القوم من ان المضارع
 ماض على زمان اسمال والاستقبال او بان ما مل على زمان ترقب او بان ما في اوله احد من الزوايد الارج لان وجه تسمية المضارع
 بالمضارع الظاهر تعريفه لاسن تعريفه وذلك لان معنى المضارعة في اللغة بز المشابهة وهي مأخوذة من معناه الاصطلاح
 لان تعريفه بقوم قال فالله لم يراع في البيان ترتيب حروف ثابت بل يراة قاعدة لتصرف الفعل فانه يتبدل
 من التكلم الواحد وينسب الى الناس قال والتاواه لان التاويل من الواو كالمرة اجتماع الواوات في دوو جمل في
 للمضارب والواو انتهى المناسج والمضارب انتهى الكلام قوله فان ثابت اور وصيته جمع المؤنث قطر اسله المؤنث
 والمؤنثين اور وصيته المشبهة اعمى ذوى نظر الى لفظي المؤنث والمؤنثين وكسر الواو اعمى صحيح قال واليار اهل ال
 الياء متوسط الخرج والغائب متوسط بين التكلم والمضارب انما اعطى ليار اللغائبة والغائبين كما يلتبس بالمضارب
 والمضاربين لكن هذا سهل لاندفاعه بالمشابهة قوله اى او فيكون للواو المذكور والمتنوعة ومجموعه جمع المؤنث
 قوله لانه وان لم يغير بالاضافة اخرج وقع وفضل مقدر وهو ان الغيزن الاسماء المتوغلثة في الابهام فلا يصير بالاضافة
 الى المعرفة معرفة ولا يجوز ابدال الكلمة من المعرفة الا اذا كانت موصوفة بمحو بال ماضية ماضية كاذب على اصرح بهم
 فيما سبق وحاصل الرفع ان المراد بالكثرة الموصوفة اعم منها وما في حكمها قوله لمواقفة السابق وهو قوله فواو وغيبته
 والظاهر ان يكون قوله مع غيره ايضا كما لا يكون على وتيرتها الا ان الشارح قد سد حجة خبره ان كان المقدر قال
 وحزنت المضارعة اى الضم في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضى ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين
 والتغاير بينهما واما الفتح فيما سواه فالتخفيف الذى استدعاه كثره الاستعمال في الثلاثى المزدوجة وكثرة احوط فيما زود
 سطر اربعة احرف قوله اى فيما ماضية سطر اربعة احرف اشارة الى وضع الاقراص من جبهة تقريره ان المراد من ال
 الارباعي المجرى واطلق الرباعي وان كان الاو الارباعي قال مستوحى فيما سواه لان حرف المضارعة مصدرة في مضارع
 الافعال والتفصيل والمفاد وان كان التاني في الارباعي كذا الحكمين بالاول فعدم الضم في الرباعي المزدوجة والاسماء
 فدخل باب الافعال والتفصيل والمفاد عليه وتقرر ان ابدال المراد من الرباعي معناه الاخرى اى ما هو ماضية ماضية
 اربعة احرف اصلية فقط كيد جرح او غير اصلية كيد جرح وانما ضم حرف المضارعة في الرباعي بالمعنى المذكور فارقا بينه وبين الرباعي
 ولم يعكس الامر لكون الرباعي اقل مما عداه والضم اقل من افتح فاختص ضم الماقل والفتح بالاكثرة للتعادول بينهما قوله
 لعدم جلة الاعراب في اى معنى غير المضارع وبجى المشابهة بمطلق الاسم في ذكر الاسم فلما ظهر في الموازنة والادوية

الحال المستقبل قوله عدم علمه الاعراب فيشعر بان المقصود وبالافادة سلب الاعراب من غير المضارع فان ثابت الاعراب
 للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبت الاعراب للمضارع لثبيل لوجود علمه الاعراب فيه قوله ولما كان الهمزة واقع في كمال
 قطع الطرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال الزمنين وليس كذلك في اعراب
 مطلقا سواء رجع ضمير المجرور الى المضارع او الى الفيزولا يفيد ما هو المقصود بالبيان هو ان المضارع العرابت الفصل
 به المنونان حاصل بالفعل ان هذا الكلام لولا لته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الفصح فهو وبالذات
 كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن ثبات الاعراب للمضارع على وجه التحميم بطرق انما هي بحيث يكون المجرور
 مقصودا واصلا في الجوز المسمى مقصودا وتبعها ليكون من احوال المضارع نظرت فيه الجوز الخبوي المقصود بالاصالة فانه في كمال
 التعلق وكذا ما تيسر من ان انما يسمي ما وانما لا تشكل بحال لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان يكون بينهما فرق بهذا القدر
 وما ذكرنا من ان ما ذكره الشاعر او من اجل نظرت متعلقا بمعرب المضارع المقصود من الحكم المسمى قوله انه في الاعمال
 اعلم ان علامته تشبهه الاتصال كون الثاني توكيد للاول لما بين الموكدة والتاكيد في الارتباطا قوله كلمة متبرجة متبارجا
 بعد الرفع حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف فائمة ولعدي قوله يقتضيه انه وان لم يلزم في المضارع لوال الحركات
 الاربعة قوله فانه يقبل اه الرفع والفتحة لثبوت ان يكون على 7 من واحد السكون والرفع او النصب في الرفع فانه
 اثر اسما فيمتنع ان يجعل اسما في حال الرفع بل قوله فانه يفصل فانواع اعراب المضارع وما لها في اعراب
 الصحيح من المضارع مطلقا قال الجوز عن ضمير يوز الا ضمير فيه نحو يضرب يد وافية ضمير مستتر نحو يضرب باية ضمير مستتر
 نحو يضرب باية ضمير متصل بل بالفعل نحو يضرب الهمزة قوله متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقية قوله
 والمضرب به ذلك قال التشبية وجميع ايه بيان لجمال الضمير البارز الرفع وليس قيدا التوازي فاخذك ترك الشارح
 الجمع على ظاهره التبادر لم يحمله الجمع المنفرد قوله فانه اي الصحيح المجرور على بناء شبي ان يقول غدا لانه الا ان يقال
 تامة بتقارب الجوز هو قوله الرفع فان تامة اسما العدم من اثنائه الى اثنائه نجاف تامة الاسما قوله في الواحد
 اثنائه الحركات والراد الواحد ذات الواحد وكذا الراد العائنه اثنائه التامة فيصع توصيفا بالمرثية ولكن ان يقال
 لما كان اللفظ اشعارا لما ثبت تركها فيهما قال لفظا هي حقيقة او حكما فان الضمير والفتحة في حالة يوقفت
 في حكم المصغر ولذا يكون الوقف بالاشارة والردم للنقل لثبته القدرتين على اودم لما حوت من معنى التقدير في حال
 والسكون في الفعل لفظا لانه عدوى والاشارة السالكين في حكم التامة كافي في رصا فليس السكون في لم
 الذين تقديرا على ما رسم قال مثل يضرب احد اقسام اعراب وهي الضمير والفتحة من اثنائه باقي الاقسام لشدة اثرها
 ولذا زاد الشارح قوله دون يضرب لم يضرب او الراد على حسب الدواعل كما قال الفاضل المندى فيشمل جميع الاثنية
 وهو مثال لاعراب الصحيح كما قيل اذ لا يلزم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح قوله المضارع اشار به الى ان قوله متصل
 مسطورين على قوله الجمع على قوله المجرور ان بناء الحكم ان يصحح بالمثل قوله وذلك اي اعراب متصل به الضمير البارز
 الرفع في خمس من اضع وان كان الاتصال في سبع مواضع فان المتضمن معنى يضرب انه من بينان خارجان

نعمت الله

بقوله نون جرح حال بالنون الاعراب بالنون الازالة التي هي عملة الاعراب باقية واتباع الحركة لصيرورة آخره بسبب
شدة الاتصال بالاعراب لئلا يفتقد جازم من كونه فاعلا متصلا وعلی حروف واجبة جازم عليه ساكن وسط الكلمة والوسط ليس
عمل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه لو لم يحرق الضمير صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فان
ليس لازم الكثرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ويكون اعرابه بزيادة حروف المدالة بزيادة اجتماع الحرفين فلما جزم زيد بالنون بالرفع
المشابهة لتواو في التقدير وكيسر بعد الان فبعضه لولا والياء وحلا على تشبیه الاسم وجمعه قوله حاشي الجزم اه فظاهر انه يتقاط
الاعراب واداني حاله انصب فلما تنازع جزمه مع الرفع فلما بين انه الازالة في الاصل الى بدل وهو التقوية بتأثر ال
بالبل فصار انصبه بالياء الجزم ونحو ذلك هذه النون مع لونها التأكيد امالته الا يكون في المعنى صلته الرفع واما الاجتماع
النونات قال المفضل فان قلت المفضل يتعادل الصحيح عند الحاجة وهو عند عدم ما لم يكن في آخره حروف علة فالمفضل القابل
لكلتي في آخره حروف علة فلا حاجة الى قوله الا حركت الامر لك الازالة ذكره في التقدمة مما ذكر قوله الحرف المناسب
لما هو في حروف العلة كذا في الرضى وعل وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين
بمنزلة الفتحتين اقول في هذا المقام الحرف المناسب لما في كونها حاصلها من شباع الحركة وقابلية التغيير والازوال
قوله لان الالف لا تقبل الحركة لكونه ساكنا ابدأ فتقدر الاعراب عليه مع كونه قابلا لما من حيث انه آخر الكلمة فيمكن
تقدير الاعراب فيه بخلاف اخرج الموثق فان للزوم السكون له لا قبلها اصلا لا بخصوصه ولا بوجوهه والما حصل
ان التقدير يرفعه اللفظة فلا بد من امكانه في ذلك المثل اما بخصوصيته او بوجوهه قال والمفرد اعلان الجازم
لما لم يجد حركة اعطى الحرف المناسب لما قال ويرفع المضارع اى العروب الذى لم يتصل به نون التأكيد ولا
نون جمع الموثق اى بصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجايم قوله سور كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارة والشارح في ذلك تبع الرضى الازالة ادر ومكان لفظ الايام لفظ التبادر حيث قال هذا
وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد وعن العامل كما هو لزم سبب المفرد كالايالى ذلك المنصب انتهى ووجه التبادر
والايالى انه في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال يرفع عين التجرد ولم يقل
انه لم يجلب الناصب الجازم فينتا ورمته ان العامل هو التجرد كما يكون نسيب البعض وانه اختار نسيب البعض قوله كما هو
اه حيث قال ويرفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بوجوهه وعلية شئى آخر قوله الرضيين اى اكثرهم اذ كان من عمل
العامل حروف تين قوله وسواء يطلب اثنين فالواجب كان العامل الازالة اذ اعادة بعد الامل قوله العامل بالانصب تركه لان الاستواء
انه يكون ممن متحد قوله فيه هو من التجرد وعن الجازم والناصب اذ لا يخلطان علم الاسم قوله كما في زيد يرفع اه اى يرفع من الاعراب
المرفوع والموارد المنصب قوله لفظ المضارع اى اعراب الاسم وهو الرفع ان كان علم العمدة السابق بجماعه على الفضلات
واقوى لانه علم العمدة الذى تتركب منه الكلام وتحتاج اليه تحريف الفضلات قوله يرفع وعلية اى على نسيب البعض بان يرفع
الرفع والحاصل ان البصيرين ذهبوا الى ان رافعه منصوب وهو قوله مرفوع الاسم ونسيب الكوفون الى ان رافعه منصوب
تجرده عن الناصب الجازم قال ابن مالك المفضل الرضيين اقرى من قوله ويرفع اى مرفوع الاسم ويشعر به على الاقرى ان الازالة

عليه الخبيثة المضارع اللفظ موقوف الاسم في كنه من المواضع مع انمرفوع ويكن اي بحجاب عنه ما لما يرفع افلا وقع
 موقوف الاسم فعلى المواضع التي اللفظ موقوفه ايما ترفع لظواهر الباب قوله الذي اذا وصلت لانه لا يكون الا بحرفه فبقيت
 وقوف الاسم المفرد موقوفة وفي نحو سيقوم وسعدت يقوم اذا وقع الاسم موقفا المضارع الذي دخل السين وسوف عليه
 وحواله على الاسم وهما من خواص الافعال ونسب خبرها الواجب كون خبرها موقفا موقوفة اي نحو يقوم الزيدان او اوقع
 الاسم موقوفة وقيل قائم الزيدان اللفظ اذا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا للظلال على ما ابعثه عليه شئ ولا علة او
 وقام خبره لعدم المعالفة قوله فان ان الزيدان اي قائمان خبره موقوفة مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا لا الظاهر
 مشية اسم الفاعل قوله يكفينا وقوفه وهولده فيقال لا يجوز ان يقع اسم التشديد موقفا الفعل الواحد لان اعرابه بالحركة
 بخلاف اعراب التشديد فانها بحرف من اليمين ان يكون اعرابه من جهة واحدة حتى يقوم مقاسا حاصل المدح ان اللفظ
 في كنهها من جهة واحدة وهي الرفع وان كان في احد بها بالحركة وفي الآخر بحرف قوله وان كان الاعراب لفظ
 وان كان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعراب من تقديره فعلا اوسع تقدير الاسم مقبدا ومع تقدير الفعل
 فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعراب مع التقدير الثاني لان ذلك للتطابق حتى في سائر
 المواضع اذا عمل مع تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فاسم لان الوصلية قوله موقفا الاسم بان كان
 سيقوم زيدا في الاصل قائم بغيره فيقوم مثله مقام قائم ليفيد الاستقبال التقريب والبعيد قوله والسين
 وقع الفاعل كمن لم يرفع موقفا الاسم لان المجموع مركب الاسم موقوفة والسين رفع لما يقال في لفظ المضارع موقفا
 وقوم سين قوله وسوف وهولده فيقال ان سوف ينفصل عن الفعل فلا يكون كاحد اجزائه وعاصم الرفع على كونه
 سوف على السين ذلك قوله ان الاصل صل الخبر ان يكون اسما وان جاز الاصل في كونه استهوانا فكان المضارع
 في خبره واقفا موقفا للجمع للاسم باعتبار الاصل فانهم وتامل كما لا يخفى على ذم فخره سيم وعقل مستقيم قوله
 في الاسم لفظ المراد بوقوف المضارع موقفا الاسم ثم من ان يرفع ايراد اسم ذلك الموضوع بالعلل او الرفع ايراد
 بالفعل بل المشي برفع وان كان اسما في الابتداء قوله وانما عدل عن الاصل لما يحكي من ان قاع كاد اسم محض علم ما هو
 الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيينه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال
 المتعاقبة تشل كاد في الدخول على المبتدأ والخبر فالاصل ان يكون خبرا متبدا في وقوعه مفعلا او جملة اسمية او فعلية
 فترك الاصل والتم كونه بالخبر فعلا مفعلا موقوفة مفعولة حال عن قوله بان وهو معرفة لان اللفظ اذا اريد به اللفظ
 يكون علا والقربة على التقديرية تقدير مفعولة قوله ابدال الالف نونا كما ان التثنية والثنون اخفقت اذا اللفظ ما قبلها
 اعتبارا فان الفاعل الربوي لا يليه على قول الفراء قوله اصداه على سبويه عن العرب عمن ان اعراب واللا يجوز تقديره
 فاني خبر ان عليه والتليل ان يقول المنع ان يغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها شئ وعلا اذ هو موضع مستانف
 قوله كالمش في اي شئ والتثنية اصل السقوط اللفظي اخصر فلا يرد ان السقوط في اللفظ من الآخر ونسب
 له من الوسط فلا يصح التشبيه قوله ففقت بتقل حركة الهمزة وحذفها للسالكين وتغير الحظ بتغير اللفظ

لغة

الفعل بعد ما وجازن لميل الحال كما في قوله تعالى فعلتها اذا وانما الضالين قوله اذا ظرفية في الرضى وانما حملت
على ذلك نظيره من الزمان فيما في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضى و
ذلك اسم ارادوا الاشارة الى زمان فعله فذكره مقصدا والى لفظ اذا الذي هو بمعنى مطلق الوقت فحذف لفظه وجوز
عن معنى الماضى وجعله صالحا لازمنة الثلثة فوجدوا منه الجملة المضاف هو اليها للدلالة الفعل السابق عليها
كما تقول لك شخص انا اذورك فتقول اذن الكركم ك اذا ترزنى الكركم اى وقت زيادة كركم عوضا عن التبيين
عن المضاف اليه لانه وقع في الاصل لازم الاضافة قوله نحو حرت حتى ادخلها مثل للثمة مع ان الثلثة
مذكورة في المتن لان التصور ههنا تمثيل التقديران وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يشل لان ولن على ان
وكان في قول الشارح فيما سيجي ان الذى يتسبب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهى اللام الحارة
فانتم قالوا الحرف جرسه متعلق بجزء كان المحذوف والاصل ما كان فاصدا للفعل واما عند الكذابين فحرف
زانة التاكيد المنفى كوايا رنة ما زيد فيها تم ناصب لم يتعلق بشئ كذا في معنى اللبيب قوله خبر كان بالفظا واذا
كما في قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم قوله قوله تعالى ما كان التذليل يذبحهم وانت فهم اى استعمل الكفار العذبة
وليس من شأنه تعالى ان يغفرهم وانت يا محمد فيما بينهم لانه لا يعذب قوم ويغفرهم غيرهم فاذا خرج لغفران وقد اريد
الفعل تبارك المصدر بمعنى الصفة قوله حوارج جار يفتنه ان هذه الثلثة من الحروف الحارة قال بعدوا
بمعنى الى او الا وهلا يدغلان ال على الاسا فوجب تقدير ان يصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجوبه كما في الشارح قدس
وغيره ان بعدوا قوله فان الواو والفان حلت شجرى ما وجد عدم التعرض لوجه تقدير ان بعدوا وت ان
الذين يجوز في كلام المعمر وحتاج الى الفيناج ولعل وجهه ان او يذره اذ بمعنى نى او الا كما سيجي وكل منها من حروف
الاسم ولا يقع بعد الالف ونفى ايضا لك لانه انما يحكمها قوله امتنع لعدم المناسبة بين العطف والبطون
بل بينهما الحال الانقطاع قال فان التى آو احترز عن ان المحذوف والتفسيرية وليس فيه يرضاه ههنا المتعلق كما في
اذن وحتى قوله فكله ان التى ويزا لفظ الكرية اشارة الى وجه تائيد التى تفتية اشارة الى ان المراد التى اسم كل
حرف هو مؤنثه وحروف الهجاء الحروف المعاني قوله او لم يكن بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتى وانما شئت
فرو العلم فيجوز ان يقال ان الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال مولانا عظام ان هذا يشترط ان العلم جار مجزى الظن
والشهور ان لا يستعمل الا فى اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم العلم اليقيني سواء كانت بعد لفظ العلم
او زيد عليه واعلم ان يسمى الظرف الراجح ظنا والظرف الموزع وهما وان يكون العقل الا لظرف الواحد فهو موزع
فخ اما ان يكون مطابقا للواقع او لا وان كان الثانى فهو اجمل المركبة ان كان الاول فانما ان يزيل بتركيبك التملك ولا
وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثانى فهو اليقين قال فى التوفيقية يا ابا عبد الله التاكيد والفرق بين التاكيد
سواء اتقانا ان يتبدل او يفسد وينسخ محرم السنن على السنن لعدم صحة ولا يغير السنن على السنن لانه يصير قوله ليس
مكرر او لا لاسل عليه قوله فانما للجمادى والظن الدال على ان ما بعد ما غير معلوم المتحقق والعلوم يدل على ان ما

معلوم التحقيق قوله للجار اي ارجاء المدخول وطلع وقوم قال علمت ان يقوم وان لا يقوم وانما قيل علمت ان تقوم بل انما
السين وكلية لاني اول المضارع ان ان الخفة من التثنية لا تدخل المضارع الا اذا كان في اول المضارع لم يعلين سموت
او كما عرفنا الضم من لم ولا ولن ليكون كالنوم من احد لون ان ولد اسمي بحرف التثنية واليه اشار بتعدد المثال
قال لعلنا لظن مثل ظننت ان يقوم او ان يقوم او ان لا يقوم قال الوجهان بان كان ان مخفض عن المتكلم او
مصدرية قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالب على عدمه وليس المراد بعلية الوقوع كثرته كما هو المراد
اقول في هذا المقام ينبغي على غلبة الوقوع اي برجح ان وقوع ما دخل عليه الظن حيثما كان او نفيها لان الظن عبارة عن
الظن الرابع قوله في خبري انه ذكر التثنية بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى الصلة اليها وترتيبها عليه واسم
ان قوله فيها الوجهان ليس المراد به تحقيق فيها الوجهان بل انه يحكي فيها الوجهان والتحقق لا يكون الا في قوله
والا يلزم وان كان من التثنية قوله ان يكون للمضارع ان ينصرف نحو ان يكون للمضارع ان ينصرف نحو ان يكون من التثنية
الآية في النسخة المذكورة قوله من ابراهيم الخليل قال تعالى كما كرم ابن يعقوب فلن اخافق الارض اي ارض مصر
بلاخر حتى ياذن لي بالي في الاضراف اليه قوله لم يكن المراد ان لا يكون ما بعد ما سموا للمضارع حقيقة او حكما بان جعل لم
بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عالما فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعد ما خيرا قبلها
نحو اذن حسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان يمتنبي اذن الكرك وان يكون جواب القسم الذي
قبلها نحو وانما اذن الكرك فانه في الصورة الاخرى فان لم يكن ما قبلها عالما في حكم الامل فيجوز ان لا ينظر اليه
اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتراه ما صلح ان اذن كرمه جزاء لضعف الامل فيما هو مقدم عليه كما قوله كانه
سبقتما اي ما قبلها اذن ليس على اذن حكما لامل قوله المذكور بعد ما اي مستقلا كما هو المتعارف في تفسير اشارة الى خبر شرط
الاتصال ايضا فانما لا تقبل بالفصل الا اذا كان القسم املا النافية نفس عليه في المعنى قوله كونهما اي في الامل
باعتبار مدخولها جوابا للكلام مقدم وصدر عن ذلك التكلم نحو ان يمتنبي اذن الكرك اذ من تكلم آخر كما في مثال المتن
جزاء للشرط لمراد مقدر قوله وما لا يمكن ان اما الجواب فانه عدة والعدة لا يكون الاستقبالا والما للجواب فكله في الجواب
بالعدة قوله وما لا يمكن ان في المستقبل لان الجواب هو القبول المقابل للقول والجزاء هو الفصل المقابل للفصل
والمقابل الابد وان يكون بعد المقابل فيكونان في الزمان الا ان الا في الذي هو المستقبل قوله نحو انما يمتنبي هذا
المثال يكون الشرط الاول مقصود وان قوله حسن لغيره قوله لانه مبني وحسن خبره قوله وجب الرفع
ولو في بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الشرط لا استيفاء اعراب هو المقصود ان لا يرفعان في صورة تقدم الشرط
يجوز الجواب ان يقول وجب الرفع او يلزم قال اذن تدخل تحتها عينه المضارع التي اطاب لانه جواب قال
اسمته خبرا بان يقال اذن تدخل تحتها قوله لا الاستقبال لان دخل تحتها لا يكون الا في زمان الاستقبال قوله فرفعت
الاتصاف اي خبره لغيره في وقت لم يمتد ما بعد الخ قوله كما افرغ اليه ليعرفه اذن التي يقصدها بالقدم
واعلم ان كون اذن حيثما دخل قوله من حرف جر فان من حيثها وجود خبره قوله فتشيل اذن بعد المثال الخ

ع

ونوع دخل تقریرہ ان تمثیل ان لیس مثل تمثیلات اخواتہا مثل ان وکی وغیرہ الا ان اخوات اذن تکون مستبداً ولفظ
 التمثیل مع عطف خبرہ ولبس فی اذن کک و تقریرہ بحجاب ان فی اذن ایضا کک فان اذن مستبداً ولفظ ذن تبخیر
 خبرہ و لکن لما کان انتصاب المضارع باذن وذن اخواتہا مشروفاً مشرطین اشار الیہا فیما بین المبتدأ والخبر قوله
 اذن نحو ان ترزنی ازک واذن احسن الیک **قوال** فالوجه ان جائز ان ولم یقل جاز الی جہان بایرا وایحیة الی جہان
 لان الاستیثیة تامل علی الدوام والنبات بجملة الغنیزة فایر او بالاشارة الی ان جوار الوجہین وایمی قوله ہا ان قبل
 جعل جہان مبتدأ فاعلا لان حذف الخبر اسون من حذف فاعل الفاعل لان فی حذف العال ولم یسند بخلاف الاول
 فان فی حذف السند لا غیر انتهى قوله ہا ان لم یقدر فیما الوجہان علی قیاس ما سبق اذ لیس فی اذن وجہان
 بل فیما بعد ہا لان لیفسر الوجہان بالاعمال والاشارة علی ان یقدر الفعل لما یكون کزح بحذف قبل الوصول الی الفاعل
 قوله ہا ان عن ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونہ اسما فی المفردات یتخصی ای یكون المعطوف کالمعطوف
 لما قبلہ لکن خبرہ علی الجملہ امت تملک ضعف الاعتماد فکانہ لم یتجد فی خبر الغیب قوله ہا ان جہان یعنی ان المعطوف
 لکونہ جملہ کان معنیہ استعلاء من غیر نظر الی حرف العطف فکانہ علی مستویہ مع قوله ہا اعتبار الاعراض
 نظر الی ما هو الاصل فیہ وان لم یوجد ہما یؤمضر الاعتماد بالارتباط باقرب وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فی
 الجملہ لم یحتاج الی ہذہ التکلیفات کما لا یخفی **قوله** یتخصی المضارع معناه یجوز نصب المضارع بہا و فی رد عمل الی
 حیث ذنب الی انہا حرف جرد ان انتصاب المضارع ہا فی جمیع المواضع تقدیر ان قوله ای سببیتہ اعتبارہا
 بعدہ ہیش یکن ان یجوز حصول مضمون ما قبلہا الی حصول مضمون ما بعدہ کذا فی السباب **قوله** یتخصی المضارع
 و فیہ اشارۃ الی انہا فی ذیل الفاعلیۃ کما فی قوله وان کان ای سوا کان وقت الاخبارہ منہا او حال الاستیثیة
 اولم یکن علی احد الوجوہ الثبوتیہ وذلك بان حصل بہک السیر الی الدخول او الی الدخول ثم عرض الی من حصولہ لکن
 حاصلہا منہا ولا حال ولا استقبالیۃ کذا فی الرضی **قوله** ای حال کون الخبر اشارۃ الی ان قوله یخصی کے ظرف متبرک
 موقع الحال وفاائدۃ الاشارة الی انہ لیکون متیح بہما **الاحتیاط** یعنی انتہاء الغایت بشرط کون ما بعدہ خبر ما قبلہما
 او قویا فی تعلق الفعل السابق **قوله** للسببیتہ احتراز من کی التی لیکون بمعنی ان المصدریہ وهو ما اذا کان مدخول
 اللام نحو قوله تعالیٰ لکیلا یخ **قوله** والاستقبال عطف علی قوله سے وذلك لان و دخل الخبیر انما
 لیکون منہ الاشارة بملکات الاسلام فانہم فی ہذا المقام ان من خزائنہ الا قدم کما لا یخفی علی
 ذمی فخرہ سلیم وعقل مستقیم **قوله** وبالنظر الی زمان التکلم ایضا لان زمان التکلم فی الدیاء و دخول الخبیر
 فی الاشارة ولما کان المضارع الی زمان التکلم ہینا مثل اذا دخل فیہ الخبیر فتقول یوم السبت املت حتی اذل
 الخبیر و اذا کان المضارع بالنظر الی زمان التکلم حالاً مثل ما اذا دخل زید یوم السبت فی الخبیر فتقول ہذا الیوم سلمت
 حتی اذل الخبیر و مثال ما کان المضارع بالنظر الی زمان التکلم مستقبلاً فتقول **قوله** ان لیکون ما قبلہما ان حسبہ
 بعد المدخل او حالاً بان خبر حال المدخل استقبالیۃ بان منہ من المدخل فظن ان التکلم وکان قاصداً لمدخل

بعد قول مثال حتى يخضع الى الانتهاء النائية اى سرت الى ان تغيب الشمس لان الري ليس بها الغيبية اشرف وانظر ان
 بعد الكونه حرف جر وبتتابع دخول حرف الجر على الفعل فاصح ان يكون في تقدير الاسم قوله اى يطبق التفتيح
 يعنى ان قوله تحقيقا او حكما في تقديره من احوال فانها متساوية من على ما يشترط عبارة الشيخ في بحث اسم الفعل حيث قال
 و احوال عم من ان يكون حقيقة او حكما في تقديره من احوال فانها متساوية من على ما يشترط عبارة الشيخ في بحث اسم الفعل حيث قال
 انى نفس قوله مثلا وهو قوله من فلان حتى لا يوجد الا ان قوله اى يطبق احكامية و احوال الحكاية و هو ان يعرف
 زمان الماضى عين زمان احوال كىما عنده على ما وقع في المطول قوله كما تقول كنت سرت امس آه صورته انه
 سار زيدا امس و دخل البلد ثم تقول في هذا اليوم يطبق احكامية عن احوال الماضية كنت سرت امس و دخل البلد
 انا وورد لفظ امس ليس كونه حكما في عين زمان الماضى فان امس يدل على زمان الماضى لا يخفى انه لا يخفى
 اسل ايراده لذلك لان قوله كنت سرت يدل على زمان الماضى الا ان يقال ايراده
 اسل للتاكيد على اعادة زمانه قوله كما تكلمت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة الخ ليعنى اذ كنت
 دخلت البلد من شأن دخول البلد هو زمان احوال تحقيقا فالعبارة التي يؤدى هذا المقصود هو دخل الرض فاذا
 اردت ان تكلم في ذلك الزمان في زمان تكلمك و تعرفه موجودا فيه فكذلك هيأت هذه العبارة و حكما على
 ما كانت عليه من الرض فمذا توجه بين الشاع للرض عند احكامية لا ان من حكاية احوال حتى يرد ما قيل جميل
 حكاية بحيث حكاية اللفظ الدان على احوال و هو خلاف عبارة المصريح قوله العبارة اى العبارة التي سيأتى في
 زمان الدخول بان يعرف من ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم قوله وكان لا يرد به احوال تحقيقا قوله
 فاجبية اى ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك لا عراب زمان الدخول قوله غير اى ما بعد حتى على الاعراب
 المذكور لا يرد به احوال حكاية قوله فعلى نتيجة لما قبل فلا يتوهم استدراك قوله اولاً لى ان اوه و اى القول فاجبية ان
 بقاوه على الرض الذى كان عليه لا تراع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان قوله لانها علم الاستقبال اى يقصد منه
 الاستقبال وقد قصد من المضارع مهنا احوال على سبيل الحكاية و الاشارة ان قصد احوال وقد قصد الاستقبال
 متساويان فلا يرد وان يقدر بعد حتى اذ كان ما بعد باستقبالا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
 التكلم ما يرد احوالا لا لا يقيد فيه احوال قوله هذه اشبه اسل ان قبا كانت الخ جزاء الشرط قوله لاجابة لانها
 لاقتضاها بالاسم لان دخل على الفعل الاتقدير ان وقد استغنى لانه علم الاستقبال و تقديره ما لم يثبت في كلام
 وكذا السالفة تعرف لغيرها مع انها اخص استلاما من اجابة رد اسل من توهم انها خاطفة لما في العباب قوله كلام
 متساو لا يتبعن باقبلها من حيث الاعراب كما تعلق بالمضروب لان حتى المضموع بعد ما الفعل حرف و متساو
 باقبلها قوله لان لغيره لانه ارباب بخلاف الاصل بالضرورة اقول بحول الترتيب لان ذلك لا يولد في نحو قوله
 و زلوا عني يقول الرسول على قرة الرض و تقدير لفظ الشان او ضميمة الشان تكلف لا يدعى عوالم ضرورة قوله
 حتى واختره يقدر المتبدا لرناية ما هو الاصل في حتى وهو دخول على الاسم و فيه ان رعاية الاصل تقتضى دخولها

على المحرور والاعلى المرفوع قوله كما لو سمعنا وجه التوهم انهم يقولون انهم ابتدوا ويريدون لزوم المتبدي بعد ما
قوله اي كونه اشار به الى ان اليا في السببية للمصدرية بالنسبة قوله ليحصل كما يعني ان اصل حتى ان يكون له وجه متعلق
باقبلها وجزأ عنه وسببها وهو اتصال لفظا ومعنى فاذا فات هذا الشرط وجب ان يكون بينهما سببية ليحصل
الاتصال المعنوس فلا يخالف وصفها بالظنية قوله نظر الى استنفار الامر الاول بخلاف الامر الثاني فانه متحقق قوله
في وقت انج على حذف ثلث معنانات قال الزموا وقد يحذف صفات بعد صفات ولم حرج القيام المضاف اليه
الاية متقاسم قوله فتبقى الناقصة بالخرز لا تنلق لها من حيث الاعراب باقبلها وان كان لما تعلق معنوي فلا يقيد لها
عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع فترتبه على المجرور بخلاف ما اذا كانت عبارة فانها تعلقت باقبلها تعلق اخبار
والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الخبر ما في صورة النصب لا يبيح حتى ادخلها بالرفع
المقدرة تعلقا حتى تلك مقدرة بقرينة توقع حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله فيفسد المعنى على تقدير
حذفها حرف ابتداء لعدم وجود الخبر لكان الناقصة ح فلا بد ان يكملها حرف جارة ويقدر ان بعد ما فتح يكون قوله
حتى ادخلها خبر لكان الناقصة اي كان يسهل منها ودخل المبدوء قوله نظر اسي الى اعتبار الامر الثاني بخلاف
فانه لا يلزم من اعتبارها محذوف قوله متعلقا بما توقعه اذا خبر بديل على الوقوع وعدم الوقوع اشتمال على وهو المراد
بكونه معلقا قوله وهو مشكوك فيه اي به السببية مشكوك فيها بوجود حرف الاستفهام فيه المشكوك فيه وهو الحكم
البرقع بسبب القطع من الشك في السبب وهو باطل لكان في وجه السببية لزوم وجوده بل يكون له وجه السببية لزوم عدم وجوده
ووجوده اختلف يستلزم وجوده اختلف قوله السبب المتبادرية ليجب فلا بد من استحالته بعد سبب قوله ادخل نحو وجود
لبيان حاصل المعنى وذكر ان قرينة على انه منتهى الحال **اقول** لان كان السالطات تدعى خبر الانا تسمى
بغا على قال وجزأ ايهم ان في اوز الامكان الخاص بجزأ النسب وهو لرفع ما قيل الظاهر ان يكون
الرفع متفنا فيه ايضا لان كلمة اسي الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب هو محال
وحاصل الرفع ان السير على المدخل قطعان الشك ليس في السبب وهو السير بل الشك في حال السبب بان السبب
واحد او اثنان فصاعدا لان الاستفهام وهو اسي داخل على تقطير لاطع السير جاز ان يكون قوله مدخلا
مرفوعا ومنصوبا بخلاف الشك في المثال المذكور سابقا فانه كان كسبب فظهر الفرق بينهما قوله لاطع
كان سيري اشارة الى ان المقصود بتقديره جاز بقرينة هذا الطريق بل نفى عطف على كان سيري في خبر ان لا يقيد
جاز فيكون عطف على كان سيري بعد اعتبار تقييده لقول من الثانية لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحية
مع ان التقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف اذا انفردت بمقتضى المشاركة وعدمها
ما قالوا هو الظاهر السابق الالف الغم قوله ولا فساد فيه لان القيد اذا انفردت عن المعطوف عليه لا يفسد في المعطوف
بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه فذكره العلامة المتقارن في شرح الكشاف قوله و
انما تقدر ان اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الا حرف التثنية اجمالا بل لهم كلام المحرور

ان کلمات الکوینین میباشند تا اول آنها صاحبان بنسبها و لم یقید بجزایم فی حقیقت نظر کو نیز من جر قول بهایستی بقید
 ان لب باقیا الملامسة قوله فی قدر الشارح قدس سره مبتدا لیکن ایما قال اللفظی ان کیون مقید انی
 ان لفظی بعد اللفظی قال ما کان الله لیبذبحه وانت فیهم ای استعمل الکفار العذاب ولیس من شأنه ان یبذبحهم
 وانت فیهم یا نه فیما یبذبحهم لانه لا یبذبح قوم و لیبذبحهم فاذا خرج یبذبحون قد یبذبحوا جعل الفعل تبا و یل المصدر
 عن المصدر سببه الصفة قوله فان یبذل لا و اوله السوال لان الامم فیهم عند الکوینین زائدة لم یذبحوا
 اللفظی و منه الیوم یذبح صلواته لیس یذبحون اعنی قاصدا قوله فلیبذبحهم المحل انه لا یخاف ان یصحیح المحل السلی و انما
 المتعین المحل الایجابی فی نعم المحل السلی غیر مفسد و ابن الصبیح من الافادة الا ان یقال المحل الغیر المفسد الایصحیح
 ان یصدر عن البلیغ لایساعن ان یسما نه قوله المحل من خبر کان و اسمه مع انه لا بد من المحل منها لانها فی المعنی
 مستندة و لا یخبر و لا یصدق محل المصدر علی انذات فلا یصح ان یقال تعذیبها الله کما لا یصح ان یقال یذبحها
 قوله ان یذبحها ای او علی حدیث المصنف من البحر ای ما کان ذالعهدهم فیکون الخبر فی حقیقتة متو ذوا
 نفسه بالان فی یذبحون قوله تعذیبهم بکسر الباء لا یفتح الباء و ما فی المتن قوله الی یبذبحون ان یبذبحوا من
 بذ النکاح ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فیما سبق و ان الشرحین تقدیر ان بعد ما لا یبذبحها کما هو یذبح
 الکوینین و ان قوله یبذبحون بجره و لیس علی سنن الطروف السابقة متعاقبا بالانصباب الملتزم معما اذ یبذبحها
 خبره و لیس مقصوده خصوص بذ التقذیر فیکون ما یبذبحه او تلکبته فایتمم انه لا حاجة الی تقدیر المبتدا المصدر
 بالفاء بجره من خبره بقوله و انما قوله مشروط بهذا الاشارة الی صحة الانتصاب بالتعین بجواز الرفع مع تحقق الظاهر
 کقوله انما و لا یذبحون لم یقیدرون و انما انه الواو او قوله لان العدول عن الرفع الی نصب شیء
 الی ان الاصل الرفع و النصب للتفصیل و وجه ما ذکره الشیخ الرضی ان الاصل فی جمیع الاعمال المنقصة بعد
 فاء سببیتة الرفع علی انها جزء منة تافقة لان فاء السببیتة لا یعطف و جو با بل الاغلب ان یتألف بعده
 الفاعل کاذ الناجاة قوله علی السببیتة ای و ان الفاء سببیتة اعطاء طرفة للجملة علی البحر فلا یبذبحها کونها
 المفرد قوله تعین اللفظ من الرفع الذمی هو اصل فی جمیع الاعمال الخالیة عن النواصب و البحر ازم الی سبب
 لا تعین الاطلاق فی نفسه حتی یرد ان غیر الاعراب الایقال ل تعین اللفظ قوله علی تعین المعنی ای تعین فی فعل
 من الخالیة الی الی الی استمالیة و من معنی الفاء الذمی هو التعین الی سببیتة و ذلک لان تعین اللفظ
 تقدیر ان و هو علم الاستقبال و یاو الی الفعل بالمصدر او لا یعطف المفرد علی جملة فیما لا عمل لمن الاعراب
 فلا یكون الفاء التعلیق کما ان فی النصب شیءان وقع کون الفاء العطف و تقویة کون الفاء قوله لیبذبحه لیبذبح
 الفاء بصیغ من التوهم الذمی ذکره قدس سره اولیة الفاء و بعد من التوهم المذكور قوله اللفظی ان یذبحها فی حکم الای
 لان اللفظی بیدر جوا کالاشاء فیکون فی حکم قوله عن توهم انه انما قال توهم لان وقع احتمال عطف الجملة
 علی البحر جعل نصب المضارع الا ان توهم باق باعتبار غفلة السامع عن نصب قوله عن توهم متعلق بقوله

لتبذسه ليعدا كلام بسبب تقديم الانشاء عن دم يكون ما يخرج فانه اذا لم يقدر ان فيلزم عطفت الجمة الجمة على
 الانشائية و هو لهما كعكسه و اذا قدر ان فيلزم عطفت المفرد على المفرد المفهوم من الالة اعلان الفعل يدل
 على مصدره فبعضنا قوله وينرج فيها الدعاء ويندرج فيه التخصيص و ما وقع على صيغة الترجي اشار بذلك
 الى وقوع اشكال و هو انه ما باله ترك الدعاء و التخصيص و ما على صيغة الترجي و هو ان الدعاء مندرج
 في الامر و النهي لكونه على لفظها غالباً و التخصيص مندرج في الشك و الترجب الذي اريد به التمني و ان كان
 على صيغة الترجي و اختلف في التمني اقول اسه الماد بالامر و النهي مصطلح النجاة لا مصطلح الاصل قوله
 ليس في التفسير لا يناسب لقوله فتعني اذا الفاعل في هو الغائب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول فلما تناسب ان
 يفترق شك اما قوله لولا انزل عليه ملك لا يخفى عليك لا يخفى عليك ان لفظ سوسون قلم الساخ لا ان خلاف
 نظم التنزيل فان نظرية لولا انزل اليه ملك فيكون معن ذرية اسمي الا انزل السدالي محمد لما فيكون ذلك الملك
 مع تحصيل الدعاء عليه و لا يسلم منذ الله الميعن في صدقة و قصد لفظ كذا في كل الايات قال او تمن به
 اسه التمني يتصل في المخرج و المتعلق و الترجي لا يتصل الا في الممكن قوله ما وقع الخ و وقع و صل يعين بامر
 فانه قران بعد الدعاء التي يكون قبلها الترجي اجاب بان داخل في التمني لان المراد من التمني هو طلب
 حصول الامر لكي يحصل ما سوا كان على سبيل التمني او الترجي و سوا كان مختلفاً و مختلفاً و انما قال على قراءة
 حفص لانه على قراءة بكر يكون مراداً قوله على انما قال فرعون لما بان ان لم ي
 بناء على ما على المنع الطرق طرق السموات و ابوابها من سما الى فاطع الى سما فاطع الى الر موسى عليه السلام
 اقول المذكور في الآية و ان كان لفظ الترجي الا ان معناه التمني لان بلوغ السدال غير المتجني مجال عاود
 او يمكن لا يتوقع و انما على السدال ان يلفظ لعل تنبيها على مقصود عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام
 استعمال التمني قال او عرض و العرض و ان كان موداً من الاستعظام لكونه يتصل في معنى الاستعظام و
 صارت شئ آخر براسه فلذا لم يرد فيه قوله و انما نحو شعور به سؤال تقريره ان قوله تسرحا من صوب تقدير ان
 او استرحيات اذ لم يرد في من الاشياء الالة المذكورة قبله تقرير اجاب انه بضرورة الشعر و ان ذكر من قبل
 في غير الضرورة اي في الشعر دون النظم قوله سائر الخ مومن الوافر الانشاء و البيان انتصاب المضارع
 بعد انما مع عدم تقدم احد الاشياء الالة للضرورة و قيل انما انتصاب لوقوعه في جواب الامر من شئ فان
 سائر و اجتمع بحضرة لا ترك و لا حتى و على هذا ضرورة في البيت هذا الشاعر ليكن حيزه بما يتيم و جفا و هم
 فيقول اني اترك قريبا و ارمي و وطني لئلا تتهم و اتقى باهل الجوار و استوطن عندهم فاسترح قال الجمعية لان
 العود الى النصيب للتخصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال
 و الواو من العطف المحقق الى الجمعية و هي اجماعه للارادة منها قوله اجماعه ما قبلها الخ اشار به الى
 ان المراد من الجمعية هو الجمعية المحققة في ضمن الصحابة فمولد فيخ اشار اليه من ان الواو في الاصل

لا يكون الاليج اى هو موصوفة للبحر وليس بشر قوله وانما فى الاصل لا يكون الاليج فان شرط الاول والآخر انهما
 اقول بوجه انما فى حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعد فى زمان واحد قوله والا اى وان لم
 يكن المراد بالجمعية المعصية يكن القول بان احد شرطى الواو الجمعية لغوا اذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشترط
 الواو بقرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قبل هو مجاز لا ينساق اليه الذى من بسبب قوله وتامينا انما
 اشترط ذلك ليعيد تقديم الانشاء عن ترم عطف الجمل على الجملة قوله ذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء
 قوله اى ما ياتى الواقع وقع لما قبل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء
 من قبيل تشبيه التسمى بنفسه فيكون ابلا وحاصل الجواب ان التغير الاعتبارى كاف وسوان الاشياء وحسب
 وتوهم قبل الواو متاخر اياها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشراح للمعاشرة المندية بان المش
 مع قوله اى ليجتمع فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر قال واو الذى يتعصب المضارع بعد ما يتبعه
 ان وانما يلزم تقدير ان لانه بمعنى الى او ال او ال اول حرف جمل لا يدخل ال على الاسم ولا يدخل على الفعل
 فوجب انضار ان ليعم فخرها على الفعل والثانى من كلمة استثناء وهى يتعصب المضارع فيلزم تقدير ان
 قوله بتقدير ان لم ينسب ههنا على كون قوله بشرط خبر اكتفاء باسبغ قال بشرط الخ اى ليس من ضمير
 او هو الكرى من اسم وان كما هو الظاهر من كلام المعمر بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف الين بزم
 ذلك الا ان والاضافة بارى طلبية وهى مهنا ودخل الى او الا على ان فلا يلزم تكرار ان قوله اذ كانت
 منها اى اذ كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة لا بشرط الشرط المسدورة
 فيها من كون ان مقدرة بعد اذ اذ كانت بعد الاسم الصحيح فان الشرط المذكور قد يتقدير ان فى الحروف
 العاطفة المذكورة على تقدير ان لا يكون المعطوف عليه اسما صحيا بل يكون اسما موصولا فلا يردح ما يقال
 قدر شرطه تقدير ان فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الماشية اما ههنا تناقض قال اسما صحيا
 قيد الاسم الصحيح لانه لو كان المعطوف عليه اسما صحيا صحح بان يكون فعلا مضارعا مان نحو اعجبني ان ليعرف
 فيشتم لما وجب تقدير ان فى المعطوف بجزان يكون معطوقا على دخول ان فيكون منصوبا بان انما
 دخلت على المعطوف عليه كذا قيل قوله على اول المعدودات المفضلة الناصية بتقدير ان والاحمال
 عبارة عن قوله وتينصب بان ولان دازن وكه وبان المقدرة الخ والتعجيل عبارة عن قوله فان مثل
 اريد ان يحسن الخ قوله او على اخرها قالوا اذ ذكر المعطوفات عليه الكثرة فالعطف اما معطوف على الاولى
 او على الاخر ولم يجوز العطف على الاواسط والوجوه ظاهر لان المناسبات العطف على الاقرب وعلى الاكبر
 فلما وجب ترك السابق والاقرب لما بعث فانهم سبوا انقسام انه من مزايا المقدم قوله
 هذا وان كان اى الاحتمال الثابت وهو كذا ومجرب قوله وقرب لانه لا يرد عليه باير على التقدير الاول
 قوله اهم ما ذكره ليعنى ان كان المراد بالعاطفة اهم من الفاء والواو يلزم انه ذكر العاطفة فى التفصيل مع انه

الاول

وادعت الامم في الكلام فتحقق الالامن المتوازيين ايضا قوله اضغاث الحروف لانها حرف من ضم ضعيف اهل
 واذ كانت مقدره فيكون الضعف على الضعف فلا يعجز لعدم قوتها في المعقول بل بالعبارة من ان تراو وروحا
 لان تسبح وان تسبح هو المتعارف والمعيدي لان تراو والمعنى اسبح به ولا تراو في غير موضع ثم ذكر في تراوي مرأة والمعنى
 مصغر المذموم من سبب بالي سبب بالفتح الى العرب وانما حذف احد الاله النطق المشددين من قوله نذر لشقة وكان السبح بوجه
 ما ينقل عنه فلما راه قال ذلك فقال شقة ان الرجال ليسوا باجسام انما يعيشون باصغرية ولسانها وقلمها فاعجب المنذر كل
 وسور ما رمى منه فصار يعيش المرء باصغرية ايضا مثله قوله الا ايند با الفارسية انما و با شيدي امي انما حقه كما كانت كسنة
 مر الكه حاضره من جنك المعقول في ذلك المقام اي الالهية الالهية الحضرية التي ان شهد الله انك انتم محمد بناس الطويل والروعي بالفتوة
 الحروب والشهوات الحضرية من سبب والاخلاق والالقاء موضع الاستشهاد فيه محض حيث سوغ الضم ان مع العمل من غير
 الشرا والاصل على ان احضر في ذلك على ثم ضم ان والاله ما بعد احضر عليه وهو قوله وان شهد اللغات فان مطقت ان
 اشهد على احضر وويل على ان من منصب ايضا بانهاران والسنن الا ايند الذي يعلو على محض جري الحروب وعلى جاز اللغات
 واختيارى اياها بل يتبين ان تركتها امي لا يتبين سواد تركتها واحضرتها قوله ولكن ليس القياس على ضم ان
 بالناس حقه في المواضع المذكورة مع عمل بل غير القياس ولذا لم يذكر المصنف قوله في غير امي المضاعف بل وما والا
 ولا المستعمل في معنى التام اصناف الامم لان كثرة قابلية للاضافة ولم يفت الا انها علم نفسها فلا يقبل الاضافة وجعل الشا
 قوله في المنفعة لانها حلت الى تقدير المعروفة والمشهور تقدير الظرف بالثبوت فانها تقع بالمشهور ان يكون التقدير
 ولاستعملة في النتيجة بل قوله في المنهى حاله الا ان الانسب بالسنن تقدير المعروفة فافضل ارجح لان رعاية باسباب اخر
 اهم من رعاية جانب المنفعة قوله واحد الاشارة الى ان تقدم هذه الاربعة على كل المعايير لان المجموع بها فاعلان اول
 مقدم على اثنين قال كم الجبارة امي كلمات تدل على كون احدى الجماعتين جبارا لاخرى فالجبارة بضم الجيم قوله
 كلمات الشرط بها حاصل سنن قوله الجبارة ان كان سنن الجبارة اصله هو كون الشئ الثاني جبارا لسنن الاول قوله
 ولذا اختار لفظ الكرم دون لفظ احرف لان زعيم الاسم والعقل سبحانه لفظ احرف قوله ولو لم يكن له اول ليس سنن الشا
 مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانها اذا تضمنت سنن الشرط فانما خرم المضارع بعد ما قيس واقع في
 استعمال بعضها بل سنن ان انجرم بعد ما حاس ارادة سنن الشرط قليل لم يسبح في السنن قوله من والادوية المبال
 العادى لا يفسد الامرى لا مكان اجتماعه بانفس الامر قوله المتفرد او فاذا التقدر لا استواء التقدر اعتبارا من معنى
 فيه فلا يكون متضمنا بضمه ان فلا يجرم وانما جاز في الشرط فله ضرورة باجره جري الشرط لكونه في صدره او باعتبار عدم المبالغة
 سبعين الاحوال والكيفيات واعتبار استوائها في البعض وبذلك ضعف الشرطية فلم يجرم قوله على جميع الاحوال
 والكيفيات لانها تلك ان الصورة الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمر وان قيام الصفة الواحدة
 لشخصية مجلسين على خلاف التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال من لغو لو اريد بعض الاحوال امي قرأ انك شق قرأنا
 في بعض الاحوال كالمجرم والاشخاص وغيره فانصاع التركيب المذكور في قوله من صفة الاجسام في وجوده في اعتقاد

التكلم فانها موصولة للقول شيخي ويشي مفروض وجوده المتقبل مع عدم القطع بوقوعه اولاً وقوعه فاقوم
عن الاستصحاب فان من مزائق الانظار ومخاتق الاحكام واليه الموقف لا يزال الاسرار قوله موصولة
اسمى لا يكون شرط محتمل الوجود لعدم ولا يكون تقطوعاً بقوله اللام المقطوع به اعمى بوجوده
في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده
لكن لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يتوهمها قاطعين لوقوعها على خلاف ما نتوهمه جزاً الضمن او تنجز
لان كما في تسمى وسائر الاسماء الجواز ان الا ان ذلك المعنى لما سيج في اسم الشرط اوله لم يوضع في الاصل لزمان لم يطلع
بوقوع الفعل في جزمه بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع في مقوعه على اهل الوضع لم يرسخ فيه شئ ان بل
عارضاً على شرف الزوال فلذا لم يجزم الماني منقودة الشر كذاني الرضي قوله ولا يبعد اعمى من حيث المعنى وفيه اشارة
الى بعده في الجزم وذلك لان لم يدخل على المضارع ولو تشر فيه بني القلب والنفي سحا وكونه لنعني الماضي انما
يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا ازا وكوت لود الا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير آه ثم نصب لويل
تقلب لما نفي مضارعاً ونفي على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي تعقب لفعله الى المضارع وكوت
لشرطية دل على جواها متبداً قوله ان دل على دليل القرينة الدالة عليه هو السؤال فكان ساكناً قال شارفتا
المدينة وتوهمها فاذا قيل في الجواب شارفت المدينة ولما نعتاه انو لما ادخلنا قوله كما تقول ان لم يرب
اسمى يجوز ذلك وانما اوردهم احوال الشرط اثنان وهما ان ومن بينها على ان احوال الشرط لا تدخل عليها سواء
حرر فاك ان اوصيا كمن قوله وكان ذلك ونظراً كان لشران هذا من الشارح ويشتر ايضا بان لم يجب من القوم ليل
بذلك اسمى كان ولم دخول احوال الشرط عليها لكونها فاصلة بين العامل وسوان ومن سور وهو الفعل المضارع بعد
فلا يعلق ان فيه لانها حرف نفي ضعيف العمل وانما قال فاصلة توتية لان الحرف في هذا الشرط يكون في لم والاضافي معنى ملائمة
لم يكن ذلك لم يفيك ان لما فاصلة بحسب الظاهر والمضمة جميعاً ليكون توتية قوله بين العامل اسمي من العامل
الحرفي وما يكون محمولاً وهو الفعل حيث تعدية له الاستقبال قوله وتختص ايضا فمده هي احوال الاربع اشهر
عليها وواحدة تختلف فيها وهي ان نفي لما لا يكون الا تريبان الحال وقال ابن مالك لا اشترط ذلك في الشرط
وعلة نزه الاحكام ان لم ينفق فعل ولما نفي قد فعل انتهى وقد للثوت والزمان المتصل من الحال وما يدور حرف
الشرط ويجوز عند الفعل بعده قال الفعل في فعل الما طلب وهو انما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب لانه
واما فعل الفاعل المتكلم وهو تعليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل الما طلب ان يكون باللام ايضا
لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً وبني لادوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
وقد جاء باللام وهو جاز في الشر كشرته في الشر قوله يدخل فيها لام العارضة في سؤال تقريره انه لا يصح الجواز
فيها وكذا خرج لام العارضة وكذا لام الاتاس عن لام الامر مع احوالها في تعريفه مع عدم كونها لام اللام لانها
التي يطلب بها الفعل على سبيل الاستعداد كما مر عليه بعده فقط ولام العارضة التي يطلب بها التمسك

على سبيل الخوض مثل لغيره لئلا يحسنه اللحن غير لنا ولا لام الا التماس يكون على سبيل التماسي فلا بد من تقديره لئلا يحسنه
على سبيل الاستحالة كما قيده بعلاء المعاني واليزانيون وتقرير الجواب ان عند علماء النحويين اللغات المذكورة
كما طلبت افضل طلقا والفرق المذكور غير مستبرع عندهم او تقول المراد من لام الامر هو صورة لام الامر فصورة لام الامر
والالتباس كصورة لام الامر قوله وهي كصورة للفرق بينهما وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولائها لما
كانت عاملا على اختصاصها بالفعل شبت اللام الجارة التي نقل عنها اختصاصها بالاسم فكسرت كما كسرت قوله وقد يمكن وهو
مع الواو والفاء اكثر لكون الصامعا بالبعد بها اشكلا ومنها على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعد هاء حرف احد
كلمة على وزن فتيه تخفف بجزء الكسر والهمزة فتجمل عليها كونهما حرف عطف مثلها قوله ولغات طائفة آه
هذه الآية وقعت في صلوة الحرف عن ظهور العدد وقد سبب جماعة في جعلون بالام عطف ونظم الى ان ينسبوا الجاهل لمن
كروا آيد طالع الذي كرمي ك نماز نماز رايند انديس نماز نماز از نم ليقتضوا لغتهم بعد ان يك سا زان خود بار از
چر كنجي قوله ثم ليقتضوا لغتهم اي بعد تصديق نجوم الهدايا ينسبوا لغتهم ونظم الكائن في الاطفا والاشارة
والاباط وغيره قوله على جميع الزواج كجملات لام الامر فانه لا يدخل على المعنى لمسا قوله المذكورة من قبل الى اخره
قيده بذلك كونه تقصيرا لما ذكر سابقا مسطورا على لم في قوله فلم تغلب انج وخروج لولا ايضا ان الكلام في الجوام
قال السببية الفعل الاول انج خلاصة الكلام ان كل المجازاة موضوعه لافادة السببية التي اعتبر بها التسليم بل قد بين
سوا ذلك كانت تلك السببية في الواقع او باعتبارها في نظر السامع والشارح قد سرت انما السببية لا تجعل ولا مقبولة
كالكلام المعبر في شرحه واجازة لانه عليه ثم اشار الى ما بين الابهام ثانيا وبين ما هو المراد ثانيا قوله اي جعل اشارة الى ان
المراد من قوله السببية الاول وسببية الثاني السببية والسببية بحسب جعل التسليم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قوله
في شرح المعبر آه اشارة الى دفع ما قيل ان السببية العملية انما يتبع جعل التسليم واعتباره لا بحسب كل المجازاة فكيف
يعين نسبة الى كل المجازاة وحاصل الرفع ان جعل والاعتبار انما هو فعل التسليم لا ان التسليم جعل كل المجازاة دالة
على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله ولا شك دفع ونقل هو ان جعل السببية التسليم او الفاعل ان تحقيقه كل
المجازاة قوله بل ملزومية آه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضوي معرنا على الشيخ بن حاجب حيث قال ان الشرط
سبب واجزاء سبب بان الشرط عندهم مزموم والجزاء لازمه سوا كان مسببا نحو ان كانت الشمس طلقة فالنهار
موجود او شرط نحو ان كان له ما يحب او لا شرط ولا سببا نحو ان كان زيد ابله فقلت ابنه وان كان النهار مشرقا
فالشمس طلقة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد التسليم ولو ادنا فيقول الى الملازمة الا وحاشيكم
بل لا اعتبر ابن عن منتهى اللفظ او من اللفظ الى اللفظ قوله ولا يلزم عطف على معتبر داخل تحت المراد وما لم يحطون
عليه كانت من الربط استيفان لسبب ان فائدة قيده الاعمارة قوله اظهار الكلام الاطلاق اي اعتبار تلك السببية
لاظهار التسليم المخلق الحسنة الى نفسه بان اشتم الذي هو سبب الابانة عند الناس يصح عنه سببا لا كرام فانما في
الارام الى الاطلاق من قبيل صفاته الصفة الى الموصوف اي الاطلاق الحسنة قوله منها اي ان التسليم من سكاره

فانما في

بمرتبه خاصه و قول مناهل بن المکان اسی حال کون تکلم مرتبه ناشیته من مکارم الاخلاق قول بصیرتشم حضرت علی
 بکمال و الحائذ الیه یخوف اسی بصیرت قول لانه شرط تحقق الثانی اسی علامه لتحققه و لیسر الشرط یعنی بی تردید
 علیه وجود الشیء اذ الشرط المنوی هو المذكور بعد ان و امراته معلقا علیه حصول مضمونه حکم بانچه حاصل صفوان تکلم است
 عند حصوله لاسیما ما یوقف علیه وجود الشیء قول من یستی لکن حصوله معلقا علی حصول الشرط قال فان کان اسی
 الشرط و اجزاء فسر قدس سره ضمیمه بانا بشرط و اجزاء لا یفعلین لقرنها و کونها عبارتی عن العطف لکن قول فان کان
 بعد قول و لیسما بشرط و اجزاء تفصیرا بشرط و اجزاء قید فان بمنزله ان کان الضلعان اللذان سیما بشرط و اجزاء
 قول و بانقضینها و الضمیر المستتر الی او البارز الی ان و هو اسما الشرط و انما قال مع صلاحیه العمل لان اجزاء
 لو کان ماضیا لم یحقق الامر مع ظو لم یقل ذلك یزعم ان یکون اجزاء و مجزوا علی تقدیر کون ماضیا الیه قول
 و الفصل بضمیر المعمول الذی لا یصح للمرتبه اتصاله و هذا استراجه اذا کان الشرط مضافا کما تجزوا فانها لا تضعف
 للتعلق باجزاء مع و الظاهر ان هذا معطوف علی حیلولة الماضی و یجمل العطف علی ضعف التعلق و قد یقال اجزاء
 الرفع للکمل علی الشرط و کراسته ان یعمل فی العبد مع ان لم یعمل فی القرب قول ان امانی زید آیه او آیه بل
 و الوصل اسی آیه او آیه لیسکون الماء فیها فی الوقت و کسرها فی الوصل فالاول مجزوم و الثانی غیر مجزوم و هسینتا
 التکلم و الاصل الت فاجتمعت هرتان و الثانیة منها ساکنه فقلبت الفافه فاجب قلب الثانیة بحرف هونما سبب
 بانها کاتمن سناه ان جازید الی فانما اجمی الیه قال اذا کان اشار الی بیان اجزاء الذی یشتمع و محل الضمیر
 و اجزاء الذی یجز و اجزاء الذی یجب قال ماضیا المراد بالماضی الجز فانما ان کان انشاء فجب و محل الفاء
 علیه و المثبت فان الماضی المنفی باو لا یجب علیه و محل الفاء نحو ان زیتنی فاما تکلم اولاً ایاک قال
 بجزایر البعز حرف متعلق بالماضی علی معنیه فیصل باو لا قول تفصیل آیه قدس علی الاستعمال الاخر لانه الظاهر المتبادر لانه
 ح سببی قول او معنی علی معنیه و اما علی الاستعمال الاخر فلایق علی معناه بل یجب حیلولة تقدیر الیه قدس سره
 بقوله او معنی یا مقدر قول لقد اشار به الی ان الباء فی قوله بعز قد لا یلزم قوله ان یلحق الی معنی الی زید کما یلزم
 بس زید و یلزم باشد او را برادری که مراد برادر است معین ان برادر و مراد انخ لرس قبل حضرت یوسف علیه السلام
 و اقد یعمل انست که یک برادر عینی و یک برادر غیر عینی که مراد و جدا بود و حضرت یوسف هم آمدند بر اسی ملک پادشاه
 و حضرت یوسف هم برادر عینی را شناختند اما برادر عینی آنحضرت را شناخت و آنحضرت را خواست آن شد که برادر
 را نگاه دارند و همه از جوه آنحضرت بهر کدام ازین دو برادر یکجان یکدل بر جلال گندم دادند و در جلال برادر عینی
 طلا انداختند در وقتیکه این جو المار بر درشتند و میزفتند شخصی از عقب آمد و صاحب جو المار در جلال
 طلاست گرفت که طلسم را در دیده ایشان افکند که در جلال با چنین طلسم نیست و با بیان منزه و پاکیزه این
 امر و طلسم در جلال برادر عینی یافتند برادر غیر عینی گفت که ان لیسرتی فقد سرق الی من قبل قول من قبل
 اسی سرق اخوه یوسف فانه سرق صفی من خاله کسره و الفی لم یحیف قول ان کان فی صفة شمه شاهد من ابا

وہو این عم ایہا وکمال ان کان قصیدہ اسی وروح یوسف قدیمی شوق طولاً للضعیفین من تمل ان حاسن قد امره بصدقت
 زلیخا نے ارادۃ السوادۃ اذا طلبها۔ فقہ من لفسہا منتقہ من قدام قولہ لتحقق آہ و الصنا بطہ الی الخ ارباب
 الفاء و ترک التاثیر المعنوسۃ اعنی قلب الخیر الی الاستقبال فانہ اثر فیہ تاثیر تاماً فلا حاجۃ الی الفاء وان اثر
 تاثیر تاماً فصلاً لوجہ ان الی لم یثر فیہ اصلاً فالفاء قولہ لوجوب دخول آہ و اما قال اس لیکن صریحاً فی الماتر
 لکون اس قرینۃ واسطی لکونہ ما صیبا قال سبباً اسی مثبناً فقط محمولاً من دخول السین و سوف و لام الام قول
 معنی آہ قیدہ بلانہ المناظر لک الفاء و ایدادہ قولہ لان اداء الشر خارج اسی اما الایمان بالفاء فلان اداء الشر
 لم یثر فیہ تغیر معنایہ مثل التاثیر الذی یکون لما فی الماضي لقلت معنایہ الی الاستقبال فالی نظر مع عدم التاثیر
 الخاص منہا لعدم التاثیر و التیہر سلفاً فکل ما ذکرنا ان قولہ لما فی تثر فیہ الماضي قید سابق قولہ فی تثر فیہ بالفاء و لاجل
 لاشیء یحتاج الیہ کما کان الی اداء تثر فیہ لان نفس التاثیر رابط لان الخیر ارجح بصیرتاً معمولاً للشرط
 فیکون مرتبطاً بدون الفاء قولہ و ایزت فی الیغیر المعنی اسی اما ترک الفاء فلان اداء الشر تثر فیہ ایضاً فی
 تغیر المعنی حیث اداء الشر ما یجعل لثام الصابین الی استقبال بان لای ایداد معنیہ الحال فہذا الاعتبار یترک الفاء
 منہ لوجود التاثیر منہا من وجہ لان المضارع الذی یکون مشتملاً بکامین الحال و الاستقبال بصیرتاً باداء الشرط مخصوصاً
 باحد البعینین جوہر الاستقبال و ہذا تاثیر من وجہ ان لم یکن قویاً قلب معنایہ الی الاستقبال قولہ خلصت بفتح الخ
 السبب و ضم الام المحققہ قولہ نحو قولہ التاثر الی الخ منہا شاملاً لعدم ایمان الفاء فیہ فقولہ لیلعلو فی لفظ
 فیعلو او قولہ من عاد الخ شاملاً لایمان الفاء فیہ سلفاً ترتیب اللفظ و النشر الشوش معنایہ بالفاء سبباً الی الربا
 ایشیامان کہ سلیمانید ہزار کس غالب مینا سید شامیان برود ہزار کس کہ افان پشتمہ یک مسلمان را از دو کلا فزان
 کہ یکن گناہ کبیرہ است و معنیہ واد الخ کسی کہ عدو کند گناہ پس استقام می کند اللہ تعالی اور قولہ سلیم ای من
 المہاجرین الف یعلیو العینین من الشرکین فاحمد القلیل و اکثر فیہ حکم قولہ و من عاد الی فعل الصیغۃ الی الخ
 فیتم اللہ منہ بالخیر قولہ المذكورین اسی الما معنی فیہ قد و نحو من الحروف المحققہ لما فی لفظ او معنی و الی الخ
 الخیر و من دخول شے من الحروف مثبناً او سلفاً بلا قولہ الخیر اسی صحت استفاد الماضي و المضارع المذكورین قولہ
 الی رابطہ آہ لانہ المناسب للجزء الذی یعقب الشرط قولہ ہا لم اولن الواجب اسقاط قولہ لانہ صریحاً فیہ
 سبق از ما من شے سید فی قولہ اذا کان الخیر ما صیبا بغیر قد تکلیف یصح اور اجابہ فی معنوم قولہ و الاداء قد
 بعض النسخ باستفا قولہ و فی معنیہ ہذا المواضع لا تاثیر لکون الشرط فی الخیر اسی الی الاسمیہ فظ و اما فی
 الامر و النبی و الدعا و التمی و العرض و الخلف بان فلان زناہما الاستقبال قبل دخول حرف الشرط و اما فی الاستفاد
 فلانہ یجب علی حالہ الیصلح للتغیر الی الاستقبال للجزء الاسمیہ و اما النبی بان فلانہ لفتی الحال مرتب فیہ و کیون الخ
 بالشیء با الحال مع کہ وجوب الشرط لکن فی السبب قولہ لا تاثیر الخ و ذلک لانہ لا یتصور علی حرف الشرط الخیر
 الاسمیہ لانہ لا یکن قلب الماضی الی الاستقبال فیما و کذا فی الدعاء و الاستفاد و التمی و غیرہ

الشرط

المذكورة فانقول ان معناها هو معلوم لوقوع هذا المصاحبة موقع الفاعل قوله الفاعل اي الفاعل اكثر استعمالا
 لاني اجزاك قول لاختصاصها بان اى الجملة الاسمية المفعول من اسميتها الجملة للاختصاص بالجملة الاسمية
 باذا المصاحبة قوله وان تعصبوا اي الناس بلا ذكر من وفتيق باقوت ايهم بشتمكم المعاصي اذا اى
 في هذه الاحمال هم يعقلون من رحمة الله قوله وان تعصبتم يتبع الخ كرسد كافرنا سيئة بايچه كرهت وسمتها
 الايمان بغيره ازين پس نوسيدي مشوندا ايشايان بسبيلين از رحمة خداي براسلمانان ناسيدينه شوندا بسبيلين
 از رحمت خداي برتر و اسناد السببية الى ما يسمون لا يسمون يعقلون ايته بايهم غالبا قوله مقدره ولم يجعل مقدره
 خبير ان لانه لا يدرك عن ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدره فاعلم عليها مقدره لانها
 فيه الا بالنظر الى الطرفين ليحتمل الطرفين خبره وان مقيدة بمقدره كما في الاحمال قوله زر في المركب بسكون ايهم
 فاقدر ان تترني فاكر كما يقول الفقهاء في الفتوى بينوا توجروا وهو في الاصل توجرون فتولوا ايها صنيعة الله
 ليخيه بيان كذا في شيان اجر وادو شده اي شيان فان تعديران بينوا توجروا ايهم قوله الاتزال تعصب يا ايهم
 لا استقام ولا التقاضي التزل فان تزل فتصغيره في غير ما عليه نزول الاصا بة ايها في التسمية بالعرض لذلك ومعنى العرض
 يتولد من الاستقام ويكون لاظهار المرئيه ومعنى العرض معنى مجازي للاستقام كما في قول صاحبها ان يكون الخ
 وانما عبرت بالصلاية ولم يكف بغيره وقد سببته لانه اذا لم يكن صاحبها كان يكون سببا لما تقدم لا يقدر ان يفتنه بسب
 هذه الاشياء الخمسة كما ان اصيل باي كغيره من الخبث فان الكفر لا يصلح ان يكون سببا لخراب بية هو ايضا لا يفرغ علمه بقاء
 الكفره تزل الا لانها لا تعقد سببية فيها واعرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام من انه لا حاجه في تقديره ان الى التسلط
 الصلاية بل يكفي قصد سببية قال وقصد سببية اي المعبره بقصد سببية لا سببية في نفس الامر والامر سببية
 واقدم لاي للمسببة انما جارية الالذنية فاسبابها جارية في قوله لم تزل الخبثيه هو الاسلام المستخرج لا يرد ما قال
 مولانا عصام في شرحه فظاهر المثال المراد بالسببية مجرد المدخولية ومجرد الاسلام لا يجب دخول الخبثيه فلا بد ان يراد بالاسلام
 المستمر قوله والطلب غالبا في قوله غالبا يتعلق بالعبوديه وهو ترتيب الفائدة على المطلوب كترتيب الفائدة غالبا فقط
 لا ترتيب الفائدة عليه كالذباب الى جانب بيت العشوق ليراه مع انفاد الروية فاذا عرفت هذا فلا يرد ما يقال
 ان الطلب يتعلق بالمطلوب لا بما لا يتعلق به من حيث قوله غالبا قوله الفائدة اي الفائدة التي ترتب على الفعل
 المطلوب قوله قدر ان لوجود القرينة الغنية من ذكرها منى الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية
 قوله مع ذلك العقل على الفعل المطلوب بسبب تلك الاشياء والخبثيه وحاصل المقام ان العدول من الرغبت الى الخبثيه
 في المضارع التخصيص على السببية حيث يدل تميز اللفظ على تميز المعنى كما عرفت في الفاء سببية من ان العدول
 من الرغبت الى الخبثيه التخصيص على السببية ثم فيها اذا قصد سببية في المصدر فيقدر ان لاظهار قصد سببية
 لا في داخل ان يكون مشعر بالذوق والشروط لا يكون الاسباب الخوارق لا يشرط قوله مقدمه او انك سببية فقدره
 الى قوله بسبب لهما اي تلك الفائدة التي ترتب على المطلوب وقوله استعمل لقرره سببية الفعل قوله لا يثبت

ليكون الشارح موافقا للقرينة لان الشرط يجب ان يوافق قرينة في الاثبات والنفي قوله ولما اسي ولاجل ان
 النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت اتفق الاكبر في قوله فانما علمه اشار به الى ان قوله ان التقدير ملة الانتفاع
قال ان لا تكفر تدخل النار لكن ان شرط موافقا للقرينة لان شرط يجب ان يوافق قرينة في الاثبات والنفي
 الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي صحيحا لولا ما نقل قوله الفساد لان عند عدم الكفر تدخل الجنة لا النار قوله
 فلان يقول ليحذف عندهم قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد النفي والعكس قوله فالعرف قرينة قوية وهذه القرينة
 مع ان الكسائي يجوز ان يدخل النار بسبب ان لا سلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام
 القرينة من المضمير المثبت كهدا في وسط الكسائي يجوز ان لا تكفر تدخل النار قوله والعرف قرينة قوية وهذه القرينة
 مذموب الكسائي واكتفى الذي ذكره الجمهور يكون بسبب اللفظة قوله هذا اذا قصدت اى المضارع انها يخرج اذا
 قصدت اسمية واما ان لم يقصد اسمية لم يخرج من اجزائه بل يجب ان يرفع المضارع لكن نفعه اما بالصفة
 او الحال والاستيناف قوله فتسبب من ذلك اختراعنا لك بما سببنا في واما اتي لا يصلح للولاة ويا اى على
 اهل كيد كيد شئى وراثته النبوة الى قوله يرضى والمقصود بالتمثيل هو يرضى لعلمه ايا قوله فمين مرأى عند من ترا
 مرفوعا لعنه من قرآن مجزى والكلية في محضه عند قوله اى وليا وراثتنا اشار به الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرضى حالا
 عن وليا والايجاب تقديم النكارة قوله او بما حال لك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بما حاله ان كان صفا
 للمالية قوله فذكرهم هذا به من قلم الكاتب لانه وقع في الانعام بعينية المضارع المتكلم كذا ونذكرهم في طعنا نضم
 يعمون وفي الاعراف بعينية المضارع الغائب كذا ونذكرهم في طعنا نضم يعمون فالغائب من بعض المشيع ان قال
 بفتح الذال امر قوله يعمون والمقصود بالتمثيل هو موعال من ضمير الجمع فيكون حاله من المفعول والعاطف في المضارع
 الواقع حاله هو الضمير في يعمون ولا يجوز التوضيف اذ المضمير لا يصف معناه بالفارسية ليس كذا نذكرهم كذا نذكرهم
 ضلالت شان در حالتي كسر كسر وان شدة اندر شان ايجن تا سرگردان شدة نندردان ضلالت قوله اى عيسى كسر الهمزة
 واما قال ذلك لان الحال من المفعولات فهو حال بنا ولي يعمون فان نصب بالياء قوله شرفان انهم هم يعمون ليطهروا
 الذي يطلب الماء والكلاء للقهور من الرد وهو الطالب دار سوا اى اشتهوا من الارسار وهو الثبوت في الحرب
 كالرسود الرسود الزاوية للمعاجة والمجاداة والضعيف للحرب والتمتع الموت والمقدار الحكم والقضاء والمنقول
 راء القوم ان تخرجوا من مقامكم في الحرب ولا تاخره واهنها خرافة الموت انما خراب ولا تاخر فان الموت امر مقدر
 انما يجرى قضاء الله تعالى وكلمة فلا تثنى منه سنة ايجن ولا يوقف موقف الالزام وموضع الاستشهاد فية نالوا
 حيث فعل الاستيناف ولم يحد جوا باللام قوله بمقدار معناه بالفارسية وكنت پیش او آن جماعتى كروى كروى
 وسرد واه خاند بر وید وایستید که علامت کینیم جنگ کفار را پس هر دن مجر می جاری میشود و بانداز و وقتیکه
 جاری تر میشود اهل کسے نمی میرد قوله وكان المراد الخ وبنه اللفظ القه لا يحسنه بقوله مثال الامران المثال
 بالفارسية بفتح مشابه ومانند فلا يحسنه كلفه بقوله اللفظ انما انما المثال بفتح الصيغة في الكتب الفهرستية كمانى

قولهم فصل في استثناء الماضي والمضارع فالمشال منها بمعنى الصيغة قوله لان الامر حاصله انه لا يرد المشال وقيل
 الامر لا يجعله الناطق محررا على المعنى المتصدد قبل الوصول الى قولهم صيغة ليلاب بالالفعل والحمل على غيره جائز لان
 المعرفة للصيغة لا المعنى المتصدد ولما قيل المشال الامر من اهل الامر ان المعرفة للصيغة لا المعنى المتصدد لان المشال لا يرد
 بالصيغة وح اراوة المعنى المتصدد من الامر لا الفاعل لان المشال الغضات الى الامر لا يرد بالصيغة مع قولهم استثناء في
 المعنى الذي يثبت من الماضي والمضارع وفيه ما قولهم كذا ذكر والمعام على المعنى اشارة الى ما فيه وممكن
 قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الالفاظ في معناها ولذا قال المحقق التمام في في طول
 وشرح المفتح ان الامر عند النفاة حقيقة فيها قوله شامل لكل احوال هي سو بمنزلة الجنب القريب للامر المعروف
 فلان في ان يكون صيغة بمنزلة الجنب القريب للامر المعروف فلان في ان يكون صيغة بمنزلة الجنب القريب وقوله
 ليلاب بما يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله امر لا يجوز حرف المضارعة في معناها
 بالفارسية تسبب ابن كويان فرب ما يبدى ثيابان فانهم قال وعلم آخره اى الامر في الحقيقة يعني ان الامر المعروف
 مبنى وان حكمه في الحقيقة بناء على السكون لانها علام الاعراب الا لا جعل في الصورة حكم المضارع المجرم في
 حذف الحركة وحذف حرف العلة والنون لانها مشابه الذي فيه اللام منه اعطى حكمه وعند الكوفيين انه سرب مجزوم
 قما واحذف من المضارع مع عدم اللام ومطرا والكثرة استعماله كلفان امر الغائب فانه اقل استعمالا ولحق مجزوما
 تلك اللام المقدرة قوله لانها اخرج لعدم حرف المضارعة فيها ومعناها ولكن حذف عنها حرف المضارعة
 بحسب لوضع التمام في قوله وفي الصورة حكم المجزوم وانما قال في الصورة لعدم صفة التشبيه باعتبار حقيقة هذا
 الجبرتين لان حكم الماضي البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب والجزم قوله اى مثل حكم المضارع حكم آخر لفظا
 وانما قدر المضارع ليعلم الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم يتحقق بالمجزم كما
 ان حكم الامر مختص به ثم البقاء على السكون اعم من اللقط والتقدير هي فلا يرد امر وادع وحتش قوله الاعراب
 الذي هو في حكم الامر لشدة الاتصال قوله وحرف العلة يحذف عن الاعراب اى سقوط حرف العلة
 فيما كان متعلقا غير عرب بنون الاعراب قوله كما تقول لم يضرب الخ لفظه لغيره كما في بعض النسخ وليس
 وليس فيكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة فيكون اوجه الاصل نصب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة
 المحذف اللام فكثرة الاستعمال واما حذف حرف المضارعة فلهذا لتيسر باللسان قال كان اى اذا جازفت
 لتعرف الامر وحكمه فاعلم طريق بناء قوله متحرك اى متحرك بحركة اصلية او مستقلة عما بعده فيدخل فيه حرف قبل وبع والايك
 من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد لقوله وان كان رباعيا قوله استثن آخره حقيقة باز الة الحركة او حكما باسقاط
 النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة او المراد مجزوم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبران في بناء الامر لا بد
 من ذكره قوله تعدا ناهشل بمثلين لان الحركة في احداهما ليدرج المضارعة اصلية وفي الاخر عارضية قوله
 فظهوره اى ما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه حذف حرف المضارعة من بيان حكمه قوله والمراد بالامر اى الجوز

انما الكسبان ان يراوا يكون رها في نفسه لان ان ربيع حرف المضارعة يخرج المضارع من التثنية الجودان ان يربدا
حرف المضارعة يدخل باب الاعمال قوله بالرباعي بذال فيقال ان قولنا يربض مضارع رباعي مع انه زيد
عليه حمزة الوصل فيقال ضرب في الامر منه قوله ههنا اى في قولنا فان كان بعده ساكن ولين يربض باعى كما
هو الظاهر لاني علم النحو فانهم في هذا المقام انه من حركات الافعال قوله واما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرف
ساكن ويكون ما ضيف على الهمزة حرف عمل كون الماضى من المزيدي قوله **باب الاعمال** لا غير افاضى المغاظة بها
وان كان على الربعة حرف كانتا من المزيدي الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيها قوله بعد طرف لزوت
ان كان ضمير بعد راجعا الى حرف المضارعة وفلان بقي ان كان راجعا الى مذقوله ليتوصل بها الى الضمير
اى يتوصل الشك به بالهمزة الى النطق بالشك بالساكن فلا يخرج ان يربض حمزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة
لا تصلح بذلك واما قال ليتوصل بها ولم يقل له في الابداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجوب ميمتها بالاول
قوله تلك اشارة الى كونها حال اسن قوله حمزة وصل ويجوز ان يكون صفة قال مضمة الهمزة وان كانت مكررة
الا ان ليست مكررة محذوفة لا مختصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه **قال** وكسورة فيما سواها اى زوت حمزة
وصل على الباقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعد ميمته اى في صورة وجوب
ساكن فيما بقى سوى الساكن السابق فاعبارة عن الساكن والظاهر محذوف مضامين وانه امر او الشارح جميعه
قال وان كان رباعيا عطف على قوله ولين يربض باعى بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا قوله
اى فالهمزة مفتوحة فيجوز ان يكون لبيان حاصل المعنى فانه من قبيل عادة الهمزة وممكن ان يكون اشارة الى
انها خبر ميمتها محذوف فاتح المبتدأ الكثر من حذف الخبر نحو عليه اولى كما ان قوله تعالى فبعضه يربض اى ضمير يربض
جيبيل قوله فالهمزة لم يقدر فتزوت مع انه السائق للسباق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله **باب الاعمال** اصل
همزة واصل متروكة من الما صل فايراد اولى من الهمزة الاخر قوله لا ارتفاع ولتتحقق بفتح الهمزة الروي هو انتاج
الابتداء بالساكن تركه لظهوره بخلات عد فانه لم يرد فيه الواو الى وقت من زوال موجب حذفها وهو وقوع اللواتين
حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الروي واما في نحو اقم فان اردت الهمزة طوالها ب قوله موجب اى علام حذف
الهمزة اى ابتداء الهمزة في النظم الواحد وعدم العلة لعدم السلول **قال** تحمل واما ضمير الفعل الى الفعل
لان يربض في الهمزة قوله ايضا في موضع دخل وهو ان الفاعل يكون للفعل فيضيات الية لا الى المفعول قوله
ملا برة هو كونها فعلا للفعل وقع على المفعول قوله على حذف مضان اى حذف المضان بين الفاعل وبين الفعل
الراجع الى الهمزة المفسر بالمفعول كما في الفعل اللول قوله **باب الاعمال** اى فاعل فعل المفعول ويكون ذلك للفعل وقاما
على المفعول قوله ولا يبعد ان يرا الله ايضا ليس المراد من وصول ضمير الفعل ويكون الصلة مخصصة لضمير يربض
الشيء اى نفسه بل المعهود المعين بوزن الصلة على ما هو الاصل في الوصول من استماله فيما يعلم انما يطلب ان الصلة
مما صل ان الوصول والصلة كما كانا بزيادة اللفظ واحدا اعتبر التبيين به في الوصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم

١٥٢

قولهم لا يجرى به الباء لان من في معنى ما يجرى به قولهم العين اسم من بين سائر العنقات قولهم لا يجرى في اطلاق
قولهم عوض عنهم العين العجمة اعجاز والاختلاف في شدة وتلزم الاختلاف في قولهم لا يجرى عوض عنهم واختلاف في المعنى
المعقول منه انما يريد المعنوي فلا يجرى من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو يا بحذف مخروم وهي فائت لا تنقل ولا
ابدال منه هي والافتقار في دعوا والاختلاف في الاختلاف اللغات ابدالها قبل وبع وهي الفصحى والانساني الاشارة
به في صريح وان كان قليلا والثالث قولهم لا يجرى هو اقلها نقل الضمة والواو قولهم لا يجرى في المعنوي اقلها
من اللغات المتقابلة للمعقول من الضم في المعنوي في المعنوي في قولهم لا يجرى في المعنوي في المعنوي من معناه قولهم
ولا يجرى في زيادة الغموض والاختلاف قولهم في وانما يجرى في لان الجزا اذا كان جوبا لانه من عادة لفظه كان في
قولهم نقلت الكسرة من حركة ما قبلها او تصدق بغيره في قولهم لا يجرى في لان نقل الحركة من متحرك الى متحرك
حركة اذا كان حركة المتقوال اليه النقل من حركة المتقول عنه وهذا عند الجزا في وعند المعنوي استقامت الكسرة
على حرف العلة فزنت ولم يتقبل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن يبق قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن
وانما العجمة ما قبلها فيقول قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
من يجرى ثم حمل قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
ما في التليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
مع عدم التغير في قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
بعبارة اتم التفضيل قولهم ان نحو ابي تليل كسرة فاعماله على جانب الضمة ثم قيل الياء الساكنة بعد الفاء نحو الواو وليا
لان الياء اذ هي كحركة ما قبلها وتقبل الى الضمة قليلا كهي تقبل الى الواو قليلا محذورة قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن
بان يكون المتغير في الحركة ما يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن يجرى في الساكن عند القراءة لا في الساكن لانه لفظه في الساكن
انما يكون خالصة ولهذا قالوا ان الضم يجرى في الساكن الذي هو الضم في الساكن ولا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
منه في الساكن وفيه اشكال عند من قرأ كسرة كسرة قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
بهنا لاختلاف بين جميع ابيين لانهم قصدوا ابدال الاشارة الى ان ذلك الوزن استبعد في الاسما لتعريف الوزن المذكور
او قصدوا ابدال ابي الحروف الاول من الماضي الجوزي من قبل اصنافه الصفة الى الموصوف قولهم لا يجرى في الساكن
تقديره يشبهه بالاسم المجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
في اللغات الثلاث المذكورة بالانوار قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
بجواز في غير الضمة فان ما قبل حرف العلة يتكسر في الحال وفيه الاصل ايضا في غير الضمة فيها اللغات الثلاث قولهم لا يجرى في الساكن
استخرجوا فيهم لغة واحدة من اللغات الثلاث المذكورة فغير ان منه لعل في قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
الاصل فيها ليجوز والالفاظ الثلاث فيها قولهم لا يجرى في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن
الجزا وسطه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن لانه لفظه في الساكن

الاول

والمراد انهم اوله ان لم يكن مضمونا وانك فتح ما قبل اخره قال صمد اوله افعه الله كونه زما قال صمد اوله افعه الله
المصاحح مثل الفين نقاب عينه الفاعل قولهم ان يقول ويبيع ويتخير ويقوم او او واليا متحركة وما قبلها ساكن ولا اذ كانت
حركة او او واليا اني ما قبلها ساكن اقبيا مفتوحا واورت كل واحد منهما ساكنا فيقال ان الواو واليا كانت متحركة في الماضي
وصاروا قبلها مفتوحا الآن نقاب الفاعل وذا هو المتحرك الحكمي في تمييزه ونقيضه الواو واليا متحركة حقيقة وما قبلها مفتوح
فانما هي حقيقة كما في تهما اذا واصل نقيضه فاليا متحركة او حكمي اى بعد النقل كما في قيام فانه كان في الاصل متحركا وانما انما
ما قبلها مفتوح حقيقة لا غير قال السندى ونحو السندى ولطيفة من الالفاظ وما ذكره في المعركة والكرة حيث قال بن بابويه
بيان المعركة والكرة قوله من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والاصدرة فانما هي متعدي بهذا المعنى لعدم توقف
فصلها عليه ولذا اجاز ترك مفعولها قال متعلق اى متعلق مبيح مبيح كان قوله ارفع دخل وهو ان ترفع الفعل
المتعدي اى يصدق على اللازم فانه ما يتوقف فمفعول على متعلق اى الفاعل قوله اى امر غير الفاعل اى اى يصدق
عليه في المفهوم من الفاعل المتعدي الواقعة في التركيب فاشارة لقبول غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وانه لم
ويتوقف فمفعول على الى ان المراد به بالصدق عليه من افراده المتعدي لانه الذي يتوقف عليه فمفعول المتعلق المطلق المسمى
فليس هذا التعدي مستجابا في المفهوم المتعلق وبما صدك انك اندفع ما يراى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهوم
الشيء بل كما صح بقوله وان المتعلق لنبه الفعل على غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه ليعم الكلام في التعريف قوله
فان كل فعل اذ تعليل لشيء يصير في الاصطلاح لغير الفاعل والمكون اعتبارية المتعلق ظاهر واقعية التوقف للاشارة الى
ان المراد به بالصدق عليه غير داخل في مفهومه لم يترس لتعليلها قوله لكن استدرجك لرفع قوم ناش ما سبق وهو
ازوم يصدق تعريف التعدي على اللازم قوله الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في
ما تزيده قوله متعلق به اى الفعل متعلق بالفاعل لان معنى المتعلق هو نية الفعل الى غير الفاعل قوله ان
فمفعول الفاعل المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التيسيل فان المجهول فرعه في التقدمة كما في البناء
فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعي مفعول المسمى فاعله ايضا او لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متديا
لعدم توقف فمفعول على فمفعول غير الفاعل بالشيء العام قوله لا يمكن تعليل الالجد لعلقه جملته بكونه ما قبل
والمراد بعبودية الزمانية لا استناع لتعلق شيئين في زمان واحد لا يمكن تعلق ضرب الالجد لتعلق المعروب المعين
بل ان لما ان النسبة اخذت في مفهومه ونعم النسبة متأخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه
وجوب الفعل لانه ما كان اوستعيا قال السيد في شرح المقام ما حاصله ان المفعول به داخل في مقولية الفعل المتعدي
كجنان غير فانه حاله على راسه مقولية الفعل قوله بخلاف الزمان اى المفعول به داخل في مقولية الفعل المتعدي
ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله بالمعركة فاك شاذ قوله او بان لافعاله نحو ما يشبهه بديك
المعركة من الشيء فانه في الاصل لفتح الهم والسين وسكون اليا ونقص الهماء فاذ الفاعل به الف الفاعلة فيقال بان
اى صاحبها بالشيء واطم انما قال في علم العرف ان التقدمة شملت اسمها اى اعمد بالمعركة كما في اذ نسبت والثاني

تتضمن العين الكافي فحقت بالتعريف فحقت والثالث بحرف الجح في الكل من الافعال مجرد او مزيج او متوزع او
 عليها الفاعل المتعاطف والسبعين للاستقبال لم يرد صاحب الزنجاني وغيره من المطرفين لان التعدي في الحقيقة
 بنيتها اشبه بكونه في علم الصرف واما الف والسين لا يكونان التعدي في الحقيقة بل هما في الحقيقة ان التعدي
 في بيان ذلك ان معنى المتعدي هو ان يميز معنى اللازم الى معنى آخر وهو يوجب في الحقيقة المذكورة في علم الصرف
 دون ما زاد البشر لان معنى ما شئت هو الصاحبة لبيان في الشيء فان الصاحبة في الشيء لا يترجم الى الجح
 وليس في بعضه اللازم بعينه ذلك سمين الاستعمال الكافي خرجت استخرجت فان الاستخراج لازم للطلب خرج
 بخلاف اخرجت فان تعديته بالهزة فاعلم ذلك قوله او يكون الجح لم يقان باليا اشارة الى ان لغة تارة اللازم
 وتجاوز من الفاعل الى المفعول قد يكون تيل الى ايضا نحو سب اليه لكن الظاهر ان الكلام في الحقيقة ليس جوازا
 اللازم الغير المتعدي منه على متعلق بحيث يتوقف فهمه نحو تعرفت في سناء ووالا تاتي من حروف الجح بالبارق
 المتعدي بنسبة وليزيد بعد على التمثيل باعطى واعلم واري قال اعطى نحو اعطى زيد عمرا وبقوله فيما صدر قال
 اي فيما يكونان عليه فانه صدق الوصول لطلب سوار كان كليدين او جزين او احد كلهما والآخر جزيا واما
 فيه بذلك لوجوب التمام في المعنوم ليفيد الكرم قال نحو علم نداء البصريين وقال الكورنيون ثاني معنوي باطلت
 حال وليس كذلك لان الحال لا يكونان علما وضمير او اسم اشارة ويجوز ذلك في بغيرين المتعديين قال اعلم ان جعلت
 زيد اعمر افاضلا قال اهدى من اهدى اصل ارامى حذف العزة الثانية للتعدي بعلت كركتها الى التمام اذ لا يتعد
 بالهزة الى الثالثة من افعال القلوب الا نحو واري واما قال الا انفس من الن كجبة في جميع افعال القلوب فباسم
 بالاسم اذا تيسر في قوله المفعول لان مرتبة التقديم كونه فاعلا للمفعول قبل التعدي قوله فليست
 اي ليست ما سارت بالهزة والتعديين متعديا الى ثالثة وقبل التعدي الى اثنين بل لا يتصل من ثانيا متعلق
 سنا سب لئلا يلحقه الا خبر كسر الباء بحسن علم واما حدث وجرأ فلا شين فليست متعلقين من الدنار وحدث قوله
 بواسطة استمالها لان الاباء والتغير والتجديت والواجب سببها الا علام واما في نفسها فكذلك متعدي الى
 نفسها الى آخر الجح نحو اعلم باسمكم فيكون هذا العلم ان التعديين ايضا من اسباب التعدي قوله
 في بحيث لا يكون متعديا ولا المفعول في جرحه فاقال والثاني والثالث من مفعولين اي كل واحد من
 الثاني والثالث بالتالي الى الآخرين مجموع مفعولها المشهورين مع مفعول واحد الثاني علمت مع قطع نظر
 عن المفعول الاول من تعديته فائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منها بالظن المفعول الاول
 فان يبينه الا تصدق ليس بالعلم كما في معنى في علمته في الرمن اذا قطع النظر عن الاول فمال المفعول الثاني
 والثالثة كمال اولي في علمته مع الثالث لانها والاول هو الذي زاد بسبب العزة قال
 لمفعولي اسك الذي في ثمانية ما بين الاول قال افعال القلوب انما سميت افعال
 القلوب لان جميعها يصدر ويحدث من القلب لاسن الجوارح والا حياء فان الافعال التي

افعال القلوب

فجہان زید علیہ السلام لایجاز حذف بعض اجزاء الکلمۃ الواحدة کما فی الترجم وکذا فی تیب الصلح و تیب
 ویکون الجواب بان ذلك فی غیر الترجم بقرینة ذکره فیما سبق لانه کما یکون المذكور فینا بعد بمنزلة الاستثناء کما
 الذکر فینا قبل بمنزلة وعلیها المراد ان لا يجوز حذف بعض اجزاء الکلمۃ ما سبب وقرینة فلا نقض به یشیب قوله و
 مع یجوز والدلیل المانع من حذف مطلقا وجده لم الاستعمال حذف احد ما سبب القرینة فلذا قلنا ان لا يجوز الاقتصار
 قولنا علی قوله ای مع تیاره علی المفعولیه واداد حذف الفاعل ایتم المفعول الاول وقرینة علی کثرة کما مر فی
 بحث مفعول بالیم فاعله قوله ولا یحییون الذین یتولون الخ بالفارسیة کما ان یحیی بریدة آن جامعته کہ یحیی کیکنند
 بجزیره کچھ ای تیارا وادہ است آن جامعته را الیہ تعالیٰ از فضل خودش کہ آن را است بخل نشان بر این مبر آمارا
 وضمیر موراج است بجزیره یعنی ندی تعالیٰ مال وادہ است کہ زکوٰۃ بدینہ ویشایان بخل کیکنند و زکوٰۃ نمیدینند
 قوله بالیاء ای علی طرارة المیار واطاسطه قراة التاء فالذین الخ مفعول الاول بحذف المضاف ای بخل الذین
 قوله شعروہوسن الخفیف ویشیب بالفراغ الاغرا والوشی والوشایة سمایة کرون بنزدیک والی والاعدا است التواتر
 والشاہد فی لا تخلفنا حیث حذف مفعول الشاہد وسموہاز عین او از لا وسموہاز عین لا تخلفنا جاز عین علی اغراک
 الملك بان او قد شئ فیما قبل ذلك الوشاة عند الملك قوله عراکم الاغرا بر غلانیہ بیان وکدر خراة او مہ
 منی العیبت بالآمال بالقرۃ قوله لا تخلفنا یعنی کما ان سرورہ اجزاع کنندہ علی عراکم ای لا عراکم الملك تکلمہ علی غیش
 الاصل والکاف فاعل والملك مفعول لکما اشار الیہ بشر فی الحاشیة یعنی انجبت تیز ساقین تو بادشاہ ورا وقرانہ انا طالی
 فی تحقیقہ علی لما قبلہ اشار الیہ بشر فی الحاشیة یعنی انجبت انک ما ویرد فی سستہ کہ تحقیق کہ سخن چینی کردہ انہ باہر
 پیش پاوشاد یعنی قبل از نیست تو مردم عیبت و سخن چینی کردہ اند و فر کردہ است مارا بگو کہ ما لہ زکوٰۃ
 چینی کردن قوله مطلقا ای سواء اقتصرت علی المفعول الاول مثل عطیت زید او علی الشاہد مثل اعطیت ورجا بخل
 ان یرکون قوله مطلقا یعنی انہ سواء کان مع القرینة اولو الیہ یشیر قوله اما مع تیارم القرینة قوله علی عراکم
 الاول ای فلان یعنی زید الدانیہ قوله السط وسمو المفعول ای فلان یعنی المفعول الاول با ویرہا و غیر بقوله وقرینة
 سما بلا قرینة ورا سطر علیہا فیہ ذن لسیا منسیا ہلہ مستانہ کان مراد لا یعول قد علم حال یا علی عطیت وعلیت فی الاستعداد
 سطر احدہما فن حال فی حذف المفعولین وقیل فی التوجہ جاز حذف مفعول باب عطیت مطلقا مستفاد من قوله اذا ذکر
 لا یخبر بطریق مضمون لثانیة قوله شکلہ ای مثل باب عطیت فیما لم یکن المفعولان مذکورین فیہ قوله لا تخلفنا ای من
 غیر ان یرکون ہناک ما یدل علی سطر وطم او طم مضمون کما یدل علیہ المثال قوله لا یخلفنا لان کل انسان عالم بچیز
 وعلیہا یخلف فی شئ من الاشیاء فطرا و من اعلم ہوا الاستعداد لا اعلم یعنی العالیة فی العلوم الہیئۃ قوله من سبب
 یکن فی حال حال الیہ استسلم فی ذم من لای الناس وسترہا لاعتقاد منہم توہم من سبب من اخبار الناس و معاجم
 یقع فی نفسہ طیر الکرہ و منہ ان حاجتہ الناس سلم کذا فی المثال ابے عیبہ قوله الصالحین آہ تیبہ مذک
 استر من صوریہ العالیق فان بجزئین وان لانا مستطین لکننا لسیا صاحبین لان کیوں مفعولین بوجہ المانع

بے

وخصا ما تضمنت به الآية كما ذكره الجوزي وقيل بان كان ضمير الجوزي انفسها من غير ان يعربوا الاعراب وانه في ذلك لان اللفظ
 تكونان باعتبار اللفظ فقط والتمسك به قولهم **قولهم** قد يدرك ذلك لان لام الابدانية قد دخلت في الجوزي ان زيد القام انما
 اجتماع التي التاكيد لكنه خلاف الوضع **قولهم** في جواب التوفيق اي اذا كان عين مستغنية استبان فوجب التوفيق فيها اي من
 افعال القلوب او عين بده المشته بان كان ضمير احد هاتين الجزاء هما عاظما وتأثير الاثر فيه **قولهم** في اللغات الخ اولها
 الافعال من حيث اللفظ لغات مستغنية الاستقبال والتمسك به قولهم لان لام الابدانية قد دخلت في الجوزي ان زيد القام انما
 بده المشته يعصيه صدر الجوزي في اللفظ لا قضاها بما عورة اجمل **قولهم** ومن حيث اعني انما في ذلك ان تأثير
 الافعال في المشته لان الفاعل من علت زيدا اما في غير من علت زيدا وقام لان المشته كما هو علمت تميم زيد في ذلك
 لان من علمت زيد فقام **قولهم** التعلين وهو اشارته الى بيان المعنى المعنوي على ما سبق في الجوزي ان زيد القام انما
 يتلوه الزوج والامراه التي ذوبت زوجها الى السفر لقال المراهة سمائة وتعلين في الاصل بالفارسية او تعلق
قولهم تكون لاسن العلق اي الامراه التي فقدت زوجها تكون كالتى العلق الذي علق باليكن ولو كان باليكن من انما
 سلق قطع من اجل سقط ذلك الشيء والافلا والامراه التي فقدت زوجها سمائة كانه ذكرا لوجه اخرى من
قولهم لان الزوج اي لا يكلم في هذه الامراه انما مع الزوج فقد ان زوجها اي لا يكلم ايضا انما بلزوج الجوزي او باليهام
 فلا تصد به على الزوج بخلافه في زوجها من السفر والمراد ان لا تصد على الزوج بالفضل والتمسك به قولهم
 ان يقال للمزوج ولغيره ان يبقى الزوج عنها فالاول باعتبار انها تجوز وظهورها في اعتبارها في الجوزي
 في فعل السلق في فعل هذه الامراه لانها لم يكن لعل لفظا ويكون له عمل ايضا باعتبار المشته **قولهم** لان والتمسك به
 عن العمل لفظا وسموت العمل منه والجوزي الاول به في والنسبة نظري فقولهم اي في الجوزي ان زيد القام انما
 المذكور منها في شرح العصور واجبة المذكورة سابقا **قولهم** جاز في اللفظ انما هو انما هو وجوب الاعادة
 العصور وكذا سابقا انما هو بسبب السمع فلا يرد ان الافعال قد يكون واجبا كما هو مثال قال فغيرت الامان كان احد
 مستقلا ولا يفرط من الجوزي لان قانوا في غير قانم لم يسير المثال الاول مطلقا وجاز الشا في افعال القلوب خاصة
 وان كان لانه مستغنيا بما يستلزمه كذا في الرض **قالهم** في واحد صفة في غير اي ضميرين كما في ضميرين واحدا وان
 عبارة منه انما هي ضمير عليه في غير زيد فقولهم عايشة رضي الله عنها فقد اقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان
 طعام الا اسلولان **قولهم** دون اجتماعي ملك كون جاز اجتماعي محلا محلا وقولهم انما في افعال القلوب كما في قوله انما
 فان احد بها منفصل وهو اياك والاخر متصل والفعل فيه ليس من افعال القلوب وكما هو اجابان الى شئ واحد يعني
 توخروا في ذلك **قولهم** في مثل هاتين الخ فان الضميرين في المثالين الاولين الى شئ واحد وهو التكلم وفي الثاني
 راجعان الى شئ واحد وهو المن طلب ولهذا اشبه بها لغيره **قولهم** ولا يجوز اي ايراد ضميرين متصلين لشي واحد
 باعتبار الاتصال **قولهم** لان اصل الفاعل اي اصل بدلول الفاعل الضمير بمعنى ما يتبين عليه غير ان يكون نحو
 فان كقولهم زيد انما اخلق عليه الفاعل كونه على طريقته وصفته والاصل لهذا المشته لانها في كونه وانما في

باعتبار

قوله لا تفرق بين الفاعل والمفعول بل ان كل واحد منهما متصل فيكونان متفقين قول الخلف منبت نفسي مرسول
 ما يقال ان منبت نفسي يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما متصل لان النفس عين غير التكلم قوله والاعمال
 والقلوب اذ وقع مثل تقرره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قول ان اصل الفاعل ان يكون في ذواته لوجه اخر ان لا
 تورطه مني منطلقا لا في الفاعل والمفعول الاول منته فلا بد من تغايرهما حفاظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والاخر
 ضميرا او كان احدهما ضميرا مستصلا والاخر منفصلا وتمايزا ان المفعول الاول والثاني في قوله عين منطلقا مرسول وتمايز
 فلا بد من اتحادهما منته تغايرهما حفاظا لفرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما ولكن قول لانها
 ليساني حقيقة فاعلا ومفعولها بانظر الى الاول وتقرير الجواب ان المنصوب الاول اسي المفعول الاول في افعال القلوب
 ليس مفعولا بل في الحقيقة بل مفعول به بحسب الظاهر والمفعول في الحقيقة هو مضمون جملة اسي علمت اللطائف قوله لا تفرق
 اسي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولها بل اسي مؤثرا وتمايزا اما الفاعل فاعلم كون افعال القلوب من قبل
 التمايز واما المنصوب الاول فاعلم تعلقه بالذات بل بضمير الجملة ومن هذا يظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله وما اجاب
 الخ اسي قوله قد تنى وعرضني مما اجر كجزي الخ موضع فعل تقرره ان كون فاعله مفعولها ضمير متصلين شئ واحد من خصائص
 افعال القلوب لانه ذلك مما تنى غير الايضاش فقد وهم الاصل ليسا منها يقال فقد تنى وعرضني تقرره الجواب ان الورد
 من افعال القلوب حقيقة او حكما ويكبري مجراه فان قوله وعرضني من افعال القلوب وهذا التفسير ان يكون ذلك من قبل
 حمل المنقضي على المنقضي فقوله لا تفرق بين الفاعل والبيان وجه الحمل قوله ايضا اسي في اصل الورد فان وجد بينه اصحاب
 ثم سئل بحسن علم قوله ذلك اجري راسي السبعة اقول راسي لفتح الراء النزهة صفة الماضى من ما يراى وقوله الحكيم لغير
 احاد من الاحكام وهو الورد موضع سوال تقرره ان رايته كما جازى علمت وهو المسعى على راسي المستعمل للقلب مع
 ح من افعال القلب جازى علمت بعرض وهو النسبي على عرض المستعمل في اعيان وجازى علمت وهو النسبي على راسي المستعمل في الورد
 ويكون فيها ايضا فاعلا ومفعولها ضميران متصلا شئ واحد فلا يصح قول من خصائصها ان يكون فاعله الماع والورد
 عنه مثل ما مر من انها جازيان على راسي القلبية قوله السابعة آه يعني من غير من خود طاز سبأ نيزه ورتبه يعني سير اسي في
 هي ايدى جانب راست من يعني سبأ سبأ من وعيش من قوله ولقد اراد الخ من الكمال والعدية اللذان هما علمت
 وبالبرق والبرق التفرقة فليزية اخذت التي يتكلم عليها الحسن كالف لاسهام وهو المفعول الثاني لرسول عن هذا الحكم يعني جانب الورد
 من اليمين والاصحاب جازى علمت وانما تقرره لذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمن ولما اظهر في الناس لا يتكلم من احد وانما
 والورد فقد عبرت نفسي مرادوية للاج فياتني من اجواب كلما علمت يعني منها فرحت من العزلة سالما فان قوله ما حسبت
 آه ميل اليمين من البعض فانه يعبر عن ذلك البعض قول البيان وهي العلم والظن اسي معانيها المتكلمة باعتبار
 كونها دلالاتها في نفسها العلم والظن قوله وهي اسي معانيها الا ان المتعددة باعتبار تعدد الموارد وهذا الاعتبار
 جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر العلم المتعدد اصيل في الموارد الثلث والظن للمتعدد اصيل في الموارد الثلث
 وسلك في الامتداد الى ان يراد بالجمع مانور الواحد والورد ايضا اصيل على الامور على التمام الاول هو قوله لا تفرق

استلحق تقريب تفسيره وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معاني اخترت عن الالفعل واحتمت
ان لها معاني اخترت مقديتها بحيث ان اللفظ توهم قد يتبين هذا المعنى ايضا على المعقولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال
او ظرفه ونحوها اصل ما ذكره المصنف في شرح المفضل في وجه التخصيص ان قصد الى استعماله في الافعال بقاها انما الالفعل انتهى
بعضه انما سمح بها لما كان مظهرا كونهما مستندين الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فكذا تعرض لها ولما فيها التي هي منطوق التوجه
المذكور بقرائن اعدادها هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فانما ليست منطوق التوجه لعدم كونها من افعال
المفعول قوله بذلك اى بقوله بحيث يمكن ان يتوهم ان قوله الكلام وجه للتخصيص بالمعنى حاصل اللفظ ان الالفعل المراد به ان
مطلق المنزلة الى الذي يتوهم ان مقتضى المفعولين في وجه التوجه في الكلام بل بعضها يدل عليه واذا ذكره الشيخ الرضوي حيث مبني حصره
وا حسب وجه الذي في شعر المقررة وظلت اى صحت في انما هي خيرا واذا تمت بعض كلفات وهذه اللفظة هذه المعنى يكون الالفعل
قوله الاتنين لما كان يراد ان افعال القلوب وان تعدى الى المفعولين لكنه لا يصدق عليها انما تعدى الى المفعول وهو المفعول
الواحد في الاتنين فكيف يسبقه افعال المسموعين من غير انما تعدى الى المفعول في الاتنين اية ان المراد الى وجه
فقط تبر قوله من اللفظة كبر الالفعل بغير التوجه والالفاظ في الوهم واذا كانت كلفات من افعال القلوب يكون من الظن بفتح الالفعل
بين التصدق الظنى قوله اى اخذت فينا الالفعل لانه كالمعنى اى اخذت فينا نفسه قوله والوجه نوع اى اى الوهم الذي يتوهم
نزلت تحت والمعرض به الاصل افعال سلبا عن قوله بحيث يمكن ان يتوهم ان الالفعل اذا كان نوعا من العلم فيكون الالفعل المذكور في حال
قوله ومنه قوله كما اى المحصول من الالفعل من الوهم وغيره من التوجه بفتح اى باخروء كان وجهه ان لا يكون خبره في الواقع كما لا يكون
نظنين يعنى المفعول قوله للظنين استلحق القراءات بغيره على الفضا ومنه قوله بالوجه على الالفعل الغائبة بفتح الالفعل على
الالفعل وهو الالفعل الاستشهاد وقراءة بعض الالفعل قوله وهو العلم فيكون بمعنى وفيت شانه انما علمت ذات الالفعل ذات الالفعل
شيانيا في زيد قوله من غير الالفعل الذي هو من افعال القلوب هو العلم بفتح شانه الحكم عليه قوله وحسن البرت قرب او غيره
البرت وان كان بمعنى الاستدلال بالبر من افعال الجوارح الا ان الالفعل العلم هو قريب من علمت بالبر قوله ترس فان قوله ترس
بعضه اى البرت بلانما يستعمل في نظر انما هو قريب من معنى قوله ولما كان الالفعل في الاشارة الى الالفعل والورد عليه من الالفعل
بذو الالفعل وهو علمت ووجدت معاني اخترت غير المعاني المذكورة لا يتعدى بها الى مفعولين والالفعل
المفعول واحد بل يكون لازما بالالفعل فلا وجه تخصيص البيان بالمعاني التي يتعدى بها الى مفعول واحد
واقرب الالفعل لم قوله فربب تدبير تقريبا باعتبار كل واحد منها كما يقال للمعاني افعال كل واحد منها تقريبا
من العلم والظن قوله لعلم على وزن فعل كبر العين الالفعل مشتق الالفعل المعاني مشتق الالفعل المعاني مشتق الالفعل المعاني
قوله استنيت قبل من غير اشتقاق ترتيب الالفعل فان وجدت المشتق من باجدة كبر الالفعل المعاني استنيت ووجدت المشتق من الالفعل
لفظ الميم وكبر الالفعل المعاني وجدت المشتق من الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني
المذكور وليس كل واحد منها بين العلم والظن والالفعل في خبر الالفعل الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني
ليس في خبره بين العلم والظن من ان المسموع في صدر بيان ذلك الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني الالفعل المعاني

يصح المكوت عليه مجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي اسند الى الاسم فليس كان وانما مع الاسم لا
يصح المكوت عليه بل يحتاج الى اسند والمضغ من الاحتياج وعدم الاحتياج الى اسند والمضغ اليه ووجهه بخلاف
الافعال التامة فانها تامة باعلما لا يحتاج الى اسند او اسند اليه قوله لتقرير الفاعل اي جعله وشبهه كذا في الخبر دون
غيره اذا ثبت وسكن كذا في العاصوس قوله اي العوة وهو لفظ الاعتراض بقوله ان الافعال التامة لا تكون مضمومة
تقريره الفاعل على صفة فقط كما هو ثابت في اللغة من غير اللزوم ايضا بل له واهم ايضا ولكن الزمان جزاء الموضوع له في جميع
الافعال التامة والواحد جزاء له في بعضها مثل ما دام مثلما ولا انتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العوة في خبر
الموضوع له هو لتقرير المذكور فليس الاجزاء الاخرى محتمة ان تذكر مع وجوب صحتها العوة باعتبار الخبر فانهم في هذا المقام
قوله وانما ان الخرف دخل تقريره ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا مضمومة لتقريره الفاعل على صفة
فان ضرب من ضرب زيد موضوع لتقريره على صفة الضرب تقريره الجواب ان الصفة في الافعال التامة خارجة عنها اي ليست جزءا
في الموضوع لتفسير القيام جزءا من كان قولنا فان زيد قائلان التقرير الذي هو العوة في الموضوع له نسبة بين الفاعل
والصفة وكل منهما خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قائلان فيكون العوة والمضغ الاصل هو
تجوز القيام ونسبة الى زيد هو داخل في كل واحد من مخرجات الافعال التامة فان تقريره
الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعوة فيه هو ضرب وشبهه الفاعل الى زيد فهو داخل فان خبره في مفهوم
ضرب قوله فاجبة اي خارجة عن الموضوع لانه الافعال الاخرى غير التامة تكون مضمومة فكلما الموضوع له قوله ذلك
التقرير اي التقرير المقيد والتقدير لا يخرج عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما هو قول التامة اي كل واحد منها يمكن
جزا في الافعال التامة وان الافعال التامة كما عرفت قوله لصفة يعني الحدوث ونسبة الى الفاعل المعين فلم يتبين
الزمان لانه في التامة والتامة قوله وكل من الصفة او نحو كذا باستويان بالنظر الى الموضوع ليس له احد جانبيه
على الاخر بحيث يمكن ان يقر انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة وانما صنعت للتقرير باعتبار عدمه بالحق
الى الحدوث والزمان فلا بد وان قيل انما كان كل منهما علة فيها يصدق ان التقرير علة فيها صنعت لانه يخرج عن التام
الان يعبر فيه فقط واللفظ لا يساعده قوله علة ما اصله ونظرون والزمان ومن كان جزاء ان فيه نظرون قوله
والاستمرار عطف تفسيري للوام والافلا يكون بعض الافعال التامة والوام وفي بعضها الاستمرار قوله ولجعل الموضوع
الجواب اثر لا يراى والمذكور مقابله لقره اي العوة فيها صنعت له ومحل الجواب ان الموضوع له ما يصدق عليه تقريره الفاعل
على صفة من الخبريات وكل جزئي اخذية تقريره الفاعل ولا يلزم ان بعضها مع التقرير والزمان الانتقال والوام ووجهه
كما يدل عليه بعض الافعال مع فلاحا حتى قوله اي العوة قوله الموضوع فليكون العوة ما يصدق عليه التقرير
المذكور قوله لتقرير الفاعل يعني يكون التقرير مع ما اعتبره من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي به منوما
الكلية عند اليه قوله فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع الا ان التقرير المقيد جنوعه لفظه ما هو قوله الى ما هو
بالنسبة الى العطف هو اي ذلك اللفظ مضموم له اي ذلك الجزئي قوله فخرجت الافعال التامة منها اي من الافعال

الناقصة ووجه الخروج على تقدير افادته الغافل المذكور من كلاس قدس سره بعد ان العطف خاتمة تعينها الاوجه على
 ما ذكره لان التعريف لا يصدق عليه لما عرفت ان مجرور التقرير الخامس هو مفعول لا لافعال الناقصة قوله ولا يبعد فيه
 اشارة الى المعهود في اجزاء لان الناقصة واللام صلا للوضع قوله ان تجمل آه ورجل التقرير مصدره ايضا لفاعل فاعل المجرور
 العطف العائد الى الافعال الناقصة ومنه تقرير الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها والناها على حصول تلك الصفة
 له قوله وانك ان الزمن اى الزمن الاصل منحصره التقرير والزمان وان كان غرضنا الا انه ليس على ما اعتبره
 التقرير وهو صفة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اذ وقع افعال التقرير الرضى ان كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة
 غير مصدره لئلا يدور الافعال الناقصة قوله زاندا ساربه الى قيد الخرج الذى اعتبره اسيد قدس سره حاشية الرخو
 اعتبره صاحب التوسط ايضا قوله بالهزة كسر التاء ونحوها وقوله ما ربح بك البراس من البراج والزوال ما دام من الودوم
 وما استوى الزمان قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغات والنحو ولذا قال صاحب غايه التقرير
 دون اليا قوله ثم قال وما كان يحون اى الافعال الناقصة من الفعل اتم فكله من بيان ما فى وما كان وقوله مما لا يخفى
 بسياها الفعل اى مما يحتاج الى التبرقان الافعال الناقصة تتلج الى الخبر فله قول سيد به كل ما يتلج الى الخبر فهو من الافعال الناقصة
 قوله وانما هو اشارة الى ادوية قول سيد به لان الافعال غير منصوبة قوله انما غير منصوبة وقد عرفت انما لوفات صارا لوجه
 ووجه الوجدان ووجدانته وسهولتها وقول ومادات فاعى ما تاد ما دنى وما رام من رام يريد قوله وقد عرفت انما لوفات صارا لوجه
 بره على انفسه هو لاحتلافه فى معنى الفعل الاخر على وجه كان المتضمن باكم للمفعول حال فيه ايضا والعكس المتضمن به هو العمل الذى
 يكون فى صورة الكلام فالتضمن هو الذى فى ضمنه كما قال صاحب اتمية وترتبة سطحا على قدرته ولمات تلمات اتم فيكون المتضمن
 حالا وهو مستلما ونحو الحفظ للضمن مشهور فيهم قوله وكل زيد فان كل فعل تام ولا يحتاج الى الخبر ولكن ايراد عالم
 بعده يدل على ان كل تضمن من صارا من صارا زيدا عالمه الكلاية قوله جاء لفظه فى المتن تارة وثلاثة
 ناقصة كما لا يخفى قوله فغير اى ضمير جات اسمها وواجبك خبر با على تقدير ماية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها
 منى اسمها وخبرها بالاستغنائية المتقدمة لاستغنائها قوله وفيها ضمير للتقدم من لفظة تيل به والفرقة طابا لغير
 المعية الغفلة وعدم التبريد والضمير جات فغائنا حاجتك اى لم تجدنا غافلا كما تريدنا وهذا من قول اى لم يكن يذره
 على قدر ما يحتاج اليه قوله من لفظة ونحوها لفظة بالسر ونحوها لان كون الضمير واجبا الى لفظة غير متعين
 واقعة استتدركه زمان امير المؤمنين حضرت على رضى الله عنه جاسسته از اطاعت روگردانيدند وان جماعت واو
 بزاد كس بودند از ان جهت است كه انجماعت را خارج ميگويند جاسته را فرستاد بان خواجان كه شبهه ایشان را
 وضع كند با طاعت آيند از ان دو واژه هزار كس مشت هزار اطاعت كردند چهار هزار ديگر اطاعت نكردند وقتند
 اين چهار هزار خارج جات حاجتك و اين خطاب باين عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ایشان را
 ان جماعت ساخته فرستاد بودند ليكن تو نيافتى حاجت خود را اينست حاجت تو ان بود كه ما را در غفلت يابى و حاجت
 اضطرار تو اطاعت كنيم فيكون جات بخنه كانت فقول جات بخنه لم يكن يذره الغفلة وقوله محتاج

على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله شفرته وفي الصراح ارسفت سيفي وقيمة والشفرة بالفتح الكسبي الغنيمه قبل
ان في الفاعل موس بالضم هو قول لا يتجاوز جاد وما هي بالابتداء وان من موضع استعملها العرب فيه فما نقصان في الكلام
الذي وقفنا عليه من غير ان نخرج تركيبا وجعلنا جانبيه ناقصه قوله واخر اشارته الى ان الملاقح اجمل الاخير
قرينة التجربة عن كل ليس له دخل في حصوله قوله ابي لاجل ابي المقصود من دخوله ذلك الاعطاء فان المقصود من
قولنا صا زيد غنيا يكون الفاعل مستغلا اليه وان لازم منكون زيد منتظما وقوله ذلك قول بعضنا في الترتيب على اشارة
الى ان الحكم بعض الاثر او صانفنا له لانه لا ينفرد على القول بان الحكم سته ركبتي جعل منافية اليه بانية قوله فانما
بها على وقت قوله تقرير الفاعل على صفة وادغم ان ليس بفاعل او الفاعل بالبناء اليه الفعل او بهم الفاعل على وجه صحيح كقول
قوله لكونه في اعراب ابي اصلا لا جازيا على ان الفعل لا بد من فاعل لفظي ولذا لم يعد المعنى في المرفوعات معلقة قوله في وقت
الفعل عليه ليعز ما كان الفعل المتبني لاجل سناء بدون الفعل بل لا يتم سناء به لا فعل بل بدون اشارة الى
ان الطرف المستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل لا اعلم به لكونه شبهها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول قوله شيئا فانيا
اشارة الى ان قوله فانيا صفة للمفعول فاعل مطلق مخزون وقوله ابي كاستا في الاوان اشارة الى ان قوله فانيا صفة لزان
مقدر يتعلق بكونه كاستا او بيان حاصل المعنى قوله من غير ولا في اشارة الى وضع الفاعل في التوسيم من توصيف الثبوت اليه
بالروام قوله من غير ولا ابي واما ما نشأ من عدم ولا في بعضه ان الروام واستمر الثبوت ليس بدلول كان بل هو
من عدم الدلالة لقوله عطف على قوله الثبوت اتم لدفع سؤال تقريره ان عطف قوله بعضه صار على ان الناقصة من قبيل
عطف الخاص على العام لان من افراد او هو قليل وتقريره اجمالا انه عطف على قوله الثبوت خبرا فمؤثر من قبيل عطف احد القسمين
على الاخر لان كان الناقصة على قسمين احد ما ان يكون خبرا ثانيا بالاسماء واما انما ان يكون خبرا صارا فيكون عطفه عليه من قبيل
عطف احد القسمين على الاخر فمؤثر من قبيل عطف ما قبل قول لان الصريح عطف احد القسمين على الاخر التوسيم كقولنا عطف
ابي ليس قول بعضه صا عطف على قوله ناقصة الذي هو ابي قوله بعضه صا قسم من قوله ناقصة الاول كان عطف على الاخر ان كان
قوله بعضه صا عطف على قوله ناقصة وليس كذلك قوله لا اعلم به قسم منه ابي ليس قوله وبعضه صا من قبيل عطف احد القسمين
على ما هو قسم منه وهو القسم وسبب ان الناقصة لا بد من الثبوت بين العطف والعطف عليه وليس بين الثبوت ولا بد من
فيه لان القسم انما هو في القسم فلا يصح العطف بينهما قوله شراخ هو من الطويل والباية بعضه في والتمه والفتح المشارة
فوق وسكون المشارة من تحت كمدود الصواء الفلام التي تها فيها بالفتح المغارة التي لانبات باولاد او الهطى حبي
مبطية وهو المركب والقطا واحدا قطان وهو طائر غار سميته تلك خوار وهو مثل في سرعة السيرة والاسباطا الخ من اذ اوزرت
البيوض فصارت فراخا فانما هو سعة في نوره والحال والخرن بالفتح بلاد العرب وما ارفع من الاضن وعطف والخرن بالفتح
هنا اولاد المراد الواحد فرخ بالفتح والبيوض جمع بيضة بالفتح وهذا الشاعر يصنف المعطية بعمدة البيضة قول كنت لظلمات
خالية من الماء والكلاء التي تير فيها السالك والحال ان المطايا في سرعة السيرة لانا تطا الخ من التي صارت بيوضها فزها
فسرعت اليها وموضع الاستشهاد فيه كانت حيث جارت بمنج صارت قوله تيتها سهاه يعني كذا قسم من الجاهلان

غالی ارگیا و حال اگر اشخو بر جا رگ بر که این شتر قطا کن سنست در جیتی قطا کن جان جلاؤ سبت که از را شتر مرغ میگوید
تجویق گشته است تخم و جو بود یعنی شتر سنش آن آن جلاؤ سبت که سرت میگذرد از را نیکو تخم او جو چیت بد اگر جانور نیک
بچه کشاده است و در وقتیکه دانمی آرد سرچ تربیت از اگر بر این همان سیرود **قول** قطا کن جان جلاؤ سبت قطا کن جان
تغیث و ترمی میوه اولانها سرت طیاران قطا غیره **قول** فان بیومنها دلیل علی ان کان یعنی صبار و لیس علی سناه او
لو کان علی سناه لکان لبثت خبر سناه فی الزمان الماضي لیكون الذی ان البیومین کانت فراخا فی الزمان الماضي و بال
سین کذک او البیومین لم یثبت لهما الفزان اصلا بل صارت فراخا بعد المثلکن **قول** اذ امت الخ بهومن العجر الطویل و قنا
اسم فاعل من التامه بالغ مع هو الفصح بلیثه العدوس فصح و من اسم الفاعل من اشی طلیه نیر او الشا به نیرین حیث ان فی
کان منیر الشان و سوا سماء والناس مبتدأ و وصفان خبره و جمله خبر کان فی مفسر و المضمیر المنه اذ امت کان الناس نوعین
نوع یفرح بیتی و نوع یحزن و شیئی اعلی بالذی کنت اصنفت فی حیاته **قول** و مع زاو سطب الا یصنح اشاره الی ان
کان التامه کما تم ان العیث المطلق لیكون الطریق لیكون بحضه العیث السبق بالعدم اعنی بحدوث قال القاضی فی تفسیر
قول تعالی اذ اذعت الوانه امی و شیء **قول** کانت او و الا ان شتاره اشاره الی حیث انما تمه بقدره **قول** اقول تعالی کیف تکلم
امی کانت مریم لکن کلمه اعنی بحضه من شبهه بکلمه فقال کیف تکلم کان فی المبدأ و وضع المصی حال کونه صبیا و قیل ان کان
ناتمه و قیل ناقصه و قیل بحضه صاده اذ زیدات اختلفت ان فیها من غیره ام **قول** لکان زمانه کان تراد غیره فیهه لشیء الا
محصن التامه و بعدا من زیاده من کلام العرب فتولد من سوره فکان زمانه تفسیر اللفظ الیس علی ما ینبغی **قول** اذ لیس لیضه
علی المعنی اولم یتواریح استباجم المدلول علی یکین لان کل من یکلم الناس و الیک فلا ینکون ناقصه و لاماته و لا یبینه صا اذ لکان
فیما من یضه المضمیر **قول** اما من صفه الی صفه امی الموصوف یتقبل من صفه الی صفه مثل ما زید علیا فانما یقبل من صفه
الکمال الی صفه العلم **قول** و اما من حقیقه الی حقیقه سوار کانتا شخصیتین فالمتقل النوع او نوعین فالمتقل الجنس
کون صا الما سوار **قول** اخره فاعلیه ام و هنا العیث کما بالفارسیه سفال لیه ینته است فان العین حقیقه و اخره حقیقه اخره
قول و یندی علی علیه فاعلیه کون صا زید الی ملو کذا الی اخره فلا ینکون ناقصه لان اذ کان ناقصه فلا ینکون
الکمال لم لا یجز ان کون قول الی ملو مفعول لانا نقول الاستفقال من الضعی الا ازم الی الطیب المفعول هو مسطه تعدیته با
قول و یطی بعد ارشل آل ورج الی اخره امی علی ایضا ینکون کلها لا تعالی مثل اتمه ایضا امی صا یعقوب علی السلام ایضا
یعنی بنیامند حضرت یعقوب علی السلام و الی اخره حضرت یوسف علی السلام انما زحمت سوره یوسف علی السلام انما بنیامند یوسف بنیامند
حضرت یوسف هم را آمدند نژده حضرت یعقوب علی السلام و یوسف بنیامند یوسف بنیامند یوسف بنیامند یوسف بنیامند
العداوة تمیل سوره تبارک العذبات بالکلمات من الکامل قول التخیل من الامثال ناقصه بحضه یوسف و فی التامه و باخبره
الذکر و الی اخره العداوة تعریفه سوره ب بن تبارک الیامیات بالکلمات **قول** فیا لکن من نعمی نوحان الیوسا تبارک و تعالی
بعد صوره من الطویل و القرح الی اخره الی اخره غلات المرض و الی اذ و الا لام الاستفانته و الخطاب الی سببها و تعالی
او الیسف بالضم و الفقه العیثه و السوره هو مستغاث لشل یاشد من الم الفرق الی امی سیتش بالشدن الم الفرق و تحوان الی

حاشیه

مرن وفيه الشاهد في جوارح بله صارد الـ يوعى انما باعتبار معنى المحببة والالتفات الخجوه هو الجواد ان كان المرع وضعا
والا بوس مع بوس بالضم وهو سوا شدة كان هذا التامع يوم نفسه على اعتبار بالاعوى وليتقيت بالمرن الم المجرى فيقول
تبدلت بالضم قرنا وانما بالضم التي كانت لك فاستنشد بك يا الله من اجل سيرات مرن تندر وقيل الامم والتعجب والثناء
مخروف ومن نعمه بيان ان كانه يتجرب من نفسه حيث صارت شذوا فقال واصبح واصسى واصملى على عذبة الكليات
الثابت ان الكليات ناقصة ليكون لها اسم ونحو حصول الخجوه في هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اى حصل ثمنه
في وقت الصباح ودين غير من الاوقات والراءو بكجلة تنجزه غنيا وراءو بعينها حصول الغنا وازيد
في هذه الاوقات الخالصة في وقت الصباح اذا قلت اصبح ونفي وقت المساء اذا قلت اصب
ونفي وقت الضحى اذا قلت اصبحي قوله المدلول عليها اى هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموجوب
وهي الحروف لا بصورها باسمه ماوه هذه الاعمال في الماضي والمضارع تدل على الراءو الخ
الذم على هذه الاوقات انما هي لا يكون هذه الاوقات الخاصة في الافعال الاخر نحو ضرب
ونصر وفتح وغيره فانما تدل باوتها وسما على الزمان والظن ان جميع الافعال التي قد تدل اوتها كالمرة في زمانها
بقى من الافعال الناقصة بذلك انما بانها كقول لا بصور اى ليس اصبح واصبح والضمي الا ان من يحذف الراءو بالراءو
الراءو ان عليها بصور ياء وفيها والروث الذي يدل عليه صياها والزمان الماضي قوله في زمانها اى في الزمان الماضي
ترك لان الكلام في الماضي والمضارع قوله منارة اى منارة اى التامع الذي هو جليد ولك في قوله اصبح قوله
عن الافعال الثلثة السابقة فيهما بالافعال الثلثة فانما ان يذكر قوله ويكون تامر مطلقا فيستحق ومنه نفي الكل تامر على السواء
وامان يقول وتكون الثلثة الاول تامر فينتهي منه بطريق المفهوم وهو من بين العنان تامر وليس لك فصلها عن غيره
وقوله ان يكون تامر في زمانها غير تامر لان عدم الذكر دليل عدم الاعتدال على عدمه في قوله هذه الاعمال الظم ترك الراءو
ولعل بتقدير التامر في الاصل سابقا في المتن وما عاوده هذه الافعال اللاحقة فلما كان كل واحد منها بمعنى صارق
انسان الملحقات فلهذا الراءو يكون من الافعال الناقصة من وجه قد كره في الاجمال ولا يكون منها من وجه فليذكر انما
اقول في هذا المقام لان الاصل في هذه الملحقات ان تستحق تامر مستعدة الى مصدر خبر تامر من كذا بمعنى صارق قوله فاستحقا
عن البين اى من بين الافعال في مقام التامر الراءو العمل السابق للراءو كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخرجون
بالقوة ويكفون ان يجدوا بالقرية فغلبوا عليهم فمما ذكره من الغلب قوله استامة الى عدم الاستاء وسبال الذكر في الراءو
كقولها ناقصة في الراءو عدم الذكر في تفصيل الراءو الى عدم الاعتدال وبقوله لانها من الملحقات في الاصل زمان صارت
في الراءو ناقصة بخلاف آل ورج واستحان وتجرى وازيد فانها ملحقات مطلقا فلذا لم يفي الاجمال والتقصير قوله
البراءة فينا سب بارج بازل في منصف الزوال فان الراءو الماضية قد زالت قوله الفصل فكيف كان الغلب بمعنى الفصل
ما ذكرك بمعنى الفصل وهذه الافعال لا تكون ناقصة الا على ما لا موضع قوله سمي اسمها فانما خلا في تمام التامر بالاسم
لاقرنا بوجه مختلف ما تقدم من قوله التامر الفاعل على معنى فانه يجوز ان يكون الملاقاة عليه توهمها كالملاقات العنيفة على

قولهم شيئا على بن اسماءى الافعال لما قصرت مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال لمصداقية بحرف النفي لان
 خصوصية لغيره الافعال لغناه في التسمية بداهة **قال** قد قبله ونحوه لا تجوز التسمية في الزمان ويقبل كسرة الباء الفعل باض
 اي حذو الافعال لا يقبل الاستمرار بثبوت خبره لعلها ما من وقت ان يقبل فاعلمنا ثبوت خبره **قول** من وقت يكون
 خبره الفاعل لا يقبل ان يكرر لا يصح قائله على الفاعل الذي وجوده ازل في مثل ما زال وادرج الله عالما ولا يصدق على غيره
 ان الكلام فيها علم يصح ان يقال ما زال زيد عالما لان معناه ان علمه ازل ولا يزل والضم المصحح ان يقال ما زال زيد
 امير لا يمنع الاستمرار فيجتمع الاستمرار فيمتنع كونه امير اوقت الطفولية فالمراد ان الاستمرار من وقت لزمانه
 صلاحية لا يلازمه فالمراد ان زيد امير من هذا الوقت وهو لم يولد بحسبته عشرين سنة او اكثر الى الوقت الذي انما لم يتحقق
 اذ كانت اصلا **قول** يعقل في الصراح القبول بيننا من ان يذير يقض في المنع بالوجه الاول وفي الشرح بالضم الثاني
قول من زمان وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق **قول** ولا يلائمنا احيى الى بيان
 وجهه الاول لان دلالة البرهات على معانيها بما هو اوضح من كونها مفردات **قول** فلان النفي اخذوه ومعنى ما زال
 النفي لان معناه الزوال ثم قولنا زال زيد عالما فان معناه ان علمه بجزء من زمانه لا يمتد الى ان يزدل علمه في وقت
 آخر ثم اذا اوردوا قوله ما قبل ما زال زيد عالما معناه ان علمه لا يزدل من اصله فيكون مستحق **قول** فلان النفي ما خذوه
 بحيث قصدت سبب الفاعل على خبره غير معين من اجزاء الزمان الذي هو ملول كماله لافعال فاذا دخل عليه النفي اخذ
 استمراره **قول** النفي **قول** واعتبار الصلاحية اذ وقع سوال التفسيره ان اعتبار الصلاحية والقابلية في معنى ما زال زيد
 عالما يكون للمعياره دلالة عليه تقدير الجواب ان اعتبارها باعتبار ملاحظة المتعلق لان العقل لا يقبل بارة زيد في وقت لطفه ليدل
قول اخباره بها استمرار الثبوت سيحذو اذا كانت موصوفة لاستمرار الثبوت وادبر به ذلك انما هو الفاعل كذا في الواجب ليدل
 على استمراره **قول** ان كان محذوفا اذا استتمت آتية في معانيها نحو ما زال وبعده من كانه وانك عنه هانسته فلم يتصل
 بالناصفة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا **قول** يدخل ادواته عليها ان كانت ماضية فها ولم ولا في الله عاوان كانت
 مستندة فيها ولاولى ان يحصل بين ما ولا وبينها بغيره وشبهه ان كان جائزا كما في خبره الافعال نحو لا ايم
 جيتنى ولا اسس وركب حرفي النفي هما لا فاداة الاثبات كذا في الرضى **قول** او خذوا اوله انما لا يزينه النفي ولم يتصل به في معناه
 كقولهم انما نأخذوا نأخذوا كقولهم فان نأخذوا من نأخذوا وفي معنى النفي جيتنى الفوت والتقدير لا لغتوا ودم الحكم اقول اوله
 يعقوب في وقت ما برئتم من يوسف عليه السلام يعني اسم عبد افوت بمعنى ان يتركه كقولهم يوسف عبد السلام را
قول واقدر الى الرضى وحذفنا لم يمس الا في مضارعها وانما جاز حذفنا مضمرا للمضارع وقد قررنا انما لا تكون ناقصة للمعنى
قول لتعيينه اى من قبل لطفه لان قوله اى لذلك الامر واقعة في الزمان قبل المصادرة فيكون ما ادم الدوام في قولهم علمه
 زيد عالما انما اجلس مدة او وقت وجامع جملته زيد ادمه ووقت جملته **قول** ذلك بيان لكونه قد لم لا التمام
 انما يكون باعتبار وجهه الثاني **قول** كقولهم ايمك حقوق الجمل اسم زمان محذوفا **قول** اذا قدر الزمان انه محذوف فالمراد
 الزمان فان لم يكن اوله بالصفة بل انما هو مضمون الجملة فلهذا من تقديره مضافات اخرى يصير معناه انما **قول** ما ادم

المشيع مادام هي المفيدة وقد تنازع بعضان فيه قال عدلت انما في نفي الاول ضمير هو اسمه وان علمت الاول فهو اسم
ولم يشيع خبره وقد صلح اسمه وعلى التقديرين لا يدخل مادام على مادام على الجملة انفسية علم ما وهم قوله ولم يحصل عطف
على قوله لم يشيع اى ما لم يحصل من المجموع اى مجموع مادام وجلس الاسم والخبر الكلام لا يفيد مادام فائدة تامة كما عرفت
ان بعد كونه ما في ما قبل المصدر وطرقت للمصدر كونه مستقلا بالافادة ما لا يفهم حينئذ قوله لا يفيد اى المجموع فائدة
تامة لعدم الارتباط بين الجاهلين وليس ضمير لا يفيد رجعا الى مادام على ما وهم حتى يعرض باية يستفاد منه ان مادام بعد
حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس لك قوله اى في زمان الحال انما يفسر بانه له حال كقول من يعين احدنا
زمان الحال فثانيتها الحال النحوي المقابل لتعيينه فاشارة الى ان المراد هو المعنى الاول قوله لئني مضمون الجملة عطفا على لا يفهم
بشيء من الازمنة الثلاثة ولذلك يفيد تارة انه لمن قال ان ليس لئني مضمون الجملة جارا فان استعماله معنى
الماضي والاستقبال فجاز ولا يتحقق ان الظاهر هو قول من قال ان لئني مضمون الجملة مطلقا فان قلت اذا كان
الظاهر فلما يتناسب ايراده بمقتضى قلت هذا مما يصح اذا كان لفظا قيل ولا على الصعفت مع انه قد يكون لبيان
المذهب ايضا او نقول لما كان كون ليس محال مذهب المجموع فاجعله محلا قوله ولذلك تفيد آه فانه لو كان لئني
محال يكون التقييد بزمان الحال تأكيدا والتاكيد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجرى وكلاهما خلاف
اصل قال الازمنة لسي ليس بين القولين تناقض لان جز ليس ان لم يفيد بزمان الازمنة يحل على محال كما يحل الازمنة
في نحو نيت قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضى هذا اذا كان للاختلاف بينهم في الاستعمال كما في قوله
تو له يحل لكن الظاهر ان الاستعمال المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق و دليل المذهب الثالث في راجع لان الاستعمال
بتقييد وبالازمنة يدل على انه موضوع للفقير المشترك للسلامة من القول بالاشتراك اذ الحقيقة والمجاز والاصل عرفها
قوله ليس فانه قيد بزمان الماضي لان قوله خلق فعل ماض قوله الايدى ما يفهم فانه قيد بزمان الاستقبال لان المراد
من قوله يا تميم معنى الاستقبال لا الحال لان يوم القيامة يحكي بعد ذلك قوله وضار الافعال اى تقديم كل خبر
لكل فعل بناء على ان الجمع المضاعف والمعرف باللام للاستعراق او المكين هناك عمدة فغيره مد على من ذهب الى
ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقييدها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقييدها خبر مادام على
اسمه قوله كلما آتاك كيد المنصاف او تاكيد المنصاف اليه لكن جعله تاكيد المنصاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداده
قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر مادام لكونه مخالفا للنفس والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل قوله ليس
فيها اشارة الى انه ليس ذلك تقديم لفعل على الفاعل حتى يكون التركيب خلاف الاصل قوله لئني ما عمله
فعل مترادفا اذا كان الفاعل مسرفا نحو ما زيد قاتلوا وان زيد قائم فانه لا يجوز لصعفت العاقل وفيه اشارة الى ان المقصود
ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احلال الافعال فان الكلام في باحثنا لافعال
ما سبق قوله و امره كما مر في المبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا عطل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم
قوله فان لم يرد بجواز التقديم وموجبه ارضى على الصم اى ان اريد من الجواز هو الامكان التام وهو سلب الضرورة

عن كذا من ان التقديما عليها وعدم تقديمها ليسا الضررين في قوله يجوز ان التقديم يعني ان اريد بالجملة استواء الطرفين
 على ما هو مقتضى الامكان الخاص بنسبة التقديما مثل قولنا لم يرض باقتضى تقديمها اذ في راعنا المخرج
 ما اذا عرض باقتضى التقديم والتاخير واجبا لا جازما وان اريد بنفس الضرورة عن جانب عدم
 على ما هو مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التمييز بل ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز للمعنى المذكور لكن
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم ينش من التقديم لا يجوز ان يقدم كما اذا انشى الاعراب منها والقرينة نحو كلان وسمى عيسى للجملة
 بهذا التقيد اذ اريد بالجملة المعنى الاول وهو ظاهر قوله فينبغي عدم التمييز لانتشاران عدم المنع معتبر في حصول
 على شئ قوله نحو حكم هذا المثال ليس من التقديم النجس على الام فقط قوله ملك بعد الام فان كثر كان مقدم على اسمه
 على سبيل الوجوه بل ان لم يقف صدر الكلام قوله صدرا لفظي الاعراب لفظا واتفق القرينة ايضا ليجب تقديم الفاعل
 وتأخير المجرى لرفع الالتباس كما في الفاعل قوله فينبغي واما اذا توفى الضرورة عن جانب الوجود فلا يحكم بعبارة ان
 لان الامكان اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المتخالف للحكم والحكم المصرح في المتن
 الايجاب فلا يمكن حمل على سلب ضرورة قوله وح اى من اريد بالجملة انفسه الضرورة عن جانب عدم فقط قوله

اى الافعال ان مقتضى الكلام في حالها وفيه اشارة الى الوجود على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار قال تقديم
 الاخبار باعينا اشارة بتأنيث الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم قوله كما ان اى في
 الترتيب الذى ذكره المصنف والفاية وانما تحت المتنيا قوله جواز التقديم لم يفسد الكلام اشارة الى ان المجموع
 دليل واحد انتهى قول فلا مانع من جانب العاقل ولا من جانب المرفوع قوله اى هذا القسم مرفوع ضمير عن ان لا يفرغ
 الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال وروى الاخبار لانه محكوم عليه بما رله كلمة ما هو افعال قوله على بعض المصادر
 انما قال ذلك لان كونه ما كان مصدرية فيكون يدخلها في تاويل المصدر فيكون المراد من اللفظ المصدر كما هو المذهب
 الاصح فلا يتقدم معموله قوله ويجوز ان يخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان الامام في لابن كيسان متعلق
 بخلافه وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من اختلف
 التقديم مخالفت لابن كيسان مع انه ليس كك اذا قول من يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشارة
 خصوصية فيجعل خولف على صيغة المذني المفعول وهذا الحكم مضاعف بالمسرح فاعله وقد ثبتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا
 فالخالف هو ابن كيسان انتهى اقول يخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الى ابن كيسان ويجوز الاضطرار قبل الذكر
 في الخالف قوله كما يقتضيه اختلاف الواقع ظاهر من جانب لان في هذا الباب يكون نسبة الحديث وثبوته الى اهل البيت
 صح كما والى الاخرى باختلاف باب المذاعل نمار ابا شه نحو فاعلم انه سبحانه قوله باب الملقاة من كونه صريحا بين فاعله
 صح كما والى الاخرى صح قوله تقدم متعلق بقوله لاسن جانب الجموع قوله كذا لا يخالفه منهم اى من الجموع معناه
 ان لا يخالفه منهم ظاهر ولذا اقول كان بالتمه ذلك لان قوله ظاهر معنى وان الخلفات يكون بحسب المعنى
 من جانب الجموع ايضا لان الخلفه من صوابها بنين يستلزم الخلفه من الجانب الاخر ايضا لكن ذلك لا يستلزم

اشاؤون محسبا المعنى فالخاتمة لها بها انما يكون من جانبها لان ما نهم قوله وذلك الخ لكان من غير الخ فان ابن كيسان
يوافق الجمهور ما دام بان لا يجوز فيه تقدم دليل الجمهور في الثانية لقبول فلاقتلغ تقدم ما في مر اللفظ على النفي وقوله
لان اداة النفي لما دخلت آه دليل لان كيسان والحاصل ان اداة النفي اذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي نقيضت
نفي الثبوت لان نفي النفي اثبات فصاحبها معنى فلا يلزم تقديم ما في غير النفي بحسب المعنى نظير من ذلك ان النظر
من ابن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهر قوله تقدم وان كان لا راد من حيث الصورة الموجبة المصدة تغير المعنى
فولاه فان الاتصال بهما يستلزم التفاعل فالاختلاف بهما يستلزم التفاعل وباب التفاعل يقتضي المشاكهة من الجانبين في
حصل الفعل وهو الشرطون باب فاعل فان اتنا تضاربه بهما يكون الضاربه بهما من غير منحوه من غير التمام لان غير الفعل منحوه
ويضا فاعل منحوه انما تضاربه بهما يكون الضاربه بهما من غير منحوه من غير التمام لان غير الفعل منحوه من غير التمام لان غير الفعل منحوه
والعبرون الى آخره قوله معاملة مفعول وهذا اللام لا تجادوا علماء هو التقديم فان مراعاة النفي انما يكون في التقديم قوله يجوز بناؤها
اشارة الى الضعفي وتور وجود التقديم اشارة الى الكبرى قوله وهذا لا يبيد الا ما ذكرنا من ان الاتصال بهما الاختلاف يستلزم التفاعل وهو التفاعل
المفصل الخ اندفع تأويل الخ قوله وهذا انما يقع ما قيل له حمله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للشاركة
في جعل الفعل منحوه فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا واثباته يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين
منحوه قوله الخ الخ من غير المفسر لما قالوا انه لا بد من التقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او يفهم منه
انما التمتع بالابرام حكم موصول خبر متبنا محذوف اعني هو الرجوع الى الفعل المفهوم في ضمن الجميع او اضافته الى الفعل
الجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرها لها واثبتا صيغة الجمع للاشارة الى تعدد ما كما تقرر في الاصول قوله للدلالة على
الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقارنة لدنوا النسبة والزمان في ولولها ايضا الدنو المذكور مما وضع له
تمام الموضوع ولم يجعل اللام مسئلة للوضع وجعله لغرض وقد راد لالة قوله منصوب على المصدرية
بتقديمه ضايف اي لدنو جار آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب رجا المظم وطحة قريب
المحصل وتو قه لا با باعتبار نفس الامر يقينه بذلك فهو جار القرب وانظار القرب ليقينا وانظار القرب
وتو قه لا ينال في حصول الخبر الاسم بعد مدة مديدة وفيه رولسا ذكره اشم الرضه ان عس ليس متعينا بالوضع
الطمع في اذنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء اتفق حصوله عن متسبب او
بعد مدة مديدة يقول عس السدان يد ظنني الجته وعس لجنبه صلى الله عليه وآله وسلم ان يتفق على
ان قول المعنى له لا غير جار وحصولا واخذ في ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظن وهو يميز
عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك تعجبني طيب زيد علما امي طيب علم زيد فيكون
المعنى لدنو جار خبره والدنو لا احد فيه وليس عس لدنو جار خبره بل لرجاءه فقولنا خبر قوله لا يحرمه يعطفت
على قوله بسبب جار آه واخبر المجرور للدنو لا يحصل اذ ليس المجرور للمحصل الخبر في كاد وطقن ثم انما هو
انما المجرور لمعيا الدنو قوله بسبب اليك اسه بشكركم جزا ذلك فالدنو ثلث انواع احداهما على

سبیل الرجاء کما فی عسے و اثباتی علی سبیل المحصول کما فی کاد و الثالث علی سبیل الاخذ کما فی طفق و وقعت الاحمال
 علی الترتیب فی الکتاب فقوله بان کیون اخبار المسلم و لما کان مضمون ذلک و حصول علی وفق السابق واللاحق ان کیون الذنوب
 بسبب المحصول و لیس تک اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببیه لذلک لاریب المحصول الاثران علی الحصول بل سببیه
 الشئی لنفسه لان الذنوب لا اشراف ولا یکن ان یزاله نوا فی اعتقاد المسلم بسبب الاشراف فی الخارج و کذا لیس
 لعدم وجوب مطابقت الاعتقاد للواقع بین سببیه بقوله بان کیون آه یعنی ان المراد بالحصول اشراف الجزم
 الحصول و معنی کون الذنوب بسبب الاخبار بسبب علم المتکلم باشراف الجزم علی الحصول نمو باعتبار الاخبار بسبب
 و باعتبار الجزم بسبب فقوله لا اشراف علی حذف المضاف لا سیرح به فی تفسیر مضمون کما ذکرنا فی الاثران فی القاموس
 اشراف المرض علی الموت اشقی عمید و فی الصحاح الاشراف رکنه جزم سیدان فقوله جزم متعلق بقرب ی
 یدل علی القرب فی اعتقادک بسبب من حیث الانباء جزمک به ای یدل علی القرب الجزم کبصوله فی الخارج
 و يجوز ان یتعلق بقوله ترک کالتی وان کان مضمون المقول نفیر مضمون القول و اشراف کیفیه راجحه الفعل ای قولک
 و اخبارک جزمک بالقرب فقوله اقرب حصوله ای المتکلم علم بذلك فیکون اقرب من عسے و طفق اقرب من کاد ایضا
 بالتصدی ای بما یفعله الیه بسبب تصدی الفاعل بما یفعله الی مشروع بان لیس خضوا فعدوا و اخذ عملا و الی غیر ذلک
 خروج من بیت ای صحن الدار فقوله بالتصدی ای ان الذم لکن الجزم اجزاء و الاقلبس جزم منه فقوله المانی فی ای یقول
 فی الجزم فالشروع انما یونی الموصل الی الجزم فی الجزم و فی الموصل الی الجزم و ثانی الجزم ساجته عطا بالاصل ای انما
 حکم ذلک الشئی قولہ فالاول عسے و غیره لایکن الافعال مستقبلا لفظه ان المتخ العترة و انما لزم ان کیون خبره فعل
 ان عسے معناه مقاربه شخص لے فعل لا الی الاسم و لزم ان کیون ذلک الفعل مستقبلا معناه الجزاء و لای جائز انما
 بعد و لزم ان کیون مع ان لیکون صحیحاً علی ان ذلک الفعل مستقبل لان ان الاستقبال قولہ قال سیبویه مقصود
 من هذا الکلام فادوات القسم الاول مقصور و مختص بعسے و لیس عسے محصبا فایحکما لاشفاق ایضا و لایرد
 قیل ان یجب ان یقول المصحح رجاء و اشفاقا و لیس المقدم ضبط المعانی بل ضبط الاقسام و ان کان لم یضغ
 القسم الاول مع آخر قولہ لایحکما معناه لیس المراد ان غیر متصرف فی نفسه فانه یحکمه معنی الماضي کلما قولہ
 المضمون اذ شاع الطبع فاذا قیل عسے زیدان یخرج فانه لا اشراف و الاظهار و بمنزلة الاستفهام و لیس و غیره باناسا
 لا اشراف قولہ و الاشراف ای المعانی الانشائية من التمنی و الترحی و العوض و القسم و التذروا و التعمیر و الطلب
 من معانی الحرف انما قال فی العسے لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصرین و بموجب کثرة فی نفسه مطبوعه للحرف
 الانشائية قولہ و الحروف لا یتعرف فیما کلتها بتضمن معناها و امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء البصرین
 لان متضمن معنی الامر قولہ من ان قیل لیس من قیل رجل عدل و قیل ان زامره قولہ لوجوبه متعلق
 بتقدير رضات ای مقدر لوجوب صدق الجزم علی الاسم کما فی الاصل مبتداء او خبرا و المحدث لایصدق علی العترة
 قولہ ناقصه یعنی انها لاتم المرفوع الیه بقدر الفاعل علی صفة کما عرفت قولہ و بتقدير المضاف کلک

بیت

اذ لم يظهر باللفظان في اللفظ ابدال في الاسم ولا في الخبر كذا في الرضى واعتذر بعضهم من باب يد عدل صوم فلا يقدر
مضاف قوله وذلك اى كونه مشبها بالمفعول قوله لان المعنى الاصل اى الوضع في المعنى انها فعل متقدر بغيره فجاب
عما ورضى اوقا ثم كثر من قرب من ان يفعل خذ الجبارتوسعا وهذا سبب سيبويه والبرود في الرضى فيه لظفر
اذ لم ينبت في عتبه معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم فعل لى انشاز الصنع اى طرح حصوله فى الفعل المنع
وهو متعلق بالخبر القائم بالفعول مع المفعول فهو فى الاستعمال الاول كلفظ المسمى فى الاستعمال الثاني كاللازم قوله فهو مضاف
بالمفعول الذى كان فى صورته كذا حسن به افان اصل معناه اى شئ جعله حسنا ثم تميز عنه بافاة انشاز العجب من شغف
فصارت فى صورة المفعول موشيا به قوله بل اما قبله الفعل قاصر بغيره قرب كذا فى المعنى واما عسيت صا كما عتسه
العوير ابوسا فشا ان على التضمينها معنى كان او على التقدير عسى العوير ان يكون ابوسا خذت الفعل مع ان كثره وقوله
بعد عتسه قوله بل لا تاذا فان بل اما قبله فهو يمثلا فلا بد ان يكون مرفوعا محلا لكون السبل من مرفوعا قوله لان
اجمالا ثم تفضيلا كما هو المعتبر بل الاشتغال وبيان ذلك ان اذ اقل عتسه زيدا مى قرب زيد فليس مضافا وقرب وانه
بان كان الرجاء فى ذاته وهذا هو القرنية فيكون الماد قرب وصف من اوصافه فذا يتناول وصف الحرف مخرج
وغيره فيكون قوله عتسه زيد محلا ولا يتناول وصف الحرف مخرج حرا فاذا قيل ان يخرج محصل التضمين ح واللفظ
بجمل اللفظ اشتغال الا ذلك كما فى سلبه يثبت به لان تونان زيد محمل لانه معلوم بالقرنية ان ليس المقدم وانه سبب ات
زيد فيكون المراد انه سلب شئ من اشياء زيد وهذا يتناول ثوبه اجمالا فذكر الشرب بعد تفضيل قوله وقع بضم الواو
وسكون القاف الفارسية اذ اذن ويا فمتن فان التعميم بعد تحقيق او وقع فى النفس انطلقت قوله ارمى بضم الهزرة
اى اطن لان هذا اى قول الكوفيين بقره قوله بان يذكر قوله ان يخرج مرفوع فقط اى من غير ذكر الخبر وانه
المرفوع كان منصوبا فى الاستعمال الاول لانه كان فى الاستعمال الاول جبا فيكون منصوبا قوله لا اشتغال الاسم على النسب
اللفظى الاشتغال اسم عتسه وموان يخرج زيد على النسوب والمنسوب اليه قيم المرفوع اى اقسام الاسم لا مرفوع مقام
المرفوع والمنسوب جميعا كما استغنى علمت من المفعول الاخر علمت ان زيدا قائم بمتبه الهزرة والنون المشددة لا يرسى
بعض علمت قيام زيد قوله قائم مقامها اى اقيم المرفوع او الاسم مقام المرفوع والمنسوب اى المنسوب اليه جميعا او اقيم
المفعول الواحد مقام المفعولين فى علمت ان زيدا قائم بمتبه الهزرة قوله لى راجع الى قوله عتسه بتا ويداى الكلمة قوله بعينه
قرب مرفوع زيد لا يحسن عتسه خروج زيد كما فى صورة غير الاقتصار وارجح فى بعض الكتب كذا او يكون عتسه بعينه
قرب فلا يكون الا ان المرفوع الا ان مرفوعا من الفعل فى م ويل المصدر فقولك عتسه لان يحسن راجع زيد بعينه قرب
خروجها انتهى قوله زيد مرفوعا وتقدم الخبر على الاسم جاز فان تقديم المنسوب على المرفوع شائع فى الاعمال العاشية
قوله وبنى يخرج آدوح يكون لعبيد الاستعمال الاول معنى الا اذ قدم الخبر على الاسم فلا التباس بالاتحاد المعنى بل تقدم
وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو تقدم قام ليموت التقوى ففيا التباس قوله واخراسه ههنا فقال احمر
نحوى يكون عسى فيه مستعلا بالاستعمال الاول متحد معه فى معنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان خرج

الزبان او عسيان نجر بالادريان قوله ان كل الشئ في انقباض البصرين عسيان يخرج الاديان وسلك
انقباض الكونيين عسيان نجر بالادريان وسلك هذا القياس الجمع والمؤنث قوله الاول وهو تقدير الاسم على المضارع
سوار قلنا انما انقضت اقامته قوله تشبها بالماجا لا شئت كما نفي كونها نغليق للقرينة لا على وجه اشروع وفيه
يون باجدها اسما ثم مضارع الامل لغتة المشابهة بما قوله شعر بالفارسية نزيديست غميكه ميش آدم بيگه
ان غم يعني بودم بيگه و ان غم نزيديست كد بوده باشداز ورسه آن غم يعني از عقب شادواني قريب است
قوله عسيان نجر هو من الالف والبيت لمدية بن الخنصرم والهم الخنصرم ويروى الكرب وهو الهم سوار واداسيت
مضمومة على الهمزة على ما ذهب اليه جماعة من النحويين وقال محمد بن ابي بكر الدمايينه وضبط الهمزة في شرح
الكشاف تارة اسيت بالفتح على الخطاب قال لان القائل بمشتر محزوننا بالفسح القرب وزوال الهمزة قد وضعت
على هذا البيت في نسخة صحيحه من الكشاف وقد ضبط لهما تارة اسيت بالضم وكذا سمعنا وغيره من مشائخنا بالديار
المصرية انتهى بقوله ورا هو ليقض تمام وقدم اليك على الضد وهو اللاد في البيت والعشج بالجمع مع التحريك كالكشاف
الهم وهو الهم يكون ووراه خبرا بالماجا قاله واطم التقدير ان العشج مبتدأ و خبره والظرف والجملة خبر يكون و اسمها
تضمير فوياء يعود الى الهم كذا في المغني نقل ان هذا الشاعرا قتل ابن عمه زياد بن عمر فاخذ لاجله فسمي فقال في السمع اجابا
عسيانم الذي اسيت فيه وصرت واقعا فيه يكون تمامه انكشاف قريب كذا في الملل والاشباه في يكون حيث حذف
ان من نجر عسي تشبها بالماجا وقوله فرج فرج بالجمع او بالماجا يعني خلاصه والاشاء في نسخة شادمانه قوله ان اشتمل
الاشاء على اللاحذات ان فيه لعدم مشابهة قولك الحمد لانه لا يقال كاد ان يحسرج زيد لعدم وجود ان في كاد
قوله اي ما وضع يعني كاد وهو منع القرب النجر على سبيل حصول القرب وعلى رجائه وغيره ونشره و طويان يكون فعلا
من اثاره تشبها على انه المقصود بالقرب والاشاء على معنى الحال الذي يتأكد القرب قوله نجر من اخباره على نجر
عون وذا نجر وذاك على كاشف بالشراف النجر على حصوله فاعلم ان الحال فاعلم اسم امض اي ليس في قول نجلت فاعلم
على تقدير الاستعمال الثالثه فانه مؤول قوله ليدل فانه لو كان النجر اسما ليدل على الحصول والحد وشف
بن على القبول مطاوعا ولو كان ما ضما فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول النجر في الزمان اما ضمي قوله
النجر في كاد زيد يتكفي في الحال مخبره ولا يكون الا المضارع ليدل على الحال قوله من غير ان اسه
خبره فعل معناه من غير ان يلائق في الاقبال المناسفة للمعنى المقصود وهو الحال قوله من طول رسم غنى من بعد
ما قدما نجر وقد كاد في انه شدة الامار سواد وشدن من طول الين ان لم يصح مما لا حجب واهيت الذرة الرسته
كذا في الملل والاشاء بالفتح الاشارة رسم اندار ما كان من اثاره بالاصطفا بالارض والعفان بالفتح الهم ورس الالامار
واليدل بالموحدة وبالفتح مصدر بل الشئ بالفتح على اللفظ اي اندرس وان يصح من مصع اشئ مصوعا في باب النقص
والا لئ لا يشباح وفيه الشا جريفة دخل ان على نجر كاشف تشبها بالبعس كان هذا الشاعرا يصعب منزل البيت فيقول
بما رسم الذي عقا وادرس بعد انما تلك الادر قد قرب من طول بلاه و قدم الهمزة ان يذهب ويقطع

صحة

قولہ اسی سائر الافعال نے افادۃ الخ لمان من شان حرف النفی ان نیفے بجزولہ ایجاباً لاسلباً واما تقدیر لفظ اسائر لفظ
البلتہ لئلا یلزم مشابہتہ الشئ بنفسہ لان کاد من الافعال المذکورہ الیضا واما قال علی القول اصح للاختلاف کما مر
پر نیما بعدہ قولہ نے افادۃ اودات النفی نے معنی ہذا ہی کما ان سائر الافعال اذ داخل علیہ لفظ افادۃ نے حصول
الذی ہو بود لو کہ کاد لفظے قرب حصول الجولفا علیہ فیغید لفظی لفظی بالظریق الاولی و"یغیید نیما ساتی ان خود و کاد
یفعلون بدیل علی انتقال الذبح کا انتقال لفظ من قولہ ما ضیا کان او استقبالاً بقول معنا ہا نہ سوار لم یکن فوجیز من المضارع
او کان فیہ ذکاب او بقول المراد من قولہ علی کاد ہو و بالشیق مع و بعرف تصفید نیما بعد اتمی قول کان علی صیغۃ
او غیرہ المستقل بیاتہ قولہ اسی نفی کاد کیوں للاثبات ای اذ داخل حرف النفی وافی معنای علیہ کیوں للاثبات
انتقہ قول جزلہ لفظ کاد اذ داخل علیہ النفی بیغید ثبوت الخ جزلہ علیہ لفظیہ شخصیہ قولہ لفظیہ تم و کاد او یفعلون
اسی نذبحوا و قولہ و کاد او یفعلون فالنہ لیتہ دخلت علیہ مع انہ للاثبات و الایلام التناقض بین قولہ نذبحوا
و قولہ و کاد او یفعلون لانه لو کان لفظی معنای ہا صریحہ لیس فی ج کاد نہ کما میان بقدرہ و او حال آنگر نزدیک
نیست کہ کردہ ہشت نہ آدمیان ذبح بقدرہ و او تناقض فیکیوں قولہ و کاد او یفعلون للاثبات یعنی نزدیکت کہ نہ
واقع شدہ است ازینما قولہ نذبحوا فانیدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قولہ علی و کاد او یفعلون لفظی
القرب عن الذبح الذمی لیلزم انتقال الذبح علی وجہ الیغ لزم التناقض قولہ و اما فی المضارع ای کیوں لفظی
کاد للاثبات فی المضارع فمثلثہ امور الاول تحطیثہ اشعار قول ذمی الرمتہ و اثنا نے تسلیم ذمی الرمتہ تحطیثہ و اثنا
غیر ذمی الرمتہ قولہ لم یکید بقولہ لم یکید قولہ ذمی الرمتہ و قد اورده للم تمام البیت نیما بعد ہوا اذ غیر المحمیین لم یکید
العوئی من حب میتہ یرح لیس شاعر ان تحطیثہ کردہ اقول ذمی الرمتہ رکہ لم یکیدت زیرا کہ او از برای اثبات است
یعنی نزدیکت کہ رشتہ محبت از دوستی میتہ کہ محبوبت زائل نشود و وقتیکہ تغیر دہر ہر عواشقاں پس یعنی ہشتانہ
میت بلکہ عاشقاں نیست کہ گوید ہمارا رشتہ محبت زائل نمیشود پس تحطیثہ شعرا تسلیم کرد فی ذمی الرمتہ این تحطیثہ را
تغیر دادن ذمی الرمتہ قولش را کہ لم یکیدت بل مجرد ولات میسند برانکہ لفظی کاد و کربا اثبات است قولہ حبیب عن الاول
و ہو قولہ تعالی و کاد او یفعلون و اما کان بقول المذکور غیر اصح فلذا توجه لحواب عنہ قولہ بدیل علی انتقال الذبح کما
وقت باہود وقت بحسب البقرہ حتی یجید ہا بدیل یعنی علی انتقال القرب من الذبح فی وقت مالون عقلم لیس جوہر
وجدان مثل نہ البقرہ اولان عقلم لیس جوہر ان لم البقرہ اذ ضرب علی بیت فکلم المیت و الاول علی نقدہ
نزول آیتہ و اثنا نے علی تقدیر الآخر قولہ بعد انتقال الخ ای قولہ نذبحوا جوہر قریبہ تر علی الذبح بعد بدیل قولہ
و کاد او یفعلون علی انتقال الذبح و انتقال القرب عنہ فی وقت غلاتا تفضیح اتحاد و لزمان نے التناقض
منتف ہننا فتحبت ان لفظے کاد لیس للاثبات قولہ لفظیہ لفظیہ لاد خلعت علی قولہ عن الاول و وفایۃ
التوجیہان علی تقدیر ہا ای اما لحواب عن اثنا نے لفظیہ لفظیہ اصح قولہ رو سے عن حبیتہ رو سے حبیتہ
ایضا و ہر شاعر فصیح و بلیغ بتعین شخصیہ بعضی بعضی لفظیہ ذمی الرمتہ و تحطیثہ ذمی الرمتہ ایضا

قوله روي عن عبدة العبدت على وان العبدت وفي بعض النسخ عن عبته بزيادة النون قال العصام لم نجد من لا وازن
العربية قوله الكوفة وقت بالكناسة اسم موضع بالكوفة فاشبه للناس تصديده الحامية لما بلغ هذا البيت تاواه
ابن شبرمة يا غيلان اراه قد يبرح قوله واقرض علي بن ابي طالب ذي الرمة وهو شاعر فصيح وهذا لا يعترض المذكور بان
الشيء اذا دخل على كاد يكون للانبات فنقول لم يكيد يراها على نزول سيس الكومع ان قصدك عدم الزوال حتى يكون
تسحق غيره ذوالرمة قوله لم يكيد بقوله لم بعد قوله مدت ابى بن ابي كملت ابى التي تحية شبرمة على ذي الرمة وتفسير ذي الرمة
تخلية فقال في انظار شبرمة في انظار قول ذي الرمة يعني انك ذي الرمة صحيح وانك قول صحيح قوله وانظار ذوالرمة
عطف على خطأ انظار والوجهين غير قوله لم يكيد بقوله لم بعد لا قوله لم يكيد سيس الهوى انما المثل قول تعالى لم يكيد يراها الخ
والهوى في قوله لم يراها الخ والمراد انما يقال لم يكيد يراها عين لم يراها ان الآية هكذا ظلمات بعضها فوق بعض اذا
اخرج يد ولم يكيد يراها يعني انه لم يراها ابى اليبسب غاية الظلمة قوله لم يكيد يراها ابى اذا خرج ذوالظلمات يدسه
الظلمات لم يقرب ان يراها لم يكيد كثيرة تراكم الظلمات شبه اعمال الكفرة بالظلمات المتركة كما في قوله تعالى ظلمات
بعضها فوق بعض اذا اخرج يد ولم يكيد يراها فلا يصح ان يحل في هذه الآية على الانبات لان المقصود بيان شبهة الظلمة
وهو بانظار الروية والقرب لا بانباتها قوله ما شئت زاد ههنا فصيح الحكم على النفي الدخيل على كاد انه في انما لانباتها
وفي المستقبل كالأفعال فان التفصيل لا بد من اجمال فاشتمل عليه والتعميم السابق بكثرة اوله يصح هنا قوله وقد عرفت
وهو ان المراد اثباته الفعل اي الذبح لان فيه دليل فذبحوا او انا الحجاب عنه ان الذبح يعلم من قوله فذبحوا لان النفي الدخيل
على كاد قوله ذي الرمة في القاموس اربت بالظلمة قطعة من جبل وقد كثر وابه سمى ذوالرمة قال اذا غر الخ هومن البحر
الطويل والبحر بالفتح تقضي اليبسب لشيء الثابت والامانة من باب جر وتغطية ومية بفتح الميم والياء المشددة
اسم مجبوته قوله من جب ميتة بيان ان هوى ويرح اي يزل من برح بالكسرة برح بالفتح بصير نفسه فيقول ان الفرق
عن المجبوته اذا غير لمجبن عما كانوا عليه من الحب فحاله بالنسبة الى ميتة على خلاف حاله فان الهوى الثابت الذي
هو حسب ميتة لم يقرب من الزوال وموضع الاستشهاد فيه لم يكيد حيث اراد بالنفي الدخيل على كاد وانما اقرب
رئيس الهوى عن الزوال قوله وهذا مسلم اي الدعوى الشائنة وهوان النفي الدخيل كاد كالفن الدخيل على
سائر الافعال مسلم عندنا ولكن لا يثبت المدعى اي مدعى القائل الثالث ليجوكون مدعا الثانية سلمت ما لم يثبت
دعواه الاولى وهما ان يكون في الماضي لا نبات وذلك لان مدعى القائل الثالث مركب من الجزئين فلا يثبت
دعواه ما لم يثبت الدعوى الثانية الجزئين غاية ما في الباب ان مدعى القائل الثالث احسن من مدعى القائل الثاني
لان مدعا باطل بكل الجزئين بخلاف مدعى القائل الثالث كما عرفت قوله وهذا مسلم لما كان موافقة الدعوى الثانية
لقول ذي الرمة موهبة بتحقيتها وقع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكيد في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه
الثانية به وهي ان النفي الدخيل على المضارع مضموم يكون نفي القرب الم مثبت ان النفي الدخيل على المضارع
يكون فلا يثبت فان نصوصه كونه النفي في المستقبل متوقف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت ذلك

ملاحا

لم یثبت هذه ايضا فلكون كذا وعرب بالمتین قول وقد عرفت وجوب القدر ای وخصه بخله في ثبوت دعواه الاولى ايضا قد عرفت
 وجوب القدر في تشك القاطل انما ثبت على دعواه الاولى بقوله تعالى وما كانوا يعقلون قول وجوب القدر فيها من ثبوت الدعوى
 بالثبوت بالتمسك المذكور ونسب تمسك عليها بان لم یثبتها قول وقرب ثبوت عطف تفسيره لقوله لا يجوز قول ولا يخذ
 مفعول مطلق نوعی ای هذا النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله وشرح عطف تفسيره لقوله اخذ قول یعنی اخذ
 اشارة وتفسيره اخذ الى ان الدعوى التي بسبب الاحتاد وان كان من غير الارجحس بالمعروف لکن عینه بسبب الوجود فلهذا اخذ بقوله
 طفق ای شی من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب معنا وشرع في الضرب قول كرت اشمس قاله في الاحاشية الكروية
 نزدیک شدن من الباب الاول ولم یجب من الخاسل منتهی كلامه ای كرت من الباب الاول بن السائل المجرم ولا من الباب
 الخامس منه قول خبره ای بذاک اونی من كاد لان اخبارها حاصله بصحون خلاف اخبارها قول وجعل ليقول وانما قال و
 جعل ليقول لم يورد في ذیل كرت واخذ وطفق للمقتن قول وقوله الله فلفظها فخصفان فعل مضارع یفعلن الآیه یكذبوا وطفا كخصفان من كرت
 وشرق ابن آید رواه في محقق آدم وحواله ای لم یستردنا نیکو المیسر وسوسه كرت بسبب ان الزان كندم فرد كندم كندم بنور مجرور ان
 كندم حامله یوشیه نیهای ایشان تمام ریخت ویرینه مانده من خفف در بزم بچید نیست یعنی برگه كرت در بخت بود ویرینه پیش
 خود بچید منه قول طفا ای اختادم وحواله عند ذوق الشجرة یرفعان ویرنه فوق ورتة عليها من ورق كرتة ورق
 طین قول عطف على لفظ اشار الى ما فی رد بعض اشروح من ان او تشك ليست من القرم لثالث اذ لو كانت من الاستع
 مع ان وانما ذكرها بعد فرغ منه فكانا مشتركين مقارنة الخبر جارا وحصولا فلهذا استعملت مع ان وخذها منتهی ووجوب
 انه لم يستعمل او تشك بمعنى الرجا وقوله قنارة تستعمل استعمال محضه آیه تشير الى ان وجه تشبيهه لیسى وكذا في الاستعمال كون خبره
 مستعملان وقنارة بدونها فیس تجر علیها نیویم ان الاصل فيه استعمال خبره من الراجح الاصل استعمال بدون ان وخذها من
 لیسى فیضه لانه لا مجال لهذا الابهام مع اشارته لیسى وقوله قنارة تستعمل واذ كان خبره المضارع مع ان فهو متقدّم حرف
 ای او تشك زید فی ان مخرب ثم حذف وجوب الكثرة الاستعمال قنارة تستعمل فیما تشابه الى ان الاستعمال من تشابه لثلاث عطف
 وكرب وجعل واخذ فان الشایع فيه التعرید وان جاء مع اعطى فله قول الى ان التعرید للمجنس واذ كان التعرید للمجنس فلا
 فائدة فی ایراد التثنية والجمع الا ان یقصد الدلالة على كثرته اذ ان تجر صیغة الجمع لذلك او اخصلا الى ان صیغة نوعان
 صیغتا جمعیت التثنية لذلك قول فالتعریف للمجنس من التعرید للمعروف لهموم فی ضمنه اه وذلك لان فوضلا
 والتعجب هو ایهة نوعیة التعجب مع التشبه لكونه كرتا منها فیکون المعرف والمماهیة النوعیة الفعل التعجبی ضمنا قطعاً
 فكون الجملان انطلق فی ضمنه الى ایهة الشخصیة ویر وقوله ايضا بالثبوت الى الواحد قول ايضا متعلق بقوله المجنس ای
 كما كان فی تقدير الافراد قول فلتقتضی ای ای لما نزلت بان الفعل فلتقتضی ای لعدم المانع لثبوت الدعوى فارجح
 فانه لثقله فی وقت التعجب وقوله وانما لمن الاصوات كرت نقل من الاصوات الى صیغة المصدر والى الاسم وهو تعجبی
 حسن شی قال بعض النصارین تقدیر اوله لطلب طیباً لجمو قائله المدین شاعر عینی مقوله كذا الله تعالى زید راز وری
 شاعری یعنی غالباً یزید الله تعالى از روسی شاعری ازیر كه مقولاً كرون را غالباً عدان لا نتم ست وایقال منه وقت

لكن من غلبت في الشعر قول من شاعر تميز له قول كونه من على التمييز اى قائله الشاعر او قري قائله الياء تنطق في تحت
 اولى الفروق ومعناه ان كواسا فتن وتوكل عشره يعني عشر وقتك بداروه الكشت زيد ويقال له في وقت التمتع حرا من
 قبل الساج في الحاشية يقال لمن اجاد الرمي مثلا لاش عشره اى الاصابع العشرة اتمى قوله اجاد من الحجة يستعمل تيزي
 وخرمي ويقال في عن الزبدي دست ورس قواي نيل وهو ما كان يستعمل النساء والتعب وليس لفعل قول ولا سائل
 اليه يشهد به في افعال من اجاد الرمي مثلا لاش عشره اى اصابع قول وليس مع الاء عاروف سوال تقريره ان يزين كونا
 لاء على الاشياء فلا تقصص با بعد المانعية لتقرير الجواب انها مضموعان للاشياء ولكنها تسمى ثمان الاء ايضا فان قررت
 عشره دعاء الخمر بخلاف قائل الله من شاعر وما ياكل من افعال التعب قول انهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما فعل
 وضع اليه افعال احدنا اى احد الصفتين تبدأ واما فعل خبره فيفيد ان ما فعل فعل التعب ليس كك بز فعل التعب افعال في ما
 فعل واما قد لفظ تركيب لان قوله ما فعل فاعل القول تضمنه والفاعل يكون مفرا وهو مركب وقد لفظ تركيبه ان الي
 ما فعل صيغة تارة ولفظ الصيغة اشارة الى ان كل اليه انما فعل التعب لا خصوص يزين الفعلين قول شرط ان يكونا
 وافعل انما يكونان التعب بشرط ان يكونا في يزين التركيبين اى ما فعل وافعل بزيادة كلمة ما في الصيغة في الاول و بزيادة
 لفظه في الثاني قول اى فعله تعالى اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين يتبعه على وليها بالفعلين واعدوم الاصطلاح
 الى التاويل فسر الضمير المجرور بقوله فيها بصيغة التعجب قال غير متفرعين لما عرفت من مشابهتها باحرف ب ب
 تضمنتها من الاشارة قال الامام يني منه فعل التفضيل فلا يني منه فعل التفضيل منى منه فعل التعجب وقد سبق ان اول التفضيل لا يني
 من الابعى المجرور والابعى المزيدي من الثلاثي المجرول يكسب من الثلاثي المجرول لكن لا لفظا بل من التثنية المجرور الذي يسهل
 جوبن والاميب اى لا يدل عليها فلا يني اسم التفضيل من السواد والبياض وغيره فلا يقال اسودوا بعين في شئ من
 ولا يقال ايضا اعده واسئل قول من حيث ان كاسته للالبانة والتاكيد اكونم تفضيل للمبانة والتاكيد علمانية من الزيادة
 في الفعل المستعمل لتقريره لفضل فنية تايه وتقريره للفعل الماكون فعل التعجب للمبانة والتاكيد فانه لا يتبع من الشئ الا اذا زاد
 على غيره في الصيغة وتجاوز حد شكال فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقررة لتاكيد اصل الفعل وتقريره قول وكذا الاثنيان
 اى ولا جمل انما الاثنيان الامام يني منه فعل التفضيل الاثنيان الا لافعال اى كوكبة من معنى الفاعل المفعول ما فعل التفضيل
 تارة ايضا اى في الالفاظ قول وقد شذ اشرفي الطعام بقول قوله ان ما ذكر ان فعل التعجب لا يني الا لافعال باطل لانه يشك في قول
 ما شئ الطعام آه لانما اثنيان للمفعول لان شئ الاول بالظاهر سببه وهو موقوف على ما وليس معناه الرقيب
 وشئ الثاني بالظاهر سببه موقوف وكروه است والمكروه اسم مفعول وكذا ما فيها التعجب قال ويوصل وشئ التوصل
 بالظاهر سببه كبر سببه يعني سببه مشروبه سببه المجرور وهذا الاصل في بيان ان فعل التعجب لا يني من الابعى المجرور والمز يد
 مطلقا ومن الثلاثي المجرور الذي من النون والعيوب فاذا قصد التعجب من خبره الافعال فماذا صيغة يزين ذلك بقوله وتوصل
 الخ فاذا اريد التعجب من الاستخراج الذي هو ليس من نوعي صيغة تعجب مطلقا وما فعل وافعل فمطرفة ان اشكاله
 هو من الثلاثي المجرور يعني منه فعل تعجب فيقال ما شذ وجب الفعل الذي تضمنه صيغة التعجب منه اصطلاحا مفعولا فيقال

١٤٨

لا يشترط ان يكون خبره متروكاً بل قد يكون خبره متروكاً او غير متروكاً
 مجزئاً بالباء قولك بناهنا ما هو بيان لغني اهل بيعة اذا زيدنا صيغته التعجب لما يتبع بناوه وما منتهى وصل بناهنا من عمل لا يتبع
 بناوه ما منتهى متعلق بقصد الحكم من حسن اوتج او شدة او ضعف مثلاً قولك وجعلنا بصيغته المصدر مطلق على بناهنا وما قبل
 المتعجب مفعولاً وفي الفعل التفصيل تمييزاً لان اعم لتفصيل اليعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر يعني بخلاف فعل التعجب قال
 بتقدير يخص بذه الوجه بالذكرة يجوز التعريف بخلاف انما نحن احسن به اذا كان المجرور ان الفعل نحو اجمع بهم وبعقول
 وان قيدنا التقديم والتأخير بما فيه ناي يكونان جازين فيما عداها بخلاف ما اذا لم يقيد ان بحيث لا يوجد ان غير انما ايضا
 مثل تقديم التمييز مثلاً انه لا يكون من خواص فعل التعجب قولك من خواص صيغته التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتأخير
 متعاضداً في غير ان عدم التعريف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وان متعجب فيه وفي غيره وانما يكون من خواصه وانما
 جازي في الغير متعاضداً في بيان ان خواص يوجب التعقيب بما فيه الشارح قدس سره ويتعجب بالاطلاق قولك فلا يقال اي اذ لم
 يعرف فيما بالتقديم والتأخير فلا يقال آه قولك لا انما لعامل الفعل جريما جري الاشكال في الاخراج عن الموضع الاصلي الى غيره
 وليس من قبيل النسل فلا تغير ان كما لا تغير الاشكال لانه لا يشبه المصرب المورد ومصدر المصرب كان المورد فلا تغير ذلك اللفظ
 من تذكيره بتهيئة واخره وتشبيهه وجبه عند استحقاق المصرب بل يبقى على طريقتة واحدة عند استحقاقه للمورد قولك
 مجري الاشكال في الكسوف اهل على الامل بخسب النسل والنظير قيل للمقول السائر المشمل مفرطه ومورد لم يعرفه مثلاً الاقول
 فيه غائب من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغير قولك واجيب قيل الجواب ان ليس بذلك والاحسن ان يقال ان
 انه لا يتقدم حسن على ولا يوترق عليه من فعل التعجب عن هذا القرف اقول هذا الجواب لا يتعجب في احسن زيدت ان لبيان
 يشهد ما حيث قال المص لا يتصرف فيما يتقدم وتأخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين قولك لا التماسيد
 فلا يلزم للاستدراك وانما يلزم لو كان التماسيد المقام مقام التاكيد لان المتكلف واحد فانه الحكم لا يميز بين الياض
 قولك لا التماسيد وهو اضافة المعنى الجديه بخلاف التاكيد مثل الزيد الثاني في مثل قولنا مفرطه زيد فانه لا يعين
 المعنى الجديه والمقام ياسب التاكيد ايضا لان المفعول به مثلاً يتقدم على الفعل فيما عدا صيغته التعجب فيتعجب
 بتقديم في صيغته تعجب ايضا فحتماسب ان كل واحد من التقديم والتأخير ليعلم وجوده وانما قولك ولكنه يفصل عنه
 بالمقصد او قد يكون المقصد الى تقديم المفعول وقد يكون الى تأخير الفعل قولك من العامل بقرينة قوله بانصرف
 وانما قيد بذلك لما سياتي انه اجاز الاكثر ان الفصل بقرينة كان بين ما والفعل قولك واكرم اليوم ثم وايرد الفصل
 بالثالين ظرفا اشارته الى رد قول المازني في انه جزء مفصل بالظرف كما ذكره قولك واجاز الاكثر ان الفصل بقرينة كان
 اي الفصل بقرينة كان بين كترين الفعل لابين العامل والمفعول ولم يذكره النص قولك بقرينة كان نقطه وهي نامة لانه لا يتبع
 ثبوت الحكم في الزمان الماضي والقطعة في الاحمال كما بينه الشارح قال وما ابتدءوا اشارته الى بيان اعراب المفعول وما
 لم يصلح قوله انه لا يتبع على كل ما اخذ افعال اي مقبداً لان الابتداء مصدر بمعنى المفعول قولك وما ابتداء هذه التقديمات كلها
 باعتبار الاصل ووجه النقل حاراً كالمعلم لانتشار التعجب قولك ومعناه ظاهر لان الياض والقسمة اي لما سبقت اليه الابتداء

فيعمل اصل ح و لا بد ان يرد من الابدان وهو المبتدأ في القياس المانحة الى صيغة المبتدأ فيكون من قبيل نية اللفظ
 الى الطبيعية ولو عمل المبتدأ الماخوذ من الابدان على اللفظ لكان له وجه لان لكل فرد يكون نسبة الى فرد آخر من طبيعته
 الواحدة قوله بمعنى شئ فمعناه شئ من الاشياء لا اعرف جعل زيداً مستمراً فعلى ان الشارح تعجب وان خرج من
 الجعل في ان سقار شئ شئ فيجعل كونه بجعل جاعل نحو القدر الله وما اعلمه قوله لا شئ اي تعجب يكون فيما مضى سقار وقوله وما بعد
 اي الجوزة التي بعد ما هو الفاعل والفاعل والمفعول خبر لما قوله من باب شر امر زاناب اي المبتدأ المتكسر على تعجب تخصص
 بالتخصص به المبتدأ في ترتيب المبتدأ في تخصصه بالتخصص به الفاعل شبهه بما في مبتدأ في موضع امر زاناب
 الاشرى بالتخصص به الفاعل قبل ذكره وهو صيغة كونه محو عليه باسند اليه فاذا قلت تمام علم من ان يذكر بعد امر يصح
 ان يكلم عليه القيام واذا قلت جعل فهو في قوة رجل موصوف بعينه احكم عليه القيام بهذا ما ذكره قدس سره في بحث
 المبتدأ ويجعل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالموصف المقدام شئ خفي سببه حسن زيداً كما تخصص
 المبتدأ بالموصف المقدام في شر امر زاناب اي شر عظيم امر زاناب قوله من باب رفع وعل هو ان الاصل في المبتدأ المتكسر
 فكيف صار المتكسر مبتدأ قوله ما موصولة او الجوزة التي بعد ما صلتها وهي ح الصلة في فعل الفرض بانها مبتدأ خفية في و في اي
 الذي حسن زيداً شئ عظيم قال واخر قال الشيخ الرضي وفيه بعد ان حذف الخبر وجوابه عدم سببه المبتدأ في قوله قوي
 وضعيف من حيث انقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء احوال ثبت قوله وما ادرك ما يوم
 الدين اي شئ تلك دار الى شئ يوم القيمة اي لا يدرك كنه امره فهو تعجب وتفيغ يشانه في الاصل مبتدأ اول والثانية الى
 ويوم الدين خبره وانجته من صفة محلا على انها مفعول ثان لا وري معنى والماضي عليك وادري مع المتعلقات خبر الاصل
 قوله والاحسن اي اصل حسن فهذا او يكون الجوزة او الجوزة المفعول في ال عائد قوله ومعناه الماضي فان زاناب
 من الامر شئ الماضي كما يرد من الماضي معنى الامر مثل جرد المدامي ارضه قوله ومعناه لان التعجب لا يكون الا ما تحقق
 واستمر على ما عرفت قوله من ان لا يخفى من المفضل وانفل مبهين وان الكلام ليس فيما بل كلام فيما يوزن بما يشاكل
 واحسن وغيره فانما لا يقبل المفضل باسوطه وزنها قوله كما هم لفتحة الحار والسم جيبا قوله اي تجوره وهذا التسع مشتق
 في كلامهم لشفة الالصال بن الحار والجرور قال عند سببه يستعمل فيجيب ما تقدم فالشاح او في عبارته في المعنى
 في بيان ذلك سببه قوله الا اذا كان ان شئ صيغة لا يكون البار لازمة لكنها في حكم اللزوم لان حذف حرف الجر
 تياس عن ان وان فكان اليا في اللفظ قوله ليس الا اي ليس الفاعل شئ الا او اعدا اي لا يكون الفاعل متبوعه في الكلام
 والمشتق منه ايضا في قوله وبما تجوره وانما عجزه لان البار لا يادة كالمعنى في ذكره كالمعنى في ذكره اوله ولا لا وسه كالجوزة
 من الفاعل قوله للتعدي فان قولنا من لازم فاذا زيدت اللفظة عليه صيرته بقوله اي حسن انت الخطاب بل في قوله
 هذه الكلام تبا ويل الى طلب ولذا لا يعرف فيه تباين الفعل وتثنية جبهه قوله انت على ان يكون الابدال للتعدي واللفظة
 للصدرة قوله زيداً عطف على جبهه على ان يكون الابدال لامة وانتم للتعدي قوله يصفه برفع لما يقال جبهه
 ليس في وسع ان طلب فكيف قال اي جبهه حسا قوله زخم شئ زخم شئ روزن سفر على مؤنسية بنوامي حارزم جبهه

والمشتق منه ايضا في قوله

ز غرضی صاحب گمان نسبت بانست قول امر لکل واحد آه فاختطاب لکل من یصلح ان ینحی طلبه بخصوص من یلحق الیه لکل قول
 لکنانه قیل لانه لانه اذا کان اختطاب عام و معلوم عدم اتحاق لکل علی و صغر توجه واحد فالامر لکل احد متضمن للاحد بالوصف
 باحسن بامی جمله شست فقی اعتبار عدم اختطاب سبب التماسب لما وضع له الباب اعنی المدح العام قولیه صغیر بالبحسن کی کون
 واصف بالبحسن کیف اسی علی ی حال و طور شست اولیس فیه توهم افراط اصلا و اشار الی الدلیل علی قبوله فان فیه من جهات آس
 کل یا لیکن ان لیکن فی شخص کل یا لیکن اسم ان و قول من جهات الحسن بیان لکله او فیه خبره و اما لیکن ان کل یا لیکن ممکن لاجود
 بلا مکان الذاتی فی ای شخص کما فی سور سبور فی زید فکان للقول بالمدح فیه و ستمه لایضی و لایقتسب الی حدی یعنی بقصد
 الوصف عند بل الوصف وان المراد فی وصفه الا انه بالقیاس الی ما فیه فی ابتداء الوصف و لیس مقبول فیه وقد وجهت کما
 القول ذاسته فان وجهت لسانا قاطنا نقل قولیه فان فیه اسی فی زید من جهات آه معنا ان کل یا لیکن ان لیکن فی
 شخص من جهات حسن لیکن فی زید فیه اشار الی ان افراد الانسان کما لا لیکن خالیه من جمله قولیه الخ لکن ان
 عند الحاجة بهذا لقب یعنی لیس المراد من ترکیب الاضافی لکما یتقصد احد مثل مدحه و ذمته و غیره اما لم یوضع
 الاشارة و الظم ان یقال فعل المدح و الذم فی نه مطلق المخرجه من ما وضع لانشاء مدح او ذم کما ان المراد من قوله مطلقا التوجه
 قولیه لهذا اللقب اسی لهذا الاسم الشتر بالمدح و الذم بالوصف الخوی کاللقب و لیس بقیما عدم کونه مطلقا قال و وضع
 الی و ذلک و اذلت نوم الرجل زید فانما شئت المدح و تحته لهذا اللفظ و لیس المدح موجه و انی الخارج فی احد الی زید من جهة
 حتی لیکن خبر بل المقصد مدحه علی وجوده حاصل خارجا قولیه لکن من مثل مدحه لان المقصد فی الاعلام بمدح موجود فی الکلام
 الشتر یعنی مدحه بهذا الكلام ایه و کما مثل ما حسن زید او ذلک لانه ان کان مدحه یعنی انشاء المدح لکنها لیس موضوعه
 لبل لانشاء و تعجب و ذلک یتلزم انشاء المدح و الذم و کذا مثل الامر من مدحه و ذممت لانه لانشاء و طلب المدح و الذم
 لا لانشاء کما قول فی الاصل تعدد فی الاصل مطافه قوله منی وزن مثل یخینه انهم یخینون فی الحکل علی وزن فعل لا قولیه
 لیوم انهم یخینون علیین قولیه ابتداء علیین فانه یورث الخفة فی الکلیه باعتبار تفاعل الحریکتین وان کان الفتحه فی
 اخف من الکسرة قال و شتر بل اشار الی ان ورد و فاعلم ان کونه مخرجه علی زید و مضافا الی الکلمه کونه مخرجه
 لاسلح لیم قلیل لمعق بالعدم قولیه للمعد الذمینی اسی مقصد الی مخرجه فی الذم من حیث منسبه غیر متعین فی الوجود
 کما فی اول السورق الا انه محصل التعین ههنا بالخصوص بالمدح بخلاف اول السورق و الیه اشار الشارح بقوله
 لواحد غیر متعین ابتداء آه قوله لیکون اوقی اسی انا خیره التفصیل بعد الابهام و لم یفصل ابتداء لیکون اوقی
 النفس الی معرفه ما یم و لصیورته ما کور امر متعین و المقام یقتضی الاوقعه لان المدح العام ما یمشبهه و قوله من ههنا
 نظر ان هذا غیر متعین بالاعمال العرفه باللام قولیه او لیکن ان نعم الرجل جمال لان الرجل سببه ذکره زید بعد تفصیل
 بعد الاجال قولیه نعم فرس من ههنا المثال لیکون الواسطه واحده و فی الثاني هی اثنان قولیه و لم یجر اجماع باسم فعل
 یعنی ابت فقوله خبر اسفعل مطلق فلهذا ورد من مخرجه او مخرجه او بهما اشاره الی جزا کثره الواسطه قال منسوبة قیل
 لاجل یحسن التقابل بین الکلمه و بین قوله فیه اسی قولیه مخرجه فی الرضی ذمیب انجری و من تبعه الی لزوم افراطه

فی الضمیر والظہر وجم منہم بل یجب مطابقتہ لما قصدتہ العبرین وقد صرح المراد ابن مالک مطابقتہ لما قصدتہ وہو کقول
 قولہ انما قرۃ لفظیۃ لا معنویۃ لان الاخذ فیہ اذا كانت معنویۃ فالصانح یکسب التعلیف من الصانح الی مع انما قرۃ
 ان یکون الصانح کقرۃ قولہ نعم رجلاً فان رجلاً کلمۃ مفردۃ کیون تمیز عن الضمیر المسمی نعم فان الضمیر المسمی عنہم ان
 کیون رجلاً وغیرہ وقولہذا با لفتح الباء ای نعمت رب رجل فان صواب کلمۃ مصانح الی کلمۃ ایضاً فهو ایضاً تمیز عنہم
 اور ید ای نعم صواب زید والصانح الی معرفۃ قولہ حسن الوجہ انت ای نعم من الوجہ انت فان الحسن المعنوی من نعم بہم
 بان ای موضع سنہن فنقول حسن الوجہ تمیز عنہ وانما اور ولاضائتہ الی المعرفۃ تشابہن بالان فی الاول کیون الاضائتہ
 الی معرفتی ہی علو فی الثانی الی العرف بالام والان العاقل فی الاول اسم الفاعل وفی الثانی منصفہ مشبہہ واما لان
 العمول فی الاول مقبول وفی الثانی فاعل فان الوجہ فا لا حسن وقولہ انت مخصوص بالمبع وهو متعلق بجمع الاشکالہ قال
 او تمیزاً بالیائتہ حتی ای الکیون الفاعل میزاً بکلیۃ بالیائتہ یعنی شے لا یجسہ الشئی بالام کیون کلمتہ بالتمیزاً عنہ قوالہ المیزاً بالیائتہ
 شے اور علیہ ابن مالک ابن مساویۃ للضمیر فی الابهام فلا یتمیز ولان التیمیز لیسان الکنس والاطران الضمیر مسمی من حیث
 الوجود وعلی وجودہ التیمیز قال مثل فغایہ کبر السن والعمین جمیعاً وجم مشدودہ یجسہ ہر چیز خوبست از روی
 شکیبۃ صدقات و قوالہ ہے مخصوص بالمبع وتام الایۃ قوالہ تعالی ان تدوا الصدقات لغضای وان تمغفا وتوتوا بالفقر
 فتوزیرکم ای اذا نظر والصدقات واعطوا علی سبیل العلامیۃ نعم ہذہ الصدقات وان اعطوا علی سبیل الخافہ فهو تزیرکم فاعطوا
 والصدقات علی الخفیۃ فیر من العلامیۃ والاراد من الصدقات ہی الی کانت نظرنا غیر واجبہ قوالہ وکون فیہ اشارۃ الی تضییف
 قولہ الغراء لان حذف الصلۃ باجمہا تلیل قوالہ لان ہے ای لفظ ہے مخصوص بالمبع فقوالہ فعل علی صیغۃ العلم صلتہ
 الموصول قوالہ معرفۃ لخصفہ عدم یجہ یجسہ الشئی غیر ہذا الموضوع قوالہ کیونہ یعنی ذی الام وبہ الدفع والیقال ان
 الفاعل یجب ان کیون اسلمان ای عاقل فاکون فاعلاً تقریراً بحیث اب انہ یعنی ذی الام کیون اسما قال المحضیر بالمبع
 او بالزم واما سئل المحضیر لان الضمیر بہم اولاً فیسمیہ خاصاً فکان المبع اول الذم عاماً ولا تختم لیسیر خاصاً قوالہ لزم
 ہذہ الخیرۃ الخ اشارۃ الی وضع الیقال ان الخیر اذا کان عاماً لا بد لہ من المضر العامہ وسو منصف ہنا تقریراً بحیث اب ان العامہ
 لا یزعم ان کیون ضمیر انان الالف واللام عامہ ایضاً قوالہ ہو ہو الاول راجع الی خبر المتبداً والمراد من الشائی لفظ
 قوالہ حملتان والثانیۃ مستانفہ محذوف البیتہ أخذنا لانا شدۃ التصلب لخصفہ بالمفعول قوالہ ای مطابقتہ الفاعل
 او مطابقتہ المفعول بالمرتبۃ کیون من امتدادہ مصدر الی المفعول الفاعل متروک اور من امتدادہ مصدر الی المفعول متروک ہذا من امتدادہ
 قبیل الانتباس وقد مر فرقہ فیما فی اللغویۃ غایہ و قیل ان المتلبس بالمفعول تبیین للفعل لکما اذا التبس فاعل لہ
 بالمفعول تبیین التقدیم للمفعول قوالہ فی الکنس لای مطابقتہ بینہما فی الجسلی فی المعنویۃ والماہیۃ لا یجسہ المطلقہ احقیقۃ
 او توکلنا فالاول مثل نعم الرجل زید فان ماہیۃ الرجل زید متحذوہ وی الحمیوان الناطق وانما فی مثل نعم الاسد زید فان ماہیۃ
 تتماہر بان ولكن لما کان زید شیا عاقلہ تشبہتہ و بلا واد عار قوالہ فی الاذی و جازیر او احدہما جعباً والاخر سفرہ الماہل
 فظہر شان فقیح المفرد متبع الی جمع وکذلک یجوز اید احدہما سفرہ والاخر جعباً فحتمۃ شان الجمع متبع ہذا الی جمع متبع

۱۸۱

المراد بالانسان ولدنا نيل ومنه في ايادى قولنا في الافراد ان الانسان اوردها اول الكفا والاصح به قوله
ويجز ان يقال نعم انه وذا في بيان انجز ان يكون كل واحد منهما كذا ولكن ناعلم ما مرنا ان شيئا او جمعا ولقائل ان
يقول لا يجوز ان يكون ذلك لانه قد سبق ان الفعل اذا اسند الى المؤنث استحقت له تانيته ويجاب بان المراد من الفعل في
سبق هذا الفعل المتصرف وما غيره متصرفين واليه اشار بقوله لانها لما كانا في قولنا قولنا تعالى ليس مثل القوم الذين كذبوا
اي حال الرجال الذين يكفون نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اليهود والعلميين بالعمرة الذين كذبوا اى سجا
الى المكذب آيات الله الرسل على صدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيه اشارة الى انقران استعمال المكذب بالباء في الفعل
المرتب منه بنسبة قوله حيث وقع المخصوص خص السؤال بغير المطابقة في الافراد من عدم المطابقة في الجنس ايضا
ان يقيم جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا لانه في الصانع من جنس تحقق المطابقة في الجنس تارة والى قال متناول في
التيقن من اى الاء وان يكون قول الذين كذبوا مقصودا بالزم وقوله تقدير مثل الذين انهم من النسخ قول تقدير مثل الذين
كذبوا اى تقدير مثل قبل قوله الذين كذبوا فيكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكون مفعولين
والمثل يفتح الميم وهو الاحوال اى ليس حال القوم الذين كذبوا قولهم انهم الذين كذبوا اى كذبوا اى كذبوا اى كذبوا
بجانب المكذب باسم الفاعل قول اى ليس مثل القوم المكذبين منهم فيكون مفعولهم من قول اى ليس مثل
اشار بانها من المكذبين من مقام الذين كذبوا الى ان الموصول ليس له العهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الالباب
في المثل وتفسيره انهم اى الذين حملوا التورية لان المقصود منهم فامسى ليس حال المكذبين حال اليهود والذين
حيروا آيات نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا يزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما ذهبهم قال وقد يحذف
المخصوص ويضع الظم موضع التعديل مع توجيه رجوعه الى الفاعل لقرره ولانها مفعول عموم الحكم فان المراد من التغيير في قوله وظهر
مخصوص نعم وليس وانما ذكره بهناح ان التائب كره بعد حذف الحذف المخصوص نعم وليس وهو انهما في الملح والزم
قوله اى يوجب فانه المخصوص بالمدح بقية ان ذلك اى قوله تعالى نعم البني في نعته اى نعم قول اى نعم في المخصوص وهو
راجع الى الله تعالى وانما اورده في نعت المحج ولم يقل ناس انما تعالى واحدا لتعظيم اى نعم الماهرون عن قال وسادس ليس اشار
بتشبيهه ودمه جود مع الى عدم صراحتة في الاستعمال النساء الازم مثلما قال من هنا حذف الفصل نعم وليس لاختصاصه
بالحكم ذكره اورد به صراحتة في الملح قوله اى من افعال الملح فالدم حسب جنسها وهو اى حسب تركيبه اى ان فعل الملح هو
جب الاء لربح ذاب جعل كالظلمة الواحدة فذلك لا يتغير عن هذا اللفظ اذا كان المخصوص مفردا وثنى او جمعاً كما
اوسو شامخ فعل وذا فاعله واو تغليب واحد على الآخر فاعله فعلية فلذا اذ ان في استبان العاقل في الحال والتعريف
حيد من الفعلية ولم يقل من الفعلية في مجموع من الفعلية في شئنا ان فعل من وجهه تارة والاء من الفعل
لان العاقل هو جبلته فعل وعنده الراءين السراج ان تركيبه حسب وانهما فعلية حسب ان الهم تقوى فحيد استبدت
خبر اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب الازال اسمية فانها فعلية لو وصل بانها على بعض حروف الفعل في هذا فعل والمخصوص
فاط قوله اى من افعال الملح والزم لم يقع من افعال الملح لان هذا اللفظ عند النفاة اى الما لا يغيره انشاء للمدح والذم

ان هذا بعد دخول الضم اليه المضاوم من حبال التي نصب الشئ على ان مضغوا او حسب لفتح الحاء او قولوا اذا مضغوا به متعلق
 به والمضغون ان هذا مركب من حبال المتعددة التي حبالها الكسرة نحو مضغوا به بعد لفتح الحاء او قولوا اذا مضغوا به متعلق
 او ضمها قولهم على الزمير المنكوب في نعم بان يكون المخصوص مبتدأ وناقضه او خبر مبتدأ اعتمادا بالنظر الى السؤال
 الذي حاشى كما عرفت في نعم فان تميزه او حال فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوجهه فان المضموم كان المضموم حالاً
 نحو هذا بعد مواعلة اى في حال مواعلتها وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحها كان ضميراً نحو هذا زيد راكبا قولهم نحو
 هذا راكبا زيد فان ربطه ضمير من شبهة حبال الى ذواته قبل المخصوص يعني من حيث هو ليست اذ ارضى رجلية وانما هو ليست
 ارضى رجل هو ووجه يست وفي المثال الثاني يكون التمييز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون الحال قبله وتس
 الهمزة قولهم هذا زيد ولا يلام الفصل بالاجمعي لان المضموم ليس بجنس لا تتجده بالفاعل قولهم امرأه فان هذا
 مؤنث سمي امرأه فان التمييز مقدم عليها قولهم ما لي هذا من الفعلية لم يقل من الفعل ليشئ من حيث من قال بجملة
 هذا قولهم هذا من الفعلية وانما قال لك لان هذا مركب من حبال وذا منه ليس لفعل لما من ان الفصل لا يكون
 الا سفر وانما علم مثل يملكه فلذا قال ما لي هذا من الفعلية فالعامل فيها هو حبال في هذا قولهم سوف الا زيد لم يترفع
 لبيان الميزة لضمير اذ لا اباهم في المضموم قولهم اى كلمة ولت اى اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة لكيون المتعين
 شتلا على الحسب وان قولهم في غير ظرف مستقر فلهذا كذا هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى وان جازر هو الى
 المبنى كما في تعريف الامم والفصل رعاية لطائفة دليل الاختصار قولهم استعمل بانته اليه اى الى الغير هو صفة لمنه
 هو يولد في يقال الفهم من ذلك حاصل في غير ما هو كون صفة الحرف في غير الحرف وهو باطل فالمراد بصحولة فيه
 كلفه بسبب جعل كلمة في بحسب الباراسينية او بحسب الاعتبار قولهم متعلق بالنسبة لما كان هذا الضم
 صادقا على الاسماء الصافية نحو الابوة والاخوة فلا يكون التعريف ما يغيب فسر بقوله اى لا يكون
 الخ قولهم اى لا يكون نسبة بالبعثرة بحيث اى قوله بحيث يصلح تقييد المنه وهو قوله لا يكون قولهم لا بد لى الحرف في ذلك
 اى فكيف مستقلا بالمشية بحيث يصلح لان حكم عليه من انضمام امر آخر اليها اى الحرف وذا من حيث في انه بعد انضمام امر آخر
 اليه يصير مستقلا بالمضوية مع انه ليس كذلك بالانضمام يدل على المعنى الا انه يصير مستقلا بالمضوية قولهم امر آخر هو لا يكون هذا
 الا لا خلط في خبره بالجر زيدا في اللسان جزئية بخلاف الاسم والفعل فانه لا يتجوز احد هما الاخر في الجزئية بل في
 ما في الكلام قولهم استعمل مضاه بالنسبة اليه اى الى الاسم وذا التوضيح لا يستلزم ان كل اسم محتاج اليه لكل حرف يتصل
 ان يكون تعليلا لاصطلاحه جزئية الى اسم اى يتصل مضاه بالنسبة اليه قولهم يتصل مضاه قيد الاسم والفعل بين الضمير والضمير
 المقام كذا يولد مسلمات فانما تتمايز في الجزئية الى اسم او فعل لكن ذلك ما يتصل مضاه بالنسبة اليه يكون معناها مستقلة
 بالمضوية قولهم كذا ذلك اى مثل يتصل مضاه بالنسبة اليه وكلمة اوله اخذ وقد يحتاج اليها ما يحرف الشرط وتخصيص
 قولهم فان معنى الاضمار والوصول اى وضع سؤال تقريره ان تفسير الاضمار بانها يصلح ليس بجزء لان الاضمار لا
 انه يحسن الوصول والاصطلاح مستقليا لانه ليس بالاسم غير جارر وتقريره ايجاب ان الاضمار وان كان له

١٨٢

صارت مقديا الى ان في قول جليل في شرح نصيبه بالاعمال كما ان ذم سبب لا زعم به حتى نذاب وعنده تعديته بالبركون بحسنه الاذباب
 قول وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشيء من تركيب الفاعل اذ بان ايقده رفية الفعل او شبهه كما لفظن وانجا
 والمجوز بان يعين من مخارج الكلام من غير التصريح به او تقديره **قول** والظرف وان الجارح المجرى نحو قولك زيد عندك او في الدار
 لا اركب فاللام فعله اركب تعدي الظرف الى اركب وهو في الحقيقة بعد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر واستقرت
 لاسد الظرف تمام للفعل او شبهه جازان يقال ان الجارح ساد للظرف وكذا في ازيد فان يات تمام تمام زاي وكذا في الرشي **قال**
 الى ياليدية الغمية المرفوع راجع الى الثانية والبارز الى المالا الى جوه النظم كما يشهد بقول الشاعر الى ياليدية ويجوز العكس بناء على
 ان حرف الجر انما اورد له لاجل ياليدية متاخر عنه في الاستعداد وان كان متقدما عليه في الذكر **قول** كقوله تعالى انما اى قد نصركم
 اذ اناقت عليكم الارض برحبها وسعدتها بحيث لا يجرون فيها مقر البهائم اليه ليدفعوا عنكم من شدة العرب **قول** واذ اناقت كذا
 في اكثر النسخ وهو كقولنا واذ اناقت عليك من سونغ وحتى اذ اناقت عليهم في آخر **قول** لانا لفضيلة اى ينسب
 او معناه الى ياليدية بسبب الاضافة فالاضافة من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ويجوز ان يكون من اضافة السبب الى السبب براء
 هذه الحروف في الكلام الاضافة فهي علامة غائية لما **قول** اذ كرهه الحروف اى الحروف الاربعة على سبيل الحكاية الا ان يذكر لها في التمام
 كما يذكر في التركيب وهذا كما سلف في القول اول اوردوه في الحروف اى الحروف الجارية على سبيل الاحتمال بان يذكر بعضها على
 سبيل الحكاية وبعضها باسمها والظاهر ذكر سبيل واحد وانما في الاسماء انما تمتد لوجود الاسم العام لهذه الاربعة حروف
قول ياليدية لان سببها لوجود السمين لها والاصل شئ شئ ان يذكر باسمه **قول** ذلك ذكره الصالح والواو والياء وبن
 الكلام اشعار بان لو اورد الحروف التي لها اسما في ترتيب واحد والحروف التي ليست لها اسما في ترتيب على حدة لكان اولي وكلم
 ان يقال انه لو فعل ذلك لكان الترتيب الذي يتبينه قوله في العشرة الاولى اتم فجاز ان يكون في هذه الترتيب **قول** حيث
 وضعت هذه الاسماء والاصل في كل شئ ان يذكر باسمها بخلاف ما بقى فان ليس لها اسما **قول** وفيه يد اى في سببها
 ولا على مذمب الانقش والكونيين فمنه بعينه بجملة بعضها **قول** تسامح فانها لا تسامح انا تقدر حرف الحرف صراطا وعمدا
 ظهور بعد بان كانها الجارة فالمراد من حروف الجارح من ان يكون جارة بينهما او باستكرامه اياها **قول** اى لا ابتداء الغاية
 فاللام للبعد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرايين **قول** والمراد بالغائية المسافة في الصراح نائية بايان حزر
 از زمان وسكانت وورى وفي القاموس المسافة البعد فليس منقصة بالمكان على ما وجه فاعترضنا
 تفسير النائية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان جازا وهو خلاف ما صرح الشارح **قول** والمراد بالغائية المسافة
 النهائية التي سببها المسافة بحقيقة لها والمسافة بينهما بالمجازي نحو من قبل اطلاق الجوز وهو الغائية على الكل ومع المسافة لان نهايتها
 هي النقطة الاخرى وهي جز من المسافة وهي شاملة لها وذكر الغائية والمراد بالمسافة من قبيل الجاز والعلاقة الكلية ويجوز
 والمراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر انما صر والمراد العام **قول** على الكل يعني ان اننهاية جز المسافة كما لا تجد انما
 الغاية واردة بالمسافة على الكل وهو المسافة اذ لا يمتد لابتداء النهائية اذ لا يمتد المسافة ابتداء النهائية اذ النهاية لا يمتد
 توصف بالابتداء **قول** وقيل لان النهائية لا تكون في الابداء والمعرفة انما النقطة انية **قول** انما يطلقون وقيل ان المراد

لا يتبادر اذى الغاية وقيل ان الغاية فزمن الابداء والانتفاء فصرح بانه ما حافظ الابداء فقول الغاية اى يستعمل
 الحية لفظ الغاية الذى هو مطلق فى ان علمهم للقائمة المترتبة على الشئ بعينه الغرض وهو ما لا اجل اقدم الفاعل على
 وينبغى المقصود مطابقا لقوله غرض الفاعل اى قد يكون غرضه للفاعل وينتصروا الى ان كان الفاعل مقما لقوله وبذا
 الابداء اى من المكان حقيقة كان او غير لما فيه اشارة الى ان منتهى قولهم لا يتبادر المسافة لا يتبادر الفعل منها فلا بد ان
 يكون الفعل المتعدى من الابداء شيئا ممتدا كالاسير والشئ ويكون الشئ المجرى من الشئ الذى منه ذلك الفعل نحو
 من البرية او يكون اصل الشئ الممتد نحو تربت من فلان الى فلان ونحو ذلك من الابداء فصار سبب
 الكونيين من ان من الابداء لا يتبادر فى الزمان على حقيقة لانه العلم الكثير الاستعمال على ما فى الرضى وقال ابن مالك
 هو الصريح وقال البيهقي انما الابداء فى غير الزمان سواء من المجرى بها مكانا او غيره ونحو ذلك الكتاب من زيد الى غيره
 وفى الباب من الابداء الغاية فى المكان فقط واستعمالها فى غير المكان زمانا من غيره سبب الاستدراك لقوله لان نحو
 او غيره بالفتح اى فى الزمان كما فى قوله ناه كرفقن اقبال بجأت والتمهات اليدوية بوجبات اى بمعنى فالبا منها مبنية الى
 قوله بحر عطفا على الابداء اشارة بذلك الى ان اوقع فى بعض النسخ والتبديع باعادة اجازة غلط اول اثنائه لعادة الجبر
 وتكرار قوله بالتعريف قوله ونحوه من التبيين ايضا لما كان ذوالا من التبيين تحت جوارحه مما يكون المبرور عنه من سبب
 ذلك الوجه بالتفسير المذكور وانما يلاحظ سبب ان يبين بالتبيين تحقق سواها من موضوعها كذا هو سبب الجبر وارجح الى
 منتهى الابداء كما ذهب اليه المخرجى قوله وخلاصة اى بارة اللقطة والى المنة فقولهم قول اللفظ المقسم من امر سبب
 ان يكون قبل من اربعة جهات ان يكون المجرى بها تافيرا لقوله فاجتنبوا الرضى من انما وان اى الرضى الذى هو اللفظ
 والرضى الشئ انقدر فنية نهاية المبالغة فى المعنى عن الميل اليها وجب من الوجه المذكور بقوله قوله اشارة الى ان التبيين
 للتبديع تكميل السبب الى الجنتين السابقين والى انه يجوز ان يكون من غير انما وان مما على الابداء كما ذهب اليه المخرجى
 وعده اعتبارا والمترتبة الى ان اندراجهم فى تلك اوقات من الدرامم سبب الابداء قوله زمانة وى بالى استعارة تمام المعنى
 وانما التاكيد بالبا كما هو شأن الحروف الزائدة قوله زيدا وتما لالتون الا فى غير الكلام المعجب بها التبيين بقوله من غير
 المعجب على التخصيص ليعيد ويصح قوله فلان الكونيين لان خلاصتها ما هو فى الجبر سبب المعجب من انما فى الجبر التبيين
 هو سبب و هو موصوف بالموجب لان المشقة بالبر من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لان سبب الذين ايدى فاشتهى فى علم
 غير الكلام المعجب قوله نحو اجابنى من اعداه والدليل على زيادتها ونحوها على الابداء على الفصل اى معنى الفاعل واداء
 مثال الفاعل لاسم الابداء الذى هو الاستفهام تشبيها وروى مثال الاستفهام اشارة الى انما كما علمه قول قوله علم اى
 قول العرب بكاه البغداديون عنهم والحق قد بدت شئى من مطاوع من سبب شئى وانما قد نال المبرم آخر ان من البيانية
 ان شئ حال والمطامد المصعب من الابداء قوله كان اجب من مطاوع من مطاوع شئى على ترتيب اللفظ واعترض الرضى على سبب
 بان حذف الموصوف وانما اجملا تمامه شروها باذالك ان بعضا ما ذكره الجبر وارجح من اوبى قوله تعالى وما تتخالا
 مقام معلوم اى الملك وحذفه فيما ذكره ذلك تكميل خصوصه اذ كان الخيدون فاعلمنا فيما نحن فيه لان الجبر والمجرى

الصدق كما ان الملك في الكذب فان الصدق احوال النية لا احوال الظن على المنطوق بحيث لا يجازى النية عن الصدق على
الكذب كما لا يجازى الما من الكذب قول كلفه الغالي ولا يصح كما قال فرعون للمسلمين على اهلهم حتى تموتوا
جمعا وعظما وقيل هو ان يترك عليها حتى يسيل من الصليب هي بالورك وفرعون اول من صلب قول اسيما فاذة اشار به
الى ان اللام في قول الالفاظ للفرس لا صلة او منع اتقد قول نه بجملة متانفذه بيضة افادة المصوق المذكور مثل الالفاظ
في مرتبة بزيه قول اسيما بكان يقرب منه صلة القرب لا كون لان نكاحا قال من دون بل كنهنا بمعنى الباء اشار به الى ان الالفاظ
في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مراد لم يكن شيئا مطلقا بزيه بل مجرد ان يقول مرتبة بزيه ان ينيك وبين زيد فيصلا
واسما والمعنى ان ينيك بزيه من غير صلة القرب من النفي في حكمه والمصوق بي في حكم المصوق في ذلك
ثم لما كانت الالفاظ المجازي خفا وكرو لم يذكر الالفاظ بحقيقة استعمالها كما في رواية اذ قال من ان الاقتصاد على
مثال الالفاظ ليس على ما ينبغي قوله لا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم العلي لا الجزئي اذ لا يخاف من تحقق
اللزوم الجزئي وفيه العطف ما يبيح من سابقه لان المتبادر من اشتراط الفرس من السرج كون السرج لا صلتا بالفرس وقوله
ما عطفه على منية اسم الفاعل والمفعول خبر لقوله كبر والضمير في السرج والضمير الجور للفرس قوله ان يكون من الفرق
او بعدة في ذلك المشاورة في الخبر وفيه من الالفاظ على ما سطره لوق امر مجرور بالباء وهو التقية ان يكون ممنول الفعل
المعصوم مجرور والاشك ان الاشتراك بين السرج وان لم يكن السرج معصوما بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم ومجموع
لان الالفاظ مجرورين من الضمير مجرور والمصاحبة ان يكون مجرور وشريك في ذلك المعنى المصاحبة كما تقتضيه منية لفظا
قوله والتقية بهذا المعنى تحتمل الباء من سؤال تقوية ان التقية لا يختص بالباء يوجد با في جميع الحروف ابجاء كما يقال اسيما
على الالفاظ لا سيما الجواز في قوله ان التقية كانت تقصير الفعل من التقية بغير مختص الباء بخلاف التقية التي لا يفي بها
منه الفعل الى مسمو فانما تتحققه في جميع الحروف ابجاء قال وازالة عطف على مجموع ابجاء الجور والربو بالجوز المعتد ابجاء
الحال في الالفاظ من الالفاظ من وقت الاستفهام او في ابجاء الاستفهامية طرف ان اذمة بعد تعلق في الخبيرة بجزان
حالات ان بجز قول ان بجزان في ابجاء تطوية لقوله با ساغنا شاربه ان قوله با ساغنا تقوله زائدة ان يكون منقصة محذوف
اسمي زائدة قياسية وما حية بحيل القياس السراج بمعنى القياس والساعة او بكونها بالساعة وهو شائع بينهم قوله اسيما
الواقع ان اشار به الى ان التغيير السراج الى ابجاء بغير كبر فلا يرد ان الظاهر ان يقول وفي غير ما قال ساغنا ما يدل على ان ما يذكر
من غير التغيير السراج قياسي مستعمل للابجاء مستعملة ولا انما في تيقه فعل شائع والالتيق به وقيل التقية مقصورة على الساعات
قوله سواء لم يكن جزا من قوله في غير قوله استماله ان لم يكن من فعل الابجاء زائدة في انشراكه ودرهم فان مدخلها
منه ان خبره وفي كوفي بغيره اي في التقية يمكن مدخلها معناه وهو ان التقية ان يكون مدخلها خبر ولكن لاني الكلام الاستفهام مثل
حسب بزيه فان زيه غيره يحسب ثم المراد من الاستفهام في قول اسيما غير ابجاء الواق في الاستفهام هو الاستفهام بهل على التقية
السوق فانه انما في احتمال ثالث وهو ان يكون الكلام استفهاميا ولكن لم يكن بهل بل بالذمة مثل ازيد تامر على ان في الاحتمال
على تقدير ان يسبح من الخبر بغير الكلام قوله كوفي الساعي كوفي الساعي على حقيقة دعوه او بنية رسول صلى الله عليه وسلم قول

في نسخة الكثر شأنه مشهور فكيف كان تحقيقه وشبهه بمنزلة القرينة واسما لها على التقليل ليس شأنه يحتاج الى القرينة
 قول كالتحقيق فان الجواز المشهور لم يأت به حقيقة والذكرة بالمجاز قول الذي وايزاد وليان الاشارة التي في
 قوله وهذا الى الفعل العامل في رب قول لا هنا للتقليل او هي الاشارة لتقليل نوع من جبر متحقق عند التكلم باعتبار تعلق
 الفعل فهاك اذا قلت رب زيل القيت كنت زيرا ان الذي يعقبة قليل ولا تقلم ان لا يلقى في ما بعد قليل وانما يعقل
 تعالى وقوله تعالى رب زيله من قوله استاول ومنزله منزلة المستحق للصدق الوجود او بتقدير كان او اكلم نفسه بجا
 انه لم يكن مكفوتة قول انه افرقه بصيغة المشكوك فيكون الواحد فلما نفيان علم قول هي على اشارة الى ان نسبة على
 نزع انما نفس تونية موضع من المضاف اليه قوله الوجود القران ومن القرينة ان يكون الفعل مضرا في الظاهر
 الذي ربها جواب منه مثل ان يقول ناس على التثنية ربما تقول في اجواب رب جعل كبحم يحذف القيت لدلالة الكلام
 والسابق عليه قال ابن السراج النجاة كما يجمعين على ان ربها جواب الكلام اما في امر او مقدر قوله الامر لا يمس
 لمرجع معين يعقد الرجوع اليه والافلتان من الابد من المرجح كما يدل عليه قوله في قوله رب زيله الامر في قوله فانه
 التعمد به مضمون ان لو كان المرجح لما اتت الى التمييز اعم كون المرجح مذكورا في الكلام قال ميمون بن مهران في قوله
 على الغيب لا تقيد له ذلك كما لا تقيد له ذلك ان الشارة مشروطة عند الشرحين فلان الملكة فيعين وقيد نوعه بقرينة في قوله
 التمييز خصوصا ايضا قال منزه من ذكر لانه اشارة بها من غير واقصد به في الغيبة الا بهام فلان كان ادخل فيه ان يولى
 مع اللسان من اللبس بالتمييز قوله اياها الكثرة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون فلان المانع منه كما شقها له او يكون في قوله
 الا على قول لا يعجز حق حاجي على اشارة الى التقييد الفهم من الزيادة اجزاء من الفعلية والفعلية اعم من المانع
 والاستعجالية نحو ما زيد قائم وبها قام زيد او يقوم وهو اشارة الى وقوع سوال التقرير وان دخلت اعماء متنع لان حرف
 اجزلا تدخل على الاطلاق المفردات فلذا قال انما عفتة بكثرة التقرير الجواب بانها تدخل على اجزاء الحق والكافة عليها مثل ربها او
 لغز الواداة بالخامسة كثر في قول ما على اجل اي بين دخولها على اجل معناها والتقليل النسبة التي هي مدلولها على قوله
 نحو ربها يولد الذين كفووا وكانوا مسلمين اي يولدون عند لفظة المسلمين وعند الموت او القيا يتكلمون مسلمين قوله او ان يكون
 بيان لفائدة زائدة من الاشارة بقدر التقليل او جبر ترك المصنف قوله ربها من غير بسبب فيقول بين بعبري ولغته بكثرة
 من الخفية وقوله بسبب فيقول اي مجبور بعبري لغير الهمزة بالثامر وانما يثبت بين اي بعبري مع عدم التعدد لانها
 على الممكن او لتعدد الا لا يمكن انما كان بعبري في حذف المضاف واقدم المضاف اليه مقامه ولغته مجرورة بالطف على عشرة
 اي لغته بالربح والتجمل بالفتح والادوا اسطة البنية الاستماع وهي صفة لفظة والمعنى رب منزهة من غيرها بيت مخلوب
 رب لغته بجلا ولغتها بالربح في واشاره في غير مرتبة برب مع وجود الازمنة قوله وادرب في حكما كان اشارة الى ان
 الا في الابد والاولى في حكما كان اشارة الى انهما بالذبول على كثرة ووضوح قول حكما قدرا نحو وصل الجملة التي وقعت خبرها في
 المتن بغيره فلكم الاشارة الى على اكتم المذكور في المتن مع الاستحسان قال تدخل لا تقصرا على ذكر الذم على الكثرة اشارة
 فاحتمر الهات لا يدخل على لغته بل لا تقصرا على ذكر الذم على الكثرة اشارة الى انهما بالذبول على كثرة ووضوح قول حكما قدرا نحو وصل الجملة التي وقعت خبرها في

او هو الله سمی و هو اسم یحیی و هو اسم العیون العیون التی یلون التراب و قیل ان العباد اطلقوا الوحد لیس فیهم بالفتح و هو مرفوع علی العبدیة
من انیس و العینین و العین علی و هی الکریمه شران سفید رخ سومی و احد انیسین العینین رب مبادیة صارت فریة بحیث لا یکون من
احد الا ان العباد و العینین قولہ وان کانت بان لم یکن اقول ما لا یصلح لم یطغ علیه سواد کان قبلها کلام اوله اقول انهم صارت ولو
کانت للعبث بجایه انما رب بعد ما کما جاز بعد الفاروق قولہ انما یقدر ان ذی لای یتبرک لیس مثل ما اذا کان قبلها لا یصلح لم یطغ
علیه یعنی قولہ و کانت تقدیر العطف علیه انما کان اول الکلام تعنی ای فریة من السبب المستقر قال انما ای لا کون مستملا
ما عنده صفة الفصل قولہ ای مثل انتم انما ان الامم عرض عن الغضاضة الیه و الاضاحة بما یتیه ای الصعق الذی یس
یرشقه عن القسم فلا یجوز استعماله او التبریح و جواز القسم لاول قول القسم و العینین الباریة فیها تستعمل مع انما یصلح
و من ذی قول الخلف الله لا یصلح لکراهیة العین قولہ و کانت لکثرة الخ ای عدم الکراهیة و قبل القسم من قول الاونی القسم لیس یحتاج الی فصل الاونی
فی القسم فیتصل الذم الیه ما ذکر فعل القسم و هذا فی سوال تقریرہ ان الباریة اکثر ذی استعمال فی القسم فنی الباریة کثرت
صفت الفصل تقریر الجواب ان الواو اکثر استعماله و انما یصلح لیس استعماله الباریة و ذکر الاصل الاشارة الی علته اخرى و هی
طریقه عن رتبة اصوله و الباریة تصحیحها بعد الله تعین کما ان یتوان من سواد ان الواو اکثر استعماله فیها لیس المطلوب بینه الخیفة قول
فی الترتیب انما ای از الهم یجز کثیرا عن کما لکثرة الاستعمال لیس استعمال الباریة فیها یجز فی ذل الفصل بها قول من
اصلا و انما حکم اصلا الباریة و الاصل الاصل فیها من فعل القسم التبریح و ابدت الواو فیها لان بینها ما سببا عظیما لکونها
شعریة من و کما فی الواو من فی الباریة اکثر من شدة الاصل قولہ یعنی لا تستعمل الواو انما ربنا التقدير الی انما
نعم تستعمل کما جرت سابقا یعنی لا یکن جوابه امیل علی الطلب لادوا و الباریة و الاصل قولہ انما لیس الواو و الباریة لا تستعمل الواو
ای طاعن رتبة الباریة بضمیمه انما یعنی لان الباریة و العین و الواو فرغ علیها یعنی ان یتوان فی الواو فی احدیة و الاصل من سواد
الفرغ امیل و اعطى فی الفاصلة انما بالابزیر کرون و لم یکن قولہ یعنی الواو و الخیفة آه اشار الی قولہ تصحیح تقریر الواو و لیس
ان یتوان حالان ضمیة کرون کما وجب الماسر من لزوم کونه محط التصحیح قولہ یعنی العین انما لیس الباریة ای الباریة التی یسبب القسم
من الضمیر فی ذی سوال تقریرہ ان الواو لم یسببها بضمیمه فاسح الیهما یحیط رتبة الاصل تقریر الجواب ان الاسم الظاهر
و تعقل ان یتوان انما کان الاسم الظاهر اصلا من الضمیر فی باب القسم فیسبب ان یتوان الفرغ الذی یسببها فی الواو الا ان
الذی یسبب الاصل ان الواو ایضا فرغ کما فی الای ان ایضا و من اتصفا مع الباریة لیس رتبة المعادول قولہ ترتب الظاهر
لم یعقل و فی احتجابها ما بالظاہر و ان کان شلما شلما طار ایضا لانها من قولہ شعبة باسم الله شدة و عکله فی شلما کما جاز قولہ شلما
ای عیة لقوله تحتقنه و اعطى بضمیمه الاصل و یسا و جاز انما لیس الباریة لیس الباریة و انما حذف الاسم من المعقول
لما کما یجز انما حذف علیما ان الاحتجاب متفق علیها قولہ و من سواد ای من الظاهر سواد ای من الظاهر انما قال ذی الباریة
المراد و الاقسام الله اصل مطلقا فاما الصلوة من اسم المملوین فظاهر و اما الصلوة بضمیمه ای اسم الصفات فکثرة اسم
الصفات استخرج بجمع الصفات و لانه لا یطلق لفظ الله علی غیره و لا یحقق ولا یجانا و غیره الا یطلق علی غیره و لیس الاضیاف الی
الله شلما و من غیره و فی الحقيقة و فی سوال تقریرہ و ان التی لم تدخل علی الاسم الظاهر الا ضرب الکیة تقریر الجواب ان

اسم الله تعالي اصله في باب القسم قول مني كما يكون اى البار كما يكون اذ هو بيان لقوله جميع ما ذكر من عندنا ان يكون
 بيان لا مية قول من ابراهيم جميع ما ذكر من الامور المختصة بالانقسام على الاختصاص ثم زاد عماد الفناء للمفسر وهو
 وضع سوال التفرقة انه اذا كان البار اذك سمانى الجمع فواحد من الجمع من خصائص الود بالام الظاهر فاعية البار ان يكون
 مختصا بالظاهر وكان في غير الظاهر ايضا كما نثبت البار مختصة بالاسم الظاهر وغير مختصة به وهذا ناقض وقس على البار
 من حذف الضم وكونه غير السوال آه تقوى الجواب ان المراد من الجمع ليس جميع الاختصاصات حتى يرد كما ذكرنا
 بالجمع هو جميع الامور المذكورة وفيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والاخر جميع الامور المذكورة بملاحظه وصف
 الاختصاص فاختار الثاني والاول لان الثاني شريك في الاستعمال قول بالجمع ليس المراد بالجمع جميع تلك الاحكام اى الاختصاصات
 حتى يصير اللفظ بالاداء اسم سمانى الاستعمال فغيرها لتوجه تباين الاختصاص وبقوله المراد بالجمع اى قول للاختصاص ان
 لا يرد ذكره ان من اى اى السندية قال وتلك في الصحاح لقاءه استقباله منى مستقبل القسم كذا الذى يوتى في جواب الامور
 اى قول الذى غير السمانى اشهر الميزان الا انه في قوله التقى للمعنى اى القسم المذكور سابقا بقوله السوال فان السور
 الما يكون لغيره يكون لغير لفظه فان قيل انما نشأه اى ان الالاق المقصود للتقسيم فمفسر من فم المراد قوله ما اولاً اختصاصه
 بالذكر مع ان يجاب بان تلكا في العبادات السمانى ان ربا قائم كقوله ما يلا والمصير في صدر بيان التقى اى الكثرة الاستعمال
 هو الملقى الجواب لم يرد ان قد راد ان يس عليه قول لا لام آه فبه الام لام الابداء المضية فلما كذا لفرق بينهما وبين ان الاز
 حيث اصل قول في السور لان الامور للقرية والابنات وحرف السور المدرف والاناثة فبينهما في ظاهر الامر تان قول
 يحذف من المضارع والمانى واحكامه لا سميت كذا في التسهيل قول لوجود القرية الامور للقرية لا للملحة فحذف حرف
 النطق كقوله الاستعمال قول كقوله تعالى انما لفظه كقوله يوسف اى قال بوليعتق بول الله لانزال بنت تدرانت يوسف
 حتى تهرم قول لفظه قدر لانه اكثر استعمالا في لغة المتناع والقرية عدم صحة المعنى بدون لا قول اى جواب القسم كقوله
 التى يوتى لا عليها القسم كان القسم لطلبها كاسوال الجواب قال اذ اعترض اى القسم يقال اعترض منى اى صا كما تخشية
 المعترضة في السور كذا في الصحاح والما سوس فالحق او اصار القسم كاشخية المعترضة في السور اى استسطين اجزا او اجزا قول
 اى تيسطين كما حصل لغيره وليس بجزا من باب التنازع كما وجه لان اعترض لازم قول لانه الله قائم شمال تيسط القسم
 بين السور او الجمل التى تبدل فيه الجمل على جواب القسم والشمال الثاني لتقديم الجمل على القسم والغيرية قوله او تقدم من المفضل
 وقوله ايدل عليه فاعل اذ هو قول ولذا اى ولاجل ذلك يجاب لفظا لا يبيح اجرة المذكورة كانت جواب القسم الذى
 يمتد بسوال ونهى اللام وان ذلك لفظا لا يقال والله ازيد قائم او زيد قائم والله قول اى العبادة اى اشارة الى ان
 الامم عرض من الصفات التى المراد بها ما يرد لان قد لا يكون لك كما فى اخذت عذرا العلم او ريت عذرا الدين وان كان
 العبادة كلف في رسمه اسم عن التوسل الى الصيغة قول من شئ سو او كان بما وردت في عن خبره او كما فى صيته السمع قول
 او مودة مجردة من شئ نحو اطعم عن الجمع قول لى عبد الله ان استمع واصل القوس وجا وعنده واصل الى الصيغة الذى يرد
 اذ قد قول او بل واصل وعده اى او يكون العبادة المذكورة بالوصول اى بالوصول الى الثالث بدون الزوال

٢٠

من انشي الله كيقول التكميد اخذت عنه ابي زيد الاستاذ العرفان العلم باقنى زيد ايضا قوله اوتت عند الدين الاربعة من
جانب زيد المديون الدين الى خالد مع كون الواصل عن انشي الثاني فقط بدون الواصل الى الاستعمال
الحقيقية كما في المثال الاول وجاز الكافي الثاني كما في المثالين على عنقه اوطر وقال اسمين مجزبان بوق فيسبان
ج كونهما على لفظ المحرفين وناسبين لما قال به قول حال من صفة كوزان آكوزان آمين لان كونا تلمسين يدخل
من ولا يستلان به واما كان ذلك علامته بـ اسميته فلما كسب حال الشرح يعلم انهم ليسوا من الطرف معلقين بغير كما يكون
خارج اللفظ لان قرينة على تقدير الفعل الخاص قال وزائدة وانما زيدت لتوكيد نفي النقص لان زيادة حرف نون اعادوا كقول
قوله ليس له الفصيح خبر ليس في اللفظ اسم ليس انما حكمه زيادة الكاف دون المثال لان زيادة ما هو على حرف اول ولا يسانده
كان من قسم الحروف في الاغلب والحكمه زيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره اذ التقدير ليس في المثال لان المقصود نفي ان
شي شدة لانه لاني ان يكون شي مثل شدة قوله على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكاتبة في الآية الكريمة
الوجه الاول لان المقصود نفي شدة لانه لاني مثل شدة يكون الكاف زائدة لان الحكمه زيادة الحروف اولى لانها اذا كان على حرف
واحد الوجه الثاني ان يكون المثال زائدة لان الحكمه زيادة الكاف كقولك في الحاجة اليه لان الحاجة اليه شدة عند ذكر الشدة والوجه
الثالث ان المقصود ان كان نفي شدة لانه لاني مثل شدة لان نفي مثل المثال يشارك في المثال بغير الكاتبة والكاتبة هي من قسم
لانها يكون اثباتا بالبنية فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينفي لازمه لان نفي اللازم نفي المتردم كما يقال ليس
زيد اخ فاخو زيد لازم ولا اخو لانه لا ياتي زيد من اخ هو زيد قضيت هذا اللازم والاول نفي لازمه ليس زيد اخ لان
لانه لان ذلك الاخ اخ هو زيد فكذلك قضيت ان يكون مثل شدة مثل والاول نفي شدة لانه لان نفي شدة لانه لان نفي شدة لانه لان
انما المقصود يراد مبرور وهذا احد الوجوه المذكورين في الكاتبة قوله الصالحين ان اوله بين ثلث كسج مجزبان
من اللفظ والبعين الكسج صفت ايضا وهو صفة لمن دون اي نساء بعض هو مبتدأ خبره ويجوز ان يكون بالسرحة نعتية لفتح
ويجوز ان ياتي من بقر الوضوح وانجم بالضم جمع جار مجزبان التي لا تترك لها والبر والبعين كسج لانه من قسم مقدم
الميم الذي ارب من اخر البر والشم انما اى ذهاب السنه لساويين ثلث شبات نجاج لافرن لهما ان يمكن من بيان
مثل البر والذائب في الصفة والنقاد الشاهد من حيث ان الكاف في كالمبر اسم بجنه مثل ولا يخفى عليك ان الكاف
في كالمبر اسم بجنه مثل ولا يخفى عليك ان الكاف لا يقع اسم عند سيبويه والمتفقين اني الضرورة ذهب كثير منهم الاقصر
والفارسي الى جواز ورودها اهل السنة فموزعان زيد كالمسا ان يكون الكاف في موضع فتح على نحو قوله والاسم مقصورا
بالاضافة قوله كلفية الكاف ومنه الماد قوله استثناء عنه اخم على لقوله لا يقال كسناه ان المثال يفيد معنى الكاف
وكذلك التثنية يقال شدة ونحوه وشبهه في اليتامى الى ادخال الكاف على الصفة وقوله استثناء مقصور له لوجوه اخرى
الفاصل في بيان وهو شرط حذف اللاحقة بخلاف ان كان على لقوله لا يختص لعدم الاتحاد عند قول اجماز ذلك مطلقا
اي في السنة والاضافة وفي المرفوع والمنصوب والجزوا في الاسم الظاهر والضمير قوله ان اى لاجل نظر احوال كونه في ال
ما جاز في بعض الاشعار والظاهر ان الجوز يمكن ان يشد ونحوه والظاهر ان قوله السنة جاز في قول الفراء انما انشده في الشعر

عليه قولهم مع الفارق والاول نادور والبريد لفظ الجفن والمال عدم معلومية فصاحته ويتبين عدم زواله وانما قيل قوله
 سيئته اذا يريد به ما لا يشاء من افع التباين بين قول اللذان والابتداء لانه فيهم من الاول فانهما للزمان ومن الثاني
 للابتداء فاجاب بمسح الثاني بان سبب ان الفعل هو ذلك الزمان الذي امر به ذلك الزمان حاشي بنزولها واجاب بمسح الثاني
 عن التباين بجعل قوله للابتداء بدل التماثل من قول للزمان لا التماثل المبدل منه على المبدل قوله فالمراد جزاء لقوله اذا يريد
 بها وقوله مصدر سمي بحسب الابداء واشار به ايضا الى كون العاتية هنا بحسب الخوض والتقصير وهو مفعول المسأ
 كمان من والعدم صحه اطلاق المسأ في الزمان فلما لا يستعمل في المكان لا خصا منها في الزمان قوله لاجب حطفت على
 قوله سبب ان الزمان الفعل اى ليس الزمان المسمى جميع زمان الفعل لا ينقطع في الزمان المسمى بل انما بل ان الزمان
 الحكم فاعتبر ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل قوله ماضية تماما فانه لو لم يمتد منها يكون المنة حاله المنة
 قوله عطف على الزمان المسمى عطف الخاص العام لان الزمان اعم من افعال قوله للظرفية المحققة من غير اعتبارها

تفسير لقوله المحققة من غير اعتبارها اى ابتداء الزمان الحاضر وبلد في افعال لا فرق بين هذا القسم والقسم الاخر
 لانها ايضا للظرفية في القسم الاول لان استه في التالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون نظرا ولكنها ليس للظرفية
 المحققة في القسم الاول بل احببته من الابداء ايضا قوله لانها لم يتبينها بعد كما قيل من اين تقول ان اليوم الذي
 انما فيه او الشهر الذي انما فيه فهو زمان الحاضر اى لم لا يجوز ان يكون مذكور من بين التالين للابتداء في الزمان الاخر
 فاجاب بقوله هو هذا الشهر او اليوم الحاضر فانه لانها لم يدرك زمان اخر فلا يمتد الزمان الحاضر الا ذلك الما من هذا
 من قيل تسمية الكل باسم الجزء قوله كيف يصح اى كيف يصح ان يكون مذكور من بين التالين للابتداء في الزمان
 الماضي الما من ان لا بد من كونها غائبا في الزمان الماضي ان يكون استه شكلا ماضية فم يكون التالين المذكورين
 كلها للظرفية لا للابتداء في الزمان الماضي وكان قوله فالتالين المذكورين اعم من على المصربان الاولين اى ان التالين

كل واحد من الابداء والظرفية قوله لكان ان يجعل الجواب عن اى يجعل الاول اى المثال الاول شال الابداء في
 الزمان الما فكل تقدير مضاف وهو الدخول والندوة اى مارية مذكورة شهرنا من زمان حدوث شهر رمضان
 مثلا قوله لما يتوهم سبب اظهار فان النظر ان يكون التالين المعنيين وانما قيل يتوهم لانه بعد التالين لا شيئا التالين بما
 ان يختلف التقدير قوله ما شال اذا استعمل حاشاني الاستشهاد وفي غير لغتنا مترية الاسم الذي لعهده من سورة كذرية وفي
 غير فلا يتوهم الا في هذا المعنى كمانى الرضى قوله وجب شبهها الخ وهو مصدر بحسب اسم المفعول والاضافة من
 تبيل اضافة الصفة الى موصوفها اى التشبيه الموجب او مصدر سمي بالمفعول اى يكون التشبيه موجبا وليس الوجه

وهسبب والازم زيادة واحد من الوجه او الام او حذف الجواب الاصل عدم الزيادة وعدم مفعولها حذف قول فلما تقاسما
 اى باعتبار تمام وجهها انما لا يتم التماثل للفعل باعتبار تمام حروفه وكذا سبب ايضا لا يفر في تلك المشابهة وكذا كون
 الاسم ايضا منقسما الى تلك القسام او فاعية انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يفر في تلك المشابهة عدمه من قول لونا ما
 مشكرا اى قبل ادخل في الجوهية كما لا معنى فلما وان الفعل اطلاقا لا يكون مبنيا على الفتح قوله مانيها ساني المفعول لكون كل منها

حاشية

سما في جزئية لا متباينة النسبة الى افعال المعين فيقوم الافعال كالحروف قول مثل كذبت آه عبر بعين الما مني المستقرة الاشارة الى
على تحقيق معانيها لكون تلك الحروف كقول ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة ثم اصل وعل ومن وما ومن مني محبة وعبارة
لعن بعين غير محبة واخر بانون وبارغن ورفن بجعل الراء مقام الام وان وان ولما بالمد وقد يقال لعلت قول اخر
كقولنا وعل تغريبه ان كونهما لانا وبار بما يقتضيه تقديرهما على النحوي من هذه الحروف وتقريرهما بان تاخيرهما لكونهما
لا انشاء وانما اصل بالسنه اليه لان الحرف اصل الانشاء والحرف لا انشاء وهذا الاستغناء والنقل الاول كاللام والثاني كعبت ثم
ولان المعبر ونظا في الالهيال بخلاف الانشاء قول لكونها انشاء بخلاف الالهيال السابقة فانها ليست كذلك انما انشاء ليست الانشاء
اصلا وكان وان كانت الانشاء المشبهة لكنها لا تطلق والتحقيق والتقرير والانشاء فرع الاخر فلا يخرجها قول لمد الكلام
اراد به الكلام متماثل الكلمة اى هذه الحروف تقع في مصدر كسب تام ليع السكوت عليه فيصاح شتاء ان الفتوح كما اشار اليه الشرح في
يكوني فلما بدلسن التعلق بئس اخر حتى يحكم كلاما فانما يقع ما قيل ان اريد مصدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا يفتقر لاستئناس
ان الفتوح وان اريد مصدر كلام متصوفا ولذا انه فيفتقن بالجملة المصدره بان الواو فتسوق الاعدال وانفخ انفتق لعل
الانتم هم السنداء ولقولنا حار في الذي انما تم ولقولنا ايا يوم المحبة فان زيد اتم قول هو باذكر للما لعل على اجزاء كما يتوهم
من كلامه في قوله فان تولم لك اى جازك بيني جازك قول ليعلم من اول الامر اى لعل السامح من اول الامر وبه العلم واجب وضاحية
السامح وتوهمه اولان لا يفتقر غير اراءه المتكلم قول لاسام فان وان جميعا لان على الكلام مشتمل على التاكيد وكذا الهاء في قول لى
بعكس رفع وعل وهو ان الضمير لا يمكن ان يرجع الى ان ولا الى الحروف المشبهة قول لى بعكس باقيا على حذف المضارع
ازكسب حذف المضارع مشتملا على ضمير ولما عكسها المرجح والا يمكن جمع ضميرها كما باقى بعد شتاء وان من هذه الحروف
قول لانها من اسمها وجرافى ما قيل للمفرد وبه الدخ ما قيل من ان ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو مطلق كما لا يخفى وان
صدارة كما فانان معتقضية لصدارة كما انما ايضا وان اريد صدارة الكلام الذي هو مقصود وبالذات فالعريف ليس تمام لان
الدليل لا يدل على الصدارة كما انما ايضا فيفتقن بقولنا جازك لى وان عرنا عد ولقولنا ان لى ان عرنا مثل فاجاب باختيار
الشيء الثاني وسبق كون ان المفتوح مع دخرا كما لا يفسد قول لى لو وقعت في المصدر وان وقع سؤال تقريره ان كونهما
متعلقا بئس اخر لا يتلزم ما خبرنا وعدم صدارة ما لا يجوز ان يمكن منقضية على ما تعلق به فاجاب بقوله لى لو وقعت او
وانما حقل الالباس على الالباس الكنا تبس وجود الالباس على التلغظ ايضا لان الالجدول عن الفتحة لئلا تارة تذكره
سابقا في بحث السبب فلم يذكره منها قول وانما عكسها على اتقنا الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل بان
لا تقتضى الصدارة فان بينهما فرق لان الثاني اعم من الاول شامل له ولو فيه سنه ما وادلكه فان معنى قولنا لا تقتضى الصدارة انما
لا يكون طالبا لما هو اعم من ان يكون عالما بصحة الصدارة اولا قول لان خبر الاستئناس كفى في ذلك الاستئناس المستفاد
من قول سوسى ان يقيد هذا المعنى الاخير ليعني فلو حمل العكس في قول لى بعكسها على المعنى الاخير ايضا يتلزم استدراك قوله لى
بعكسها وبه الكلام تعريف على صاحب التوسط حيث حمل على المعنى الاخير قول لى بعكسها على المعنى الاخير ايضا يتلزم استدراك قوله لى
استدراك قوله لى بعكسها قول لى هذه الحروف مصرية بالمرجع للامية بهم جرح الضمير الى ان اما سوسى ان قوله الكنا قد

المقصود من تخصيصه بالبدل الا انما هو تقدير الجواب ان بعد لولا ان تخصيصه بمسرح الفعل الواجب حمل اللولاء على الفعل المذكور
 ان فاعل او مفعول قول م معمول للفعل فاعلا كان او مفعولا فلما افردوا على قول الواجب دخول اللولاء لان تخصيصه بما
 يكون على ما افعل دون الاسماء وحروف قول م اي لولا ان ثبت اني سلكك اشار به الى ان الجدل على فعل حمزوف والمذكور
 مسطر لانه لولا ان تخصيصه لا يدخل الاعلى الفعل في يدل على تقدير الفعل بعد ما فعل المذكور ليس لان يعلم به الفعل الذي يرف
 بعد لولا بل به الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور به بان الفعل المحذوف من جنس المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد الفسر
 بالكره لا يتبع اليه لان اوله لا تدخل على الفعل المقدر قوله ولولا انك من بني همدانك والمذكور في الفعل المحذوف و
 مثل بنوالمين لانها في الجملة في الاول مفعول وفي الثاني فاعل او احد ما سمع والآخر مصنوع او احد ما شال والآخر شام
 قوله لو انك قائم ههنا لو انك تقوم لان من شرطه لو اذا وقع بعد ما يستبد ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصفة
 حوضا عن الفعل المحذوف بعد ما قوله قائم اي لو ثبت قيامك وبها بيان الفعل المحذوف قال التقدير وان اي يكون
 كل واحد منها موصيا للشيء المقصود من غير تفاوت قال جاز الامران ولا ياتي ذلك رجحان احد ما لعدم الحذف في قوله لا وقع وكل
 ما في ما علمه عن ان هذا بيان المثل في قولك اني ان التي وقعت بعد الفاء والخبرية او بعد ما يوجب سبابا من هذا
 الفاعلية وكله من في التركيب تحمل ان يكون شرطية فقط او موصولة مستفيدة للشيء الشرطية قوله لا يوجب ان يكون
 محبة اسمية مركبة من ضمير التكلم لا تقول لانه وقت اسم اي ان في المثال المذكور وقت في موضع يقتضيه هذا الموضع الجمل
 لان قولنا انما كرمته معناه على الجمل قوله وان كان اي يكون اني كرمته خبر متبدا محذوف وهو قوله خبر اوله وان قوله
 اني كرمته متبدا تابا وليه فورا بان يوجد من الخبر صمد وصفان الى الاسم خبره محذوف وهو ثابت قوله و
 كراي ثابت قيل في كرمته متبدا بحث لانهم لما اوجروا التقديم الخبر لانه ليس المقصود بالكره كين يجوز منه ومنه خبره جيبا لانه
 كانه خبره ايضا تقديم الخبر منها واجب فالتقدير ثابت الى كرامته وكلامها ليس في الاول فاعلا لانها من هذا خبره جيبا لانه
 لان عمل الالتباس ويكون التعريفية متخفا على التقديرين والاولى في هذا ذكر في المشتق ان القائلين بان الواجب حمل لولا لانه
 على ان المصنوع محله اسم اجلا اسميه بعضهم بقدا الخبر بقدا اي ثوابه اي اسمهم وبعضهم بقدا اي ثوابه اي ثوابه اي ثوابه اي ثوابه
 المسبوق او خبر متبدا على التقديرين حمل العاقل الراغب يكون مرفوعا محلا وبها معنى ولا يجوز وقوع المرفوع في ما قبل ان خبر اللب
 ليس موقع المرفوع ان الخبر يكون جمل قوله وتسن قول التاجر اشار به ان فاعله ايراد المشايخ مع بيان المقصود قوله
 وقت بيان التعل في قولك اش قول الشاعر وكله ما في هذا قوله عن ان وفيه اشار الى وقوع ما يتبع من ان ذكر شبهه متبدا كذا
 في مثل قول الشاعر قوله اي اذ اذ انية اغرابه الى ان ان من اسمها وخبر لاني تاويل المصدر وهو الصيغة وهي مبتدأ محذوف
 الخبر وهو شامية او ماصلة قوله وكنت اري اسم هو من غير الطويل وموضع الاستشهاد وفيه ان يجوز في ان المصدر والفتح فان
 لم يقصد الى حذف شي كرت ان على انما خبر واجبة واقعة بعد اذ الصيغة اي اذ او موصولة القفا واللام وان يقصد
 ان ان اسمها في تاويل المرفوع هو مبتدأ محذوف خبرها فمقتضى التقدير اذ موصولة القفا واللام حاصل واللام من غير
 بالكره كذا في الصحاح وبها لغزتان يعني وتدعي ريزه كوش والمضى كنت ظن ريد اسمها كما قيل فاذا هو جنس

المكسورة فصح في تاييد المفرد عليه ان لا يكون هذا الاستاذة ما مثل علمت ان زيد انا كما وعمرو والنسأل ويشاكل ان المكسورة
لفظا وان يكون بيان لغوه حكمنا ان الظاهر تقديمه على قول العصف بالرفع اخره منه لظول بيان فيقع الفصل الكثيرين قوله
بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله حيث تكون اى بان المقسومة وكلاهما عبارة من مدحها وهو زيد قائم وقوم
في علمت الى ان المقسومة والعنيفة تولد في الية ما في المثال الثاني موجود في بعض النسخ من لهنه والكتابة في عدم ايراد المثال
الثاني ان تركه بالغاية وذكر المكسورة لاصالتها قوله بتاويل الجدة لانه نائب سابعه ليدل على انما في الاصل جاز ولد احد
دخول لام الابتداء في المفعول الثاني فانه حكم المكسورة بخلاف اعينى ان زيد لفظا فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل
وجه لكونه فاعلا ولا ياتي في كونهما تاييل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعولي فان لهما شبهة الجدة من حيث ان باب علمت من نوع
المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد لكونها تاييل المفرد قال دون اى المقسومة لفظا وحكما وهي التي لم تكن بعد العلم فدل على جواز العطف
على محل اسم ان المقسومة لا يرفع قوله لا يصح فرضه عدما فلا يكون لاسما الرفع اعلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى
ظلال مذمب من جواز ذلك قوله وعمرو اى وعمرو قائم فيكون الخبر فيه قبل العطف على اسم ان لفظا قوله لزوم اجتماع
عاطلين آخر وهو بمنزلة توارد العاطلين المستقلين على معلول واحد بالشخص فان كل واحد من العاطلين على مستقلة والاولى
الواحدة على شخصه وذلك الاجتماع باطل عندنا بل العربية كما ان النواو المذكر باطل عند الحكماء لانه لا يشك ان انزياح الازمنة
يكون العاطل في رعاى ذاهبان لان ان تصعب الاسم وترفع الخبر ونصبه بالالف وبعبارة اخرى بان زيد انصبوب بان خبره
لا يكون الاسم لان لا بد لمفعول من خبره لانه يكون العاطل في رفة الابتداء لان العاطل في خبر المبتدأ خبر الابتداء
وبعبارة اخرى بان ارتفاع خبره وانما هو عطف على المحل الذي هو الابتداء على تقدير انحاء من ان اوجبهما معهما كما علمت
وخبره يجب ان يكون مرفوعا فاذا قيل ذاهبان او قائمان فمحل خبرهما لانه يدوى الى ان يكون مع الالان وهو الالان
جميعا وهو باطل قال خلافا للكونيين والمراد بالكونيين اكثرهم لان الكونيين في العلم لا يشترط ما في الخبر في
غير المحبته كما ذكره المسر واليه المراد من المصيرين اكثرهم فان المبروم من المبرومين فان علم شرطه في الخبر في المبروم كما
ذكره المسر قوله فلا يلزم اجتماع ان لعدم عمل ان نية اى حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العاطل فيه عند مرفوعا
قيل دخولها وبعد قولها قال لكونه وهو توطية بقوله خلافا للمبرور والكسائي قوله انك وزيد ذاهبان اى في الاظرف في الاظرف
فيشيل نحو موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا انتر لكونه في الاعراب لانه اذا لم يكن للبيان
اخره في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل الكسائي يوافق الكونيين ان التسهيل المذكور
مذهب الفراء ووجه الرضى قوله فان المخذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاطلين على اعراب واحد مشترك بينهما اى بين كون
الاسم جميعا مثل الكات في المثال المذكور وبين كون الاسم معا كما في المثال المذكور قوله فانه دليل التجربة العطف في
التركيب المذكور قوله فيه اى في الاسم فلا يعمل في الخبر ايضا لان علمنا في الخبر بعد اعتبار علمنا في الاسم لا يتماز لان
ويحتمل ان يكون ضمير فيه راجعا الى الخبر قوله لا ياتي وهو لا يتايل كما لا ياتي في هذا المعنى للتاكيد قوله عليه بالرفع اى على
اسم بالرفع اى برفع هذا الشيء قوله على محل اسما الضمير راجع الى الساكنة كما ضمير فيها واسما ولكن التاكيد باقتدار

المصنف اليه قوله عدم بقائه للمعنى لا يحسنه لاننا نؤمن من اجابة الالاشارة فلا يكون اعتبارا في حكم عدم قوله والمفتوح
تغيره لاننا نحمل اسما وخبر في ٢٠٠ ويل الفرض لا يكون التاكيد منه الجواب بخلاف ان المكسورة ثم قوله ايضا في قوله وايضا
يحتل للاعراف والاجواب الاول فعدم الاحتياج اليه كقولك انك ثانيا يجوز الكفاة بلا ولي وعطف دخلت الام
على قوله جاز العطف لان العلة واحدة والاجواب فابنه وان كان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعاد
قوله وذلك ليعلم ان قصد التعليل ولا يتبعه كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعيد الممدقال
دخلت الام اى لام الابد او قوله التي توكيد منه الجواب اشارة اليه قوله فالتحقيق معناه اى مع المفتوحه ساويا لاننا
تساويان لان الام التاكيد منه الجواب وان المفتوحه في ٢٠٠ ويل الفرض فيها تساويا **قوله** بدلت وانما قال ذلك لئلا
يتوهم تحذف لعدم الدخل المضمون من قوله وانا فانه لم يحصل المقصود **قوله** اى على خبر اى خبر ان المكسورة اشارة
الى ان الام عوض عن المصنف اليه ثم الخبر اى من الفرض كما ذكره من الاستحسان والفتحة بخوان زيد الابد تمام اوليها
هو لتمام الام ان الشئ كالتى بالاصل في التمثيل وهو خبر للفرض **قوله** ان زيد القائم اشارة بذلك الى انه يدل على خبر
التاخر لتمام الام ان الخبرين فلا يجوز ان لفي الدار زيد او ان لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض التاخير
كحذف فعل قوله اذ افضل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم مما وجب عليه راجعا الى احد ما قوله اذ انفس وذلك
الفصل لا يكون الا للذوق سب خبر ان كالمثال المذكور او لظن متعلق بالخبر بخوان في الدار زيد قائم قوله اى بين
انفسه لتمام خبره عوده الى الملام وان ساقية قوله ان زيد الطعام اكل في المثال اشارة الى ان ما وقع
بينه الا به ان يكون عمولا للذوق وعلى الام على ما وقع بينهما سواء كان ظرفا او غيره فاطلاق المعنى على شريطة وكلية او
لمنع المحمولان القائم قد تدخل على الخبر وعلى ما وقع بينهما من معمول الخبر قوله لانها اياه لان بده اربع صور اذ وقع
فصل بين ان واسمها خبرا او معمول خبرا على الام اى على اسمها وان لم يقع فصل بينها يدخل على خبرها الا اذا تقدم على
الخبر معمول فانها يدخل الام في ذلك للتقدم على الخبر اتفاقا وانهما يكونان بان لا يكونان فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على خبر
فيكون ان متصل بالاسم وان لا يدخل الام على الخبر ولا شك ان يلزمه قول الاعمين قوله وان لم تغير منه اجابة اشارة
الى استدلال الكوفيين حيث قالوا اوجه اجواز انما لا تغير منه الابد اذ اجاز العطف على محل اسمها المرفوع ومن ثم اظهر
وجه عدم جوازها مع باقي الحروف لانها مبنية بحسب الجواب واللام يقتضيه لبقا والجوابية قوله لا توافق الام معي لان
مع الام ان لا يجتمع ان المكسورة ايضا لظهورها صدرتها لكن جز ذلك اشارة من حيثها الى كونها
مبنية واحدة فكانت لم يقط صدرتها بخلاف كنهانها اناسمها فلم يفتقر معها مقلوب صدرتها قوله عميد العميد من قوله
العشق وهذه حتى لا يتطعن النوبت في مكانه وكذا الممدود لا يعرف لراكل ولاتمة ولانظير وانما اشارة الكوفيين
ويروى كقيد وهو الكوفيين قلت راين على حاشية نسخة حقيقة تتجسس من نسخ الشرح اوله قما ورسد باسما وسعدنا الضمير
لنسخه وهو اسم مجرور كسا والشاهد فيه ان الام دخلت على خبر لكن وبوضعيين قوله كما يجوز اعمالا على ما هو الحال
لان الاصل بصل من الاطلاق ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو فعل ان لم يظن على كيد من مذهبنا

نسخ

استحقاقه ليجوز إعمالها **قوله على كلا التقديرين** الألفاظ والأعمال وإنما أخذ من التقديم ذكر لزوم اللام على جواز الألفاظ
 لأنه لو كان لزوم اللام خصوصاً ما لا ينافيها لم يكن من باب سيوياً يعني تأخير لزوم اللام عن جواز الألفاظ فإنه ما عرفت لم يستحب
 لها شيئاً **قوله** فلهذا فرق بين الخفة والنافية ولم يعكس لللام الألفاظ والكمالات كي لا يشبه التثنية في التجانس اللفظي ولأنه لا ينافي
 الوزن بالتحقيق كان الزيادة في الخفة أو الميلون كالعرض عن الخيزرت **قوله** وإنما في الأفعال أي أما لزوم اللام في
 صورة العمل فلما عرفت الباب للزوم اللام في المفارقة لما ذكر **قوله** فلهذا فرق بين بابي الخفة وان لم تجز الخفة
 المذكورة في صورة الأفعال **قوله** وذلك كثير لأن اللام في صورة الأعمال أيضاً للفرق المذكور وأما في النون في كل
 حرف فالتجزيان هذه ليست كذلك لأن معنى اعتبار الباب فلا يحسن مقابلته بطرد الباب **قوله** وهذا خلاف من باب سيوياً في
 لزوم اللام على كلا التقديرين مع الألفاظ والأعمال خلاف من باب سيوياً وباقى النجاة كالنفاذ قال فلما عرفت ذلك
 وبغيره يمكن أن يكون مقصداً على **قوله** العمل للأفعال المشار به لأن الألفاظ بما فيها من الأفعال إنما هي في العمل **قوله**
 العمدة أو إشارة إلى أن اللفظ ما لا ينفك عنه إرادة اختصاصه حيث لا يتجانب الوحيان إليه وإنما استلزام **قوله** لا
 أدرج في الأفعال غير أن الأفعال المذكورين في التعميم مفعول ما اعترض به الرافعي على أصله حيث قال نقل المصنف وكونه مفعولاً على نقل
 من في حال التبدل وليس بوجوده **قوله** وان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من أوسع المبتدأ **قوله** لا يغير في الزيادة
 من الأفعال فان الإطلاق قد يرد أو التثنية بقية فقط والقرينة قوله خلافًا للكافرين في التعميم **قوله** ذلك هو العمل
 والألفاظ إنما هي في المفارقة **قوله** فلهذا فرق بين الألفاظ والأعمال لثقل الخفة واللام فاصلة عملها بصيغة في معنى العندة
 أي كانت تتوكل القبلة كبرية مشهودة الأعلى الذين هم في السد ما كانت الألفاظ **قوله** الملائكة الذين أفاضل فرعون لما أجاز
 في حاله على اطلاع الرافعي فإني أظن أن معنى كاذب في القول **قوله** خلافاً لملوك في التعميم أي في ذلك الكون في القول
 المذكور في الكفاية في من التعميم فإنه نوع منها **قوله** العول المشاعر بولنا كمت حيث زيدا العودية بانه عمدهم من تصديق الكمال
 ترشيحاً بالزفير من ألقام الخطاب العبرية بوز قابل الزيادة والتفهم ويرى التردد والدمع والركب المصنفه الجليل الذين
 مخففة من المقابلة دخلت على قلته نوم من الخصال المبتدأ بقرينة قوله وحيت عليك ستانفة لبيان حكم الفعل ويرى
 حلت يعني بصيغة التثنية انحصار المعنى اطلع بالثديك فإب يا عم فقلت بسلمنا ورح وجعليك انحصار من التثنية
 بالثنية صفت أنه انبسطت كمن فقلت بسلمنا في رادوا حيث است برقوقيت برونه تصاممت
قوله وشأنه انحصار المعنى لانهما بمنزلة المشهور العوازل من لسانه **قوله** عند تحقيقه من تخفيفه من تخفيفه من تخفيفه
 مع عتق النون التحريك من حركتها وكثرة الاستعمال ونقل التشديد **قوله** أكثرنا انقطاعاً فلما عرفت فتح الأصل كما مضى في معنى
 فلما نفاها عن معنى الجدية كالفعل ولما احتما لالان العطف على أصله لم يعطف على أصله لم يعطف على أصله لم يعطف على أصله
 معمول الفعل **قوله** في سنة الكلام أي في كلام واسع وكلام أشد الكلام ليعلم فيكون من صفاته انقطاعه لمضيق **قوله** في
 وان كالمختلفين في القرآن المومنين والكافرين لما يميزهم أي في التمدلن ليؤمنهم بربك جسداً أو إعمالهم فاللام
 بالأول مولى والمثانية التأكيد وهو مزيدة **قوله** وان كلاً الام لم يفهمه جواب القسم ولا ملام الألفاظ

زید بن علی وادفعا لهما استحقاق الاعمین قوله ولیم تنه ای من عدم وقوع العمل المفتوح فی سته الاعمین بحسب الی ما یرتجى ان
 وهو المكسورة علی الاقوی وهو المفتوح لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اکثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان یکون مراد
 اعمال المفتوحه فی السه للتعادل لما عرفت ان مشابهة المفتوحه اکثر بالفعل من عمل المكسورة بعد تخفيفها فی السه دون غیره
 للتعادل فلما یکون ترجیح الاصحاف علی الاقوی فی الحقيقة لانه تعادل حقيقة قوله بحسب الظاهر والما بحسب حقيقة فلا یترتب
 للاضعف علی الاقوی لان الاقوی ینزل علی السه دون الاصعفة قوله وذلك غیر جائز ای بحسب الظاهر فلا یراد ان قوله ذلك
 ان كان منارة الی ترجیح الاصعف علی الاقوی فی نفس الكلام فلیس الكلام نیه قوله فقد راعی انما لانه لا یجب تقدیر
 یکون اجزاء بعد تقدیرها كما كان قیله وبذلك الاصمیر الشان وقیل لا یلزم کون اسمها ضمیر شان وقد سببوا ان یارب الیم
 قد صدقت الروایة کقولہ كما کانت اسی کما كانت المفتوحه عامه فیها من الامل ای قبل التخصیف قوله فی الاشارة الی ما یرتجى
 المفتوحه المتخفة عامه وانما یلزم من عمل المفتوحه المتخفة فی ضمیر الشان المقدر من عمل المكسورة المتخفة فی الظاهر یرتجى
 الاصعف علی الاقوی لان دوام المصاحیح قوله والعمل علی الظاهر ای والمراد من الظاهر معناه العرف ای الاسم الظاهر او سماء
 الغوی وهو المفتوح علی الاول یراد المقدر به الضمیر علی الثاني الیسین لا یخلو وهو وضع سوال اقرب منه انه مع ذلك یرتجى ان
 علی الاقوی لان المكسورة یعمل علی المفظوظ و فی الاسم الظاهر والمفتوحه تعقل فی المقدره الاول توی من الثاني تقریر الجواب ان الی
 العمل فی المقدره كما فی المفتوحه یفاد العمل فی الظاهر فلا یزال ترجیح بحسب الظاهر كما یلزم فی نفس الامر كما لا یخفى قوله فلا یزال
 بل تساویا بحسب الظاهر یرتجى الاقوی بحسب الحقيقة قوله لای المفتوحه ای المفتوحه المتخفة فالامل المقدر قوله الصاعه ای
 الخیرة فان الجملة الانشائية لاتقع خبر الضمیر الشان ثم ذکر العمل الصیغیة باعتبار الازواج فتوقال علی الجملة الخیرة کان العمل قوله
 واخلافه لای عمل الضمیر ای الجملة الضمیریة وهو فعل من الافعال الناقصة وانما الضمیر یكون فی بعض الضمیر فی قول من یسیر الی العمل
 الضمیر فی الضمیر ثم یظاہر ان تعقل واخلافه ان ان قال ان الضمیر جمالی الخلق وهو قوله فلا یزال قوله شعره من الطویل والرخار بالفتح
 سته العیش وانما ضمه بالذکر لان الانسان ربنا یخارق الاحباب يوم الشدة والصدق فی الحقیقة یمشی فی الواحد وغیره والذکر غیره
 او یقال للذکر صدق فی الباء ایضا کان هذا الشاکی علی اطراف امرته واصفا لنفسه بحجروا ونظیر المحبة ایما بحقیقة ان یلزم ان یحتمل
 علی ما یتمارده هو مرادنا علی قول الخطابت یا حنیئ فی یوم الخار ان انارکما کما یحتمل فی النجیح مرادک والکمال تک صدق
 یرتجى انما ک موضوع الاستشهاد فی انک حیث عمل ان المتخفة فی کاف الخطاب للضرورة قوله لولا انک سماء بالفتوحه انک
 یرتجى ک قوله روزیة فی ذنوبنا وکشفه انک جارتک است از نوز وصال سوال کمنه وعلیه نوز مراد فی یکنم یفصح فراق تری کتم
 اور از نوز وصال تو کمنی یعنی حالکمره وصال نیست این زمان تو دوست منی اگر مریدانی از نوز وصال من رانده منبشیرم قوله
 مع الفعل یحتمل ما اذا کان الاسم بان یکون خبرا بهیمه اوسع الفعل مع اداة الاشارة لانه لا یلزم انما الفاعل لعدم دخول ان الضمیر
 علی ما انما تنفع تا ریدها المصدر قوله مثل بان لیس للامان الا من فیها الطایفة وهذا الاحصیة فلا یصلح لاحد جواب احدها
 یرتجى احد بنیبه احد المستدق للغير لما یکون شبه کما انک الی ما یرتجى قوله نحو علم ان یکون حکم شیء ای ما قرأه فی ستر
 القرآن قوله لیس ان یکون فایکون تسلسل لما یفصح من غیره احصیة اذا یلزم فعله فی السلی او ان قرأه فی الصلوة ما یرتجى حکم

۴۰۲

لان علم اصحاب الافراد في اشارة بان غير محال كون الغيبة قوله واطمأن من السلف وقوله ان سفيان ياتي قائم مقام
مسئولي العلم وطمع المرئيين في حله مستتر في العنع واطمأن كل ما تعلق به القدر من الخير والشر فمات الامانة قوله واطمأن بالعلم
سيد الختم من بس علم ولفظ يكيد ملو را به رستيدك اوست كمي ايد هم جزيريكه مقدر شده و تقدير اشد تعالي رتبه است قوله يعلم
اي ابي اسيلك ويرسل ملكه حافظه لاجنبا ليرمي الله ان الانبياء قد بلغوا الرسالات بالانبياء من الزيادة والسفطان قوله
لا فرق لتووع الالتباس بينهما اللفظ فقط وانما يمتنع فلكونهما من المصدر قوله او حرف النفي وسبوا واولم واولم ليسا من جرون
بل يستلزام في شئ النفي فتركها بالقياس بحرف النفي مثل علم ان لم يعتم زيد واطمأن ان لم يعتم زيد فاعلم ان الاول في ذكرها لا يلزم
مهوره حتى يشار اليه باختلاف المصدر فالطلاق المعرفه في الاطلاق قوله نحو الملايون انما هي الاصل عبرة العجمان لا يرجح قوله
الخير والايكليم لا يكون لهم عقل يبيون انه لم يكن التسمي فقالوا انما الملك واليه موسى فليس من غير كذا قوله كالتوس وان قال
كانوا مثل سبنا وملك في سبقت لانها مفيدة فائدة الزمن المنزوية قوله فالخالف فيها بذد الفع يقال ان حرف النفي اذا اتجه مع
خالفه فارق بينهما فباب بان الفارق موحود لفظا ومنا فالخالفه نصية اي اذا عرفت اجتماعهما فالخالفه احر وخبر الفارق في
وهو موجود قوله بالاستقبال كذا في النسخ التي رايناها والاصواب ان يمتنع الاستقبال في المصدر الا في المتعدي لان المصدر في
المتعدي لا يستقبل دون الخففة نحو لا تاشبه الشبيه فاشابه المراءى فيه وهو مفعول واسم متعدي كما سلكا في
الاشبه والمراءى من الاشارة والاشبه جعل الكلام الجزم الي الاشارة كما في ليت وسما فان قولنا كان زيد الاستعجال
المصدق والكذب قوله على الصحيح وهو مذهب سيبويه قوله وذهب الكلبي في عنده للتشبيه والتاكيد في الخبر فانه سببا لاكثر
حتى قيل انما يوجب عليه قوله لان الكاف في الاصل نحو واصل ان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن محل الخبر لعدم اثرها
اي انما لا يكتب بان فماتت كلمة براسما فانتها والاشبهتها وارجحة فمقتضى المفضل ان الخبر من طواس الاسم فارجح الصفة
اي صورة الكاف فان صدرت احر فمقتضى العزة ليكون واخلا على الاسم صورة وان كان النفي على الكسر قوله وقوله
ان المشقة تتجه نحو الجوزة تبا ويل المفرد قوله اي كان الجوزة تخفيفا بحيث ينفذ الزمن المتحركة مع كونها مشقة تشبه
كثرة الاستعمال قال سفيان عن العمل بعد تخفيف لا لوجوب على الاستعمال الا في موضع قوله في الاضعف يجوز في الموصوف وسب
الاستعمال دون المذهب لان الظاهر هو الاضعف ويحتمل ان يكون الاسم عوض عن المصانف اليه اي على اضعف المصانف
قوله نحو جازان الشابة اي نحو جازان بعض الشابة اللفظية وهو فتح آخر فانها وان خرجت عن الرعية ولكنها نصية في آية
ثم ان هذا دليل بانها لا يكون لوجوب الاعداء لوجوب الاعداء على الاضعف فاقول بان المنزلة اقول بانها لا يدل على انها
على الاضعف كما في ان الخففة فان نوات المشابهة اللفظية ليس سببا كما في النماثل التي لا يتولى سببا كما في الاعداء على الاضعف
لبعض المشابهة اللفظية كقوله المشابهة المعنوية ليس شئ ما عرفت انه عند مصنف لا غير قوله ونحو مشرق
من العزج والواو يحضر رب والنحو موضع العفارة من المصدر ويرى وجود الاشارة ان العفارة والاشد بالفحش بان
زنا والحقان تشبيهة بالحقه بالضم وهو ما حذف التامة التثنية للضرورة والنسب رب تحريمي لونه وقد اصابا كجفتين في
الاستدارة والنهود موضع الاستدانة لونية كان ثديا حيا خففت كان والعت من العمل ويظن كلام ابن

مالک آنها اذا خفت لا تمنى بل فعل في ضمير الشأن او غيره فقدر البيت على تقدير العمل كالشأن غير ما ههنا **قوله** نزلنا
 شأنه من جبره بوجه تشبيهه كده است **قوله** وان علمته ايمنى اشعر فانت تقول كان في مريلا على صفة تقيده بالبلد بالابالغ لكن
 اعمالها على الاستعمال الذين انصح لما عرفت من قوله بوجه المشابهة **قوله** واذا لم تعلمها اسه اذا انتهت لم تعلمها تقدير
 والمراد انها اذا لم تعمل في الجملة التي بعد بان يكون لغيرها ضمير الشأن تقديره فعملها في الضمير عناية بصورتها لان
 المفتوحة الخفية تعمل في ضمير الشأن مقدر واليه يشير قوله ويجوز ان يقال الى قوله لدم الراعي الذي في **قوله** لدم
 الراعي اليه اسه الضمير الشأن في كان بعد التخييف لما كان الراجح اليه في المفتوحة الخفية وهو عدم
 ترجيح الانساف على الاقوى كما عرفت تفصيلا **قوله** مفردة عملا على اخواتها وان الامل عدم الراجح كما
 التقابا باستين لم يقل حرف ساء به اشارته الى ان المفرد اصله اربعة تعاريف من قوله في قوله وقال الاقويون ان في
 الرضى والنجى اثر التكلمة نيا انا اوله نقل الحركة الى الخوضك والاصل عدم التبريد لانه في **قوله** لا استراك وهو في اللغة
 الادراك لعينى ذراعتن في الاصطلاح رفع التوهم الخ والمباينة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى ان يرفع التوهم الكلام
 السابق فرفع ادراك التوهم والامل تصور رفع التوهم اصلا **قال** متوسط وكذا قول من التاكيد والتبريد وان كان
 قوله متوسطى يقع فلا يخرج الى التاكيد والتبريد وقوله لقياد اتيا تنسوس على نزع النقص اى في لغته والادب
 ويحل ان يكون صفة المعدل المحذوف كما في واشارات **قوله** الضرورى هو لم يمتدح الضرورى هو التامر اى
 والاشياء مثل الحوادث والحال القديم فانها متماثران لغيرها واشياء اخرى لان قولنا العالم حادث في قوة العالم المعتبر
قال تخفف اى تخفيف لكن يجوز ان يكون التوهم مع حركة النقل التشابه وكثرة الاستعمال اسبق ولم يذكره **قال**
 فعلى اى على الوجوب من العمل لوجود المشابهة اى معنى لبعض المشابهة اللفظية وهو احسن ما وهو على صحيح اللفظ
 كما عرفت ظاهرا وشعريا سوا جعل قوله لوجود مع قوله وشبهت علته واحدة او جعل كل واحد منهما على حدة **قوله** لفظا
 ومعنى المشابهة يتاخر اللفظ لفظا نظرا لان لكل لفظ تخفيف مثل لكن العطف لفظا واما مشابتهما معنى فلان
 لكن اللفظية ايضا لرفع التوهم تولد من الكلام السابق فلما لم يكن اللفظية عالمة فلم يحلوا لكن التوهم اللفظى عالمة
 المشابهة المذكورة **قوله** خلاف ان وان الخفيتين فانه ليس الخفيع سؤال لغيره ان المذكورة الخفيع
 للمنازعة مشابهة لفظية مع انم تحرجوى الذاتية يجعلها غير عالمة لان المنازعة غير عالمة لغير الحوارج لانه لما سئل
 وكانا شائبا ان اللفظية معنى حتى يجعل لها غير عالمة لانها اشارة الى المشابهة الخفيع لاشياء بخلاف الثانية
قوله قياسا والمردف مقياسا في جملة اللفظ المعقول ليرى اللفظ والعقول بان فعل العمل هو التحجير لغيره من جبره
 فتصح فاعلموا وهو الحكم فلما لم يكن لغيره **قوله** قال الشئ الرضى بشارته للبرج المنه الا وبقول الاعرف ليه
 اى لا عمل لكن لبد التخييف شاهد انما ومن الانفخس وليس فهو مجرد قياس وليس شهادته **قوله** شئ
 او تخففة وبه الرواى ان الواو مخصصة بالمشددة ولا يجوز في الخفيع لانه حرف عطف فلا يجوز دخول
 حرف العطف على قبلها فاشتم لم يلقفت اليه لانها حرف لم يكن لعطف بل معنى العطف انما يكون

لم يعلمها لفظا بل عمل بقدر

في الواج على ان يكون ان يترافق قوله **قوله** جعل اللفظ المراد منه ان الواو الظاهر بلوغ ليس مقصود التكلم
بجاء زيد ولكن عمر لم يفتي اذ اذ ان الحين المتعاقبين تحققتان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يفتي عمر و
بل مجرد وضع التوجيه المناسب من الكلام السابق فقولنا تمام الاول فيكون الاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون
لرفع التوجيه الا في آخر الكلام فمدنوع بان وضع التوجيه مستفاد من لكن ان الواو وان بحثنا الرضي ان الاعتراض يكون
في الاخر ولذا قال ان الواو في ان اليمين لا تعترض عليه **قال** المتعنى والفرق بين التعمين والتعني ان التعني ان يكون
اللفظي المكنتات والتعني يكون في المنفصلات لمحايلات **قوله** لم يفتي اشباب وعود اشباب مجال عادي لا تعني فلا يرد انه
عاد لردنجا ويكفي ان يقال ان الكلام على حذف المضات امي لبيت زمان اشباب **قوله** المبرزين احاد الفراء
نصب المبرزين لبيت قيا ساطر وامل عليه لفظا جاز فلا يرد انه ما خلا في حوازمه ان الكسبية ما الخلفات في
توجيه كيد على غير بيان انهم لان ذلك للبيان انما هو في واقع في الاستعمال **قوله** امتناه ومموتن لا يكون في اني الحاشي
المنهية **قوله** كاستل اليمين تعني كون زيدات القيام تعني حصول منفعة القيام **قوله** اجازاه اي اوجه اللساني
مطروفي الترة والمنفعة بجملة ما قاله المحققون فانه لا يجري في لبيت اشباب هو الرجوع على الفتي وشباب هو التعدي
الاول **قوله** باليت الخ من الرجز باللذاز والمناهي مخذوف والصباير بالفتح مدود الكودي وجواني وميل كركنا
كبودي وجواني من لغو الواج جمع راجع الازمنة ليوم وهو ما لا يعقل او تعني بل للانتقال الى الجدة الام وهي مطوفة
على لبيت الاله تعني تعني التحقيق بالفتح العين موضع البرية والرواق جمع راقع من وقت المشية وهو عاصي رعت اكلت
باشارة والمعنى يا ابا تعني رجوع ايام اشباب بل كنت راقعا في وادي التحقيق **قوله** اشبهه فيه ان لبيت امر
موجب تعني فنيب لجزين ايام الصباور وراجعا كما هو عندنا **قوله** حال كونهما اي الايام فان الجزم خروف
وسبقه كانه لضمير فيمال الى الايام وانما قال كانه لانه لم يقل كانه لانه لكونه متعلق بغيره **قوله** انك انك انك
الجزم الى اسمه متعلق بغيره التمام في الظروف دون غيره فالمراد بالقياس الى ان يقول كانه لنا
لان الجزم خروف هو لنا وكانه متعلقه **قال** الجزم مصدر من تعني يترجم وقد خل على الممكن المترقب **قوله** اعلم
المفهوم فيال متوقع الامر المخرجان النجاة امر جزم بعني توكيدية اسمية كقوله فلاح ونجات يا سيد **قوله** دخل سلمة اس
القائمة **قوله** الخوف لان فيها خوفا **قوله** دخل الساعة اي وما يدريك لعل يوم الوزن او القامة قريب ذات قرب
قوله اي بكلمة لعل وانما اول تانيث الضمير انه لا يخفى الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف
مؤنث وهو حرف التعني الالمعاني **قوله** كما جازى اللذة العقلية اي جازى بالمرح والجمع المشدود وهو العقلية منسوب
الى عقيل وهو تصغير عقل والعقلية تعيلية في العرب كذا في الصراح **قوله** استمر الخ من قول ابي يعقوب
في رثية اخيه ابي الموارس البحر الطويل والواو بمعنى رب والندى الفصح النون العطار والواو في الموارس هو المسموعون العين
المخفية كنية جبل وهو اسم لعل يري ابا الموارس على الاصل مقرب على الروايتين خبرا والمعنى ربي حطاهن ابي على
احد حكم العطار فلهما لست برب عاىه محجب عند سؤاله فقلت لذلك السائل ارجع مرة اخرى فارجع صوت لعل الموارس

غير منزهة بقدر الملائكة والقرية على قولهم بوجهة فان تعبيره بوجهة يدل على ان الملائكة والقرية في المرتبة في غير مرتبة بل في شرط عدم الملائكة
 المتبادر عند الاطلاق لان الكل قال ومن سلكها واعلم ان العطف بالتقدير والتركيب في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 قدر العطف بقرينة قوله لا يعيد الى آخره والاول بانجزائهم ما هو جزوه منه وما هو جزوه من ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى
 ويتبين ان تعقل شدة واداء انما العطف انما تعلق به ما هو جزوه من ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 قوله من حيث تعبيره بوجهة الملائكة والقرية في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 اي ليدل على ان الملائكة والقرية في المراتب في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 فلهذا في البيتين يشترط ان يكون منزل العاطفة جزوه من الاشارة في الحكم قولاً او ضمناً في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 غاية وانما لان حصة في الاشارة والاشارة من الحروف والجر والاشارة من الاشارة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 قوله وكون انما العطف يعيد الكلام في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 فان العطف وهو الموت تعلق بالكل على جميع الناس في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 من الناس بخلاف الاشارة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 والاشارة من الاشارة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 الظاهر والاشارة من الاشارة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 وذلك ما وقع في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 انما يستحقه من الموت لان التعريف المسمى في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضيه اعتبار الملائكة تعلقه به في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 ثم وذلك لان الموت امر على في الملائكة مما هو عليه في العقل ان لا يتعلق الموت بالاشياء واصلا ولا تعلق الموت بها فانما سبب
 بسبب انما تعلق الموت به بعد تعلق الموت بجميع الناس من ان الموت تعلق بهم في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 اشارة سائر الناس فان الاشارة بجميع الميتين والسائر بجميع وجهه وان يكون السائر بسبب الياقوت في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 الناس قوله على ما تقرر في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 قوله وكون هذا في وجود تحقق العكس لعدم ان يقال عدم ما جاز في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 يكون بسبب ان الموت امر على في الملائكة مما هو عليه في العقل ان لا يتعلق الموت بالاشياء واصلا ولا تعلق الموت بها فانما سبب
 وانما جازي قوله كذلك الاعتبار في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 الفعل بجميع اجزاء المتبوع والاشارة بالملائكة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 فانما جازي قوله كذلك الاعتبار في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 الاقرب الى العطف بالاشارة في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن في قوله تعالى ان الله عز وجل هو المهيمن
 يدل على ان الموت امر على في الملائكة مما هو عليه في العقل ان لا يتعلق الموت بالاشياء واصلا ولا تعلق الموت بها فانما سبب

كشتمو لاندكرو استعملت في المجرية في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر قوله الامتياز
 في قوله الامتياز في في العاطفة الامتياز في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر في الامتياز
 استعمال في العاطفة ايضا فيها في ذلك التوجه بطرية ولكن تتعدا من كلمة الامتياز الامتياز الامتياز
 دون في العاطفة فلكافة استعمال الامتياز في العاطفة وفي سؤال كان في قوله الامتياز الامتياز
 الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز الامتياز
 دخول في قوله الامتياز في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 المذكور في اخير الشرح وهو الامتياز في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 جزويين متوجهين في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 عبارة عما من ان يكون حقيقة او كما واصل جزي للماء في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 فعلى حقه الشارح الا انه قد شبه الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 حتى في العاطفة فيما للماني الامتياز في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 ان نسبة الحكم انما يكون الواحد في المعطوف عليه المعطوف على سبيل الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 في عبارته هو اقل مرتبة فيكون ذكر الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 او حسب ما يتوجه في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 قوله ولا يتوجه في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 اطاعتت لكن في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 منها باق الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 وحاصل ان الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 في سياق الفعول وهو كلفه العموم الذي هو عدم اطاعتها جميعا قوله الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 ورتب في سياق الفعول الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 وما قبلها كالمعنى ليعر بل الجزم كالمعتاد في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 واما ما قبلها بما هو مقتضى قوله الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 ملازمة في معنى ان الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 بهذا المعنى الذي يلابس المعنى الاصطلاحي الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر
 فسلم الكلام المطابق قوله الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 فمذكور في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز
 فمذكور في الامتياز بالجزء الآخر والانتها بالملق بالجزء الآخر الامتياز

الامتياز

والمعطف بانواعه لان الامراض من الاول وثبت في الثاني كما قال احمد قوله لانها لا بل ليست كذلك فقال ام شاملا هي غير شاملا
 فيقول عليه بذلك الوجه الى التسلسل من حيث المعنى قوله از يد عندك كذا في النسخ التي رايتها والصواب ان عمرك عندك بذات الخبر
 والاسم من قولك انما في اللباب الرمن من يلزم لفظ الجمله بعد المعطف في الاستفهام بالمره وخيفه السبعين وكذا الخبر
 يكون ظاهر في المعطف قوله بالاستفهام الثاني اى اذا اعتقدت اولان زيد احد كبر قلت از يد عندك انى علمت انه لم
 عنده ما عرفت عن يقين بل الامراضية تعلقت امره من خلق الاستفهام اليه قوله يجوز ان يصدر آه نعتي الكلام اعطى احد
 الشئيين والماض او فان تقدم المذموم وان لم تقدم جاز ان يرعى للمشكل من الشك والابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله
 لكن لا يجب ان لا يجب ايراد الماض او ليقال ان قوله لم يقين في صفة المذموم في قولهم الوجهين قوله جاز في
 او حتى يصح قوله لكن لا يجب ايراد الماض بل يستدرك الا ان يقال لا بعد في قولهم الوجهين قوله جاز في قولهم جاز في
 هو الا مكان الهام وهو يتبع جوب قوله واللام يقع لانها لو كانت للمعطف فلا بد ان يكون بعد المعطوف عليه يعطف شئ على
 للمعطوف عليه فقول واللام تقع ان لم يعل على صفة العيان الاستثنائي كما لا يخفى قوله طيبا اى الماد والواحدة كما في قولنا
 جاز في المازيد او قوله والجماد من الاول والثمن مع المند ويكون معنا قوله واللام تقع في قولهم من الثاني انما ايضا
 جوب في قولهم ان يكون معناه المادان والمعطف يكون المعطوف لانه في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 معطف دخل على المعطوف كجوب وبين الامتداد ويكون لانها من قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 من قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 تأكيد المعطوف انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 لا شبهة في قوله فكله لا في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 نصيبا على خلاف لكن المعطوف على المعطوف فان انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 يمكن من ثبوت الحكم ونفيه فانه بحسب النقل ثلثة احتمالات الاول ثبوت الحكم والثاني نفيه والثالث ان يكون مسكوت عنه
 قوله فكان لم يكمل على شئ من الاشياء على سبيل السلب الكلي لان الكثرة الواقعة في بيان النفي بعيد العموم وانما في قولهم انما في قولهم
 ان ان لو هو الحكم بحسب الظاهر قال جاز في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 كما عرفت قوله والاعتبار الذي وقع منه انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 وقال جاز في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 بحيث بل ويجوز ان يكون المعطوف مناديا الى المعطوف عليه لا الى المعطوف اليه لانها في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 قوله فكله فلا بد من جوب في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم انما في قولهم
 من المعطوف عليه الى المعطوف قوله والمعطوف عليه في حكم العكس عنه اى المعطوف عليه ان ثلثة احتمالات بحسب
 في حكم المسكوت عنه على ما عرفت قوله او الحكم على غيره على سبيل التعليل بالجموع المعينة في قولهم انما في قولهم انما في قولهم

۱۱۲

لان الحكم المنفي جاز ان يكون بالاتصال لا على سبيل الوجود **قول** ولكن لازمة للنفي وكما قيل في محسب لغاه ان لا يوجد اليقظة بل في
 غيره لكن وجوده اهل كما لا يخفى فلهذا **قول** اي غير مستقلة بوجه فاشا. **قول** ان الامام هما بمقتضى خبر الغار على اليقظة
 الغنة يقال لزوم اي لم يفتقر فلا يدان مصاب ان يقول ولكن لازمة للنفي وقد عرفت تفصيلا على قوله عام المستقلة لازمة لقوله
 الاستفهام **قول** تفصيلا في ان ما قبلها يجب ان يكون متنيا واما قبلها لا شبا **قول** فيكون لازمة اي لا تنفخ عن الكلام بل في
 ما لم يقع الحكم بظلاله وانما يجب بل في التزم **قول** وان كانت اشارة الى ان الحكم المنطوق على الجملة لا يعلقه وهو محتمل لان
 فلا يكون اوقف على ما قبلها **قول** فيبعد النسخ اي كذا كذا. **قول** وانما وقعت بعد الكلام الخط فيكون لا يثبت ما بعد اذا وقعت بعد
 يكون منقيا ما بعد والمثالان انما يكونان بطريق اللفظ والنشر المشوش **قول** الخط في تقدير اي سوا كانت بعد المنقيا او الامانات
 او كانت لعطف الجمل على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قول** فيبعد بها المعنى اي هو في بابي صدر الجملة الاسمية والصفية
 والافانمية الطلبية غير انما لا واما بقت التصدير واما جازمة الا اذا افضل بيده ومن نحو العود والرد **قول** في قوله لا ينفذ الى طلب
 اي ايراد حرف التبيين او المما لا على ذلك لانه جاز ان يكون الخطاب على ما من التكلم وهو متروك الى جانب آخر من اوقال المتكلم
 قائم جاز ان ينفذ عنه ولم يعلم غير مورد تبيينه على اولها فيقال لا ينفذ قائم سواء كان جعلت من حيثك الى قوله عن شي
 اي من شي من الاشياء التي يعلق التكلم على الخطاب **قول** ولذا ان لا يعلق انما التبيين على عدم مفرد من شي لا يعلق على
 الى الخطاب **قول** التي لا تتبين معانيها لانها موضوعة للبيانات بالوضع العام او لخص العام بشرط استعمال في الوجود
 وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين الوجود بالاشارة **قول** لانها تستعمل او في الاستعانة والندبة بل هي حقيقة او
 حكما كالسماوي والناظم والمنجرب ووجه التعمير ان هذا البعيد يحتاج الى ارض الصدرة وذلك بقرينة الحروف والعدد ما مستفان
 في اذ اوما مستفان في اي والهمزة والرقعة في يانظر الصبح القريب والبعيد وهذا هو الذي هو القرب والهمزة
 لا يارب **قول** وكان ايراد القريب ماعدا البعيد لان العلم بذكر الازد التوسط ان الازد التوسط لا يقال اذا كان
 الازد التوسط مستحقا فلا بد ان يكون المراد من القريب في عبارة المعبر هو امد البعيد ليعمل التوسط فيه فلا يوجب لفظ
 كلمة كان لانه انما يرد بالقريب مما لا يقرب بمتصف بزيادة القرب ماعدا البعيد فان التوسط
 يرض في القريب لهذا قال فيديل فيه التوسط بخلاف اذ ايراد من القريب هو القرب التوسط بزيادة القرب لانه يرض
 في البعيد لاني القريب **قول** كذا اي يستعمل على اهل القرب من غير زيادة اي زيادة القرب لانه يرض
 مستف انما هو القرب مستف انما هو القرب بزيادة القرب لانه يرض على الاقرب المستف بزيادة القرب المستفان في الازد التوسط
 في جنبه واما مستفان القرب هو ان كان في جنبه مستفان **قول** لم يذكر مستفان في القربين المذكورين في كلام
 القوم بالنتج والاسطر اى انما يقع كلامهم ولم يجد له مستفان ثم ما ذكره في حاصل الكلام ان ان وهو عدم ذكر مستفان في البعيد
 وذكرها للقريب غير مستفان بدون نقل صحيح ووجه ما وصفت ليس بشي **قول** وكما ان القرب وهو الازد وان لم يكن في كلام
 في كلامهم وكما ان القرب هو الاقرب **قول** لعمري اربع صفات المشورة الزنن والعين والاشارة كالعين واما انما ذكر في
 والعين فاذا لم يستفان في الزنن وقلب العين المشورة حارة انما في الرضى **قول** ووجه تسميتها هو ان في جميعها انما في

اي التحقيق وصح المراد به ايضا بل النفي حتى يتبين ان كفاية في غيره بقوله قول اي حقيقة المصنوعه اى ليس المراد بالصدق ان كان
فانما يوجد فيها بعد ان يقول للمحقق بينه است كرون سخن كذا في الشرط وانما هو لفظ المصنوع لان نعمه على ما لا يفرق
والمتمسك والعرض والاستفهام والخبر وما سوى الخبر من حق ما هو مصنون له انما هو التصديق والطلب وبما يستقيم من ذلك قد نص
صدر الكلام نعمه **قال** الله المومنين ان بذبحهم سؤال عند قولهم استقر ما كان اذ خير اسوا وكان ما سبقا كما ان استقامت
او خير وانما لم يقل وانما اذ خير كما يقتضيه القائل لان ما سبقا يكون انما اذ خير لما قبل فزاد وجوب الاستفهام قوله
او خير والطاهر ان يقول انما كان او خير البنية كما تقره غير الاستفهام قوله وعلى مشجوب المقيم زيد ذكره من حيث
ليان عدم صور نعمه من باب بر كرمه ولو قال فاذن نعمه من باب الاست بر كرمه كان كذا اذ كان نعمه واذن نعمه
على العبد ومن لزوم الكفر في بيان نية الاست بر كرمه قالوا اي لانا نية قوله تصديقا لا بمايات الاقرير المعبوده فخره
فلا يكون جواب الاستفهام لان جواب الاستفهام يكون باجده نحو قوله من انكار النفي فانقره وانكار النفي اثبات
وفي الرضى انما للفقير اى للمحل على الاقرار قوله في العرف ولذا قال بعضهم لو قال بنية است بر كرمه لكان **قال** وعلى
محققه ويجاب النفي واثار بالاستفهام منها ان النفي لا يكون مستبعدا بل لا يجاب له المقصود من ذكره لا لخصاصه بل لوجوبه
للمصدق الذي اثاره ليقول وقد جاء على سبيل الشذوذ **قال** ويجاب النفي اى بجاب الكلام المنفي انه يتم وجوب
ايجاب قوله اى قد تمام اى يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو تمام نية بل لانا نحن قد تمام وقد عرفت ان قوله كقولنا
ان اى اخرج الله من اصحاب بني آدم منكم واشهدكم على انفسهم اى انفسهم الشياخ ما تلين فقات است بر كرمه قالوا اي نعم
ما تلين مؤمنين فان اخرج اقرارهم بل عين كافتون فان اخرجهم من اقرارهم فقولهم قد جاء على سبيل الشذوذ وان اخرج دخل قوله انه
قد ان على مقتضى ويجاب النفي اى الكلام المنفي انما كون تصديق الكلام السابق انما كما تقول في جوابه انما تقره ويجاب
ان منادها مقتضى ويجاب النفي على سبيل التماس وبى منها يكون تصديق الكلام السابق على الشذوذ قوله تصديق
اى الكلام الجزى وكله المراد من الاستفهام هو الكلام الاستفهامي قوله في مخالفت لما ذكره الله واطم ان الله الربي
هو كون اى يستأنم ويابن المني اذ كان المقصود انما اثبات بعد الاستفهام ونعم مقرر لما سبقا اسوا كان ما سبقا استقامت
استفهام فمناح تنقلان قطعنا فلا يجوز ان يكون مجزؤه **قوله** وهو قسم قسم المعجب وهو بر اى
وغيره بالذاتية سؤله بغيره من وزد كذا من **قوله** اقواج الله واذا قد عرفت انما لا اثبات بعد الاستفهام في بيان نية
تمام نية في الجواب والله وسمى ورثه وسمى امرى قد تمام زيد **قوله** بالصدق اى كابر الراد على الاصل واللقا والاكتم
الاس نعمه الملتصقا كباين والا بغيره منقوت لا غير **قوله** اى كقولنا جل او خير اذ ان في الجواب الجزى الذي قال قد انا كزيد
قال لم يكتم زيد نعم قوله انه زيد اولم يكتم زيد صلا لقوله الجزى وقد راسى قد راقى اولم يكتم اى اولم يكتم اى الذي يقال
لنفسه كجواب **قوله** ان التصديق فلا يكون لها اى لا يباح احم وخبر كما كانا في الحروف الشذوذ بفضل عدم العوج والتمسك
قوله ابن الزبير عن ابن عبد الله بن الزبير انه فضلاء بن شريك فقال يا ابي عبد الله انى عرفت ذلك وقيل
اليك فقال لما عرفت انى عرفت ذلك وقيل يا ابي عبد الله انى عرفت ذلك وقيل يا ابي عبد الله انى عرفت ذلك

الاستفهام

اقوال ابن الزبير ان وراكها قوله شعر من الحفيف وقوله شعري بالكسر صفة صفات الى الفاعل كذا
 الاستفهامية في محل نصب بقوله وهو اسم لبت واخره من اى لبت شعري لهذا امر حاصل وقيل
 في محل رفع على انما خبر لبت والشعر بينه الشعور وهو اسم لبت اى لبت الشعور به الا وهو شعري كقولهم
 الوجد من عشق او من قول شعري الرجل بالشعري بالفتح نحو كذا فى الصحاح وان بالكسر شدة النون بينه شعري
 للشاعر والبعث لبت شعري بل العاشق شاعر من توتيلان شاعر قال نعم الامان شاعر للعاشق قوله لبت شعري العاشق
 اى كاشك شعور به معلوم من منيد كرايهت عزب وعاشق راشفاى ليس عشقه امرى اعتبار كرهت وشع شعري
 انما فى انما فى رتبة ازسوقن وانواعه كمن شعره ووتى زمان ومعنى قوله ان اللهادين شفاى اللهاى ووصلت مبشوق قوله
 لانما انما شاعر ان ذوقه تشبیه باعتبار بعض الافراد لا كلها كما كان تشبیه عرف الايجاب باعتبار بعض عدم توفيقا فى قولنا
 متوجه لما سبق وسواء كان اسما او اجابا او نفي او معرفت مافى قوله لا تجلس بل لا تزيه ببا الا تكمية المعنى التام وقدرته
 قوله كذا من الاستعارة شدة اللطف بينه شى لا رجوع الى الازوال بل ربه فان الكون فى سياق التفضيل العبرم
 ومن الاستعارة تية قوله ولا يجوز ذلكه اسد وقوع العبد سرح انصهار بل وقوعه انما يكون من المباشرة قوله كذا
 ينم كذا من وقوع العزة فى غابة بيش قال وقتلت المصداق قوله انظر الى اى اى كاشك انظر الى زمان بعد من العاشق
 اى فى جالس الزمان بل من العاشق فانت صاحب لبت الى ان بلوى قوله اى عذبة شاعر الا ان اصعبه من العاشق هو ان عذبة شاعر
 من قول المصداق صدر راحيا وهو الهمى كان معناه الزمان فان المدة بين الايام فان لم يكن له صدر راحيا لا يصح المشي لا كلام
 ان يقال انظر شى بل من العاشق قوله انما انما العاشق يروى ان حضرت تيش كان على نصف القادو ذلك البشير على وقوتها
 صا البشير قوله اول رايه توشه توشه فى المودة الايمان والمصمم صدمت من العاشق بحسن رعبية الرنة على الاقا
 والصفى على الاحمال والحجر على الزيادة وعلقت العشى من اوله باليه والنظر الطرى والغصن والشم نخم عظيم كرهى من العاشق
 هم انه سلم من الآفات وروى الى وارث السلم اى موزة والا فانى كوخه توشه توشه ولما من الايام تمشا به المهر توشه
 تبيل وتبيل الى انما طهية تبيل اسد صفان ذى الشعر قوله طهية اى عيشه مشوشة من مثل آسبته تكهيل كيه بسوس
 برك ورت سلم عيشه همان طوكه اى موزى كره برك ورت سلم اكره بركه ورت سلم است حشوة من نيزان موزت
 وچا لك ست قوله على القدر رواية اى كرهى بنصب طهية على عمل كان المفضلة بربفها على العاشق او اهلها ذى العاشق
 والمخروف والمضى تاشا توشه المراهه يروى بوج من لم يعل من من مرضه من كانا من صينا استه ووجه الكلبية توشه
 الاى صحن خاطر من ذى الشعر وصف الطهية بهذا الالما بهذا حال توشه قوله كذا طهية مكره ام انما كرهى اى كرهى توشه
 شاكلين بس مرضى راماى كرهى توشه توشه توشه اسد قوله اما توشه اى اى نال الله تعالى منه وضع عمل ان توشه
 او ميا سلا فتوى الى نعت للرم من هدم اى صدى امران ذكلك كراهه المبالغة قوله حال كون آه عيشه ان شرعا حال
 من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وقدمت انما تستعمل شرطا وغير شرطا وزيادة وانما حقيقة حال الشرطين قوله اى
 ادوات قدر الصفات لان المذكورات ادوات شرط الا شرط قولهم توشه اى بالان ليك يا محمد لئلا يبين الا من توشه

واجب

قولہ **لا تخلی ای من ان غلیبا** قوم نے اوتو اباطرفان قولہ **ایا قیل ای قال** صلح رب العزیز بلکہ بن قابل
 اللہ تعالیٰ کا قلیل یسین ناویں ای واندہ بھیجی عن زمان قلیل کہتے زبان او بیل عنہا قولہ **من غیر فان** غیر
 انی جرم نیکیوں انانہدہ بیٹھے نہسب کردی تو از غیر جرم وگناہ قولہ **ایا ایاجلین** خصیت اسی قال ستر عندہ ہستی را شعیب
 علیہ السلام ان تعضیت ووفیک طریک الاجلین **بلا ستر** اور افسر علی النمان قولہ **من علی** الا تعدی علیہ علی الزادہ تا می سنتو
 تعضیت و اجلہ شرطا جزم ابدا بعدہ قولہ **ایا ای کلہ** فانی المدائح المذکورہ من وقوع بعد المحرم اجارہ و بعد ہذا
 قولہ **اوستے** مطلق علی لفظ انانہدہ یعنی منہ الغنہ من کتہ **تیرے** قولہ **تالی** غیر المعصوب علیہم ولا العتہ لین قیل **لانہدہ** ہم بیٹھے غیر
 لایکون من جرم ان الزادہ و کتہ غیر سے المایرہ لیسیت من اداء اتنی ای لا العصبوب ولا الضمان قولہ **غیر** المعصوب علیہم
 علیہم و لا الضمانین من الضمان و قیل الامل الکانون والشانی العاصون و لا فی الاصل ما لفظ استہمت بمعنی غیر الزادہ ضما علی
 وانہ زید الاثبات فی لان یضلین قولہ **عالی** ماسک **آج** ای قال اللہ تعالیٰ لیس سبھی مسک من جرم اوہم و من اسرارک لیک
 اسرودا کماک بسجود اوہم قولہ **ما** مسک نہہ المایرہ فی حق الیقان بیو کہ ام شیخ کو ستر از سجدہ کہ در محرم آدم آن را
 کرد امر ستر بسجودہ قولہ **لا** اسم **آج** ای اسم فان زیادہ لانی نہ القام ثلث عند العرب وقیل لا اسم قیل **لا** لفظ
 ای اسم تہ اسم قولہ **والستر** زیادہ تا می قیل **نمو** لکن **بی** علی جملہ بقیہ اسم علی قولہ **بعضون** تعضیت ای القسم علیہم
 تا کیون کہ نہ تزد علی ما علی بعضون تعضیت من الضمان و کما کتہ تاکید عام الایمان و ایضا نایر او کتہ لاقبل القسم تنبیہ علی نہ
 بقیہ تعضیت سے کمال الامتازہ بجمیت لایحتاج الی القسم قولہ **لن** ای القسم وان لم یکن فیضا حقیقہ لان منہ القسم مقصود قولہ
ع حصہ فکر حتی انما الصبح جبر من الرجز و کما یضرب الحار والیوم و سکون المراد بالکلام ولا زادہ و فیہ التاہد والاناک بالکلمۃ
 و الجبرہ انقطاع الصبح و طلوعہ بقول خبر الصبح پیشہ اذا اظلم و ظل کان نہ الا شاعریہمت فاسفا و اکافر فیقول انی انکر
 او الکافر سیر فی بری السلاک بانکہ و بالطلوع و علم لفظ جبر و مقلدہ انہ سار فیما حتی او اصحاء و کتہ و اکشف ظلت اشلی
 مات او قامت القیامت علم نہ کہ لکن لانیقہ و کما علی قولہ **فی** بری **لن** یعنی **بعضین** معصومین و جابہ ہمکہ اندانہ نفسہا
 براحوال اگر نیلند و قتی عالم سیتو نہ بقیہ نہ مذکور کہ طلوع کند صبح موت لیکن عالم شدن در ان زمان سوزند ارد قولہ
 ای بعضی آثارہ الی ان باسورہ و صفتہ مستقر و قدر متعلق بر اجارہ و الجود قولہ **تقر** الطروف فی الطوفان آہ لباکان مطوفتہ
 لفظ یستقر غیر طامرتہ یا نہ علی تشبیہ منہ فی عدم الفکاک الانظار المہضوع من الخسب لکی لا یطیک المظروف من الطوفان
 مختلفان ظرفیۃ الاقطار یا بنا لاسرہ و لکن سبیل الاقطار قلب اللمانی لان السکیم و رد الاقطار علی و فقیہ السلسع یاخذ
 اسما و لان المعصوم و من الماتہ سناہ قولہ **نہ** اللغز **سناہ** ای السناہ من انی عبارۃ ہم بان مرادہ انما محتملہ بمعقول
 فانی منہ العقول و تہرر العقول انظر الی اکثر شیہ الیقال لفظ ان کیون ای بالقرینہ و نہ تفرغ علی ما قبلہ لفظان نقول اللغز
 تقدیر کیون نظر و نبیت ہمز مقصدتہ و انہما لکن لاسناہ تفسر معقولہ لفظہ ہمز مقصدتہ معقول **یذوی** لکمال لفظ معنی
 قولہ ای نایر بیٹھے ہمز **آج** فان قیلہ لفظ معقول مقدر بل ہمز **رب** الجبر بالفعول المقدر اعلم من ان کیون بواسطہ ہمز
 بلا جبر سلا و الفرق جین ذہ التالی و التالی لانی بمنہ الاعتبار فان لمفعول المقدر فی التالی لفظا و سلا ہمز

حاشیہ

والقول الاول هو المعتبر في ما وراء ذلك في منشاء القول فان القول لازم للاعطاء قوله تعالى ما علمت لهم اذ لم يستأنفوا
ليس على ما على قوله انك لا تكسب مثالا لما يكون مفسرة للمفعل المقدر ولا بما كانا كما في قوله الما كثر اذ الواجب ما غيره
من قول وقد يعبر بها المعقول بما في خبر المعتبر في قوله لا توهم من انها تكون ففسير القول العزم استه لا ابده الاية فانها في
قولك ان اعبروا الله اعلم تقديرا اذ كثر في خبر المعتبر اعلم مذاب الاغرض والاعانة الى التمهيد الاول عند هذا في قوله
وقد يعبر في بيان الفاعلة في ذلك في الاكثر ولم يجعل الاية السابقة بيانا للفاعلة البقية لانها ليست فصلا في كونها مفسرة قوله قوله
تعالى اذ اعيننا الى ذلك الاية في حق موسى عليه السلام چون وحى فرستاد بم باسمه واورقوا موسى انخرد او وحى وحى
است ان وادعى ابن است که بچگان این مفل را بدی موسی را در تابت که در پی بند و است پس از ان الکن انوار وریا قوله
ان آفة نیا حی بان الهی موسی فی التابت تم فی الهم لا زیل فی عام الفرمون فیرج کل حولو وفکره قوله عروا وریا
امی عروا تجمل به مغنا فی تاویل المصدر کذا قبل قال للفقهاء جمعها بضمهم بوجه الصغیر الی من هنا مستوف الاصل للمفعل
الیه المشرق فی تاویل الفعل به قوله امی لوجه لفسیر الاول لبيان الموصوف والثانی لبيان معنی الالام قوله امی تفضلنا
البح فالشر جعل کلمة قد لا تحقیق کما فی قولنا فی قد بعد شد غلظ الم نقل ای به صلان علی الجوه اعمانیه خاصه کما قال فی قولنا ان الماسیه
برسان انکرا فمرا ذکره ان مثل المکون من ان الامور بان يقال امی لا یصلح الالام لوجه الصغیر وجمع کلمه قد فی التحقیق
الفعل علی ایشیه قوله فی تاویل المصدر ای بعض المصدر علی هو المشهور والمحقق انها مجرمانه حکم انصده معنی ان احکام
المصدر تجری علیها مع بقاها علی مناسبا قوله وضاحت علیهم الارض لا یعنی ملکها ان هذا سورن قوله انکرا ان تعلم القرآن
علیک الارض قوله امی بجهای مع وجه الارض وجه الاله لکنه فرامی وکذا که قوله فی شیء انما انهم اخرج الاله اذ بافتح
والسکون هم کتاب محمد الشریف الرضی علیه السلام قالوا ان ما غیر من الموصفات والمصحح انها مجرمانه احدثت دعوت عن رسول الله
عليه السلام من کلام امیر المؤمنين علیه السلام فی قوله من کلام بعض السلف من کلام الحکماء واما وجه بعض اللفظة کما فی
به ایه الاصل فکله هذا کان استدلالا باهیه شکلا قوله بقوا فی الدنيا ما الدنيا باهیه فکله ما جهت هذه الجملة فی تاویل المصدر
الذی هو مصدر خبرها وهو البقاء وخبرها باهیه امی بقی الله لهم فی الدنيا ما الدنيا واما تقدیر الاله فان تقدیر الاله ان لکن
شأن من کما سبق فی بحث بعض قوله ادان مناجاه امی او تجملنا فی معنی المفرد المذكور ان الاخرة فیهده الاله اولیست معنی
احکام بل مناد قوله وان بعد قدرت الاله ان تقدیرها فی تاویل المصدر المذكور او کما معنی ان کون الخبر باهیه الاله
ان تقدیر الاله نحو اجبى ان نه ازید فان زید هم غایب فیمشیع ان کون لیسه زمان کل خبر ما یصلح شبه الخبر فیهما
قال عروا تفصیل مصدر الکثر ونهض علی الشیء طلبه والبحث علی وجه الحروف ظاهر انما کریمه کما فی القناع وتجمل ان کون
الاصلا ابدلت الصاد خبره قوله مستوفین وهاهنا قد اسم مغل شبهه علی غیر العاقل وهاهنا مستوف تنبیه عن عرض وفتها
یعنی قوله لدانها علی احد انواع الکلام هو الکلام المستعمی کما ان الاستفهام يدل علی الکلام الاستفهامی بعبارة
اخرى بن ليعال احد انواع الکلام وهو التخصیص او التوضیح او اللوم **قال** ویز ما الفعل وعلی لولا وروا که ان تخصیص
والتامین والادالی تنزل علی الفعل وجوبا والثانية تنزل علی الجمله الاسمية التي تعقب جملتها وتسمى الجمله الاسمية جملتها لان

على استماع الجوهرة الثانية لوجودها كجوهرة الاولى وفي بعض النسخ ويلزم الفعل برفع الفعل على ان قال ويلزم والمفعول محذوف وهو
 هذه المحررات والغرض بين المتكلمين حان الفعل لازم بحركات التثنية على النسبة الاولى وعلى النسبة الثانية على العكس وعلى
 التقديرين فاقسم في هذه المحررات لا يملك من الفعل ولا تسعمل بدون قوله ويلزم فاعلان والاولى لزم المعنى المتعارف على ان
 بالشيء المتعقوب قوله ضربت زيد اني تحضين الاشارة بالامارات الى عدم دخول على التثنية قال واذا قلبت الجوهرة
 زيدا ضربت فقال الرضي باذيقه النظر بعد ما هو منصوب فيعمل بعد لا يفعل فمد بعد ما هو تسوهم شذوذ فيكون مغاير ما هو
 الجوهرة زرتني يوم الجمعة فيمنصب زرتني قوله لغنا باي اذا علمت انما تدخل الفاعل والماضى فمما دنى الماضى الى المتعقب
 فيه واذا علمت على الماضى الترتيب والظلم لان التخصيص انما يتبع الترتيب وانه لا يتبعه الا انما يتبعه حتى يتصل بالمتكلم كما في قوله
 الماضى يوم الجمعة فيمنصب على مثل اذات وفي الفتح دنة الماضى تيمم بغيره في بيان كرون في الترتيب من زرتني كرون والظلم
 لمست كرون وفيه السعالي كلها لازمة للفعل على انما فان كان المطلب اشرف منه بجزء الا فترتج ولوم قوله يعني ان
 الا انه طلب بحث وانعاج وسع ذلك المخرج عن الترتيب ولوم على ان كان المعنى طيبا ان يتولد قبل الطلب منه ثم يكون طلبا
 من غير تخصيص والترتيب بل يتاويل فيكون المراد قوله الا انها تستعمل اذ في نفسه لكن منع الترتيب المطلق من ان يتبعه
 ما حدث على الماضى لان المطلق منه الاشارة عليه بالمعنى الثاني لا بالمتعلق كما مر ولذا اشار بالمكنى في الفتح جرت امير
 والفتحة بضم قوله لا يتبع في هذا الصنيع لان المشي لا يمكن ان يشي وانما فيمكن ذلك بخلافه بل اشقت عليه في قوله على فعل مثل انما
 مثل الفعل اذ انما في الزمان الماضي فان الفرض الذي فات من المطلب يمكن ان يتركه ويزاد في المستقبل فيكون
 حاله في الزمان الماضي كما في قوله في الزمان المستقبل قال حرف الترتيب معناه الى الترتيب والتعريف ان جملة ما فيها انما
 لا يشخص بهما للزم من قال انما ليست للتوقع في الماضي ومنه في ترتيب الترتيب فانما هذه المشقة اذا كان
 حرفا قوله فاذا حدثت آه اشار الى ان لا يدخل فعل الطلب شرط في الماضى ان يكون شتبا متصرفا لان غير المتصرف ليست
 المعنى حتى يرتب الاحكال ولغزارة او انما المجرور في المشقة وبعده في الترتيب الاطلاقات قوله الى هذا المعنى هي حتى يتحقق في الماضي
 القريب من الاحكال قوله توفع المطلب قبل ان يجر فلا يرد في الترتيب بانها ليس المتوق في الماضي لان المعنى الثاني في
 قوله وانما هي واقفاني الزمان الماضي القريب من الاحكال قوله قد قامت العمولة التي ملكت اوجرت اولها من انما
 هو ان وقتها اوقات اجماعا على الصلوة بطل القيام لهذا المعنى كما في الامر قوله وقد يكون انما الى ان هذا المعنى الثاني
 ولذا ذكره الخليل قوله ورتب بنفسه على حرف يدل على الترتيب والتاخير كما في سون قوله ان انما توفع بعد توفع في الميزان
 يكون الا حادة فلا تجز عليه فاذا كذب به انما كذب من الكذب النجى الكاذب وكسر الال وكسر الكاف وسكون الال خلاف الواقع
 او لا تغاير الصلوة بالكسر المعنى او الفتح وهو الكسر طابق الواقع او لا تغاير الاصل ان يرتب القول بما قوله قد
 قلبت وجبات آتت ووجبات جنة او ما هو طاعة المولى في قوله الى تلبية ابراهيم وسبب الكسرة قال الخليل انما انما هي
 على الاحكام وقرب عن الى عبادته فيقال لهما همة قوله على الال سببه اشار الى عتبه التمام لا اشار الى الال الصلوة قوله
 الا ان الال انما اشار الى ان قوله كذب على معناه عمده بديل قوله والتمرة اعلم لغزارة في معنى الاستغناء من هذا المعنى

ولهذا ذكره الشنبري وقال لا بد ذكره في ذيل قوله قول زيد امرت كما يشير اليه قوله لا عرفت قول ابن الاستقمة المقرب والمقرب
 جميعا اي هجري على جنس بني آدم قبل زمان تريب طائفة من الزمن المتصلة بين فيه شيئا ذكره اقول فان رات ابي بكر
 بن خلفا في خبر ما ذكرت عمود الخ البدر الزمان والنزل الذي يعودون اليه ابدوا في ايامهم المملوك وسكون ايامهم بخلاف
 ويحسب جراكه انما يراه است والباق في بعضه في وحشت باسما المملوك وتخفيف الوزن بسبب الميل اي بالثمننا كيد حشا او
 بتشييد الوزن بسبب الاشتقاق من جنس حشا والالف بكسر المعزة وسكون اللام المحبة واغيب العاصب والمعاقبة الاشد
 بالعتق والتشييد لسكون والذ اهل الغافل من الذبول يعني اكره ينظر في كل فعل راد وخبره وبادسكند بل عمود العيني وقته
 راك ورجع الا بالذي لم يكن بسويدي اري وودوني كما باو الفصح واشت وودست ووركون واكره واكره في ميل فعل راد وخبره
 خود سلمي سيد خود وازان با سالون ورماليند ازوي غافست قوله بالحي كالي وهو مصدر بسبب المحراب كما هي من الكلام
 والمراد الارض التي فيها الكواكب قال والوزن وهم تعرفوا معنى الاعتية بسبب الشمول لا الامة بسبب اصطلاح غيبه اي ان
 استعماله في مواضع استعماله من استعماله في مواضع استعماله كما ذكره في مواضع استعماله في مواضع استعماله في مواضع استعماله
 خاص وليس كالبال ايضا خاص فمنه كما التقريفة الانبات وسناد دخول الفاء والواو او غم عليها دون العزة فلا بد
 ترك الظاهر وحل الامة على الاعميين وجيلين شي قوله اي العرفن فيما باعتبار الحزب وما كان المعراشة القرب ان العزة
 في قوله والوزن وهم تعرفوا من استعماله في مواضع استعماله في مواضع استعماله في مواضع استعماله في مواضع استعماله
 الشمول استفاد من العموم هو الشمول باعتبار الاستعمال لا الشمول باعتبار المراد وان كان سواد العزة كثر من واوله في الامة
 فبح ذكره الغافل الكواكب من ان المعنى اي معنى قولها اي العرفن فيما ان العرفن في الكواكب انما هي كل جوية ونفسا
 فيها كواكب فانها لا تدخل الا على بعض اهل على امر فلا تعرفن الا في ذلك البعض ليس شي قوله اي العرفن يعني ان تعرفنا
 تتميز عن السبب والمعنى اعم تعرفنا ومعنى الاشارة العرفن فيما لا تعرفنا في شيء قوله باعتبار استعمالها اي ان باعتبار الذات
 فانما لا تعرفن في العزة من حيث الذات قوله بخلاف بل زيد امرت فاذا لا يجوز ادخال بل على الاسم لوجود الفصل وقوله لا تعرفن
 اشارة الى ذلك حيث قال فيما سبق انما بخلاف بل لا تدخل على اسمية خبرها فصل قوله باعتبار العزة اي العزة قد تكون اشارة
 وهو اسم الاشارة اما اللوم فالمعزج لا يشي وانما للتكذيب فالمعزج لا يكون او لم يكن قوله بالتحقيقه اذ لا يشي للاستعمال
 القرب الذي هو معلوم قوله غير مستحسن ليكون مستقيم ومنه قوله ثم انظر ان يكون انما كالمعزج او كالمعزج قوله في الكلام
 ليكون معلومنا فلانما يقال معرفة زيد بسبب شيئا كزيد ضربه وهو نحوك ولا يزال بل قد سار زيد ابائنه المذكورة في العزة
 قوله بجمل العزة معاودة لام التسليم ولا يصح جعل بل معاودة ناطق بل زيد هكذا ام عمرو وان وقوع المفرد بعد بل لعل
 وام المتصلة فطلب تعيين اسم الامر من العلم شيئا اصل الحكم في الالفاظ المتصلة بعد مصدر ان التصديق بنفس الحكم
 بل ليس الاطلب التصدقين فيها بدافع قوله لام المتصلة اي العزة قد يستعمل مع تقدم المعادل لام المتصلة بخلافه
 قوله ووقع جواب دخل مقدر ان بل هيما يتصل بالاستعمال بالعامل بام قال اقم اذا وقع آه اشارة الى انما اشدت معنى
 قوله تعالى اقم اذا وقع اقمتم به وقوله ان كان على عين من ربه وقوله تعالى او من كان قريبا مما يحاسبه وجعلنا له ابيشي في التام

كمن شهد في الظلمات قد خول العاطف عطف على السابق عند المهور وعلم قدر عند الترخي تقدير الاول اذا جوت العذر وقع
ثم اذا وقع اتمتم به وقد يترشا في مكان مؤمننا كمن كان فاسقا لم يكن على شيه كمن ليس كك على حذوت الخبز وكذا التقدير الثاني
قوله بادخال العزة على ثم والثاوي ان العزة في الاصل واقتة ليد العاطف ثم تقدمت به عند المهور الترخي خالف
في ذلك فزعم العزة في تلك المواضع واقعة في حكمها الاصل وان المحطوط عليه بقدرهنا وبين العاطف في قول التقدير
في اقسامه ومكثرا سيره **قوله** لكونها متعلق بجميع ما ذكره صحا لكون العزة لا بالآخر منها فقط **قال** حروف اشتراط في اقسام
الشرط الوهم المشتمل في الاصطلاح التليق حصول مضمون جملة بحصول خرف المروف والاداء على التعلق **قال** المصدر
فما عمل ما قبله فيما ليد والبالغ للما تملخ غيره المروف الاعلى فعل غير صريح سوى لام والواجز واولها ما قبل
المصدر واوله فلان اجبا للغير بحيث كانتا من اجزاء الفعل ولها المروف التي تضمنت معنى الشرط وكثيره كشي وكلما وقع **قال**
فان التقابل ان خلت على الماضي المراد التقابل لشرط الخبز وايضا الاداء هنا بيان معاني هذه المروف بحسب قول من ان
الاستقبال ينقص ليقولنا ان الشرطي ان لم ينفذ كذا لم ينفذ ان شرطه واجب ان المعنى ان الشرطي ان لم ينفذ كذا لم ينفذ
لغير الراكب المعنى في اكثر المس **قوله** ومعناه ان يخصصه لم يقبل ولو بالماضي **قوله** المعنى انما هو معنى
المثال الذي هو الماضي بعينه المثال الاول الذي هو المضارع لم يصح قوله فان الاستقبال **قوله** قد تستعمل اي لو في
الستقبل بحرفه لعل ولا بد من كونها غير حرة مشبهة وان عجزت اي الحرف مشبهة كما يكون المراد من عجزت عن
معنى الاحجاب شافقت ودرشوق آوردن **قوله** وهذا لازم معناه الخ ام هذا المعنى ان معنى المرفوع المضاف الى المضاف اليه
حروف الشرط مرفوع التعليل فالظن ايضا كما يريده التبعين الكمال من الشرط فان الشرط المضاف اليه المرفوع بمعنى تعليل
مضمون الجواب جعل مضمون الشرط على اقله **قوله** فانها مرفوعة لانها شرطية ومعنى الشرط امر في ارضها
في المرفوع شرح الفتح ما قالوا **قوله** مرفوعة اي في الماضي اي حصول المرفوع في الماضي يكون مقدر او مفروض في كل الامر
المقدر سواء المقدم والمؤخر فهو للثاني **قوله** كان متقديا اذ لو كان ماصلا فيلما مقدر عليه وهذا انما على الحرف وما ينسب
ان المقدر ليشمل المرجو والمقدوم فاصطلاح المنطقين **قوله** يلزم اي يلزم الاجل التقابل على مفروض متعارف على
والمعروف بالفتح **قوله** فقد علقته اذ المعنى المطابق للتعليل مضمون لا تتقاول الاخرين والاشياء تتقاول المراد
ولما كان كلالا اشفاين مطو بالماضي فيمكن تعليل المضمون بالمفروض مقدر او مفروض لانه في كل اجلا فاده
قاده ان الاول اشفاين الثاني لا اشفاين الاول فمضمون الماهل المقصود من المعنى المطابق تقابلهما على ذلك **قوله** يلزم اشفاينها
الخ اي يلزم كون اشفاينها الاكرا سببا لتقاول المعنى وذلك لما عرفت من تعليل المتبني معنى لو ما يكون على وجه التقابل
زعم الحكم وادعاءه ولا استكان اشفاين المرفوع عليه سبب لزوم اشفاين المرفوع من قول في علم اشفاينها الا ان المتبني معنى
المرفوع سببته بحسب اعتقاد المتكلم وادعاءه سواء طابق الواقع لولا ولا يخفى ان الزعم من ان يكون سبب اشفاينها وادعاءه
وعدم من ان يكون مطابقا للواقع لولا فلا يرد ما ذكره الفاضل الطوسي من التوافق بسبب اشفاينها لكان اولها علم
الا ولوية في ظاهر **قوله** في زعم متعلق لغيره سببا اشفاينها الى اذ لا يلزم كون الثاني سببا في نفس الامر **قوله** وقد تستعمل آه

١٠١

اشارة الى ان معنى بيانى له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قوله ان تعامل فيه تبادر معنى التعليل المحصور والملاحى بقا
والجواب ما ذهب اليه المشهور من اختاره القاضى في تفسيره ان موضوع المقدر المشترك هو التعليل في الماشية اكل الحقيقة هو المجاز تبادر
فروضه لكثرة استعماله لانا في ذلك كما قالوا في الوجود **قوله** من اشتقاؤه متعلق باللزوم فيكون لوله اللزوم من الاشتقاؤه فيقول
باللزوم المتعارف بانتهاء الملازم على انتفاء الملازم فلهذا الاحتجاج بالاشتقاق التامى ولا يجوز اشتقاق المقدم **قوله** فيما ارادوا
في السطر الاضمين انه غير الصدق بالاختلاف بل الى الالمير **قوله** بعض الامور **قوله** يعلم من ذلك ان اشتقاؤه الفساده نظامه
الذى هو الملازم لان انتفاء الملازم يستلزم انتفاء الملازم **قوله** ومن هذا الاستعمال هو استعمال او توجه المعصيان لولا انتفاء الملازم
لاستقواء الثاني فان قيل لولا كان فيما الله الالته نفسه ما اذا اتقى الفساده متبقى التعريف واعتقدان لولا انتفاء الملازم
الثاني **قوله** وحطاه هو يشبهه البطارح التعليلية من غير الملازم بل على ان الاموال الذى هو مقدمه هو ان يكون الانتقاؤه في انتقاؤه الاول
فان احتمد على تقديره معناه المشهور الملازم او سبب الجزاء الملازم والى ان ملازم من انتقاؤه الملازم ولا يتم انتقاؤه سبب
السبب الملازم فذلك هو عدم كالمسبب **قوله** انتفاء الملازم فالتباين بينهما الملازم لان الملازم الاظم مساو وعكس القدر المستقيم
انتقاؤه الملازم وكل انتقاؤه سبب قائم انتقاؤه السبب ايضا لان مساو وانتقاؤه الاظم يوجب انتقاؤه ان من عكس وانتقاؤه
احد المتساويين يوجب انتقاؤه الاخر ويجوز ان يكون شيئا واحدا مختلفا كالشمس والنهار لا اشراق فانتقاؤه السبب يوجب انتقاؤه
بجملته انتقاؤه السبب **قوله** بانتهاء الملازم الى انتباؤه الملازم الذى هو انتقاؤه الملازم الذى هو انتقاؤه الملازم
تعد به محمول **قوله** وان المعنى المشهور بالمعلم ميران المعنى المشهور من الاستدلال بان سببته احده **قوله** معلوم كون الملازم
معلوم علم من قول الحارث والتعليل حصول حصول الجزاء حصول حصوله من شرطه فضا **قوله** فالتباين هو الذي هو سبب
معلوم والاخر محمول وهما ليس كس **قوله** القصد على حسنة المخاطب حتى الى اعلام فان مخاطب من منصوب على المنقولية
او معنى لاجل حسنة الغائب المعلوم فان مخاطب من فروع على الفاعلية **قوله** القصد على قصد بل بيان ان تراشى وهو الاكرام
في قوله لولا انى لا كمنك **قوله** فيرط اى لولا كمنى بالبعد القصدية عن اى اجموع بينك الاستدلال والارتباط **قوله** انما هو
المتقيضين فيعدل هذا الرطب على رطب باقرب المتقيضين منه بالبطر الاوى فيعدل على تارة على كل تقدير لادارة
بين المتقيضين **قوله** البيان استراخ من قبيل الضميمة المصدر الى المعنى والبيان انما هو وجود الاكرام في المثال المذكور
فان الالبانة التى هي الوردية متقيضين فيبتم اكرامه في مقابله الالبانة التى هي البعد المتقيضين فاذا كانت الالبانة الالتم
لا كرام فكيف لم يكن الاكرام من متحقق الاكرام في مقابله الاكرام بالبطر الاوى **قوله** ولما كان الفعل
الشرط والجزاء اذ انا جزاء ان افعة يكون سمية وجزاء او فعل مجزوم بل مواضع في اوله لام مفصولة عنه فما قيل
الا اذا وقعت اوع ما في خبرها صلة نحو ما فى الذى لوضحة شكلى او طال السنه وكذا لو كان فى الارض من شجرة افعالى
الما **قوله** ما عرفت وهو سبب الومحشى الى وقوع الاسمية جواب لوى قوله ولو اكرم استوا القوا المشوية من عند سبب **قوله**
انتم كذا في المنع الذى ارادنا بالاصواب استعاط انتم كذا يدل عليه **قوله** ولما انتقم لى من سؤال نظيره ان لا يصح ان يقع
انتم دعا على الفعل الجزاء لان علمه هو المستتر في المنع الذى في تلكون فاعل له قوله ثم تايده القرية الجواب ان قوله

انتم تكان في الاصل غير من غير انما تكان الفعل صارت لك الضمير المستتر بارزاً مستقلاً اي الماخذ الفعل وهو متعلقان بدون
 فاعله الذي هو الضمير المستتر في صارت لك الضمير المستتر بارزاً مستقلاً لعدم تيار اليتير فيه وتيسل به ورجح البعض على ان لا يكون
 الواو فاعلاً بل طارئة واللا ان كان افعال ضمير بارزاً مستقلاً استترا وعنده من الفعل صارت لك الضمير البارز المتصل ضمير
 بارزاً مستقلاً قوله مستتر الصواب استقالاته الكون هو الاصل قول لا تخش والمازني فانها قالوا الواو حرف والفاعل مترو
 واستقالاته الكون لغزاً قوله وليس كغيره اي ليس تخفى الآية تأكيد الضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تعلق انتم على ما ذكر
 اليه بعض تقليد المتصرف قوله لان حذف الفعل والفاعل انتم وقع سؤال اقرره انه لما حذف الفعل فلم يخدم الفاعل
 ايضا فاجاب بان حذف الفعل والفاعل بعد فاعله ليل يدل على ان انتم فاعل الفعل المرزوف لا تأكيد له قال يا بلع لانه اذا
 احذف الفعل بعد فاعله ليل يكون لفاعل والفاعل لا يكون الا مفعولاً وان يكون يا بلع حتى تجعل العبداني تاويل المفعول
 اي بصيغة الفعل اشارت الي ان اللوا بالطلقت صيغة الفعل مطلقاً لا صيغة الماصح يا صيغة الطلقت بخصوصه قوله اي
 في موضع ياتي ان يقع فيه منطلق وانما في قوله موضع منطلق بقوله اي في موضع ياتي ان يقع فيه من موضع من مبادر اقره بخانه
 يظهر من كلام المص ان كان الموضوع في الاصل موضع فترك منطلق الموضع الطلقت مع انه لا بد ان يقال لو انك اطلقت بالنظر الي
 قاعدة العرب وهي انه اذا حرف الفعل بالمفسر لا بد من ايراد المفسر به فلا يصح ان يقال لو انك اطلقت بالنظر اليك التامه قوله
 اسم الفاعل اي ليكون فاعل الفعل المذكور الواقع خبر لان كالعوض من لفظ الفعل المحدث قوله فهو عوض عن اسمي التبعين
 والشرية الذي في ان عوض منه اي عن شرب والفعل الواقع خبر عوض عن الفعل المقدر لفظاً فليس شيئاً منها عوضاً حقيقة عن الفعل
 المقدر بل كالعوض لان العوض الحقيقي هو ان يكون عوضاً من شيء من حيث اللفظ والمعنى معاً قوله وهذا اذا كان الخبر متصلاً
 انتم اي كون الفعل موقع الخبر المفعول فاصح ان الخبر مشتقاً كالمنطلق لانح يكن مشتقاً من الفعل بل مصدره الخبر وموضع
 بل الفعل موضع فان مصدره منطلق هو الاطلاق وليست مشتقاً من الطلقت فهو موضع منطلق قوله جاراً اسمي بلع فاعله
 ج اذا وجد موقع الاسم الجار خبراً قوله اي في ايدل زمان الكلام اشار بذلك ارفع خبر من اور في الخبر اسمي التبعين
 لان شرطه في ان يكون ثبوت زمانها كما تولى لك وتفسير اللفظ ظاهر وهو ان اول طرف زمان ضمينة الى الكلام واجيب عن اسمي التبعين
 بانظر تقدمه بضمير الدخول ولا يتير في الدخول ان يكون المكان بما لا يحل بالبعد وملت من الالمنة المعنوية على اسمهم
 قوله واخره من توسط اى اوره لا يتار عن فاما ان يعمل الاقراره مقصوراً عليه لانه وان كان في الذكر قد قاموه
 القدره متأخر فيكون قوله على الشرط اقراره من تقدم الشرط وانما ان يعمل الاقراره من جميع صور التوسط لكونه ذكر قوله على الشرط
 لان الكلام فيه وتوسط الاحتمالين ارسله الشرح على الاقراره قوله اي لازم القسم او ذهل الضمير للقسم بعينه لفظاً بماية بجزء اللفظ
 لان لازم الشك فيهما الى اعتبار تكان لازم الكلام الجزاء قال وكان اجواب القسم مطلقاً اي لفظاً فقط لما عرفت من لزوم
 علامتها جاب القسم في لفظاً وعددها رواه الشرط في لفظاً قوله لانه لازم ان يكون مجزواً وغير مجزوم لان الشرط اذا كان عاماً
 وان لم يجب كون الجزاء مجزواً بل يجوز ان يكون مجزوماً كلفي في التمدور المذكور بجزائه لانه على تقدير العمل بالجزاء لازم كونه مجزوماً وهو
 فلهذا يلزم اجزوم على تقديره قاصراً وقابل الضمير الصورة وان لم يكن واجباً الا انه لو كان كاشعاً قوله كان اجزوم

الاجزوم

النون اولى والاولى بمنزلة الواجب قوله ولشروطه فهو واجب للشروط ايضا لكن الجواب بشرطه وبالشروط لان الكراهه له شرط
 باتيانها قال او ان لم تاتي اى والله ان لم تاتي ما بشرطه لكان ما نيا من شرطه لان لم تقبل معنى المضارع الى الماضي قوله لى
 التقديم غير الشرط قوله غير عطف على الشرط اعلى التقديم فان غير التقديم الشرط اعنى تاخيرها لا يتقدم التوسط ويجب ان يكون ذلك
 بالطلب الجزاعنى المبدأ قبل النواضع اوبعد بالنص عليه فى الرضى وشرح التسهيل قال جازان لغير التسم وان لم يشرط بان
 لم يعمل الشرط وحده ان الضمير فيه لغيره ولفى الالة ثم او للشرط على التبيين واعتبار كل منهما موجب الفاعل والاوز العكس ويحتمل
 ان يكون الضمير لغيره لاخذ الالة على التبيين والعصية يبنى الى الاخر فيكون المعنى جازان لغيره جازان لى الاخر صريح مخرج الجواب
 فيه وسنه اعتبار كل منهما ان يجعل المذكور بعد جازان بالبرماتية واجب رعاية فى جازان وسنه الفاعل ان لا يجعل المذكور بعد جازان بالبرماتية
 يجب رعاية فيه في جوابه سواء جعل في آخره الكلام جازان او الا ان الاعتبار والاعاوانا بعد القياس المذكور بعد بالامطالع قال
 ان لغيره جازان على الضمير لزم عدم الجزم وحمل نون التأكيد اذ اكان مضارعاً مشتبهاً قوله فعله المعنى جازان لغيره جازان لى
 ولفى الشرط وان لم يشرط التسم ولفى الشرط قوله فيكون الخ وذلك لان ذكر التقديم الشرط مقدم على ذكر التقديم غير الشرط
 التسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط فى اللف وفى المثال قدم غير الشرط على التسم واعتبر الشرط بقرينة جزم الكسب فلو لم يشرط التسم
 قبل التيبك بالياء لكان الشرط على غير ترتيبه قوله المعنى الثاني فهو جازان لغيره جازان لى المعنى جازان لى التسم الشرط
 قوله جازان لى اعتباره وعدم اعتباره وقوله على ترتيب اللف لما مر من كون الاول من خال الثاني اللف قوله على غير ان التقديم
 الشرط مقدم على تقديم غيره وفى المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الخ فيكون الكسب المذكور ثانياً مثلاً لا اعتبار الشرط المذكور
 ثانياً فى اللف ولا تيبك المقدر ثالثاً مثلاً لا اعتبار المذكور ثالثاً قوله على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار التسم
 المثال لك بقرينة جزم لك قوله فى الشرط ليطابق الشرط والجواب المعنوى فى عدم عطفه فيما ذكره الشرط اى المعنى على
 تقديم التقديم الشرط كما فى المثال المذكور قوله هو باعتبارهما لان التقديم الشرط جازان لى اعتبار التسم من هذا المعنى وقد اختلف
 المشمل قوله على ترتيب اللف لكون ان التيبك الاول من المثال مثلاً لا التقديم الشرط الاول من اللف ولا تيبك المذكور
 ثانياً فيه مثال لا اعتبار التسم المذكور ثانياً فى اللف والك المقدر ثالثاً مثلاً لا اعتبار المذكور ثالثاً قوله جازان لى اعتبار التقديم
 كونه على ترتيب اللف لان غير المثال مشتمل على مثال التقديم الشرط وهو اى الشرط مقدم فى المشمل والمراد بالاعتبار الاول
 والثانى مهنا هو الاول والثانى الفذين فى قوله على المعنى انما فى الخ قوله وباعتبار الثاني اى الشرط بالاعتبار الثاني
 وهو اعتبار جازان الشرط على غير ترتيبه لان المثال الثانى مشتمل على الشرط واعتبار التسم مع ان فى الامتثال
 المثال كذا اعتبار الشرط مقدم على التسم لانهما شرطه لى المثال قوله لى المعنى الثانى اعتبار الشرط مقدم على
 التسم والمثال مثال لا اعتبار الشرط قوله اختلافاً بين اعتباريه اى بين اعتبار اى التقديم وواجب وقوع الاختلاف
 لما مر ان الشرط على المعنى الثانى فى المثال باعتبار التقديم على غير الترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفى المثال الثانى جازان
 بتقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه قوله خلاف المعنى الاول
 اذ المثال الاول بشرطه غير ترتيب اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثانى بشرطه المعنى الاول فى حاله ان

المعنى الاول رجحان على الثاني لمكان كونه المشتر على ترتيب اللفظ بالاعتبارين على سبيل الاتصاف وفي المعنى الثاني على ترتيب
والاخرية فيها المشتر على ترتيب اللفظ بالاعتبارين قوله لفظي تقويم لثاني على الاول لان المثال الثاني مثال لتقسيم شرط
واعبارا لفظي للمعنيين في المشمل على المعنى الاول بجملة المثال الاول فانه مثال التقدير غير الشرط والآخر التقسيم المخرجين في المثال
قوله لفظي لان المثال الثاني المشتر على ترتيب اللفظ والمثال الاول ليس المشتر على ترتيب اللفظ قوله لفظي يكون المشتر
في مثال الثاني على ترتيب لفظي لفظي على المثال الاول لان المشتر على ترتيب اللفظ غير ترتيب اللفظ قوله اتصال المثال
بالمشمل لا يعني ان ترتيب المثال الثاني على الاول كما يقضي به عايات كون المشتر على ترتيب اللفظ فيحصل كل من المثالين بالمشمل لزم على التقدير
بما هو كون المثال الاول اتصالا بالمشمل لوجود قوله وان لم يكن التقسيم والغير الشرط والاصل اتصال المثال بالمشمل لزم على التقدير
رعاية الاتصال لربما احتيا شال تقديم الاول قوله على تقدير الخ وما اذا ذكرت مثلا لكن من اللغويين يجب بيان يقال اذا
توسطا التقسيم بتقديم الشرط عليه جازان يعتبر التقدير يعني تخوان آتيني والعد لا يتكبد وكذلك ان توسط تقديم غير جوازنا والعدن
ماتى انما يحصل اتصال مثال بالمشمل في تمامه قوله حيث متايبهما حال من المشتر مما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انها
مثال لجميع اللغويين كان الاتصال حاصل بينهما قوله كما لفظ لا اشار بان ان المراد من التقدير ان كان معناه يصدرى كون
المراد من اللفظ هو اللفظ الذي معناه المصدر واذا كان المراد من التقدير هو المصدر الذي هو مفعول كما امر اللفظ هو اللفظ
او لا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدر ان يكون اللفظ المعنى لللفظ لانه صحت اخرج قوله كلفظ قيد للفظ
بذلك لان المقدر لا يكون الا في المصدر قوله في اشطاه اذا كان حكمه حكم القسم للمفرد في اول الكلام فلهذا قوله وكان
المخرج صحت على ارضه ان كان الجواب للقسم قوله لفظي اخرج الجواب الذي اخرج المونون المنان فغير من باي علم لا يربط
سهم والخرج المنان فون مع اخرهم فلهذا انا قالوا لئن اخرجتم لخرجن قوله الذي لانه اكثر احتمال ان اللفظ في تحت
لما اخوان من تبتى الكرتك بالخرج اكثر من ان يخرجني فاكرت قوله اطلعتم جميع احتمال الخ في انكم لم تكون فداصل شيئا
مما حرم او ياكلس فمخرج يخرج عنه ماسا وفيه الاجتهاد قوله انما قالوا لئن اخرجتم لخرجن قوله انما قالوا لئن اخرجتم لخرجن
قوله الفاء وصفت الفاعل من الامة الجزائية انما يكون في ضرورة قوله او اجملة في الذين ويكون كلمة قوله في
باجله الحكم الشرط ان يكون محل معلوما للخطاب بالقرآن والاعمال قوله في الذين كما اذا اجتهاد بقوله كما زيد وعلم الخ
بمجي الخ قوله نحو ما اوافق كما بالواحدة في اوائل الكتب لقولهم ما بعد فلهذا قوله فاقولتم ما الذين الخ يعني
ليس ان جماعتهم اذ قوبب انما يرفع بيت يعني سهل است ايسوى باطل حين تابع يسود ان جماعت آيات تتشابه
قوله يكون الكلام على ظاهره معنى وهو مقصود منه قوله لئن اى سهل عن الحق قوله انكم لم تكون فداصل شيئا
انما يكون مشروطا بشرطه ان الاول كون لزم الفاعل في جوارها والثاني بسببية الاول للثاني قوله لزم الفاعل
لا يجوز ان يكون عاطفة او لا يصح ان على اية او لا لانه قد يرد ما هي بسببية فيعدل على كونها للشرط وانما قال لزم
الفاعل في الفعل الفاعل لان الفعل لا يدل على نفسه معنى الشرط لانه ان يكون لاجز قوله انكم لم تكون فداصل شيئا
فيكون اذا اولى حقيقة فانه قوله في سببية الاول قوله لزم الفاعل في جوارها والثاني بسببية الاول للثاني قوله لزم الفاعل

والمشتر على ترتيب اللفظ

وكونه فخلا عما على طريقه واحدة في جميع المواضع متعلق الضرب المستقر قوله الشرط وذلك التقوية لا الترتيب نحو قوله
 الشرط والجزء واحد فنحل الشرط قوله الواو اشارة الى المسامحة التي في العبارة وهي شبهة من اضافة الفاء والواو الى قوله
 فبما شارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فرفع ويركان الآية
 وقد يفصل بجملة العار اذا فصل بين الجملتين الدعاء معمول اما نحو اما الميم رحمتك فلا صفة عن كذا الميمول جوابها نحو انما
 رحمتك السد فاضرب كذا في شرح التسهيل قال مما في خير باد هو الجزاء الذي هو مضموم في لفظة كلم سواء كان مفعلة او مفعولاً
 العوض كالشرط الذي هو المازوم في جميع الكلام يحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزء او المثلان
 من قولنا اما زيد فيذهب ملزوم الذباب لزيد لينيب لزمه لوجود شيء في الدنيا واذا اتمنا زيدا مقامه انا وذلك قوله
 لا في اللفظ وايضا خبر بالان بعد حذف الفعل لا يمكن التوفيق الا باعتبار قران الفاعل ما في خبره فاذا نفع ما قيل
 لا يجوز التوفيق بحرف وما في خبره مطلقا ما لم يكن في خبره الفاعل على الوجه الاول قوله مطلقا فان الجزاء لا يجوز
 لان المفعول لا مقدم على الفاعل ولذا جعل معمول الشرط المفعول في خبره قوله لعل سبيد يديه الخ اي حكمه بالخاصية
 تقديمه ما يتبعه تقديمه ليجعل الفوائد المذكورة من شرح الكلام كحرف الشرط وقيام ما هو المازوم حقيقة في لفظة الكلام مقام
 المازوم الادعائي ويستغنى فيه واجب الحد بشئ اخر وعدم اولى حرف الشرط مع حرف الجزاء وقوله مطلقا هو ما كان
 مانع اخر مانع الذي هو الفاعل او الالفظة اللاحقة قوله علام مطلقا جعل مطلقا صفة مصدره مخدوم على الكفول
 يجعل طرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للقبالة بينه وبين التفصيل الذي فانه فرق بين جزاء التقدير وثناءه قوله مما لم يكن
 مشروعا اسم لما يعقل سوى الزمان ويكون تامة وفاعلا لما ضمير المستر المرجع اليه وهو من شئ بيان لبيان زيادة التقدير
 كما في قوله تعالى وما لمتنا به من آية وجعلنا زادة على قول الانفاس او مستقر اقية باعتبار المآل وهم قوله
 مما لم يكن من حتى نقوله يوم اجتمع طرف للانطلاق فهما متبدا المتصغر بمعنى الشرط وخيول الشرط ووجهه والحواس
 ووجهه ووجهها على اختلاف القول ويكون تامة بمعنى يوجد فاعله ضمير مرجع اليه كما قوله من شئ بيان لبيان الزيادة
 زيادة البيان والتعظيم لان من زيادة وتسمى فاعله يمكن الانسراح يبقى المبتدأ الماعا كذا ولقد روي العابد العا كذا مع الاستغناء
 عند الكلف وقيل مما خبره على انه ناقصة وشئ اسم من ائمة وقيل اصله ان يكون في الدنيا شئ مخدوم الشرط
 وزيدت ما وانعت النون تحت حمزة دون الشرط لانه لا يتسبب الاطراف التي تتصلب بالمتناسخ بكثرة الاستعمال
 في معنى التركيب المذكور في قوله في من يدين بانطلق يوم لم يبق في قوله او الفاعل في قوله روع على قول ان صحتها انما
 الكافي وايدال المازوم لانه ان الاسم لا يصير فاعلا للمبتدأ كذا قالوا قوله الكليم فانه يوم ذكر المصطفون في قوله
 عليه سب بدون سب قوله يوم اجتمع على ان يوم اجتمع طرف الشرط وحيد مع اطلاق الاطلاق قوله حوازل التقدير القديم
 ما في خبره كما هو من سب يديه لان الوضوح عند الميم هو الشرط به مقدم على الفاعل قوله والقائل المازوم وهو الفاعل حوازل
 الحاشية في سب يديه المبرور يحصل ان يكون سب يديه من ان ما في خبره الميمون سب يديه الما والفا حوازل مطلقا وكذا في قوله
 يومها الميمون انما في خبره الميمون الشرط وايضا حوازل مطلقا حوازل الميمون انما في خبره الميمون حوازل مطلقا حوازل الميمون

الاول

بان کلان تاخیر خبره للتقدیر ای تقدیر علیها کما سببه بقوله بل انضم البیاض الخ اوله ان کبر الخفة والنون المشرقة علی
 فیما قبل ان قوله وبذا القائل اسے المازذانیة حزین الالمیوز ووراد الفارح اخر یمن ان کیوں ورا الفارح الخ آخر
 فیه ان لا یكون الا لذلك المثبت الذات کلوده ما دل فیه ذات الثالثه العینا مع قطع النظر عن الفاء
 قوله لم یعمل ای هذا القائل لا اذ اذ سبب علی الاشیاء الدلیلی ان لا یستعمل فی العلم الا اوله ان یعمل بالبقعة المقیة بالرفق وکمال
 ان هذا القائل حال الاما خاتمه جواز التقدیر علی تقدیر ان کیوں مایوسطین الما واما ما جاز التقدیر علی الفاعل مع قطع النظر علی
 آخره مطلقا کما هو غیر سببیه قوله حکم الاشیاء لم یعمل هذا القائل لا اذ اذ سبب علی مطلقا کما هو غیر سببیه قوله هذا القائل
 اما اذا کان المشروط ماسو الغرف من الغالیس کالمفعول یعنی قوله تعالی فاما یتیم فلا تقدیر فی ان التقدیر الثانی فی فیجاء بحسب فاما لا یعمل
 ان یقال بل کی الیمیم علی ان کیوں الیمیم علی المشروط قوله لئلا یرزقوا الا انهم توال حرف الشرط واما جواز قوله اوله
 ای کان مراد من جاز بلا تقدیر بل التقدیر ای تقدیر علی الفاعل قوله واما تقدیر اسے علی المذهب الثانی مبتدا و تواله و تقدیر
 عطف علی قوله و غیره غیره و ایضا بینه ثانیة علی ان کیوں زائده و معا عبارة عن الاحوال و الی الی و من ای ای حال ذکر
 علیها قوله بما یندر ای ان یقال بما یندر ای ان یقال بقدره و غیره و من ای ان کیوں زائده و معا عبارة عن الاحوال و الی الی و من ای ای حال ذکر
 فی قوله تعالی فاما الیمیم فلا تقدیر مختلف تقدیر کیوں کما سبق لکن غیره جاز فی المفعول و اما حال و اما جواز الیمیم لکن الیمیم قوله من ان
 یومک اما قال یومک لان المقصود من التقدیر یا ای الاعراب فی صدره الرفق و المنصب الواقعین فی الامتحان و لیس لان استعمال متفرغا علی
 التقدیر لکن تقدیر المقدر فی ای استین یومک ان الاعراب تابع التقدیر و من هذا لانه لا ایهام فی تقدیر کیوں کیوں لان المقدر من
 جمیع المصدر واحد و الاعراب غیره از باختلاف التقدیر بقدر قوله و جواز الیمیم بحسب فیه منطلق الرفق الیمیم بقدر ذکر الیمیم عدم
 جواز ما بلا خلاف عدم الیمیم بقدر ذکر الیمیم سمعت جواز من جواز ما بلا خلاف قال فی بعض النسخ
 قد استعمل ما علی ذلك بقدر علمه و انتم الیمیم منطلق کان الغرض التباين زید بل انطلق فاذا ین الیمیم بحسب فیه منطلق
 کان الغرض ذکر یوم بحسب فیه انما لان انطلق و تحقیق هذا المعنی یطلب التوسیه قوله و اما مثل الیمیم المع و اور المثال
 الذمی کیوں الواسطه التي بینها منصوبه مثل الیمیم بحسب فیه منطلق و من یورد المثال الذمی کیوں الواسطه التي بینها منصوبه
 علی ما ورد و فم بقوله اما زید منطلق لان المثال الذمی کیوں الواسطه التي بینها منصوبه فیه منطلق و اما الاشیاء التي تكون الواسطه
 بینها منصوبه غیره فایر قوله ان لا ینسب الجبر انما ینسب و قال ان ینسب انما ینسب من کان التشیبه و الاشم شدة لیس من غیره
 قوله یقول کلا ینسب و قوله یقول بصیفة الثواب ای یقول فی مقابله الخیر کلا حال کون کلا زید و لا ینسب لکن ینسب من جاز
 الجبر و غیره قوله ای لیس لکن ما یقول اشاره ان ای الفعل الذمی یوم و من معدون لان ای لا یقبل کما فی الرضی
 و غیره از جرح الکلام السابق لیکون لغتها لان ای لیس لکن ما یقول اشاره ان ای الفعل الذمی یوم و من معدون لان ای لا یقبل کما فی الرضی
 و قد یجی بعد الطلب فی الرضی و یطین رد ما لا یطلب کقول تعالی رب ارحم منی ای عمل صاحبها فیا مرتک کلا و الفاعل
 ما ذکره المثالان المقصود یعنی حاجه الطالب الی سؤلہ لا زجره من الطالب قوله اجابة الطالب اجابوا اجاب عن
 یا سئل و اجاب و اجاب الله و اعلمه قبل کتب هذا حاسبی و اوله لمن حال ای کقول کلا لمن قال لک افضل

اجاب

وقوله لا يجاب من الاجابة قوله تعالى جوارح سبحان ان يجاب بحجاب القسم كلا ان الانسان لطيفي ان الجاب تحقوله تعالى كلاب
تعبون ان عاجله قوله تعالى وفع لمعالمنا لاناذا كان اسما فلام يعرب وعلومه وقع في القرآن كلاني ثلث وثلاثين موضعا لا يجاب
في جميع كونهما لردع فزاد والمعنى انما فقال كسائي ان قد يكون جزي حقا وقال ابو حاتم معني الاستفهام حيث مقال نصر بن سمي
ليكون حرف جواب بمنزلة امي القسم قوله المناسبة معناه قيل بذا هو للتثاني بين معنيها وجوبا انما الشارحة بقوله لا كما لو معني
ان الردع عن الشيء لا ينافك عن اعتقاد حقيقة تقيده بل كس فان بيان حقيقة التثني قد يكون للردع عن حقيقة فيما ملأه لكذا ان العتبار
قوله عن كسائي امي كسج كذا في تحقيق مضمون الجارة عن المرفوعة قوله الساكنة امي في محل الرفع وان حركت الجارة الرفع للتعريف
بعدها بخوفه بنا لولا ان يراد اللام المحذوفة الساكنة كسج كذا ونحو قوله المرفوعة امي ليست المرفوعة معدودة في المرفوعة لانه محذوفة
بالاسم حتى صارت كالجزء منه وجرى العراب عليها بين احكامها بضمها بيان المونث في محث التذكير والناث في محث
الساكنة فارسانه محققه بالفعل فانما دخل حرف ايضا كما في قوله كسج كذا براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالها
قوله لاننا محذوفة بالاسم فمؤم لفيه لم يصح قوله المرفوع بالفعل الماضي وبذا تم مقال السدي ان حرفه من التمر كذا لاننا محث لانا نث
السنه اليد من التانيت لنفس الاسم مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعدت ان التانيت لمرور من المرفوعة ولا علامتا استثنائية في حيز
في الاسماء انما جعلت مع ما محذوفة بمنزلة كسج واحدة لا يردم عد علامتا استثنائية في حيزها اسماءه اشارة في علامتها ووقفت في
شعيرة تعال بيان محث ان التانيت فاقم قوله فاعلا كان بيان لفاصلة التثنية الساكنة دون الفاعل ليعي التثنية من فعله غير فاعله
فان ليس في علامته المصريح كما في قوله من اول العطف قبل اسم يكون فعلا نسيا فان عينه من الفعل الماضي قد يكون على غير اسم
واللام نحو ان فاذا عملت علم قبل التاني في معنى الكلام انه عينه الماضي قوله كالمرفوع الا انه اقل الاسم فلو ان انما هو باب عليه الفعل هو
التصانير بحيث لا يمكن تلفظها برونه فلها قدمت على الفاعل التي هو كالجزء منه قوله اي فانتا شابه ان ان قوله جزئية المحذوفة
هو انما قوله وانه اسئلة قد تقدمت امي في بحث المذكور المونث في فعله كذا وما صاحب المنسطق ان انما كالمرفوع لانه ذكر من
قبل توضيح الجواب انما يلزم التكرار لان ايراده اسئلة كل من الموضوعين بالمشية التي المتكفين لانه في جميع علمه من مقدمه
بالذات لان الحكم فيما مع الاسم المونث قصده او هسانة نورة تعال كالم السابق اعني لمجرتا التانيه المنسوبة اليه فانه
يتبادر منه العوجب في جميع الصدر فاقم منه هذه الصورة فلما استنفا وندولذا مني نهجنا اقتدره ويستحيان جميع
الالحاق كذا في بعض الحواشي قوله اما الحاقه ان تعنيان قد فتح قوس كون علامتا التثنية والجمع كذا ان نث في الحاق التثنية
بلكون السنه اليه ومجروا في عدم تقيده بالحاق بالماضي او بالفعل اشارة لانه علم الحكم اي الحاقها بما في التثنية من ملك
او المضارع والصفة قوله اي جملة المذكور المونث في فعله فالذي الزيدان الخيضة المصنوعه ميرك انساو لانه لا مطلقا كما
فاو عجانة قوله لانه اعتبا جازي التثنية والجمع في هذه العلامات قوله انما هو انما حذر عا انما في عشية او
محذوفة لا تقار ان كسج وعين من واما اذا كانتا عبارتين عن المجمع قوله اي اذا كانت على نضغتها اي اذا كانت على علامتا التثنية
مجموعين مع وجود المضعف فليست ايضا كالمرفوع المضاف اليه المذكور انما نقل الملامم ارفع فاعين الفعل او ما سماه
من جوارح كسج انما هو المضاف اليه من جوارح كسج انما هو المضاف اليه المذكور انما نقل الملامم ارفع فاعين الفعل او ما سماه

سببیه خانه کان سببیا فاداکر غیر غل فی تئوین المتکبر قول الاری سغای الا لمن خاف فجزان کیون تئوین احمد و ابراهیم
بعد المتکبره و المتکبره سببیا فاداکر غیر غل فی تئوین المتکبر قول الاری سغای الا لمن خاف فجزان کیون تئوین احمد و ابراهیم
وفی بعض نسخ الرضی و اما التئوین فی شرحه بحدود ابراهیم فلم یخص المتکبر بل یقول المتکبر ایضاً لان الاسم و نعمت قوله
و اما الاری یخصه علی وجهه فی نسخه التي نقلها شرح طحاوی عن القوم فالاسم سببیا فاداکر غیر غل فی تئوین المتکبر قول الاری سغای الا لمن خاف فجزان
لکن المضافات الیه لم یصل عوضاً عن ترتب مخصصه کما یزاد کما یجوز من اللفظ جعل المضافات الیه
لان کون التئوین فیها للعرض مغلطه لئیه لعمد المراد تئوین جوار للعرض و عند ابن مالک تئوین جنس للعرض
ولیس ذهاب الالف التي سببیه علم المحینه کذا باب الیاء من جوار و فی تخصیص الاثله باذکر و بعض اشاره الی
اختصاصه بهذه الکلمات قولیه لتعابها بیان لوجها القنا سببیا فیها یبصر مدعها عوضاً عن الآخر قولیه یوم و
کان کذا الیوم زمان معین مبدوء بظهور الشمس و طابوع الفجر و منتهاه غروب الشمس و قد یفعل بعضه الوقت مطلق
فعل الاول الاضافه بیانیه و علی الثانيه لانیه و اما الاضافه فی ساعته و حیثه و عامه مذنبیه لای غیر قولیه عرضاً لفتنا
جوار قولیه یوم یجیب الکلمه فاصفة و هذا معنی تولد و المتکبره فاصفة قولیه فوق بعض فان التئوین فی بعضه عن
لفظهم و کما فی مضاف الیه بعض قولیه فوق بعض ای بعض الناس فوق بعضه بفتح و الفی و التوتیه و الارق
قولیه المتکبر التئوین فی مسلمات المتکبر و هو صاحب کلمات قولیه لزال للعتین و لذلک سمیت بمسلمات لئیل تئوینها
الز من غیره ای التئوین الصرف و ان یحیی به لضعف تانیث لعدم محض تانیث التانیث لانه علامه الجمع و لا یصح
تقدیرها بغيره لان اختصاص هذه التار بجمع المئوت یا بی ذلک کتار خت و بنت مع ان التار فیها بدل من الواد
و معنی عن تفتت ریتا اخری فیها قولیه لزال ای التئوین بعد العلمیه لانها غیر منصرف و تانیث مع ان تئوین
المتکبر لا یکن من غیر المنصرف قولیه کفرات فانها علم ملو ضع معروف و تئوین التیکبر لایکن فی الاعلام قولیه العلم
مساعده المعنی ای حی سببیا لیس معنی احوض ای سببیا کون تئوینها لحوض ای عدم مساعده معنی احوض مع سببیا لیس معنی
الاضافه و تفتت و تئوین التئوین من انشاء الیه تیسر و لا شیء ههنا مخدوف حی احوض عن قولیه المعنی و الیس علی معنی انشاء الیه
و لا علی حده الباء و هو ظاهر قولیه لانهما معنی مشارکة التئوین فی کون کل منهما علامه تمام الاعم فقط من غیر و لا شیء آخر قولیه آخر الایام
فی القاموس الیس من الشد و المد و روع و روعیت اشاعه و انصباح جمع معرب و هو جوار الباء معروفان مصرعاً علیت من شؤ شیبها
بمعرب الی الباء لانهما کذا فی شمس العلوم قولیه التئوین انشاء ای قرأه اشرف لیس انشاء الشد و تارة قولیه لیس معنی ان تصیل علی البقاء
من السابق ای سببیا لیس معنی انشاء التئوین لان التزم فی اللغة المعنی مجهول و یسهل من یسهل و یسهل من یسهل و یسهل من یسهل و یسهل من یسهل
فی التئوین من سببیا حسن انشاء الی المعنی مغنیاً الیه معنی صوته ای یصح فیه غنیه و اصل من یضرب ثلاث نوتاً ابدت انشاء الیه
لکن تئوین التزم تئوین یخص التزم هذا و سببیا لیس معنی انشاء الیه ای شرح انحصار نزال غیره تئوین التزم لیس معنی انشاء الیه
لان خبره الاطلاق تصلح لیس معنی انشاء الیه ای شرح انحصار نزال غیره تئوین التزم لیس معنی انشاء الیه ای شرح انحصار نزال غیره
لکن الی بالانظر فی شرح قولیه ان یصلح معنی انشاء الیه ای شرح انحصار نزال غیره تئوین التزم لیس معنی انشاء الیه ای شرح انحصار نزال غیره

هو والكان لحرف هذا التنوين والظروف واكلمات الواقعة في انشاء الالفاظ وبعدهما سجع اتي وسطا قوله لا اكل التنوين
 بالفتح كراهة جمل الالفاظ واصار له كمال السكك لظهوره في حمله على الالفاظ والاصار قوله انما هو الاخر فالاعراض الوسط والاعراض
 على هذا المعنى في حروف الضمة التي في كل نوع الغنة فقامت بطول الضمة وقصر حروفه صفة وثقله لو كان في الآخر في
 قوله ولا يعلو المعنى اى السكك لعلهم المعنى اى انى الالفاظ المصارع قوله القافية المطلقة القافية عند طيل ما خرجت
 من البيت الرابع ساكن لم يمتح الحركة التي قبلها الساكن في عينه نظير ان الحرك الذي قبله الساكن هو الالف في قوله
 من الغنة والفتحة لان الحروف التي بعضها انزل بعض والحرف الذي يتبعه عليه القافية وتنتسب اليه فيقال فتميز الالف في قوله
 مثلا متعلق بمرسوت لعل اذا فتميزه او خرجت اليه واشدت عليه الرواد في جعل الذي يجمع الالف والهمزة في البيت يروى
 عنده فنيقطع قوله استتبع الصيغة ثم الفاعل بالظاهرة تابع لساكنه في حروف الررى يستتبع واحد الالف والواو
 والايوان كان حركت الررى فتحة فتميز الالف والكان حركته ضميمة فيستتبع الواو وان كان حركته كسرة
 فيستتبع الواو قوله لا اطلاق العريث اى الطول الصوت باستدراك الالف والواو والياء من ههنا فتميزه
 بالقافية المطلقة لا يفتحق فيها حروف الاطلاق قوله لم يمتح النون يعني ان النون بدل مثل حروف الاطلاق
 كما ستعرف من بيت اثنا عشر قوله حروف الاطلاق والجلس كونها من الحروف الزائدة والوزم يسكون قوله
 اقل اللوم الخ من الواو والبيت الجبر واللام بالفتحة الغنل وعادل لعلها بما ذكره في حروف الالف
 المتوازية فوالفتحة وجواب الشرط مخروفت يدل عليه قوله قولى والهمزة اقلى لو كانت وقابا باعاد الالف لعلها
 تا على زيد فان كنت مصبابة فتصونى موضع التشاؤم والفتحة بما جرت مجرى حروف الالف النون في قوله لا يعلو المعنى
 قوله والفتحة منى الصريح لان تولد من اى عاقله لى انما كلفه واضحا كلفه دوستى ولم يسلقها من
 عاقله قوله والفتحة منى الصواب اى تومن بهم صوابى ارم قوله حصل شياخ محتالغ اى حصل بوجه
 حركته بالفتحة والباء والالف فيكون احصاها بقا لم عرض التنوين من الالف فيقال مما سبق في قوله لا يعلو
 والاشباع فيحصل الوزن بخلافه والتنوين عند انتهى قوله سى ما كان او لم يحفظ ساكنا للدلالة على الوقف قبل اذا
 كان او ما حرف ساكنا كيف يصح على التنوين اللامح بها انما يتبع حركه الآذ واجيب بان الواو كسرة الالف ثم من
 اليكزة الغنية والفتحة كسرة كما سبق قوله كما ان الالف من الحروف التي لم يمتح الواو والواو الجواب محذوف
 في قطعته والعام تشد في السواد ليقول السواد فترى ان قام الالف في التنوين من الالف فيقام عليها وان علق جزمك بالفتح
 اى سبق بانهم وهو المعنى طرات العارضة لذي انتموس من الخادم من فوى البيت اذ انطق الحرف ليعلم الجزم
 وفتح الواو المحل الخالى الذي يتحركه الالف اى تنب فيه معنى كون المحل خاليا لانه لا يشد فيه مع الالف من الواو في قوله
 فهو على الحرف حرك الالف فيه ليعلم ان من غير عائق والاعلام جمع علمه يبنى بنى الطريق والملاح ماله الالف لعلها
 بالفتح الالف لاق من فتح السواد في حركه الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها
 حركه الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها الالف لعلها

اوجب عدم معرفت تعلقه كذا قال الخليلي والشافعي في ان التتوين الحق لبقا والمختق وهو ساكنة الاصل
 تحركت بالسر لانه الاصل في التحريك والفتح تشديدا للتتوين بالذوق الخفية وهو الاكثر قوله اخي المعظم بالفارسية
 ابي سيارى ان زيد باسما كذا شبه اطراف او وعلى اشبه سبب حمل مور او لمجي كسبي سكره ردا من اشارة بانك لا بد من
 قول الخليلي ومعنى المعرف بالفارسية مشتبه به وعلامتها وراه بان يزيد بيك كذا بسيار على ان رزق رزقك وروشي
 بينا في قوله بالفتح اي الكسرة التي تحرك الساكن لان الاصل فيه الكسرة والفتحة المخفية وقام الفتح اشارة الى ان الالف في الثاني ز
 في اصله وبالكسرة في النقل قوله مخرج: ذلك لان الغرض من حصول التتوين في الخارج لا انما هو الترخيص وحصوله في الغرض
 قوله من التتوين اي تتوين الالف التي في الالف والاصابع لغرض الترخيص قوله وتساخ تنزيل الغرض
 من الالف من زه غناه قوله فحق اعتبار الوضع في بعضنا وهو تتوين المقابلة فان المقصود من المقام
 تحصيل المقابلة لا افاوة المقابلة للمخاطب بخلاف تتوين التثنية لانه لا يعمد فيه في قول وتتوين
 العبر فانما علم الصا الالف على المعنى فيعلم من المعنى ايضا والالف الالفية تتوزع في المعنى فان المقصود من العلم كونه مفصلا
 بمعنى قوله وهو المتكسر انما هو المتكسر في المعنى والغرض والحق ان اكل فوالا للتتوين كما يدل عليه عبارة القليل
 فان قال التتوين لول ساكنة تراو اذ الالف تتبينها المقام الصالته او تنكية او توليها او مقابلة لتوابع المذكور او اشغال
 تبرك التتوين في معنى على ان التتوين اي التتوين امكن لان العلم بالمعروف باسما لا يوجد فيه تتوين التثنية والمقصود
 التتوين انما زيدت لتحسين الالف وحسن الغناء والالف في الالف وتتوين المقابلة انما يكون في جميع الكوثر السالم
 قوله وجب فان الالف المستغما ومن مستقبل قرنية الالف وهداني اسوة وانما في الفروية فقد لا تحذف
 فان الضروقات تبج المنطوقات محال من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم انشائي الالف من الكنية
 واللقب والاسم قال موصوفا وصفنا نحو يا فلان في زيد النطق بين موصوفا والعلم اي ذكره على
 ان الالف ليس بول الرجل الى الالف قوله الخفة استعمال الالف والكثرة قابلية التثنية كالكثرة استعماله بين مخرج
 الاتصال بينهما كما ناطق واحدة مع ان التتوين علامة التمام والاتصال قوله لكثرة استعمال الالف التقاء الساكنين
 فانه لا يوجب الحذف بل هو التحريك بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله وحطوا وحطوا وسأ تيجد في الالف قوله حطوا عطف
 على الحطوا والالف بطلب التثنية لفظا وحطوا ان طلبه التثنية حطوا سببا في طلبه التثنية لفظا ايضا كما في ما ذكره في
 الخليلي بان حذف الالف تحقيق بالخط بل تخفيف في اللفظ ايضا قوله تحذف الالف اما حذف في اللفظ فليس فصحا
 حذف التتوين قوله كذا: انه ما علم نعم ان يكون سرحا او كناية وكذا ما جرى مجرى العلم في سبب من سبب من فعل طاربي
 طاربي في قوله كذا كناية عن العلم بالذوق العلم والكنية واللقب قوله وتعلم من العلم
 انه اذا افتقد هذه الشروط لم يجب الحذف بل الالف قوله اذا كان اي الابن صفة زيد اسم او
 كان مضافا الى غير العلم اي كان موصوفا علما لكن للصفات الالفية علم قوله حطوا بن زيد وفيه
 ان ابن موصوفه كونه مضافا الى العلم كقوله ليعلم وصف النكوة الا ان حطوا الاضافة اشارة الى الالف كذا

فيصح وصف الزكوة قوله من العظام، لهذا القول ان يظن ان قوله اذ اعطى اعراب لم يرفع عليه اللفظ هو لفظة استعمال اي استعمال
استعمال الابن بين الشيخين الذين اصبها موصوفه او الآخر مضاف اليه ولكن الموصوف غير العلم وان كان المضاف اليه غير قوله
وعلم اذ يرفع علم الابن وليس حكم الابن لان لا يجب الحذف مع اليتم بل فيه الوجهان هما الحذف وعدمه قوله لا تحذف اي حطفتنا
وقعت اسمي في موضع الالقباس عدمه قوله يتبسبب ان الالقباس لا يكون ان ارتب مسلول اذ انبته دور فان قلت ان الحكم
بالالقباس بناء على قول الكاتب يمكن ان لا يسطور او مدور اقتت فمذال الالقباس غير معتبر اذ لا تقتات المقصود بذلك، قوله في قول
اي فيما وقع صفة الموصوف بحرفه من حرف العن انبته لا يدرك لفظة انبته في حرف تنوين موصوفه وليس ابا او لفظ بنت فيجوز في
موضعا ان تنوين عدمه وان لا يكون البار قال كون التأكيد اشارة يجعله تسهيلا اي منها اعلان كما هو مذهب البصريين فقال كقول
الثقيمة اصل معناها انها كيد قال قيل رس والتوكيد بالثقيمة للمفعول الثقيمة اي المشددة استندية له في قوله فلذلم يعرض
لكنته اصل التحريك قوله رقيقة الخ والاصل تحريكها للتأنيذ التاء الساكنين عدم الحذف لانها في العوض عن فاعلة التاء
قوله واذا جمع غفار اشرع رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم فيه اليد والاشارة ان الالقباس كما في الرضى عنه
الملاحظة بلفظ الغافل عنه لاقى ملازمة قوله شبهها فيها اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما ليا واو تعامل
الملك ولا تعقل شبهها معها اي ان فيه عدم تفكك الضمير لا يوجب شبه النون مع الالقباس بنون التثنية والاولى اسقاط اللفظ
فيها واللا حاجة اليه قوله اي كون التأكيد رعاية لوجه الضمير وقيل لكل واحد من التثنية وثقيمة رعاية لرب مع تخصيص الحكم
في كل واحد منها وعلى التقديرين متوافقة ولا يجوز ان يكون خبرا بعد خبر لان الخبر المحمى يجب فيه العاطفة قال بالفعل استقبال المراد
بالفعل استقبال الاصطلاحى ووجه على اسم الفاعل شبهها بالالقباس في قوله فاقمن احضروا نشيد وادخلوا الماضي في قوله ومن حرك
ان حركت ميتما اضطره المراد باختصاص في اسفة قوله الالقباس في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعد لفظا كما يتبادر الى المراد
او حكما او لغة كما في امر الخيط فانه في الاصطلاح مزارع من الالقباس عند كثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل استقبال في ضمن
لام الامر كما في الفأب المشتم فلما اذن الامرا عم من الامر فيه اللام او اللام على التوسيع والامر فيه اللام وفيهم حكم الامر باللام
بالفريق الا و قوله مثل بل نظرين وكذا سائر اوقات الاستفهام اهمية كانت او حروفية اور والاقال اهل
رد اسئلة من حصده بالهزة قوله كون الماضى والمحال حال اما عن النون اي متجاوزا عما يدل على الماضى و

المحال او عن الضمير المستتر في الدلالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضى والمحال قوله لانه لا يولد
وه على هذا اعموم اسندا في ضمير النون اي ان يدرك النون الاسطر وبالان وصفه تذكير طلب حصول شئ ما في الخدم
او شئ الزمن المظلم ما يكون ضاهيا ولا حال لانه استقبلا قوله زيد اور والتمثال باليعلم حكم المفسر بما بالالفريق الا و
فان مثا بته بلا الالقباس بتتم قوله اسمي في جوابه لثقت اثاره لانه المراد بالثقت الجواب لانه الموصوف
بالاينات لا القسم ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجود طيفيفة
كما اختار شمس الهندسة فهو ارتكاب السامحة والزم انسابه قوله محل التأكيد في تمام لان محل التأكيد هو جواب
القسم دون نفس القسم بل هو مضاف للتأكيد قوله ان ليوكد بالفعل بام مفصل عما عن الفعل فلو كان

الامر المنفصل به القسم من غير ان يوكده في الفعل بالمتصل بالفعل وهو النون نسبة علامته له اي بعد صلته
الفعل لتأكيد الامر المتصل بالاسم هو ان التأكيد لا يصلح بالفعل بخلاف القسم قوله بعد صلته اي صلواتها
واخره عمالا يصلح اصلا كما في الاسمية والفعل الماضى المنبسط وانه مانع كما سيجي وكما لا يصلح صلواتها كما في الفعل
المنفصل فان يكونه منفيا الاصل في الانتشار لعدم يصلح للتأكيد ولو كان مطلوبه بالصلح لقوله وكثرت اشارة الى انه قد تحقق
الشرط وان لم يوكده كما نحو ان تفصل فعل والى انه قد تحقق المحذور اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به قوله كسر سواد
كان التأكيد جازا كما في ضيفا واذا ما جازا كما في يتما قوله لئلا ينقض بالصادر المهملة من النقصان فان المقصود
تأكيد الفعل عن غيره وهو الموت قوله وما قبلها مع ضمير المنكرين حال مقدرة من الضمير مستتر في الظرف العائد الى لان
كقوله قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير من هذا الظاهر بيان حكم الصحيح اذ في الفعل قبل النون هو الضمير فبايقاب التعليل
المذكورين لا يجوز ان في اشتون واخشين وهم قوله لا التقاء الساكنين اي في كلمتين فان التقاء الساكنين على حده
في كلمتين غير جاز لان المشددة كلمة اخرى ولذا التقاء بقوله ان اشتراط في التقاء الساكنين الخ فلا يردح قوله لئلا
على الواو المحذورة ولا التقاء الساكنين لانه لا معنى لمحدث الواو ولا التقاء الساكنين بجواز التقاء الساكنين على حده
قوله لئلا يبدل على الواو المحذورة ولا التقاء الساكنين ان اشتراط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة لان النون المشددة كلمة اخرى على لغة فنته قوله لئلا يبدل ايا بعد الكسرة لم يشترط في التقاء الساكنين
على حده فاذا وهو كون الساكنين في كلمة واحدة قوله ذلك لانه لا اشارة الى رفع ما قبل ان المشار اليه في طيف
يصح الاشارة اليها باسم الاشارة المفردة ووجه الرفع ان المشار اليه ما قبله كونه مفرد وقوله وهو الواو المحذورة الخ
لم يذكر المتكلم مع دخولها بعد ذلك اشارة الى ان التقاء قومه في الاستعمال كعدمه لان نون التأكيد لا يدخل الالف فيه
منه المطب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الاتبادل واعتبار تخليها عقبة اي قوله وطلبها عسيه فاذا ذكر لان قبله
فيها الالف لا الفتحة والرفع جعل حكما فاذا كان الالف عابسه غير حصين اولان الالف في حكم الفتحة وتوجب
قوله في التثنية وجمع آه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكور الخاوية والظاهرة فاذا ذكره اش قوله مقهورا واذ ايس ما قبل
النون في الصورتين مفتوحا قبل النون افع لانه في الصورتين قوله مقهورا في التثنية مزبان باثبات الالف
يعني لم يحد في الالف في اضراب وان التقى الساكنان كما في قوله الواو والياء في اضراب واهرين لئلا يتيسر له حده
لان النون لما كسرت فيهما تشبهها بالنون التثنية لانها واحدة بعد الالف قوله واخران في جمع التثنية فيه الالف
مع لزوم التقاء الساكنين ولم يقل اضراب مع التقاء الساكنين اضرابا من لزوم نواته لئلا قوله التقاء على كذا
عدم كون الالف في عظمة قوله فانه يجوز آه بدل على انه في التقاء الساكنين على غيره حده مطلقا وليس كاش مع ذلك
قوله ويجعل مقهورا من افعال الصواب في نحو شمس الهندية فانه جاز ذلك وحصل اتقاء الساكنين بفتحة
الساكنين اولها حروف لين فانه لما فيه من المد كما في قوله وقيل الذي يحرك النون بالسرور عليه حل قوله نعم ولا تتحان
بتخفيف النون قوله مقهورا اي جازه مطلقا في الوقت اتفاقا قوله وليس بمرضي عند الاخرين مع مكانه

او مجببه نظاره مانع و محياي و قراره اني عروا الا ان كمال الضمان شئ من الحروف و حقيقتهما و الترادف كغيره من
 و حال التوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال في غيرهما وجهها مبتدأ و كانه متصل في غيرهما حال
 اشرف ضمير الخبر العائد الى هاء مع الظهير البارز حال عوج غيرهما و الحذف ان التثنية في غيرهما ان الحذف كالفعل المتصل حال
 كونهما في غير التثنية و المجرور حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز و ذلك لثبوت جهة الفصل بتوسط الضمير البارز قوله
 معانته نصب في نزع انما نفس الضمير راجع الى الضمير البارز قوله و قوله اي عوض عنه من هذا الكلام بيان الافعال
 المعتادة الآتية عنده الحاق النون بها في ذكره في شرحه و تخصيص بيان الافعال المعتادة مع ان ذكره صحيح في الافعال
 الصحيحة ايضا لظهور الحاق النون في الافعال الصحيحة في ايمان الافعال لانها بين الحالتين بالجملة بقوله و بالجملة آه كما مر قوله مع ان
 علم ذلك التقدير بقوله في غيرهما و عدم التعويض لبيان حكمها الكفارة لما ذكرته في محتمة قوله ما ذكر من حقوق التقدير
 المكسورة مما عرفت التقدير و ذلك الفصل و عدم حقوق التقدير فلا يونس قوله و مع غيرهما آه عطف على قوله
 مع التثنية و قوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف بهن على معمولي عامل واحد و المراد بالضميرين كونها كالفصل
 و كونها كالمتمم في الاما مع ضمير بارز مع حذف عيانه من غير عيانه الى الذين حكما حال كونها مع غير المشي و المجموع حال كون ذلك
 الغير مقابلا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين و هو اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئا آه وليس قوله اما
 مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بانه لا فرق بين فيه فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر و يحتمل في
 قوله و هو شيان في حلف التقدير او التمساح على ما هو ثم ان حصر التماسح غير المتني و المجموع في القسمين المذكورين
 مبني على انه اعبر بالحاق النونين بامر الخطاب لان الاصل في الطلب حال الجواني على التقدير كما يدل عليه الامثلة
 و حصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواو المذكور و النون فلا يرد ان ههنا قسما ثانوا و هو ان لا يكون مع الضمير جملا
 نحو ضرب زيد قوله او من يا قوم في قوله او من يا قوم كونهما قبله جمعا و ذلك قوله امرأة اشارته الى ما نيت ما هما
 و قوله و عرض ليخفق نين الضمان و محتمل اللفظ و هذا المثال كذا الغداة الكفارة انما انفصل كلمة منفصلة به قوله محمد التواو
 لانها اسكت على غير وجه فان الاول من اسكت ان كان في ذواتها و ثمة الانما في كلمتين بل النون مع ضمير البارز فيحتمل انما انفصل
 قوله محمد التواو لانها اسكتين على غير وجه لكون النون كلمة على رقة مع الضمير البارز فالصواب ان النون في جمع المذكور الواو
 المرفوع فيحتمل اللفظ لما حذف قوله الضمير البارز و بعينه خطاب عطف على قوله انما في حيز الناطقين فقرأوا و بالياء الجملة و بعينه
 المصدر ثم اعترض فقال انما لبيان ما سبق ان يقال كذا انشون ضمير الواو المقطوع بهما و كذا كذا اللفظ قال في بعض
 اشارته انما في حيز النون لا يكون اللفظ كذا قبله في اقتضاء لثبوتها قبلها قوله و يعني بهما ان المتصلة اليه المتكلمة كذا
 ذكره المعنى في شرحه و ان من قبيل ذلك الكلام و ارادة النحس في حيزه المقام و قوة القرين و ما ناهي اللفظ و مع ما ورد
 الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو و الياء في الرضي و ارضي متصلان اليك مع ان الامم غير ثابت
 معهما كما ثبتت مع الالف فيسلك ان قوله و كالمتمم في اطلاقه مما قوله لاجل انه غير انما ترتيبا و اشارته
 المذكور سابقا راية ترتيب الامثلة قوله بل ترين تطلب الالف تارة و تارة اخرى ان قبل النون يكون بيانيا على

١٠٠

